

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الهداية

تأليف

محمد بن سعيد الأندلسي

لطف الله به

همسات

إلى أهل الغربة والبلاء والصفوة النجباء ... إلى من قيدهم الحديد وسورهم جدران المذلة والعبيد ... إلى من اشتدت عليه وطئت الكفار وطالت عليه السنين والأعمار وانصرف عنه القريب والبعيد ... من عرف الحق تحت المطارق والحديد ... صبراً فأنتم الأمل في رفع الراية من جديد، فلم يبق بعدكم رجال على الحق تقارع أهل الشرك والتنديد.

إلى الشعوب والأقوام: ندعوكم إلى صحيح الإسلام، ونبراً إلى الله عز وجل منكم ومما تعبدون من دون الله، كَفَرْنَاكُمْ وبدا بيننا وبينكم العداوة والبغضاء أبداً حتى تؤمنوا بالله وحده خاضعين له بالطاعة والعبادة، منقادين له بالحكم والاتباع، ونقول لكم كما قال أبونا إبراهيم لسلفكم: ﴿ أَفَلَا لَكُمْ لِمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾.

إلى علماء السلاطين: من باع دينه بدنياه غيره، إلى من عاش بعلمه واقتات بدينه ... أيها الطواغيت السفلة لو كان في كناتي عشرة أسهم لنثرتها عليكم.

إلى جماعات القتال: من شابت لحيته في الثغور والنزال، يحسب أنه على جادة الطريق قد أصاب المورد الزلال، وهيئات هيئات ... إلى من استكبر على الحق وكابر حتى فني وأفنى ... إلى من يصّر على عبادة الرجال واقتفاء أثر الآباء والأبدال ولو كانوا ضللاً جهال ... إلى من كبر عليهم ما دعوناهم إليه ... عودوا إلى الحق فإنه الفضيلة ... أوبوا إلى الإسلام وارفعوا بحق راية خير الأنام، تفتح لكم الأرض وتبوؤ بالفوز في ساحات القتال، ولا يصدنكم الكبر ولا الأصنام ولا الشيوخ ولا الرجال.

إلى الحيارى: من لسان حاله يقول والله ما أدر على ما أنا عليه !!، إلى من أكثروا التنقل والتلون ... إلى من تاهوا في الشكوك والضلالة يتقلبون في صفحات الجهالة والغواية، توبوا إلى الله واستمسكوا بحبله المتين والزموا سنة نبيه الأمين وعرز أصحابه الميامين.

لما جاء الله بالإسلام كان الرجل إذا أسلم في قبيلته وحيه غريباً فيهم، مستخفياً بإسلامه قد جفأ الأهل والعشيرة ورموه عن قوسي واحدة، فهو بينهم يتجرع غصص الجفاء والأذى ... ولقد عاد الإسلام غريباً كما بدأ أول مرة لكثرة الأهواء المضللة والمذاهب المختلفة والأديان والنحل الوضيعة، حتى صار أهل الحق في الناس غرباء لقلتهم بين الغناء متدثرين بخلل العناء قابضين على جمر البلاء ... اللهم اربط على قلوبهم وأنس وحثهم وأحسن خاتمهم.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْإِسْلَامَ بَدَأَ غَرِيبًا، وَسَيَعُودُ كَمَا بَدَأَ، فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ، قِيلَ: وَمَنِ الْغُرَبَاءُ؟ قَالَ: "الزُّرَّاعُ مِنَ الْقَبَائِلِ»

وإني لأخذ بأيدي هؤلاء إلى الهداية والرشاد وأسأل الله أن يشرح صدورهم للحق المبين وهو الهادي ذي القوة المتين.

وَكُنْتُ وَصَّحِي فِي ظِلَامٍ مِنَ الدُّجَى
وَكُنَّا حَيَازَى فِي الْقِفَارِ وَلَمْ يَكُنْ
ظَمَاءٌ إِلَى هَدْيٍ يَبْلُغُ غَلِيلَنَا
فَمَا هُوَ إِلَّا أَنْ تَبْدَى لِنَاطِرِي
فَيَمُمْتُ وَجْهِي نَحْوَهُ مُتَجَرِّدًا
فَخَالَجَنِي نُورُ الْهُدَى بِضِيَائِهِ
فَرَأَيْتُ حَقًّا سَاطِعًا أَنْوَارَهُ
حَقًّا ثَقِيلًا حَمْلُهُ فِي زَمَانِنَا
يُقِيمُ صَرْحًا لِمِلَّةٍ دُرُسَتْ
صَبْرًا عَلَى مَا تَنْوُّ الْجِبَالُ بِهِ
فَقُلْتُ أَيُّهَا الصَّحْبُ الْكِرَامُ أَلَا
فَإِنِّي رَأَيْتُ مُشْفِقًا نَاصِحًا لَكُمْ

نَسِيرُ عَلَى غَيْرِ الطَّرِيقِ وَلَا نَذِرُ
دَلِيلًا لَنَا نَرْجُو الْخَلَاصَ مِنَ الْقَفْرِ
وَقَدْ قَطَعَ الْأَعْنَاقَ مِنَّا لَطَى الْهَجْرِ
سَنَا بَرْقٍ يَبْدُو كُنُورٍ مِنَ الْفَجْرِ
مِنَ الْأَهْوَاءِ وَالْأَدْوَاءِ الَّتِي تَسْرِ
يَجْلِي الظَّلَامَ الْبَيْيَمَ كَالْبَدْرِ
يُحْيِي مَوَاتًا لِلْقُلُوبِ مِنَ الْكُفْرِ
إِلَّا إِمَامًا قُدُورَةً لِلنَّاسِ فِي الْخَيْرِ
زَمَانًا طَوِيلًا فِي جَاهِلِيَةِ الْعَصْرِ
يَرْجُو الثَّوَابَ مِنَ اللَّهِ وَالْأَجْرَ
إِلَى الْإِسْلَامِ أُوبُوا إِلَى أَوَّلِ الْأَمْرِ
أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ قَبْلَ ضَمَةِ الْقَبْرِ

مَهَيِّدٌ

الحمدُ لله الذي أضَاءَ قُلُوبَ المسلمين بنور الإيمان، وأَحْيَاهُمْ بعد مَوَاتٍ وأنْبَتَهُمْ بين غُثَاءِ آخر الزمان، وهَدَاهُمْ لما اخْتَلَفَ فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَأَزَاعَ عَنْهُ أَوْلِيَاءَ الشَّيْطَانِ، وتَوَلَّاهُمْ بِرَحْمَتِهِ وَأَسْبَغَ عَلَيْهِمْ نِعْمَتَهُ وَأَحْلَلَ عَلَيْهِمُ السَّكِينَةَ وَالرِّضْوَانَ، فَكَانُوا هُمُ السَّعْدَاءُ حَقًّا بِرَغْمِ الْقَيْدِ وَالْغَدْرِ ودَائِرَةِ الزَّمَانِ، والصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ﷺ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَولِيَاءِ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ سَادُوا بِكِتَابِ اللَّهِ وَهَدَى رَسُولُهُ ﷺ الدِّيارَ وَالْبُلْدَانَ، وَكَانُوا نَبْرَاسًا لَطَالِبِ الْهُدَى أئمةَ الْأَنَامِ لكلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ، ثُمَّ تَطَاوَلَ الْعَهْدُ بعد الْعُلُوِّ وَالظُّهُورِ بِالْبَيَانِ وَالسَّنَنِ، فَصَارَ أَهْلُ الْأَرْضِ بَيْنَ تَائِهٍ وَحَيْرَانٍ وَعَبْدٍ لِلطَّاغُوتِ وَمُنْقَادٍ لِلشَّيْطَانِ، فَالْأَرْضُ قَدْ غَشَاهَا ظُلْمَةُ الْجَهْلِ وَالشَّرْكِ وَالْإِعْرَاضِ وَالْكُفْرَانِ، قَدْ اسْتَوَلَى عَلَيْهَا أئمةُ الْكُفْرِ وَعَسَاكِرُ الْفُسَادِ، وَطَوَاغِيتُ عِلْمٍ زَيْنُوا الْبَاطِلَ بِمَهْرَجِ الْقَوْلِ وَزُخْرُفِهِ^[١] لِيَنَالُوا بِهِ رِضَا السُّلْطَانِ، فَوُكِّلُوا إِلَى ظُلُمَاتٍ أَرَاءَهُمْ وَدَسَائِسَ أَفْكَارِهِمْ فَكَانُوا كَالْكَلْبِ الظَّمْآنِ، سُوِّقَهُمْ نَافِقَةً وَأُصُولَهُمْ فِي أَهْلِ الشَّرْكِ رَاسِخَةً وَدِيْنُهُمْ لَهُ يُدَانُ، وَسُوِّقَ الْحَقُّ كَاسِدَةً لَا تُقَامُ، وَقَوْلُهُمْ بَيْنَ الْأَنَامِ قَدْ عَلَاهُ الرُّكَامُ وَصَوْتُهُمْ لَهُ أُنَيْنٌ قَدْ أَحَاطَ بِهِ عَالِي الْجُدْرَانِ.

أما بعد فإنه زمن الفتن ومن أعظمها تقليب الأمور، فَقَلَبُوهَا ظَهْرًا لِبَطْنٍ فَصَرْنَا إِلَى مَا قَالَهُ الْفَضِيلُ بْنُ عِيَاضٍ: «كَيْفَ بِكَ إِذَا بَقِيَتْ إِلَى زَمَانٍ شَاهَدْتَ فِيهِ نَاسًا لَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ، وَلَا بَيْنَ الْمُؤْمِنِ وَالْكَافِرِ، وَلَا بَيْنَ الْأَمِينِ وَالْخَائِنِ، وَلَا بَيْنَ الْجَاهِلِ وَالْعَالِمِ، وَلَا يُعْرِفُونَ مَعْرُوفًا، وَلَا يُنْكِرُونَ مُنْكَرًا»^[٢]، إِيَّاهُ وَاللَّهِ فَقَدْ صَرْنَا إِلَى هَذَا الزَّمَانِ، وَعَادَ النَّاسُ إِلَى عِبَادَةِ الطَّاغُوتِ وَالْأَوْثَانِ، فَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: قَالَ لِي زَاهِبٌ: «يَا سَعِيدُ فِي الْفِتْنَةِ يَتَبَيَّنُ لَكَ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ مِمَّنْ يَعْبُدُ الطَّاغُوتَ»^[٣]، إِنَّهَا فِتْنَةُ الشَّرْكِ بِاللَّهِ وَالْعُدُولِ عَنْ شَرْعِهِ وَدِينِهِ الْقَوِيمِ إِلَى أَوْضَاعٍ وَقِيَمٍ الْجَاهِلِيَّةِ وَعَقَائِدٍ وَتَصَوُّرَاتٍ الْوُثْنِيَّةِ، أَبْصَرَهَا أُولِي الْبَصَائِرِ وَالْهُدَايَةِ وَعَمِيَ عَلَيْهَا أَهْلُ الضَّلَالَةِ وَالْغَوَايَةِ وَمِثْلُ الْفَرِيقَيْنِ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿مِثْلُ الْفَرِيقَيْنِ كَالْأَعْمَى وَالْأَصْمَى وَالْبَصِيرَ وَالسَّمِيعَ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [هود: ٢٤].

[١] قَالَ مُجَاهِدٌ ﴿زُخْرَفَ الْقَوْلِ غُرُورًا﴾: تَزْيِينُ الْبَاطِلِ بِاللَّسَنَةِ رَوَاهُ الْهَرَوِيُّ فِي ذِمِّ الْكَلَامِ بِرَقْمِ ٧٧٣

[٢] الْإِبَانَةُ الْكُبْرَى ١/ ١٨٨

[٣] الْإِبَانَةُ الْكُبْرَى بِرَقْمِ ٧٦٩

إِنَّ مَا تَنَازَعَهُ النَّاسُ فِي هَذَا الزَّمَانِ لَهُوَ حَقِيقَةُ الْإِسْلَامِ الَّذِي أَدْرَكَهُ خُصُومُ الرِّسَالَةِ الْمَحْمُودِيَّةِ وَالْمَلَّةِ الْحَنِيفِيَّةِ مِنْ أَهْلِ كِتَابٍ مُعَانِدِينَ وَجَاهِلِينَ وَثَنِيِّينَ، عَلِمُوا أَنَّ مُحَمَّدًا ﷺ بُعِثَ بِالْأَمْرِ بِعِبَادَةِ اللَّهِ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَالنَّهْيِ عَنْ عِبَادَةِ مَا سِوَاهُ، وَإِفْرَادِ اللَّهِ بِالطَّاعَةِ وَالْحُكْمِ وَالتَّلَقِّيِ عَنِ اللَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ، وَالْبِرَاءَةِ مِنْ سَائِرِ الْأَدْيَانِ وَالْأَقْوَامِ، وَتَكْفِيرِ مَنْ لَمْ يَأْتِ بِهَذَا الْأَصْلِ الْعَظِيمِ، وَقَدْ ابْتُلِينَا فِي هَذَا الزَّمَانِ بِقَوْمٍ تَحَلَّوْا بِزِي الْعُلَمَاءِ فَثَقُلَ عَلَيْهِمْ حَمَلُ الدِّينِ كَامِلًا لِعَظَمِ الْفُجُوءِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَاهِلِيَّةِ، فَغَيَّرُوا حَدَّهُ وَاشْتَرَوْا بِأَيَاتِ اللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا ... فَصَارَ عُلَمَاءُ هَذِهِ الْأُمَّةِ شَرَارَهَا حَالَهُمْ أَشَدَّ مِنْ حَالِ الْأَحْبَارِ وَالرَّهْبَانِ الَّذِينَ ذَمَّهُمُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ فِي مَوَاضِعَ كَقَوْلِهِ: ﴿أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِمْ مِيثَاقُ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ وَدَرَسُوا مَا فِيهِ وَالِدَارُ لَآخِرَةً خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٦٩]، قَالَ السُّدِّيُّ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ وَرَثُوا الْكِتَابَ﴾: «هُمْ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَأَشْبَاهُهُمْ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ الْمُزْجِيَّةِ»^[١]، وَهُمْ الَّذِينَ خَافَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ كَمَا فِي حَدِيثِ ثَوْبَانَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي الْأَنْتَمَةَ الْمُضِلِّينَ»^[٢] وَهُمْ الَّذِينَ أَفْسَدُوا الدِّينَ كَمَا قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ:

وَهَلْ أَفْسَدَ الدِّينَ إِلَّا الْمُلُوكُ وَأَحْبَارُ سُوءٍ وَرُهْبَانُهُمَا؟

إِنَّ مَنْ عَرَفَ التَّوْحِيدَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوَكَّبُ النُّورِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ، وَاسْتَيْقَنَ قَلْبُهُ بِمَا مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِ مِنْ نُورِ الْهُدَايَةِ، ثُمَّ نَظَرَ بِعَيْنِ الْبَصِيرَةِ مِنْ عُلُوِّ الْإِسْلَامِ إِلَى ظُلُمَاتِ الْجَاهِلِيَّةِ فِي هَذَا الزَّمَانِ، مِنْ خِلَاطٍ وَأَوْضَاعٍ وَمَدَائِنٍ وَأَقْوَامٍ وَشُعُوبٍ وَحَضَارَاتٍ وَمُلُكٍ وَدِيَانَاتٍ، لِأَصَابِهِ مِنْ عَظِيمِ الدَّهْشَةِ الَّتِي تَخْطِفُ بِالْقُلُوبِ وَالْأَبْصَارِ، وَأَلَمَّ بِهِ مِنْ شَدِيدِ الْوَحْشَةِ بَيْنَ هَؤُلَاءِ الْأَقْوَامِ فِي تِلْكَ الدِّيَارِ، وَنَابَهُ مِنْ جَفْوَةِ الْغُرْبَةِ مَا يَزُوي بِهِ بَعِيداً عَنِ الْمَشْرُكِينَ يَبْغِي الْعُزْلَةَ وَالْفِرَارَ ... إِنَّ قَلْبَ الْمَوْحِدِ لِيَحَارَ وَيَعْظُمُ عَلَيْهِ مَا أَصَابَهُ هَؤُلَاءِ الْأَقْوَامِ مِنَ التَّغْيِيرِ وَالتَّبْدِيلِ وَالْحُورِ بَعْدَ الْكُورِ، فَقَدْ اسْتَدَارَ بِهِمُ الزَّمَانُ إِلَى جَاهِلِيَّةٍ جَهْلَاءَ وَنَكْبَةٍ جَمْعَاءَ، ثُمَّ يَنْظُرُ الْمُسْلِمُ فِي نَفْسِهِ وَمَا امْتَنَ اللَّهُ عَلَيْهِ مِنَ الْفَضْلِ الْعَظِيمِ، فَيَخَافُ أَنْ تَزَلَ بِهِ الْقَدَمُ بَيْنَ هَؤُلَاءِ الرِّعَاعِ وَلَا يَنْفَعُ يَوْمئِذٍ النَّدَمُ، وَيَتَأَمَّلُ مُتَدَبِّراً فِي كِتَابِ اللَّهِ فَيَزِدُّهُ بِهِ الْيَقِينَ عَلَى مَفَارِقَةِ قَوْمِهِ لِلدِّينِ، وَأَنَّهُمْ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ الْأَقْوَامُ الْمَكْذِبِينَ الَّذِينَ قَصَّ اللَّهُ قِصَصَهُمْ فِي كِتَابِهِ الْمُبِينِ فَيَقُولُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ عَلَى نِعْمَةِ التَّوْحِيدِ وَمَفَارِقَةِ أَهْلِ الشِّرْكِ وَالتَّنْذِيدِ.

[١] رواه ابن أبي حاتم في تفسيره برقم ٨٤٩٢

[٢] رواه أحمد برقم ٢٢٣٩٣

وفي هذه الكتاب أستعين بالله العلي العظيم على بيان حقيقة الإسلام الذي بُعثَ به الأنبياء إلى الخليقة أجمعين ... الحقيقة الغائبة بين الأنام الذين يحسبون أنهم من المهتدين، وإقامة الدلائل ونصب الحجج والبراهين على أركانه بين التأصيل والتنزيل، وبيان مفارقة الأقوام لصحيح دين الإسلام بوقوعهم في شرك العبادة والطاعة وشرك الحاكمية والاتباع، ودخولهم في دينٍ وضعي جديد، وبيان كفرهم في عموم الديار وسائر الأمصار في هذا الزمان، وأنه لا يصح الإسلام اليوم إلا بالخروج من هذه الجاهلية العصرية ومفاصلة أهلها بالبراءة منهم وتكفيرهم، والرد على أحفاد الجهم وبلعّام وبيان ما هم عليه من التلبيس والأوهام ... أسأل الله التوفيق والسداد وأستمد منه العون والرشاد ... ﴿اللهم لك أسلمت وبك آمنت وعليك توكلت وإليك أنبت وبك خاصمت، أعوذ بعزتك لا إله إلا أنت أن تضلني أنت الحي الذي لا يموت والجن والإنس يموتون﴾^[1].



^[1] رواه مسلم برقم ٦٧ من حديث عبد الله بن عباس.

البَابُ الْأَوَّلُ

بين أوضاع الجاهلية ودين الإسلام

الفَصْلُ الْأَوَّلُ

الحكمة من إرسال الرسل

إن الله فطر الخلق على التوحيد وأخذ على ذلك الميثاق: ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، وجعل الإشهاد عليهم حجة في الإشراف به تعالى، وسمى الله هذا الميثاق إيماناً كما في قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ ﴾ [آل عمران: ١٠٦]، قال أبي بن كعب: «هو الإيمان الذي كان قبل الاختلاف في زمان آدم، حين أخذ منهم عهدهم وميثاقهم، وأقروا كلهم بالعبودية، وفطرهم على الإسلام، فكانوا أمة واحدة مسلمين»^[١]، وعن السدي في قوله تعالى: ﴿ فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا مِن قَبْلُ ﴾ [الأعراف: ١٠١]، قال «ذَلِكَ يَوْمَ أَخَذَ مِنْهُمْ الْمِيثَاقَ فَاْمَنُوا كَرَهَا»^[٢].

وجاء في الأخبار أن الشياطين اجتالت بني آدم عن فطرتهم قال تعالى: ﴿ وَقَالَ لَا تُخَدَّنْ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا ﴾ [النساء: ١١٩] قال ابن عباس: «خَلَقَ اللَّهُ: دِينَ اللَّهِ. وَرُوي عَنْ مُجَاهِدٍ وَعِكْرِمَةَ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ وَإِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيُّ وَالْحَكَمُ وَالْحَسَنُ وَالسُّدِّيُّ وَقَتَادَةُ وَالضَّحَّاكُ فِي الرِّوَايَةِ الثَّانِيَةِ وَعَطَاءُ الْخِرْسَانِيُّ نَحْوَ ذَلِكَ»^[٣]، وعن مجاهد في قوله: ﴿

^[١] تفسير الطبري ٧٥/٧

^[٢] رواه ابن أبي حاتم برقم ٨٧٨٠

^[٣] رواه ابن أبي حاتم في تفسيره برقم ٥٩٧٥

فَلْيَغْيِرُنَّ خَلْقَ اللَّهِ ﴿١﴾ ، قال: «الفطرة دين الله»^[١]، وقال أبو جعفر: "يقول: ولأمرن النصيب المفروض لي من عبادك، بعبادة غيرك من الأوثان والأنداد حتى ينسكوا له، ويحرموا ويحللوا له، ويشرعوا غير الذي شرعته لهم، فيتبعوني ويخالفونك"^[٢].

وما ورد في حديث عياض بن حمار، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ: ﴿إِنِّي خَلَقْتُ عِبَادِي حُنَفَاءَ كُلِّهُمْ، وَإِنَّهُ أَتَتْهُمْ الشَّيَاطِينُ فَأَجْتَالَتْهُمْ عَنْ دِينِهِمْ، فَحَرَمْتُ عَلَيْهِمْ مَا أَحَلَلْتُ لَهُمْ، وَأَمَرْتُهُمْ أَنْ يُشْرِكُوا بِي مَا لَمْ أَنْزِلْ عَلَيْهِمْ بِهِ سُلْطَانًا﴾^[٣]، فسمى النبي ﷺ المفطور عليه ديناً والانحراف عنه إلى تحليل الحرام هو الشرك الذي لم ينزل الله به سلطاناً، وهذا يدل على أن المنحرفين عن الفطرة - الدين - يعدلون إلى نُظْم وأوضاع وقيم وشرائع ما أنزل الله بها من سلطان.

ومن رحمة الله تعالى بخلقه إرسال الرُّسل بعد انحراف الأمم باتخاذهم الأنداد وعبادتهم الآلهة وتنصيب الأرباب التي تَسُنُّ لهم النُظْم والقوانين ما لم يُنزل الله به من سلطان... يُرسل الرُّسل ويُنزل الكتب لإخراج الناس من ظلمات الجاهلية إلى نور الإسلام، كما جاء في الكتاب الحكيم في مواضع: قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَى بِآيَاتِنَا أَنْ أَخْرِجْ قَوْمَكَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَذَكِّرْهُمْ بِأَيِّمِ اللَّهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ﴾ [إبراهيم: ٥٠]، وقال تعالى: ﴿الرَّكَتَبُ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾ [إبراهيم: ١]، أي لتُخرج الأرض - التي مقنها الله

عربها وعجمها إلا بقايا من أهل الكتاب - من ظلمات الحيرة والتيه في تعدد الآلهة والأرباب، وظلمات الوهم والخرافة في وثنية القربات والتصورات، وظلمات الرذيلة والفجور في اختلال القيم وانحلال الأخلاقيات ... إلى نور تُشرق به النفوس بعد أفلوها، وينقشع به ظلام الشرك وضباب الخرافة وغبش الأوهام، قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِن جَعَلْنَاهُ نُورًا نَّهْدِي بِهِ مَن نَّشَاءُ

مِّنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢]، وقال تعالى: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ [البقرة: ٢٥٧]، أي: يخرجهم من الظلمات التي غمسهم فيها الطواغيت، ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ يُخْرِجُونَهُمْ مِّنَ النُّورِ إِلَى

^[١] رواه الطبري في تفسيره برقم ١٠٤٧٢

^[٢] تفسير الطبري ٢١٤/٩

^[٣] رواه مسلم برقم ٦٣

الظُّلْمَتِ أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿البقرة: ٢٥٧﴾، أي: الذين يزجونهم في حمأة الكفر وظلمة الشرك، والله عز وجل يخرجهم إلى النور بإرسال الرسل وإنزال الكتب، والصراع قائم بين أولياء الرحمان وأولياء الشيطان إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، والعاقبة للمتقين.

أرسل الله الرُّسُلَ مبشرين ومنذرين بكلمة التوحيد: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ [هود: ٥٠]، بهذه الكلمة العظيمة والعروة الوثيقة التي هي كفيلة أن تُغيّر حياتهم وتهدم أوضاعهم وتذيب الجاهلية نفساً، ليحل محلها الإسلام الذي عُقِدَتْهُ الاستسلام والخضوع والانقياد والاتباع لله الواحد القهار، والمتابعة للنبي المرسل والطاعة له في جميع الأمور والأحوال، إذ لا يثبت قَدَمُ الإسلام إلا على قنطرة التسليم المطلق لله تعالى، قال جلَّ وعلا: ﴿وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يُسَلِّمْ وَجْهَهُ إِلَى اللَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ وَإِلَى اللَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ﴾ [لقمان: ٢٢]، إنها نقلة رهيبة تهدم ما كان قبلها من تصورات ومُقدَّسات وثوابت وأعراف جاهلية، فيصير التلقي في جميع الأمور والأحوال عن الله وحده من طريق واحد وهو الوحي المنزل على رسول الله ﷺ، قال تعالى: ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٣].

فَلَوْ أَحَدٌ كُنْ وَاحِدًا فِي وَاحِدٍ أَعْنِي سَبِيلَ الْحَقِّ وَالْإِيمَانِ

فالمسلم هو الذي أسلم وجهه - أي كله - لله، وهو الذي يتلقى عن ربه في **الأصول الأربعة: 1_ العقائد والأخبار 2_ والمناسك والشعائر 3_ والشرائع والأحكام 4_ ونظام الملك ومنهج الحياة**، فالخالق لهذا الكون المتصرف فيه المدبر لأمره المالك له هو الذي له الخلق والأمر، وهو الذي يُقرر الاعتقاد والتصوّر للقلب والعبادة والشعائر للجوارح والنظام والمنهج للحياة، والمسلم هو الذي يتلقى عن ربه في الأصول الأربعة سواءً بسواء، وهذا معنى الكلية في التلقي التي لا يصح الإسلام إلا بها، قال الله تعالى: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَآفَّةً﴾ [البقرة: ٢٠٨]، قال ابن عباس: «السِّلْمُ: الطَّاعَةُ»، وَرَوَى عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ وَالرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ، نَحْوُ ذَلِكَ^[١]، فمن أشرك في العقائد كالجهمية والأشعرية فهو مُشرك، ومن أشرك في الشعائر كالصوفية والقبورية فهو

^[١] أخرجه ابن أبي حاتم في التفسير برقم ١٩٤٦

مُشرك، ومن أشرك في النظام ومنهج الحياة كالديمقراطية والاشتراكية فهو مُشرك سواءً بسواء.

إنَّ تحديد ماهية الإسلام وحقيقة الإيمان ينطلق من التصور الصحيح للواقع الذي أُرسل فيه الرُّسل، والبيئة التي دُعِيَ فيها إلى الإسلام أول الأمر، وتحديد القدر الذي دعا الرسل أقوامهم إلى تحقيقه للدخول في الإسلام، والصفة التي جاء بها أتباع الرسل حتى كانوا مسلمين، وكذا تحديد موضع الخصومة ومحل النزاع بين الرسل وأقوامهم المخالفين لهم في أصل الدعوة، وبهذا النظر يكون التصور الصحيح للإسلام الذي جاء به الأنبياء والمرسلين ... أما دعاة "الإسلام" اليوم فهم يخططون دينهم على مقاس أقوامهم، فكلما أحدث الأقوام شركاً أو كفراً أو بدعة أحدث لهم الدعاة مخرجاً ومسلماً وعذراً ... فشتان بين السبيلين والطائفتين أتباع الرسل وأتباع المرقعين.

وقبل أن نحقق ماهية الإسلام التي جاء بها الرسل، لابد من النظر في حال الأقوام الذين بُعث فيهم الرسل، فإنها تُبْعَثُ إلى أقوام مخالفين لها في أصل الدعوة على الأغلب الأعم بعد انحراف الفطرة واستشراف الجاهلية كما سبق الإشارة إليه، مع العلم أنَّ الأصل في بني آدم التوحيد والشرك طارئ عليه، حيث كان أول شركٍ وقع في قوم نوح لما غلو في الصالحين وأشركوا بالله رب العالمين، وسوف نعقد فصلاً - بحول الله وقوته - في توصيف أوضاع الجاهلية كمقدمة ضرورية لتصوير حقيقة الإسلام ... وهو من تفسير الشيء بضده إذ لا يتم معرفة حقيقة الشيء إلا بتصوير حقيقة ضده، لأن الجاهلية والإسلام ضدان لا يجتمعان ولا يرتفعان، قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نَفْصَلُ الْآيَاتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ﴾ [الأنعام ٥٥]، قال ابن أبي زمنين: ﴿سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ﴾ "يَعْنِي: الْمُشْرِكِينَ بِالْآيَاتِ الَّتِي بَيَّنَّ اللَّهُ فِيهَا سَبِيلَ الْهُدَى مِنْ سَبِيلِ الضَّلَالَةِ"^[١].

عرفت الشرَّ لا للشر لكن لتوقيه ومن لا يعرف الشرَّ من الناس يقع فيه قال حذيفة بن اليمان: «جاء الإسلام حين جاء فجاء أمر ليس كأمير الجاهلية»^[٢]، وبهذا التصور لحقيقة الشيء وضده تتمايز الأمور وتنكشف حقائق الأشياء، إذ لولا الظلام ما عُرف النور ولولا الشر ما استبان الخير، وكل ضِدٍّ يكشف عن ضده. ويجب على كل جميع المكلفين تعلم دين الإسلام بحده الصحيح والعمل به، وخاصةً في هذا الزمان الذي اشتدت فيه الغربة وانحرفت فيه الخليقة أجمعين - إلا من رحم

^[١] تفسير ابن أبي زمنين ٧٢/٢

^[٢] رواه معمر بن أبي عمرو راشد الأزدي في الجامع (منشور كملحق بمصنف عبد الرزاق) برقم ٢٠٧١١

الله تعالى - قال الله تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [محمد ١٩]، وَعَنْ عَاصِمٍ الْأَحْوَلِ قَالَ كَانَ أَبُو الْعَالِيَةِ يَقُولُ لَنَا: «تَعَلَّمُوا الْإِسْلَامَ فَإِذَا تَعَلَّمْتُمْ الْإِسْلَامَ فَتَعَلَّمُوا الْقُرْآنَ فَإِذَا تَعَلَّمْتُمْ الْقُرْآنَ فَتَعَلَّمُوا السُّنَّةَ فَإِنَّ سُنَّةَ نَبِيِّكُمْ ﷺ صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُحَرِّفُوا الصِّرَاطَ يَمِينًا وَشِمَالًا وَإِيَّاكُمْ وَهَذِهِ الْأَهْوَاءُ الْمُرِيدِيَّةُ الَّتِي تُلْقِي بَيْنَ النَّاسِ الْعَدَاوَةَ»^[١].



^[١] رواه الهروي في ذم الكلام برقم ٧٩٠

الفصل الثاني

اسم الجاهلية

إنَّ الجاهليةَ من الأسماء الشرعية التي تفسيرها موقوف على النص من الكتاب والسنة، وليس موكول إلى الآراء والأهواء، وليست هي فترة من الزمان تفوت بفواته، ولكنها وضع من الأوضاع متى وُجدَ هذا الوضع سُيِّ بالجاهلية، سواء كان من أول الزمان أو من آخره، أو حين الفترة بانقطاع الرسل أو بتقادم العهد بعد مُضي الرسالات، كما روي عن ابن عباس رضي الله عنه في تأويل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَبْرَحْ تَبْرِجَ

الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى﴾ [الأحزاب ٣٣] قال: «تكون جاهلية أخرى»^[١]، وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: «إِنَّهَا سَتَكُونُ مُلُوكٌ ثُمَّ الْجَبَابِرَةُ ثُمَّ الطَّوَاغِيتُ»^[٢]، والجاهلية الأولى أشرف من جاهلية اليوم، فجاهلية أمس اتَّبع فيها العرب الآباء والأجداد وجاهلية اليوم اتَّبعوا فيها الأعداء والأنداد، ونحن ابتداء نحدد الوضع الجاهلي الوارد في الشرع وَصَفُهُ، ومن ثمَّ ننظر في واقعنا المعاصر ونحقق المناط بحول الله وقوته.

واسم الجاهلية جاء في القرآن في أربعة مواضع تُحدِّدُ المعالم الكبرى لكل جاهلية في كل زمان ومكان، وجاء في السنة في مواضع كثيرة وفروع عديدة لا تخرج على الأصول الواردة في القرآن وهي:

- 1- جاهلية العبادة والشعائر 2- وجاهلية الحاكمية والشرائع 3- وجاهلية الولاء والبراء
- 4- وجاهلية القيم والأخلاق، ونحن بحول الله وقوته سنَقْصِلُ القول على ضوء هذه الأصول فنقول:

المطلب الأول: جاهلية العبادة والشعائر

وهي التي تُقيم للناس آلهة تُصَرَفُ لها أنواع العبادات والقربات، والأصل في ذلك ما جاء عَنْ أَبِي أُمَامَةَ قَالَ: قَالَ عَمْرُو بْنُ عَبْسَةَ السُّلَمِيُّ: «كُنْتُ وَأَنَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَظُنُّ أَنَّ النَّاسَ عَلَى ضَلَالَةٍ، وَأَنَّهُمْ لَيْسُوا عَلَى شَيْءٍ وَهُمْ يَعْبُدُونَ الْأَوْثَانَ»^[٣]، وعند البغوي: «إِنِّي

^[١] رواه ابن أبي حاتم في تفسيره برقم ١٧٦٧٢

^[٢] مصنف ابن أبي شيبة برقم ٣٠٥٦٥

^[٣] رواه مسلم برقم ٢٩٤

كُنْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَرَى النَّاسَ عَلَى ضَلَالَةٍ، وَلَا أَرَى الْأَذْيَانَ شَيْئًا^[١]، وَ فِي حَدِيثٍ أُمِّ سَلَمَةَ: «... فَكَانَ الَّذِي كَلَّمَهُ جَعْفَرُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، فَقَالَ لَهُ: «أَيُّهَا الْمَلِكُ، كُنَّا قَوْمًا أَهْلُ جَاهِلِيَّةٍ نَعْبُدُ الْأَصْنَامَ، وَنَأْكُلُ الْمَيْتَةَ وَنَأْتِي الْفَوَاحِشَ، وَنَقْطَعُ الْأَرْحَامَ، وَنُسِيءُ الْجَوَارِ يَأْكُلُ الْقَوِيُّ مِنَّا الضَّعِيفَ، فَكُنَّا عَلَى ذَلِكَ حَتَّى بَعَثَ اللَّهُ إِلَيْنَا رَسُولًا مِنَّا نَعْرِفُ نَسَبَهُ، وَصِدْقَهُ، وَأَمَانَتَهُ، وَعَقَافَهُ، فَدَعَانَا إِلَى اللَّهِ لِنُوحِدَهُ، وَنَعْبُدَهُ، وَنَخْلَعَ مَا كُنَّا نَعْبُدُ نَحْنُ وَأَبَاؤُنَا مِنْ دُونِهِ مِنَ الْحِجَارَةِ وَالْأَوْثَانِ ...» الْحَدِيثُ^[٢].

ويدل عليها من كتاب الله ما روي عَنْ قَتَادَةَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ رَبُّ الشَّعَرَى﴾ [النجم: ٤٩]، قَالَ: «كَانَ نَاسٌ فِي الْجَاهِلِيَّةِ يَعْبُدُونَ هَذَا النَّجْمَ الَّذِي يُقَالُ لَهُ الشَّعْرَى^[٣]، وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ﴿أَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوْنَةً﴾ [الفرقان: ٤٣]، قَالَ: «كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَعْبُدُونَ الْحَجَرَ فَإِذَا رَأَوْا أَحْسَنَ مِنْهُ أَخَذُوهُ وَتَرَكُوا الْأَوَّلَ^[٤]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَطَافَةُ قَدْ أَهْمَتَهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، عَنْ قَتَادَةَ وَالرَّبِيعِ فِي قَوْلِهِ: ﴿ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ﴾، قَالَا: «ظَنَّ أَهْلَ الشَّرِكِ^[٥]، فَإِنَّ الْمَسِيءَ الظَّنَّ بِرَبِّهِ قَدْ ظَنَّ بِهِ خِلَافَ كَمَالِهِ الْمَقْدَسِ، وَظَنَّ بِهِ مَا يَنَاقِضُ أَسْمَاءَهُ الْحَسَنَى وَصِفَاتِهِ الْعُلَى، وَهَذَا مُوجِبٌ لِلرَّدَى وَالْخُسْرَانِ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَذَلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ أَرَدْتُمْ فَأَصْبَحْتُمْ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [فصلت: ١٣]، وَوَجْهٌ مُنَاسِبٌ لِلْبَابِ أَنْ إِدْخَالَ الْوَسَائِطِ بَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى وَبَيْنَ خَلْقِهِ تَنْقِصٌ بِحَقِّ الرُّبُوبِيَّةِ وَمُنَازَعَةٌ لِلَّهِ فِي الْأُلُوهِيَّةِ وَسُوءُ ظَنٍّ بِرَبِّ الْعَالَمِينَ.

وهذا من أبرز معالم الجاهلية المتمثل في اتخاذ الناس آلهة من دون الله تُصَرَفُ لَهَا أنواع العبادات كالبدعاء والاستغاثة والخوف والتوكل والسجود والذبح وغيرها، واعتقاد أنها تنفع وتضر وتقضي الحوائج وتكشف الكرب وأن لها الشفاعة والزلفى عند الله تعالى، وقد أخبر النبي ﷺ أنه لا تقوم الساعة حتى يخرج الناس من الدين أفواجا ويعودوا إلى عبادة الأوثان أفواجا، فَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ

^[١] رواه البغوي في شرح السنة ٣٢٢/٣

^[٢] رواه أحمد برقم ١٧٤٠

^[٣] تفسير عبد الرزاق برقم ٣٠٤٤

^[٤] رواه الهروي في ذم الهوى برقم ٣٥٧

^[٥] رواه الطبري في تفسيره برقم ٨٠٩١

حَتَّى تَضْطَرِبَ أَلْيَاتُ نِسَاءِ دَوْسٍ حَوْلَ ذِي الْخَلَصَةِ طَاغِيَةِ دَوْسٍ الَّتِي كَانُوا يَعْبُدُونَهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ^[١]، وعن أبي هريرة: قال: تلا رسول الله ﷺ: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ۖ وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا﴾ [النصر: ٢]، فقال رسول الله ﷺ: «ليخرجن منه أفواجًا كما دخلوا فيه أفواجًا»^[٢].

وهذا أصلٌ من أصول شرك العالم: فاتخاذ القبور والمشاهد والأوثان والمعابد في هذا الزمان في عموم البلدان العربية كالبدوي في مصر والست زينب في سوريا والجيلاني في العراق و عبد الرحمن الثعالبي في الجزائر والحسينيات في جزيرة العرب وغيرها كثير، لمعالم بارزة وصروح شاهدة على الجاهلية القائمة في الأرض في هذا الزمان، وحال الناس اليوم كما كان عليه العرب في الجاهلية الأولى في كل قرية صنم ولكل قبيلة إله، قال تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ ۖ وَمَنْوَةَ الثَّالِثَةَ الْآخِرَىٰ﴾ [النجم: ٢٠]، فوثنية الجاهلية الأولى هي وثنية اليوم سواء بسواء.

المطلب الثاني: جاهلية الحاكمية والشرائع

وهي التي تُقيم للناس أرباباً يُشَرِّعون لهم النُظُم والقوانين وَيَسُنُّونَ لهم الشرائع والأوضاع ويحكمونهم بغير ما أنزل الله، والأصل في هذا قوله تعالى: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَهْلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة: ٥٠]، عَنِ السَّيِّدِ قَالَ: «الْحُكْمُ حُكْمَان: حُكْمُ اللَّهِ وَحُكْمُ الْجَاهِلِيَّةِ ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ ﴿أَفَحُكْمَ الْجَهْلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾»^[٣]، وعن أَبُو عُبَيْدَةَ النَّاجِي قَالَ: سَمِعْتُ الْحَسَنَ يَقُولُ: «مَنْ حَكَمَ بِغَيْرِ حُكْمِ اللَّهِ فَحُكْمُ الْجَاهِلِيَّةِ»^[٤]، وقال الطبري: "وحكم الجاهلية يعني: أحكام عبدة الأوثان من أهل الشرك - إلى أن قال - ثم قال تعالى ذكره موخا لهؤلاء الذين أبو قبول حكم رسول الله ﷺ عليهم ولهم من اليهود، ومستجها فعلمهم ذلك منهم: ومن هذا الذي هو أحسن حكماً، أيها اليهود، من الله تعالى ذكره عند من كان يوقن بوحدانية الله، ويقرُّ برؤوبيته؟ يقول تعالى ذكره: أَيُّ حُكْمٍ أَحْسَنُ مِنْ حُكْمِ اللَّهِ،

^[١] رواه البخاري برقم ٧١١٦ ومسلم رقم ٢٩٠٦

^[٢] رواه الحاكم في "مستدركه"، وقال: "صحيح الإسناد ولم يخرجاه"، ووافقه الذهبي في "تلخيصه".

^[٣] الدر المنثور ٩٨/٣

^[٤] رواه ابن أبي حاتم برقم ٦٥٠٤

إن كنتم موقنين أن لكم رباً، وكنتم أهل توحيد وإقرار به^[١]، فتلقي الدين - الذي هو نظام الحكم وشريعته - عن الطواغيت ما لم ينزل الله به سلطاناً، واتباعهم عليه والموافقة لهم في الظاهر، لهو من أبرز المعالم الظاهرة للجاهلية المعاصرة، قال الإمام مالك رحمه الله: «كانت مكة دار كفر لأن أحكام الجاهلية ظاهرة يومئذ»^[٢].

وهذا المعلم متمثل في هذا الزمان في إنشاء الجامعات التي تُدرّس القانون وتُخرّج القضاة والمحامين والسياسيين الوضعيين، وتنصيب البرلمانات ومجالس الشعب التي تُسنّ القوانين والنظم، وإقامة المحاكم الوضعية التي تحكم بما شرعه الطواغيت، وإجراء الانتخابات لتنصيب الحكام ونواب الشعب المشرعين، وهذه المعالم في هذا الزمان أكثر بروزاً وشهوداً مما كانت عليه الجاهلية الأولى، ففي جاهلية العصر يتجلى بوضوح حاكمية البشر للبشر وعبودية العباد للعبيد، وهذا أصل من أصول شرك العالم، وهو الشرك في الطاعة والحكم بالله تعالى.

ولقد كانت الجاهلية الأولى تزعم أن ما تشرعه له أصل في دين الله، كما ذكر الله ذلك في أواخر سورة الأنعام عما كانت تُزاوله العرب من تقاليد وشرائع في شأن الذبائح والنذور والأنعام والثمار والأولاد، إذ أنها كانت تنسب ذلك إلى الله تعالى افتراء عليه، كما قال تعالى: ﴿أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ وَصَّيْنَاهُ اللَّهُ بِهَذَا فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا لِيُضِلَّ النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٤]، وعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «إِذَا سَرَّكَ أَنْ تَعْلَمَ جَهْلَ الْعَرَبِ فَافْرًا مَا فَوْقَ الثَّلَاثِينَ وَمِائَةٍ مِنْ سُورَةِ الْأَنْعَامِ: ﴿قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ سَفَهًا بِغَيْرِ عِلْمٍ وَحَرَّمُوا مَا رَزَقَهُمُ اللَّهُ افْتِرَاءً عَلَى اللَّهِ قَدْ ضَلُّوا وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٠]»^[٣]، وَعَنِ ابْنِ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾ [الأنعام: ١٤٥]، قَالَ: «كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَسْتَحِلُّونَ شَيْئًا

^[١] تفسير الطبري ٣٩٤/١٠

^[٢] المدونة الكبرى ٢٣/٣

^[٣] رواه البخاري ١٨٤/٤

وَيُحَرِّمُونَ أَشْيَاءَ، فَقَالَ: لَا أَجِدُ فِيهَا كُنْتُمْ تَسْتَحِلُّونَ إِلَّا هَذَا " يَقُولُ: ﴿إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِيتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهْلَ لِعَظْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ [الأنعام: ١٤٥] ^[١].

وما كانوا يجروون على التصريح أنها من عند أنفسهم إنما يفترون على الله الكذب فيزعمون أنها شرع الله ينسبونها بذلك إلى شريعة إبراهيم وإسماعيل، وكذلك الأخبار والرهبان كانوا يفعلون ^[٢]، قال تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا

^[١] تفسير عبد الرزاق برقم ٨٦٥، وكما في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا﴾: قال ابن عباس ومجاهد والضحاك وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم وغيرهم: «نزلت إنكاراً على المشركين فيما كانوا يحللون ويحرمون من البهائم والسوايب والوصائل كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا﴾، وعن أبي إسحاق، قال: سمعتُ أبا الأحوص، يحدث عن أبيه، قال: أتيتُ رسولَ الله ﷺ وأنا قشيفُ الهَيْئَةِ، فقال: "هَلْ لَكَ مَالٌ؟" قال: قلتُ: "نَعَمْ" قال: ﴿مِنْ أَيْ مَالٍ؟﴾ قال: قلتُ: مِنْ كُلِّ الْمَالِ مِنَ الْإِبِلِ وَالرَّقِيقِ وَالْخَيْلِ وَالْغَنَمِ، فقال: "إِذَا آتَاكَ اللَّهُ مَالًا فَلْيَرْ عَلَىكَ" ثُمَّ قَالَ: "هَلْ تُنْتِجُ إِبِلَ قَوْمِكَ صِخَاخًا أَذَانَهَا، فَتَعْمَدُ إِلَى مُوسَى فَتَقْطَعُ أَذَانَهَا، فَتَقُولُ: هَذِهِ بَحْرٌ، وَتَشْقُهَا، أَوْ تَشْقُ جُلُودَهَا، وَتَقُولُ: هَذِهِ صُرٌّ وَتَحَرِّمُهَا عَلَيْكَ، وَعَلَى أَهْلِكَ" قال: نَعَمْ قال: "فَإِنْ مَا آتَاكَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَكَ، وَسَاعِدَ اللَّهُ أَشَدُّ، وَمُوسَى اللَّهُ أَحَدٌ - وَبَيْنَمَا قَالَ: سَاعِدَ اللَّهُ أَشَدُّ مِنْ سَاعِدِكَ، وَمُوسَى اللَّهُ أَحَدٌ مِنْ مُوسَاكَ" رواه أحمد برقم ١٥٨٨٨ وله من طرق أخرى عن أبي الأحوص، يقول ابن كثير وهذا حديث جيد قوي الإسناد" تفسير ابن كثير ٢٧٦/٤

وقال ابن كثير: "وقد أنكر الله تعالى على من حرم ما أحل الله أو أحل ما حرم الله لمجرد الآراء والأهواء التي لا مستند لها ولا دليل عليها ثم توعدهم على ذلك يوم القيامة: ﴿وَمَا ظُنُّوا الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾، وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ﴾، قال ابن جرير: في تركه معاجلتهم بالعقوبة في الدنيا"، قلت - ابن كثير - ويحتمل أن يكون المراد لذو فضل على الناس فيما أباح لهم مما خلقه من المنافع في الدنيا ولم يحرم عليهم إلا ما هو ضار لهم في دنياهم أو دينهم: ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَشْكُرُونَ﴾، بل يحرمون ما أنعم الله به عليهم ويضيعون على أنفسهم فيجعلون بعضاً حلالاً وبعضاً حراماً وهذا قد وقع فيه المشركون فيما شرعوه لأنفسهم، وأهل الكتاب فيما ابتدعوه في دينهم" تفسير ابن كثير ٢٧٦/٤

^[٢] وفي الأثر عن ابن عباسٍ أَنَّهُ قَالَ: «يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ، كَيْفَ تَسْأَلُونَ أَهْلَ الْكِتَابِ عَنْ شَيْءٍ وَكِتَابُكَمُ الَّذِي أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى نَبِيِّهِ ﷺ أَحَدُتْ أَخْبَارَ اللَّهِ، تَعْرِفُونَهُ غَضًّا لَمْ يَشِبْ، وَقَدْ حَدَّثَكُمْ اللَّهُ أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ بَدَّلُوا كِتَابَ اللَّهِ وَغَيَّرُوهُ، وَكَتَبُوا بِأَيْدِيهِمُ الْكِتَابَ وَقَالُوا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا؟ أَوْ لَا يَنْهَاكُمُ مَا جَاءَكُمْ مِنَ الْعِلْمِ عَنْ مَسْأَلَتِهِمْ. لَا وَاللَّهِ مَا رَأَيْنَا أَحَدًا مِنْهُمْ قَطُّ يَسْأَلُكُمْ عَنِ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمْ" رواه ابن أبي حاتم برقم ٨٠٤

يَكْسِبُونَ ﴿البقرة ٧٩﴾، أما في الجاهلية المعاصرة فهو الإلحاد في الحاكمية والتشريع فهم يسمون نظامهم بالديمقراطية، وهو شعارهم في جميع المراسيم والوثائق والدواوين، ويسمون من يزاول التشريع "بالمشرع" و"السلطة التشريعية" جهاراً نهاراً في إعلامهم وقنواتهم ودساتيرهم ومناهجهم التعليمية، في اغتصاب سافر لسلطان الله عز وجل وإعلان فاضح لربوبية البشر... أفحكم الجاهلية يبغون؟ نعم إنهم يريدون، لأنهم ينتخبون فيُنصَّبُونَ الطاغوت، ويثورون فيُعَيَّرُونَ طاغوتاً بطاغوت، إنهم غير دين الله يبغون، لأنَّ حكم الجاهلية غير دين الله ومن يبتغي حكم الجاهلية فقد ابتغى غير دين الله بمنطوق الآيتين، قوله تعالى: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَهْلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾، وقوله تعالى: ﴿أَفَعَدَّ دِينَ

اللَّهُ يَبْغُونَ﴾ [آل عمران ٨٣]، أي: من ابتغى حكم الجاهلية فهو في غير دين الله، إنما هو في دين من يُحْكَمُ بشريعته ويخضع لسلطانه أي في دين ملوك الأرض، وهذا المعنى تؤكدُه النصوص القرآنية في كل مناسبات التشريع فما من مرة ورد في كتاب الله تشريعاً إلا أشار إلى المصدر الذي يجعل لهذا التشريع سلطانه في الأرض، أما حين يشير المولى إلى شرائع الجاهلية وعُرفها وتصوراتها وتحليلها وتحريمها، فهو يردفها غالباً بقوله: ﴿مَا نَزَّلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ﴾ [الأعراف ٧١]، لتجريدتها من السلطان ابتداءً، وبيان علة بطلانها في كونها لم تصدر من ذلك المصدر الوحيد الصحيح الذي يملك حق الحاكمية والتشريع، فهو يحكم ابتداءً ببطلانها كليةً بطلاناً أصلياً بما أنها صادرة من جهة لا تملك إصدار الشرائع والأحكام.

المطلب الثالث: جاهلية الولاء والبراء:

وهي التي تُقِيم للناس أسماء وروابط يُعَقِّدُ عليها الولاء والبراء وتشور فيها الحمية وتتداعى إليها النصرة، والأصل في ذلك قوله تعالى: ﴿إِذْ جَعَلَ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْحَمِيَّةَ حَمِيَّةَ الْجَهْلِيَّةِ﴾ [الفتح ٢٦]، قال الطبري: ﴿حَمِيَّةَ الْجَهْلِيَّةِ﴾ لأن الذي فعلوا من ذلك كان جميعه من أخلاق أهل الكفر، ولم يكن شيء منه مما أذن الله لهم به، ولا أحد من رسله^[١]، وفي السنة عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كَسَعَ رَجُلٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ، فَاجْتَمَعَ قَوْمٌ ذَا، وَقَوْمٌ ذَا، وَقَالَ هَؤُلَاءِ: يَا لِّلْمُهَاجِرِينَ وَقَالَ هَؤُلَاءِ: يَا

[١] تفسير الطبري ٢٢/٢٥٣

لِلْأَنْصَارِ فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: «دَعُوهَا، فَإِنَّهَا مُنْتِنَةٌ» ثُمَّ قَالَ: "أَلَا مَا بَالُ دَعَايَ أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةِ أَلَا مَا بَالُ دَعَايَ أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةِ" [١]، وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: طَافَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ عَلَى نَافَتِهِ الْقَصُوءِ يَسْتَلِمُ الْأَرْكَانَ بِمُخْجَنِ فِي يَدِهِ، فَمَا وَجَدَ لَهَا مَنَاحًا فِي الْمَسْجِدِ حَتَّى نَزَلَ ﷺ عَلَى أَيْدِي الرِّجَالِ فَخَرَجَ بِهَا إِلَى بَطْنِ الْمَسِيلِ فَأُنِيخَتْ ثُمَّ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَطَبَهُمْ عَلَى رَاحِلَةٍ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ بِمَا هُوَ لَهُ أَهْلٌ ثُمَّ قَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَذْهَبَ عَنْكُمْ حَمِيَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ وَتَعْظِيمَهَا بِأَبَائِهَا فَالْنَّاسُ رِجُلَانِ: رَجُلٌ بَرٌّ تَقِيٌّ كَرِيمٌ عَلَى اللَّهِ وَفَاجِرٌ شَقِيٌّ هَيْنٌ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿يَتَأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَاهُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ» ثُمَّ قَالَ أَقُولُ قَوْلِي هَذَا وَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ لِي وَلَكُمْ [٢] وفي السنة نصوص كثيرة من هذا الباب.

وقد كانت الجاهلية القديمة غارقة في وحل القومية والقبلية، ومن نظر في أشعارهم وحروبهم وأيامهم علم سعة الحفرة التي استنقذهم الإسلام منها كما قال تعالى: ﴿وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [آل عمران ١٠٣] قال ابن إسحاق: «كانت الحرب بين الأوس والخزرج عشرين ومائة سنة، حتى قام الإسلام وهم على ذلك، فكانت حربهم بينهم وهم أخوان لأب وأم، فلم يسمع بقوم كان بينهم من العداوة والحرب ما كان بينهم، ثم إن الله عز وجل أطفأ ذلك بالإسلام، وألف بينهم برسوله محمد ﷺ» [٣].

وفي الجاهلية المعاصرة أقام الطواغيت للناس آلهة متعددة منها الوطنية والقومية والبعثية والشعبوية واللغة وأندية كرة القدم وغيرها، وهي لا تعدوا أن تكون أصنام غير مجسدة يُقَاتَلُ دُونَهَا وَيُوَالَى فِيهَا وَيُعَادَى عَلَيْهَا، وما هي إلا أسماء وعلائق ما أنزل الله بها من سلطان كما قال تعالى: ﴿مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءَ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مِمَّا أُنْزِلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ﴾ [يوسف ٤٠]، وغير ذلك من الشعارات العلمانية التي تمحض فيها الولاء للوطن وقُطِعَ الولاء فيها عن الله تعالى ودينه، ومنها قولهم: الدين لله والوطن

[١] رواه أحمد برقم ١٤٦٣٢

[٢] رواه ابن أبي حاتم في التفسير برقم ١٨٦٢٢ ابن كثير ٣٦٦/٧ والدر المنثور ٥٧٨/٧.

[٣] تفسير الطبري ٧٨/٧

للجميع، ومنها: الله، الملك، الوطن، ومنها شعارهم: القتال في سبيل الوطن وغيرها كثير من الشعارات الجاهلية في هذه الممالك العلمانية.

المطلب الرابع: جاهلية القيم والأخلاق

وهي التي تُقِيم للناس عادات وأعراف وتقاليد وقيم على ميزان اللذة والهوى، فالفضيلة عندهم ما وافق اللذة، والرذيلة هي ما خالف اللذة وحالهم كما قال تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ مَنْ أَخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ أَفَأَنْتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا﴾ [الفرقان ٤٣]، والأصل في هذه الجاهلية في كتاب الله قوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى﴾ [الأحزاب ٣٣]، وقد ذكر الله تعالى التبرج كمثال لهذه الجاهلية باعتباره بريد الزنا والفاحشة، قال قتادة: «كانت لهن مشية وتكسر وتغننج، يعني بذلك: الجاهلية الأولى، فنهاهن الله عن ذلك»، وقال مقاتل بن حيان: «والتَّبَرُّجُ: أَنَّهُا تُلْقِي الْخِمَارَ عَلَى رَأْسِهَا، وَلَا تَشُدُّهُ فَيُؤَارِي قَلَائِدَهَا وَقُرْطَهَا وَعُنُقَهَا، وَيَبْدُو ذَلِكَ كُلُّهُ مِنْهَا، وَذَلِكَ التَّبَرُّجُ» [١] [٢].

ومن نظر في تبرج الجاهلية الأولى مما رُوي في ذلك من الآثار يرى أنها جد مُحْتَشَمَةٌ قياساً بالجاهلية المعاصرة، ولا تنظر إلى عارضات الأزياء في الفنادق والقنوات، ولكن

[١] تفسير بن كثير ٤١٠/٦

[٢] وعن عُرْوَةَ بْنِ الرُّبَيْرِ، أَنَّ عَائِشَةَ، زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ النِّكَاحَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ كَانَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَنْحَاءٍ: فَيَكَاخُ مِنْهَا نِكَاحُ النَّاسِ الْيَوْمَ: يَخْطُبُ الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ وَلَيْتَهُ أَوْ ابْنَتَهُ، فَيُصَدِّقُهَا ثُمَّ يَنْكِحُهَا، وَنِكَاحُ آخَرَ: كَانَ الرَّجُلُ يَقُولُ لِامْرَأَتِهِ إِذَا طَهَّرَتْ مِنْ طَمَئِهَا: أَرْسِلِي إِلَى فُلَانٍ فَاسْتَبْضِعِي مِنْهُ، وَيَعْتَزِّلُهَا زَوْجُهَا وَلَا يَمْسُهَا أَبَدًا، حَتَّى يَتَيَّنَ حَمْلُهَا مِنْ ذَلِكَ الرَّجُلِ الَّذِي تَسْتَبْضِعُ مِنْهُ، فَإِذَا تَبَيَّنَ حَمْلُهَا أَصَابَهَا زَوْجُهَا إِذَا أَحَبَّ، وَإِنَّمَا يَفْعَلُ ذَلِكَ رَغْبَةً فِي نَجَاتِةِ الْوَلَدِ، فَكَانَ هَذَا النِّكَاحُ نِكَاحَ الْإِسْتِبْضَاعِ. وَنِكَاحُ آخَرَ: يَجْتَمِعُ الرَّهْطُ مَا دُونَ الْعَشْرَةِ، فَيَدْخُلُونَ عَلَى الْمَرْأَةِ، كُلُّهُمْ يُصِيبُهَا، فَإِذَا حَمَلَتْ وَوَضَعَتْ، وَمَرَّ عَلَيْهَا لَيْالٍ بَعْدَ أَنْ تَضَعَ حَمْلَهَا، أَرْسَلَتْ إِلَيْهِمْ، فَلَمْ يَسْتَطِعْ رَجُلٌ مِنْهُمْ أَنْ يَمْتَنِعَ، حَتَّى يَجْتَمِعُوا عِنْدَهَا، تَقُولُ لَهُمْ: قَدْ عَرَفْتُمْ الَّذِي كَانَ مِنْ أَمْرِكُمْ وَقَدْ وَلَدْتُ، فَهُوَ ابْنُكَ يَا فُلَانُ، تُسَمِّي مَنْ أَحَبَّتْ بِاسْمِهِ فَيُلْحَقُ بِهِ وَلَدُهَا، لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَمْتَنِعَ بِهِ الرَّجُلُ، وَنِكَاحُ الرَّابِعِ: يَجْتَمِعُ النَّاسُ الْكَثِيرُ، فَيَدْخُلُونَ عَلَى الْمَرْأَةِ، لَا تَمْتَنِعُ مِمَّنْ جَاءَهَا، وَهِنَّ الْبَغَايَا، كُنَّ يَنْصِبْنَ عَلَى أَبْوَابِهِنَّ رَايَاتٍ تَكُونُ عَلَمًا، فَمَنْ أَرَادَهُنَّ دَخَلَ عَلَيْهِنَّ، فَإِذَا حَمَلَتْ إِحْدَاهُنَّ وَوَضَعَتْ حَمْلَهَا جُمِعُوا لَهَا، وَدَعُوا لَهُمُ الْقَافَةَ، ثُمَّ أَلْحَقُوا وَلَدَهَا بِالَّذِي يَزْوَن، فَالْطَّاطُ بِهِ، وَدُعِيَ ابْنُهُ، لَا يَمْتَنِعُ مِنْ ذَلِكَ «فَلَمَّا بُعِثَ مُحَمَّدٌ ﷺ بِالْحَقِّ، هَدَمَ نِكَاحَ الْجَاهِلِيَّةِ كُلَّهُ إِلَّا نِكَاحَ النَّاسِ الْيَوْمَ» رواه البخاري برقم ٥١٢٧ (أنحاء) أنواع. (وليتته) من في ولايته. (فيصدقها) يجعل لها مهورا معيناً. (طمئها) حيضها. (فاستبضعي منه) اطلبي منه المباشعة وهي المجامعة مشتقة من البضع وهو الفرج. (يمسها) يجامعها. (نجابة الولد): أي ليكون نفيساً في نوعه وكانوا يطلبون ذلك من أشرفهم ورؤسائهم وأكابرهم جهلاً منهم وضلالاً. (الرهط) ما دون العشرة من الرجال. (يصيبها) يجامعها. (البغايا) جمع بغى وهي الزانية. (رايات) جمع راية وهي شيء يرفع ليلفت النظر. (علما) علامة. (القافة) جمع قائف وهو الذي ينظر في الملاح ويلحق الولد بمن يرى أنه والده. (فالتطاط به) فالتحق به والتصق. (هدم) أبطل]

الهداية

انظر إلى العارضات في الشوارع والمنتديات فاللحم العاري المتناثر هنا وهناك يثير
اشمئزاز أصحاب الفطر السليمة، وليس للجاهلية الأولى خصوصية في هذا الباب بل
مظاهر العُري ودواعي الفساد بلغت ذروتها في هذا العصر وحسبك بالشاشات والأنترنت
تري عظيم الفتنة التي لا عاصم لها إلا من عصمه الله من عباده المخلصين.

وبعد هذا الطرح المختصر لأصول الجاهلية نصل إلى تصور حقيقة الوضع الجاهلي
والتركيبة التي يقوم عليها، وبين التأصيل والتنزيل على واقع المجتمعات اليوم لا يبقى
للمنصف أدنى ريب أو تردد أن هذه المجتمعات يتحقق فيها اسم الجاهلية ووصفها
الوارد في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ.



الفصل الثالث

بين مجتمعات الجاهلية ودعوة الإسلام

إنها أوضاع الجاهلية: أوثان ومشاهد وقبور ومعابد تُقصد بالعبادة والتعظيم ويُصرف لها ما اختص الله به من صنوف العبادات كالنداء والذبح والنذر وغيرها ويُعتقد فيها النفع والضرر والزلزلة والشفاعة ... والمشركون لهم أعياد ومواسم وقربان وشعائر ظاهرة في الأرض من غير تكبير ولا نذير ولا براءة ولا تكفير ... إنه المجتمع الجاهلي، فالإسلام يهدم جميع الآلهة الباطلة من القلوب والوجود كما جاء عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَكَّةَ وَحَوْلَ الْبَيْتِ ثَلَاثُمِائَةٍ وَسِتُّونَ صَنَمًا، فَجَعَلَ يَطْعَنُ بِعُودٍ فِي يَدِهِ وَيَقُولُ: ﴿وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾» [الإسراء: 81] و ﴿قُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَمَا يُبْدِئُ الْبَاطِلُ وَمَا يُعِيدُ﴾ [سبأ: 49] ... نعم فالباطل زهوق بكيانه ومظاهره في المجتمع الإسلامي وقائم بكيانه ومشاهده وعقائده في المجتمع الجاهلي، قال تعالى: ﴿وَقَتِّلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ فَإِنَّ أُنْتَهُوا فَإِنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الأنفال: 39]، عن مجاهد: «وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة»، قال: "يساف" و"ناثلة"، صنمان كانا يُعبدان» [2].

إنها أوضاع الجاهلية: فلما يكون في الأرض بعض الخلق أرباب يزاولون حق الربوبية من الحاكمية والتشريع، والآخر عبيد منقادون لهؤلاء الأرباب، والأمر قائم على أحقية المداولة في الربوبية والعبودية بين أفراد المجتمع ... يكون بذلك مجتمعاً جاهلياً، إذ المسلمون قائمون بأمر الله منقادون لحكمه يتحاكمون لشرعه في جميع الأمور والأحوال قال تعالى: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [النور: 51].

[1] رواه النسائي في الكبرى برقم 11233

[2] رواه الطبري برقم 16085

إنها أوضاع الجاهلية: ولما يكون في الأرض أسماء وعلائق وروابط وسوابق يقوم عليها الولاء ويُعقد فيها البراء، كالقوم أو اللون أو العرق أو العشيرة أو الوطن وغيرها، فإن المجتمع يصير إلى أشياخ وأحزاب جاهلية كما قال تعالى في توصيف ما صار إليه أهل الكتاب: ﴿فَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ زُبُرًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [المؤمنون ٥٣]، فالمجتمع حينما يجتمع على هذه الأواصر والروابط فهو مجتمع جاهلي، إذ المجتمع الإسلامي يقوم على الولاء لله ورسوله ﷺ والمؤمنين والبراءة من المشركين والكافرين قال تعالى: ﴿إِنَّا وَلِيُّكُمْ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ [٥٦] وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ [المائدة ٥٦] .

إنها أوضاع الجاهلية: ولما يكون في الأرض قيم وموازن وعادات وتقاليد مستمدة من أهواء الذين لا يعلمون، تحرف البشرية إلى الهيمنة وتنتكس بها الفطر السوية فحينئذ يكون المجتمع جاهلياً ... فالمجتمع الإسلامي يتلقى القيم والموازن من عند الله تعالى وتضبط فيه العادات والتقاليد على ضوء شرع الله.

هذه هي الجاهلية التي جاء الإسلام لهدم أوضاعها وأرسل الله الرسل لإخراج الناس من ظلماتها وجورها إلى نور التوحيد وعدل الإسلام، كما قال ربعي بن عامر رضي الله عنه لرستم ملك الفرس: «لقد ابتعثنا الله لإخراج الناس من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد ومن جور الأديان إلى عدل الإسلام، ومن ضيق الدنيا إلى سعة الدنيا والآخرة»^[١].

المطلب الأول: حقيقة دعوة الإسلام للمجتمعات الجاهلية

لقد جاء الإسلام لإقامة المجتمع على الاستسلام لله في جميع الأمور والأحوال والتلقي عن الله في الأصول الأربعة، فالإسلام يدعوا هذه المجتمعات إلى توحيد الألوهية بإفراد الله تعالى بالعبادة والشعائر وخلع الأنداد والآلهة الباطلة والبراءة منها ومن عابديها قال تعالى: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَهُمْ كَمَا كُنْتُمْ مُشْرِكِينَ﴾ [التوبة ١١]، قال مقاتل بن حيان: «فَإِنْ تَابُوا مِنَ الشِّرْكِ

^[١] البداية والنهاية لابن كثير (٤٦ / ٧)

وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ لَمْ تَقْتُلُهُمْ، وَكَفَّ عَنْهُمْ، وَرُويَ عَنِ الضَّحَّاكِ فَإِنْ تَابُوا مِنْ الشِّرْكِ»^[١].

والإسلام يدعوا هذه المجتمعات: إلى توحيد الربوبية بإفراد الله بالحكم والتشريع وإقامة دين الله في الأرض بسيادة الشريعة الربانية فيها، وهي الصورة الوحيدة التي يتحرر فيها العبيد من ربة العبودية للعبيد إلى العبودية لرب العبيد.

ولا يخرج الجاهلي من دينه الوضعي إلا باعتقاد أن الحكم حق لله وحده كما أن العبادة هي حق لله وحده، ويُفرد الله بالتلقي والاتباع في الشرائع والأوضاع، والتحاكم إلى شرعه حال الخصومة والنزاع، ويخلع جميع الطواغيت والآلهة والأرباب والأنداد، ويتبرأ منها ومن عابديها كالمتابعين لنظامها والمتحاكمين لشرعها والخاضعين المنقادين لسلطانها واعتقاد أنهم على دين باطل.

والإسلام يدعوا هذه المجتمعات: إلى التجمع على رابطة الدين والعقيدة والولاء لله ولرسوله والمؤمنين والبراءة من المشركين قال تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءُؤُا مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا

بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدُّهُ﴾ [المتنحة ٤]، قال الطبري:

"فقلوله: ﴿إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءُؤُا مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾، يقول: حين قالوا لقومهم الذين كفروا بالله وعبدوا الطاغوت: أيها القوم إنا برآء منكم، ومن الذين تعبدون من دون الله من الآلهة والأنداد"^[٢].

ولا يخرج الجاهلي من دينه الوضعي إلا بتحقيق الأسوة الحسنة وهي الاقتداء بإبراهيم والأنبياء معه عليهم السلام كما قال ابن زيد في قول الله عز وجل: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ﴾ قال: الذين معه الأنبياء"^[٣]، وذلك بالبراءة من قومه والكفر بهم وعداوتهم وبغضهم وخلع الروابط الجاهلية كالوطنية والقومية والبعثية والعشائرية والكفر بها، وقطع الولاء والمودة لمن حاد الله ورسوله كما قال

^[١] رواه ابن أبي حاتم في تفسيره ٩٢٧٣

^[٢] تفسير الطبري ٣١٧/٢٣

^[٣] تفسير الطبري ٣١٧/٢٣

تعالى: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُمْ بِرُوحٍ مِّنْهُ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ أُولَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [المجادلة ٢٢].

والإسلام يدعوا هذه المجتمعات: إلى استمداد القيم والموازين من الشرع لا من الهوى، فالمسلمون إذا خَلَصَتْ نفوسهم لله وذلت واستسلمت له بالتوحيد وأفردته بالإتباع والتلقي والانقياد، أصبحوا لا يجدون في نفوسهم خِيرة إلا ما يختاره الله لهم، وحينئذ يرتفعون عن رذائل الجاهلية ويأتمرون بأوامر الله لما يخاطبهم ببناء الإيمان، فيطاع الله في أمره ونهيه لتَحَقُّقِ كمال الاستسلام والحب لله تعالى في القلوب... ويخرج الجاهلي من دينه الوضعي لما يحقق توحيد المتابعة لله تعالى في شرعه ودينه ويخلع ربقة الأهواء الرديئة واتباع القيم والموازين الوضيعة، قال تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الجاثية ١٨].

هذه هي الدعوة التي جاء بها الرسل والرسالة التي حملها الأنبياء إلى الجاهلية وأقوامها لإخراجهم من الظلمات إلى النور، وبها يُفْرَق المسلم بين الأقوام والمجتمعات والديار عند النظر في أوضاعها ومعالمها ليتبين له حالها، فيكون على بينة من أمر دينه ويتعبد ربه على هداية وبصيرة من حال قومه، كما قال الفتية الذين آمنوا برهم وزادهم الله هداية: ﴿هَؤُلَاءِ قَوْمُنَا اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ آلِهَةً لَّا يَأْتُونَ عَلَيْهِمُ سُلْطَانٌ بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ [الكهف ١٦].

وبعد هذا القدر من التأصيل نجد أنفسنا أمام حتمية الجواب على السؤال الذي يفرض نفسه على ذهن القارئ: ما هو حد الإسلام الذي جاء به الرسل لإخراج الناس من الجاهلية إلى الإسلام؟ وما هو القدر الذي يحققه الجاهلي في هذه المجتمعات ليخرج من هذه الأديان الوضيعة ويقطع ربقة الجاهلية ويفرد الله بالطاعة والحاكمية ويحقق دين الإسلام ويستضيء بنور التوحيد والإيمان؟

الإسلام: الاستسلام لله بالتوحيد والانقياد له بالطاعة والبراءة من الشرك والأقوام المشركة.

الهداية

وهذا الحد يقوم على ثلاثة أركان من لم يأت بها جميعاً لا يسمى مسلماً، كما أنها إذا لم تقم في الأرض بمجموعها لا يسمى القوم بالمسلمين، وإذا ارتفع الإسلام حلت الجاهلية في أشكالها وصورها وأوضاعها التي سبق الحديث عنها، وبعد هذا الإجمال سنعقد باباً نُفصّل فيه حدّ الإسلام واللّه الهادي من اتبع رضوانه سبيل السلام.



البَابُ الثَّانِي

حدِّ الإسلام

الفَصْلُ الأوَّلُ:

الاستسلام لله بالتوحيد

إنَّ الإسلامَ يقومُ على قاعدة الاستسلام لله بالعبودية والطاعة ودلت على ذلك أدلة كثيرة في كتاب الله:

❀ قال تعالى: ﴿وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران ٨٥]، قال الطبري: "يعني بقوله: ﴿وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ ونحن له منقادون بالطاعة، متذللون بالعبودة، مقرّون له بالألوهة والربوبية، وأنه لا إله غيره" [١].

❀ وقال تعالى: ﴿إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ أَسْلِمْ﴾ [البقرة ١٣١]، أي: "أذعن أو أطع أو أخلص دينك لله" ﴿قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ أي: أخلصت أو انقدت" [٢].

❀ وقوله تعالى: ﴿وَأَتُونِي مُسْلِمِينَ﴾ [النمل ٣١]، قال ابن زيد في قوله: ﴿وَأَتُونِي مُسْلِمِينَ﴾ [النمل ٣١]، يقول: «و أقبلوا إليّ مدعين لله بالوحدانية والطاعة» [٣].

[١] تفسير الطبري ٥٧٠/٦

[٢] مدارك التنزيل وحقائق التأويل ١٣١/١

[٣] تفسير الطبري ٤٥٣/١٩

❀ وقال تعالى: ﴿وَأْمُرْنَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام ٧٢]، قال الطبري: "وأمرنا ربنا ورب كل شيء تعالى وجهه، لنسلم له، لنخضع له بالذلة والطاعة والعبودية، فنخلص ذلك له دون ما سواه من الأنداد والآلهة" [١].

❀ وقال تعالى: ﴿فَالَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّمَا أُنْزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ وَأَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [هود ١٤]، عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: «الاستجابة الطاعة» [٢]، وقال الطبري: "فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ"، يقول: فهل أنتم مدعونون لله بالطاعة، ومخلصون له العبادة، بعد ثبوت الحجة عليكم؟" [٣].

❀ وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام ١٤]، قال السمعاني: "يَعْنِي: مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَالْإِسْلَامُ يَعْنِي الْإِسْتِسْلَامَ لِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ وَهُوَ وَإِنْ كَانَ مَعْصُومًا" [٤].

❀ وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا بِبَيِّنَاتٍ وَكَانُوا مُسْلِمِينَ﴾: قال ابن كثير: "أي: آمنت قلوبهم وبواطنهم، وانقادت لشرع الله جوارحهم ﴿ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ﴾ [النساء ١٥٢]: أطيعوا الله ورسله واتبعوه فيما شرع لكم" [٥].

❀ وقال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَدْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً﴾ [البقرة ٢٠٨]، قال ابن عباس: «السِّلْمُ: الطَّاعَةُ»، وَرَوَى عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ وَالرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ، نَحْوُ ذَلِكَ [٦]، عَنْ عكرمة قوله: ﴿أَدْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً﴾، قال: «نزلت في ثعلبة، وعبد الله بن سلام وابن يامين وأسد وأسيد ابني كعب وسعفة بن عمرو وقيس بن زيد- كلهم من يهود- قالوا: يا رسول الله، يوم السبت يومٌ كنا نعظمه، فدعنا فلنسبت فيه! وإن التوراة كتاب الله، فدعنا فلنقم بها بالليل! فنزلت: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَدْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً﴾»، قال الطبري: "فقد صرح عكرمة بمعنى ما قلنا في ذلك من أن تأويل ذلك دعاء للمؤمنين إلى

[١] تفسير الطبري ٤٥٦/١١

[٢] رواه ابن أبي حاتم برقم ١٠٧٣٢

[٣] تفسير الطبري ٣٦١/١٥

[٤] تفسير السمعاني ٩٢/٢

[٥] تفسير ابن كثير ٢٣٨/٧

[٦] أخرجه ابن أبي حاتم في التفسير برقم ١٩٤٦

رَفَضَ جميع المعاني التي ليست من حكم الإسلام، والعمل بجميع شرائع الإسلام، والنهي عن تضییع شيء من حدوده" [١].

وقال الطبري: "وأصل "الإسلام": الاستسلام، لأنه "من استسلمت لأمره"، وهو الخضوع لأمره، وإنما سُمي "المسلم" مسلماً بخضوع جوارحه لطاعة ربه" [٢].

وقال البغوي: "وَالْإِسْلَامُ: هُوَ الدُّخُولُ فِي السَّلَامِ، وَهُوَ الانْقِيَادُ وَالطَّاعَةُ، يُقَالُ: أَسْلَمَ، أَيُّ: دَخَلَ فِي السَّلَامِ، وَاسْتَسَلَّمَ" [٣]، وقال: "فالإسلام هو الدخول إلى السَّلَامِ وَهُوَ الانْقِيَادُ وَالطَّاعَةُ، يُقَالُ: أَسْلَمَ الرَّجُلُ إِذَا دَخَلَ فِي السَّلَامِ كَمَا يُقَالُ: أَشَقَى الرَّجُلُ إِذَا دَخَلَ فِي الشِّتَاءِ، وَأَصَافَ إِذَا دَخَلَ فِي الصَّيْفِ، وَأَرْبَعَ إِذَا دَخَلَ فِي الرَّبِيعِ، فَمِنْ الإسلام ما هو في طَاعَةٍ عَلَى الْحَقِيقَةِ بِاللِّسَانِ، وَالْأَبْدَانِ وَالْجَنَانِ، كَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ لِإِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، وَمِنْهُ مَا هُوَ انْقِيَادُ بِاللِّسَانِ دُونَ الْقَلْبِ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿

وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيْمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ وَإِنْ تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ ۖ﴾ [الحج - رات ١٤] ، ظَاهِرًا وَبَاطِنًا سِرًّا وَعَلَانِيَةً" [٤].

وقال محمد بن نصر المروزي: "فَأَصْلُ الْإِيْمَانِ هُوَ التَّصَدِيقُ بِاللَّهِ وَمَا جَاءَ مِنْ عِنْدِهِ وَإِيَّاهُ أَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ بِقَوْلِهِ: الْإِيْمَانُ أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ ، وَعَنْهُ يَكُونُ الْخُضُوعُ لِلَّهِ لِأَنَّهُ إِذَا صَدَّقَ بِاللَّهِ خَضَعَ لَهُ، وَإِذَا خَضَعَ أَطَاعَ فَالْخُضُوعُ عَنِ التَّصَدِيقِ، وَهُوَ أَصْلُ الْإِسْلَامِ وَمَعْنَى التَّصَدِيقِ هُوَ الْمَعْرِفَةُ بِاللَّهِ، وَالْاعْتِرَافُ لَهُ بِالرُّبُوبِيَّةِ بِوَعْدِهِ وَوَعِيدِهِ ، وَوَاجِبِ حَقِّهِ، وَتَحْقِيقِ مَا صَدَّقَ بِهِ مِنَ الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ" [٥].

والاستسلام لله عز وجل في توحيد شامل لأنواع التوحيد، كالألوهية والربوبية والأسماء والصفات والمتابعة، وقد أشار إلى بعضها ابن بطّة فقال: "... وَذَلِكَ أَنَّ أَصْلَ الْإِيْمَانِ بِاللَّهِ الَّذِي يَجِبُ عَلَى الْخَلْقِ اعْتِقَادُهُ فِي اثْبَاتِ الْإِيْمَانِ بِهِ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ: أَحَدُهَا: أَنَّ يَعْتَقِدَ الْعَبْدُ أَنِّيْتَهُ لِيَكُونَ بِذَلِكَ مُبَايِنًا لِمَذْهَبِ أَهْلِ التَّعْطِيلِ الَّذِينَ لَا يُثْبِتُونَ صَانِعًا. الثَّانِي: أَنَّ يَعْتَقِدَ وَحْدَانِيَّتَهُ، لِيَكُونَ مُبَايِنًا بِذَلِكَ مَذَاهِبِ أَهْلِ الشِّرْكِ الَّذِينَ أَقْرُوا بِالصَّانِعِ وَأَشْرَكُوا مَعَهُ فِي الْعِبَادَةِ غَيْرَهُ. وَالثَّالِثُ: أَنَّ يَعْتَقِدَهُ مُوَصَّوفاً بِالصِّفَاتِ الَّتِي لَا

[١] تفسير الطبري ٢٥٦/٤

[٢] تفسير الطبري ٥١٠/٢

[٣] تفسير البغوي ٤٢١/١

[٤] نفس المرجع

[٥] تعظيم قدر الصلاة للمروزي (٦٩٥ - ٧٠٦: ٢) .

يَجُوزُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُؤْصِوفاً بِهَا مِنَ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالْحِكْمَةِ وَسَائِرِ مَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ فِي كِتَابِهِ"^[١].

المطلب الأول: تفسير التوحيد وقول الله تعالى: ﴿قَالَ يَتَقَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾.

إنَّ التوحيد لا يقوم إلا على ركنيه النفي والإثبات، والنفي يقوم على البراءة، والإثبات يقوم على إفراد الله بالعبودية والطاعة، دل عليه مجمل الآيات المفسرة للتوحيد، كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطُّغُوتَ﴾ [النحل ٣٦]، فقوله: ﴿أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ أي: أفردوا الله بخصائصه في الربوبية والألوهية وأسمائه الحسنی وصفاته العلی والمتابعة، وقوله: ﴿وَاجْتَنِبُوا الطُّغُوتَ﴾ أي: جانبوه بالبراءة من الآلهة الباطلة وعابديها وذلك ببغضهم وعداوتهم وتكفيرهم، ومتى كان الخلل في النفي أو الإثبات أي الإفراد أو البراءة كان الخلل في التوحيد.

وصيغة التوحيد جاءت في القرآن في أقوي صيغ الحصر والقصر الدالة على ركنية النفي والإثبات، كقوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ فَقَالَ يَتَقَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف ٥٩]، فتضمنت هذه الآية الأمر بالعبودية لله ونفي أحقية الآلهة الباطلة للعبادة، وكما في قوله تعالى: ﴿أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ إِنَّي لَكُم مِّنْهُ نَذِيرٌ وَكَاشٍ﴾ [هود ٢]، فقد جاء فيها التنصيص على مفهوم الآية السابقة بالنهي عن العبودية لغير الله تعالى، وهذا التنويع جاء للتأكيد على هذه الحقيقة العظيمة بين النفي والإثبات، والتنصيص على المفهوم والمنطوق لتجلية المعنى العظيم الذي قامت عليه دعوة الرسل: من خلع الآلهة الباطلة والبراءة من الأقوام الكافرة وإفراد الله بخصائصه، حتى لا يبقى بعد هذا البيان حجة للناس بين يدي الواحد الديان.

وإن ظاهر القرآن في مواضع عدة جاء بالتنصيص على إفراد الله بالعبودية في سياق دعوة الرسل أقوامهم إلى الإسلام كقوله تعالى: ﴿وَإِلَى عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا قَالَ يَتَقَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾، والدعوة إلى إفراد الله بالعبودية تشمل إفراده بالألوهية والربوبية والطاعة والحاكمية والاتباع، وتفسير العبودية بالخضوع والذل والاتباع

^[١] الإبانة الكبرى ١٤٩م

والانقياد يشمل ما ذكرنا، والدلالة عليه نصية لتفسير النبي ﷺ للعبودية بالطاعة والاتباع في التحليل والتحريم، خلافاً لمن يقصر العبودية على التوجه لله بالدعاء والشعائر وإن كان داخلاً فيه حتماً وليس هذا محل نزاع.

الأدلة على أن دعوة الرسل قائمة على إفراد الله بالعبادة والطاعة والاتباع:

وقد جاء في سياقات النصوص التي دلت على حقيقة دعوة الرسل أقوامهم إلى الإسلام التصريح بإفراد الله بالطاعة والاتباع كإفراده بالعبادة، وكذا النصوص التي فسر فيها السلف للعبودية بالطاعة والاتباع:

﴿قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ نُوحٌ أَلَا تَتَّقُونَ﴾﴾ [١٦] ﴿إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ﴾ [١٧] ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا﴾ [الشعراء: ١٠٨] وقوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ هُودٌ أَلَا تَتَّقُونَ﴾ [١٨] ﴿إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ﴾ [١٩] ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا﴾ [الشعراء: ١٢٦] وقوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ صَالِحٌ أَلَا تَتَّقُونَ﴾ [٢٠] ﴿إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ﴾ [٢١] ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا﴾ [الشعراء: ١٤٤] وقال تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ عِيسَى بِالْبَيِّنَاتِ قَالَ قَدْ جِئْتُكُمْ بِالْحِكْمَةِ وَلِأُبَيِّنَ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي تَخْتَلِفُونَ فِيهِ فَاتَّقُوا اللَّهَ

وَأَطِيعُوا﴾ [الزخرف: ٦٣] قال البغوي: "فَاتَّقُوا اللَّهَ، بِطَاعَتِهِ وَعِبَادَتِهِ، وَأَطِيعُوا، فِيمَا أَمَرَكُمْ بِهِ مِنَ الْإِيمَانِ وَالتَّوْحِيدِ" [١]، وقال السمعاني: "أي: اتقوا الله بترك الشرك، وأطيعوا فِيمَا أَمَرَكُمْ بِهِ" [٢].

﴿قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾﴾ [النساء: ٦٤]، قال الطبري: "يقول لهم تعالى ذكره: ما أرسلتُ رسولا إلا فرضت طاعته على من أرسلته إليه، فمحمد ﷺ من أولئك الرسل، فمن ترك طاعته والرضى بحكمه واحتكم إلى الطاغوت، فقد خالف أمري، وضيع فرضي" [٣].

﴿قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ النَّاسُ أَعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾﴾ [البقرة: ٣١] قال الطبري: "أي: بالاستكانة، والخضوع له بالطاعة، وإفراد الربوبية له والعبادة دون الأوثان والأصنام والآلهة، لأنه جل ذكره هو خالقهم وخالق مَنْ قبلهم من آبائهم وأجدادهم، وخالق أصنامهم وأوثانهم وآلهتهم، فقال لهم جل ذكره: فالذي خلقكم وخلق آباءكم وأجدادكم وسائر الخلق غيركم، وهو يقدرُ على ضرركم ونفعكم

[١] تفسير البغوي ٤٧٣/٣

[٢] تفسير السمعاني ٥٧/٤

[٣] تفسير الطبري ٥١٦/٨

أولى بالطاعة ممن لا يقدر لكم على نفع ولا ضرر، وكان ابن عباس: فيما رُوي لنا عنه، يقول في ذلك نظير ما قلنا فيه، غير أنه ذكر عنه أنه كان يقول في معنى ﴿اعْبُدُوا رَبَّكُمْ﴾: ﴿وَجِدُوا رَبَّكُمْ. وقد دللنا - فيما مضى من كتابنا هذا - على أن معنى العبادة: الخضوع لله بالطاعة والتذلل له بالاستكانة، والذي أراد ابن عباس - إن شاء الله - بقوله في تأويل قوله: ﴿اعْبُدُوا رَبَّكُمْ﴾ وجِدوه، أي أفردوا الطاعة والعبادة لربكم دون سائر خلقه" [١].

﴿وقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ وقال أبو منصور في معناه: "إياك نطيع الطاعة التي نخضع معها لك" [٢].

﴿وقال تعالى: ﴿وَقَتِّلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾ [الأنفال ٣٩] يقول: حتى تكون الطاعة والعبادة كلها لله خالصة دون غيره" [٣]. وقال الواحدي: ﴿وَقَتِّلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ أي شرك يعني قاتلوهم حتى يسلموا وليس يقبل من المشرك الوثني جزية ويكون الدين أي: الطاعة والعبادة لله وحده فلا يعبد دونه شيء" [٤].

﴿وقوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُّنبِئٍ﴾ [الحج ٨]، قال الطبري: "يقول تعالى ذكره ومن الناس من يخاصم في توحيد الله وإخلاص الطاعة والعبادة له ﴿بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ عنده بما يخاصم ﴿وَلَا هُدًى﴾ يقول ولا بيان يبين به صحة ما يقول ﴿وَلَا كِتَابٍ مُّنبِئٍ﴾ يقول ولا بتنزيل من الله جاء بما يدعى يبين حقيقة دعواه" [٥].

﴿وقال تعالى: ﴿وَاللَّهُمَّ إِلَهُ وَاحِدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة ١٦٣] عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ قَالَ: تَوْحِيدٌ. "قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَيُّ: «لَيْسَ مَعَهُ غَيْرُهُ شَرِيكًا فِي أَمْرِهِ» [٦] فجاء تفسير التوحيد بإفراد الله عز وجل بالأمر.

[١] تفسير الطبري ٣٦٣/١

[٢] الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي

[٣] تفسير الطبري ٢٤٨/٩.

[٤] الوجيز ١٥٥/١.

[٥] تفسير الطبري ٧٩/٢١.

[٦] رواه ابن أبي حاتم برقم ١٠١٧٣

[٧] رواه ابن أبي حاتم برقم ١٠١٧٤

﴿فَادْعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ [غافر: ١] قال البغوي: "فَادْعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ: الطَّاعَةَ وَالْعِبَادَةَ. وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ" [١].

﴿وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿اتَّخِذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ﴾، قَالَ أَبُو الْبُخْتَرِيِّ: «أَطَاعُوهُمْ فِيمَا أَمَرُوهُمْ بِهِ مِنْ حَرَامِ اللَّهِ وَحَلَالِهِ فَجَعَلَ اللَّهُ طَاعَتَهُمْ لَهُمْ عِبَادَةً» [٢]، وَهَكَذَا قَالَ خُذَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَغَيْرُهُمَا فِي تَفْسِيرِ: ﴿اتَّخِذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ﴾ إِنَّهُمْ اتَّبَعُوهُمْ فِيمَا حَلَّلُوا وَحَرَّمُوا» [٣].

﴿وَمِن السَّيِّئَاتِ مَا وَرَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ جَرِيرٍ وَغَيْرُهُمْ مِنْ طَرِيقٍ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ لَمَّا بَلَغَتْهُ دَعْوَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرَّ إِلَى الشَّامِ، وَكَانَ قَدْ تَنَصَّرَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَأَسْرَتْ أُخْتُهُ وَجَمَاعَةٌ مِنْ قَوْمِهِ، ثُمَّ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى أُخْتِهِ وَأَعْطَاهَا، فَرَجَعَتْ إِلَى أَخِيهَا، وَرَغَبَتْهُ فِي الْإِسْلَامِ وَفِي الْقُدُومِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَدِمَ عَدِيُّ الْمَدِينَةَ، وَكَانَ رَئِيسًا فِي قَوْمِهِ طَيِّيًا، وَأَبُوهُ حَاتِمُ الطَّائِي الْمَشْهُورُ بِالْكَرَمِ، فَتَحَدَّثَ النَّاسُ بِقُدُومِهِ، فَدَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَفِي غُنْقٍ عَدِيُّ صَلِيبٍ مِنْ فِضَّةٍ، فَقَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿اتَّخِذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١]، قَالَ: فَقُلْتُ: إِنَّهُمْ لَمْ يَعْبُدُوهُمْ. فَقَالَ: «بَلَى، إِنَّهُمْ حَرَّمُوا عَلَيْهِمُ الْحَالَ، وَأَحَلُّوا لَهُمُ الْحَرَامَ، فَاتَّبَعُوهُمْ، فَذَلِكَ عِبَادَتُهُمْ إِيَّاهُمْ» [٤].

وهذه النصوص تُفسر بجلاء ووضوح لفظ: "العبودية لله"، بدلالة نصية قطعية على شموله لإفراد الله بالحكم والتشريع والاتباع له في التحليل والتحريم، فقوله: ﴿عَبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ أي: أفردوا الله بالعبادة والاتباع والتلقي والحكم والانقياد والحب والخضوع والتوجه وهي معاني لغوية [٥] وشرعية، ولهذا قال تعالى بعد

[١] معالم التنزيل ٩٤/٤

[٢] تفسير مجاهد ٣٦٧

[٣] تفسير ابن كثير ١٣٥/٣

[٤] سنن الترمذي برقم ٣٠٩٥ وتفسير الطبري ٢٠٩/١٤ ورواه أحمد برقم وقال ابن تيمية حديث حسن.

[٥] قال أبو منصور: "وَمَعْنَى الْعِبَادَةِ فِي اللُّغَةِ: الطَّاعَةُ مَعَ الْخُضُوعِ. وَيُقَالُ طَرِيقٌ مُّعَبَّدٌ إِذَا كَانَ مَذَلًّا بِكَثْرَةِ الْوُطْءِ، وَبَعِيرٌ مُّعَبَّدٌ إِذَا كَانَ مَطْلِيًّا بِالْقَطِرَانِ" تهذيب اللغة ١٣٨/٢

قوله ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ﴾ ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا﴾ "أي: الذي إذا حرم الشيء فهو الحرام، وما حلله فهو الحلال، وما شرعه أتبع، وما حكم به نفذ ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَنَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾، أي تعالى وتقدس وتنزه عن الشركاء والنظراء والأعوان والأضداد والأولاد لا إله إلا هو ولا رب سواه"^[١].

وقصر لفظ "العبودية لله" على ما كان يصرفه الوثنيون للأصنام من دعاء واستغاثة وذبح ونذر وغيرها، ودعوى أن من أفرد الله بهذا القدر فقد حقق التوحيد وأفرد الله بالعبودية التي أرسل بها الرسل، ولا يضر توحيدده أن يتبع شرائع ومناهج وضعية ويتحاكم إلى طواغيت وأرباب أرضية فقد ضل سواء السبيل وأعظم على الله الفرية، ولم يدع إلى الإسلام الذي جاء به الرسل، بل قد حَرَفَ دين الله تعالى وصحح دين المشركين وأمر بعبادة غير الله وشرع عبادة الطواغيت، قال تعالى: ﴿قُلِ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ﴾ ﴿مَتَّعَ فِي الدُّنْيَا ثُمَّ إِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ نُذِيقُهُمُ الْعَذَابَ الشَّدِيدَ بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ﴾ [يونس ٧٠].

وقد صحح النبي ﷺ لعدي مفهوم "اتخاذ الأرباب" في أنه ليس محصور بالسجود والركوع لهم أو دعائهم من دون الله، وبين له أن معنى العبودية أعم وهي طاعتهم في التحليل والتحريم والتشريع، وكان هذا من شرك أهل الكتاب باتخاذهم الأرباب في التشريع والحاكمية والاتباع، قال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ [البقرة ١٧٠] عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «دَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْيَهُودَ إِلَى الْإِسْلَامِ، فَرَعَّيْتُمْ فِيهِ، وَحَذَرْتُمْ عَذَابَ اللَّهِ

وقال البغوي: "وَمَعْنَى الْعِبَادَةِ فِي اللُّغَةِ: التَّدَلُّلُ وَالْإِنْقِيَادُ، فَكُلُّ مَخْلُوقٍ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ خَاضِعٌ لِقَضَاءِ اللَّهِ، وَمَتَدَلِّلٌ لِمَشِيئَتِهِ لَا يَمْلِكُ أَحَدٌ لِنَفْسِهِ خُرُوجًا عَمَّا خَلَقَ عَلَيْهِ قَدْرَ ذَرَّةٍ مِنْ نَفْعٍ ضَرَرٍ". تفسير البغوي ٢٨٨/٤.

وقال الثعلبي: "والعبادة رياضة النفس على حمل المشاق في الطاعة، وأصلها الخضوع والانقياد والطاعة والذلة، يقال: طريق معبد إذا كان مذلا موطوء بالأقدام، قال طرفة:

تبارى عتاقا ناجيات وأتبع
وظيفا وظيفا فوق مور معبد

وبعير معبد إذا كان مطليا بالقطران، قال طرفة:

إلى أن تحامتني العشيرة كلها
وأفردت أفراد البعير المعبد

وسمي العبد عبدا لذاته وانقياده لمولاه. "الكشف والبيان عن تفسير القرآن ١١٨/١

^[١] تفسير بن كثير ج ٢ ص ٣٤٩.

وَنَقَمْتَهُ، فَقَالَ لَهُ رَافِعُ بْنُ خَارِجَةَ وَمَالِكُ بْنُ عَوْفٍ بَلْ نَتَّبِعُ يَا مُحَمَّدُ مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ
 آبَاءَنَا فَهُمْ كَانُوا أَعْلَمَ وَخَيْرًا مِنَّا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى الْآيَةَ^[١] ومثله قوله تعالى: ﴿
 اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف ٣]، قال
 البغوي: أي: "لَا تَتَّخِذُوا غَيْرَهُ أَوْلِيَاءَ تُطِيعُونَهُمْ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ تَعَالَى"^[٢]، إنهم الأولياء
 الذين تُصرف لهم الطاعة من دون الله، وغيرهم الأولياء الذين تصرف لهم العبادة من
 دون الله كما في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى
 اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر ٣]، فهناك في الطاعة والاتباع وهنا في صرف العبادة والدعاء، والأولياء
 هم الأولياء، فلا فرق بين شرك العبادة وشرك الاتباع، ولا فرق بين شرك الطاعة
 وشرك الدعاء.

وهذا يدل على أن شرك العالم يقوم على أصليين: ١- الشرك في العبادة ٢- والشرك
 في الحكم والتشريع والطاعة ويدل عليه قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا
 عَبَدْنَا مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ نَّحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ كَذَلِكَ فَعَلَ الَّذِينَ
 مِن قَبْلِهِمْ فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [٣٥] وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ
 وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل ٣٥]

فمقالة الذين أشركوا في الاحتجاج بالقدر على أمرين:

الأول: ﴿مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ﴾، وهي عبادة غير الله.

والثاني: ﴿وَلَا حَرَمْنَا مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ﴾، وهي التشريع من دون الله.

وهما أصلاً شرك العالم، ثم أخبر الله تعالى في نفس السياق أنه أقام الحجة على الخلق
 في الأصلين وأرسل في كل أمة رسولا ينهى عن هذا الشرك في العبادة والحكم: ﴿وَلَقَدْ
 بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾.

[١] تفسير ابن أبي حاتم ٢٨١/١

[٢] معالم التنزيل في تفسير القرآن ٢١٣/٣

الفصل الثاني

تفصيل القول في أنواع التوحيد

المطلب الأول: الاستسلام لله بتوحيد الألوهية:

ويتحقق الاستسلام لله بتوحيد الألوهية بإفراد الله تعالى بجميع الأقوال والأعمال التي تصدر عن الخلق على جهة القرية والطاعة مع كمال الحب وكمال الخضوع والذل لله تعالى ومنها: الدعاء والخوف والرجاء والتوكل والرغبة والرغبة والاستعانة وغيرها، قال تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسْجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن ١٨]، وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [البقرة ١٦٣]، [الأنعام ١٦٣]، وغيرها من الأدلة الكثيرة في كتاب الله، ومن صرف شيئا من العبادة لغير الله كان مشركاً بالله تعالى: ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [المؤمنون ١١٢]، وهذا من جهة الإثبات.

وأما من جهة النفي فإن الاستسلام لله بتوحيد الألوهية يقتضي البراءة من جميع الآلهة الباطلة والبراءة من عابديها وتكفيرهم وبغضهم وعداوتهم، قال تعالى: ﴿قُلْ يَتَّيِّبُ الْكَافِرُونَ لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾ [البقرة ١٦٣]، ﴿وَلَا أَنْتُمْ عِبِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾ [البقرة ١٦٣]، ﴿وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَا عَبَدْتُمْ﴾ [البقرة ١٦٣]، ﴿وَلَا أَنْتُمْ عِبِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾ [البقرة ١٦٣]، ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ [سورة الكافرون]، وقوله تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءُكُمْ وَأَنْتُمْ بُرَاءُكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدُّهُ﴾ [الممتحنة ٤].

وأما باعتبار الأقوام والديار فإن استسلامهم لله بتوحيد الألوهية يقتضي منهم هدم القباب والمشاهد والقبور والمعابد التي اتخذها المشركون آلهة من دون الله ظاهرة في أرض الله، وأن تقوم فيهم دعوة التوحيد مُستعلنةً بالنهي عن الشرك بالله والأمر بإفراد

الله بالعبادة والبراءة من المشركين، وأن لا يقرؤا مشركاً على شركه بين أظهرهم كما سبق بيانه في الباب الأول.

المطلب الثاني: الاستسلام لله بتوحيد الربوبية والأسماء والصفات

ويتحقق بإفراد الله تعالى بأفعاله كالخلق والملك والرزق والتدبير والإحياء والإماتة والنفع والضر والحكم والتشريع وغيرها، قال تعالى: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَمِيتِ وَيُخْرِجُ الْمَمِيتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدِيرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ [يونس ٣١]. وقال تعالى: ﴿قُلْ أَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَاللَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [المائدة ٧٦]. ولقد كان مشركي قريش يؤمنون ببعض أفراد توحيد الربوبية في الجملة، قال تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ [يوسف ١٠٦]، قال ابن عباس رضي الله عنه: «تَسْأَلُهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ؟ وَمَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ؟ فَيَقُولُونَ: اللَّهُ فَذَلِكَ إِيْمَانُهُمْ وَهُمْ يَعْبُدُونَ غَيْرَهُ»^[١]. وعن سالم يقول: قَالَ ابْنُ عُمَرَ: «مَنْ زَعَمَ أَنَّ مَعَ اللَّهِ، عَزَّ وَجَلَّ بَارِيًا أَوْ قَاضِيًا أَوْ رَازِقًا يَمْلِكُ لِنَفْسِهِ ضَرًّا أَوْ نَفْعًا أَوْ مَوْتًا أَوْ حَيَاةً أَوْ نُشُورًا، بَعَثَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَخْرَسَ لِسَانَهُ، وَأَعْيَى بَصَرَهُ، وَجَعَلَ عَمَلَهُ هَبَاءً مَنْثُورًا، وَقَطَعَ بِهِ الْأَسْبَابَ، وَكَبَّهُ عَلَى وَجْهِهِ فِي النَّارِ»^[٢].

ويقتضي توحيد الأسماء والصفات إفراد الله بما اختص به من الأسماء الحسنى والصفات العلى من غير تحريف ولا تعطيل ولا إحداد ولا تمثيل، قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف ١٨٠]، وعن ابن عباس رضي الله عنه قولُه: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ قَالَ: «وَمِنْ أَسْمَائِهِ الْعَزِيزُ وَالْجَبَّارُ وَكُلُّ أَسْمَاءِ اللَّهِ حَسَنٌ»^[٣].

واعتماد أن صفاته بالغة في الحسن كماله من جميع الوجوه، قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى ١١]. وإثبات ما أثبتته الله لنفسه في كتابه وما أثبتته له رسوله ﷺ في السنة الصحيحة، ونفي ما نفاه الله عز وجل وما نفاه عنه رسوله

^[١] تفسير ابن أبي حاتم رقم ١٢٠٣٤

^[٢] رواه عبد الله في السنة برقم ٩٥٧

^[٣] تفسير ابن أبي حاتم برقم ٨٥٨٢

ﷺ، قال الأوزاعي: «كنا والتابعون متوافرون نقول: إن الله تعالى ذكره فوق عرشه، ونؤمن بما وردت السنة به من صفاته جل وعلا»^[١].

وقال ابن منده بعد ذكره لجملة من الأخبار في باب الأسماء والصفات: "وكذلك نقول فيما تقدم من هذه الأخبار في الصفات في كتابنا هذا نروها من غير تمثيل ولا تشبيه ولا تكيف ولا قياس ولا تأويل على ما نقلها السلف الصادق عن الصحابة الطاهرة عن المصطفى ﷺ ونجهل من تكلم فيها إلا ببيان عن الرسول ﷺ أو خبر صحابي حضر التنزيل والبيان"^[٢].

وقال محمد بن إسحاق بن خزيمة: "إن الأخبار في صفات الله موافقة لكتاب الله تعالى، نقلها الخلف عن السلف: قرناً بعد قرن، من لدن الصحابة والتابعين إلى عصرنا هذا، على سبيل الصفات لله تعالى، والمعرفة والإيمان به، والتسليم لما أخبر الله تعالى في تنزيله، ونبهه الرسول ﷺ عن كتابه، مع اجتناب التأويل، والجحود، وترك التمثيل والتكيف"^[٣].

وقال قوام السنة أبو القاسم الأصمعي بعد سرده آيات وأحاديث الصفات: "فَهَذَا وَأَمْثَالُهُ مِمَّا صَحَّ نَقْلُهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَإِنْ مَذْهَبُنَا فِيهِ وَمَذْهَبُ السَّلَفِ إِثْبَاتُهُ وَإِجْرَاؤُهُ عَلَى الظَّاهِرِ وَنَفْيُ الْكَيْفِيَّةِ وَالتَّشْبِيهِ عَنْهُ، وَقَدْ نَفَى قَوْمُ الصِّفَاتِ فَأَبْطَلُوا مَا أَثْبَتَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَتَأَوَّلُوا قَوْمُ خِلَافِ الظَّاهِرِ فَخَرَجُوا مِنْ ذَلِكَ إِلَى ضَرْبٍ مِنَ التَّعْطِيلِ وَالتَّشْبِيهِ، وَالْقَصْدُ إِنَّمَا هُوَ سُلُوكُ الطَّرِيقَةِ الْمَتَوَسِّطَةِ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ، لِأَنَّ دِينَ اللَّهِ تَعَالَى بَيْنَ الْغَالِي وَالْمَقْصَرِ عَنْهُ"^[٤].

وأما من جهة النفي فيتحقق الاستسلام لله بتوحيد الربوبية والأسماء والصفات بالبراءة من الملحدين في الربوبية كالفلاسفة والملاحدة، والمعتلة في الأسماء أو الصفات كالجهمية والمعتزلة والأشاعرة، والمشبهة بالكرامية والمجسمة، قال عبد الله بن أحمد سَمِعْتُ أَبِي رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ: «لَا يُصَلَّى خَلْفَ الْقَدَرِيَّةِ وَالْمُعْتَزَلَةِ وَالْجَهْمِيَّةِ»^[٥]، وقال الخلال: أخبرني أبو النضر إسماعيل بن عبد الله بن ميمون العجلي، قال: سمعت أبا عبد الله يقول: «من قال: إن أسماء الله مخلوقة، وإن علم الله مخلوق؛ فهو

^[١] رواه البيهقي في ((الأسماء والصفات)) (ص: ٤٠٨)، وصححه ابن القيم في ((اجتماع الجيوش)) (ص: ٤٣)، وجود إسناده ابن حجر في ((فتح الباري)) (١٣/ ٤٠٦).

^[٢] كتاب التوحيد ٣/ ٣٠٩

^[٣] ذكره عنه ابن قدامة في ((ذم التأويل)) (ص: ١٨) برقم: ٢٠.

^[٤] الحجة في بيان المحجة ١/ ٣١٢

^[٥] السنة لعبد الله برقم ٨٣٣

كافر»^[١]، وقال نعيم بن حماد شيخ البخاري رحمه الله: «من شبه الله بخلقه فقد كفر، ومن أنكر ما وصف به نفسه فقد كفر، وليس ما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيها»^[٢]، وقال عبد الله بن أحمد سمعت أبا معمر الهذلي، يقول: «من زعم أن الله عز وجل لا يتكلم ولا يسمع ولا يبصر ولا يغضب ولا يرضى - وذكر أشياء من هذه الصفات - فهو كافر بالله عز وجل إن رأيتموه على بشروا أقفا فالفوه فيها بهذا الدين الله عز وجل، لأنهم كفار بالله تعالى»^[٣].

ويقتضي الاستسلام لله تعالى بتوحيد الربوبية والأسماء والصفات أفراد الله بما اختص به من الحكم والتشريع، وذلك باعتقاد أن الحكم لله وحده دون ما سواه وأنه هو أحكم الحاكمين، قال تعالى: ﴿فَلْحُكْمُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْكَبِيرِ﴾ [غافر: ١٢]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ﴾ [يوسف: ٤٠]، وهذا يفيد الحصر والقصر بمعنى أنه لا حكم إلا لله، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوفُونَ﴾ [المائدة: ٥٠]، وقال تعالى: ﴿وَهُوَ خَيْرُ الْحَكِيمِينَ﴾ [يوسف: ٨٠]، وقال تعالى: ﴿وَأَنْتَ أَحْكَمُ الْحَكِيمِينَ﴾ [هود: ٤]، واعتقاد أن الله هو المشرع وحده دونما سواه، قال تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَتَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذُنْ بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١]، وقال تعالى: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨]، وقال تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى﴾ [الشورى: ١٣]، ولا يكون المرء مسلماً حتى يتلقى من الله الدين كله عقيدة وشرعة ومنهاجاً، قال تعالى: ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ﴾ قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ [الأعراف: ٣]، وقال تعالى: ﴿اتَّبِعْ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ١٠٦].

والربوبية والحكم والولاية لله تعالى وحده دونما سواه، قال تعالى: ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَبْغَى رَبًّا وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٦٤] وقال تعالى: ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ١٤]، وقال تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ أَبْغَى حَكَمًا وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ

[١] رواه ابن بطّة في الإبانة ٦٥/٢

[٢] انظر: العلوّ للذهبي ص ١٢٦ واجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيم ص ٨٦

[٣] السنة لعبد الله برقم ٥٣٥

وإن كان الأمر بإفراد الله بالحاكمية والإتباع وإقامة شريعة الله يتوجه ابتداءً إلى المسلمين مجتمعين، فهو خطاب للأقوام لا إلى خصوص الأفراد، ولا يقوم الإسلام في الأرض بهذا الاعتبار إلا بالتمكين للمسلمين والاستخلاف لهم في الأرض كما قال تعالى:

﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [النور ٥٥]، وَعَنْ

تَمِيمِ الدَّارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: "تَطَاوَلَ النَّاسُ فِي الْبُيُوتِ زَمَنَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ: يَا مَعْشَرَ الْعَرَبِ الْأَرْضُ الْأَرْضُ إِنَّهُ لَا إِسْلَامَ إِلَّا بِجَمَاعَةٍ وَلَا جَمَاعَةٌ إِلَّا بِإِمَارَةٍ وَلَا إِمَارَةٌ إِلَّا بِطَاعَةٍ، أَلَا فَمَنْ سَوَّدَهُ قَوْمُهُ عَلَىٰ فِقْهِ كَانَ ذَٰلِكَ خَيْرًا لَهُ وَمَنْ سَوَّدَهُ قَوْمُهُ عَلَىٰ غَيْرِ فِقْهِ كَانَ ذَٰلِكَ هَلَاكًا لَهُ وَلِمَنِ اتَّبَعُ" [١].

[٨] أخرجه الدارمي برقم ٣٢٦

النَّاسِ لَفَسِقُونَ ﴿١٥﴾ أَفَحُكْمَ الْجَهْلِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿١٦﴾ [المائدة: ١٥-١٦]، وغيرها من الخطابات الربانية، وهؤلاء المنقادون لحكم الله هم المسلمون ودارهم هي دار الإسلام ولا يكونوا كذلك حتى يحكموا بما أنزل الله ويسلموا كمال التسليم لحكم الله كما قال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]، ولا يتصور شرعاً أن يجتمع قومٌ في أرضٍ ما، ثم يُنصِّبوا أرباباً تحكمهم بغير ما أنزل الله وتسوسهم بغير شريعة الله، ويرفعوا معالم الشرك ظاهرة في دارهم وصروحه قائمة في أرضهم ثم يتسمون بالمسلمين؟! أو يأتي من يسمي هؤلاء بالمسلمين؟!، قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٨٠]، فالمسلمون لا يتخذون الأرباب ولو كانوا الملائكة والنبيين فضلاً عن غيرهم من الأخبار والرهبان فضلاً عن غيرهم من أراذل القوم وأسافل الناس كحال البرلمانيين الذين اتخذهم الناس في هذا الزمان، فهذا لا يأمر به الله إذ هو الكفر، ولا يرضى لعباده الكفر، قال تعالى: ﴿إِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنْكُمْ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ [الزمر: ٧]، ومن اعتقد أن هؤلاء مسلمون ما عرف الإسلام ولا خالط بشاشة قلبه، قال تعالى: ﴿مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءً سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ إِنْ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يوسف: ٤٠]، فالدين القيم هو الذي يتحقق فيه اختصاص الله بالحكم كما يتحقق فيه اختصاصه بالعبودية، فأَيُّ دينٍ بقي لقومٍ أشركوا بالله في العبادة والحاكمية كما سيأتي بيانه في بابه.

المطلب الثالث: الاستسلام لله بتوحيد الاتباع

ويتحقق الاستسلام لله بتوحيد الاتباع بإفراد الله بالتلقي عنه وحده دونما سواه في الأصول الأربعة السابق ذكرها^[١]، والأصل في ذلك قوله تعالى: ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنَ رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ١]، أي: لَا تَخْرُجُوا عَمَّا جَاءَكُمْ بِهِ الرَّسُولُ إِلَى غَيْرِهِ، فَتَكُونُوا قَدْ عَدَلْتُمْ عَنْ حُكْمِ اللَّهِ إِلَى حُكْمِ غَيْرِهِ^[٢]، وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ

[١] الأصول الأربعة: 1_ العقائد والأخبار 2_ والمناسك والشعائر 3_ والشرائع والأحكام 4_ ونظام الملك ومنهج الحياة

[٢] تفسير ابن كثير ٢٩٥/١٢

يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ ۚ فَالَّذِينَ ءَامَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ ۙ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿١٥٧﴾ [السَّاعِرَاتِ]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿١٥٨﴾﴾ قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ ۚ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ ﴿١٥٩﴾ [آل عمران ٣٢]، قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ: «فَإِنْ تَوَلَّوْا عَلَى كُفْرِهِمْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ»^[١]، فالتولي عن الطاعة والاتباع لله ورسوله ﷺ هو الكفر المراد به في الآية، وقال تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴿١٥٠﴾﴾ [الفصل ٥٠]، وقال تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُم مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى ٢١] "أي: هم لا يتبعون ما شرع الله لك من الدين القويم بل يتبعون ما شرع لهم شياطينهم من الجن والإنس من تحريم ما حرموا عليهم من البهيرة والسائبة والوصيلة والحامي وتحليل أكل الميتة والدم والقمار إلى نحو ذلك من الضلالات والجهالات الباطلة التي كانوا قد اخترعوها في جاهليتهم من التحليل والتحريم والعبادات الباطلة والأقوال الفاسدة، وقد ثبت في الصحيح أن رسول الله ﷺ قال: «رأيت عمرو بن لحي بن قملة يجرق قصبه في النار لأنه أول من سيب السوائب وهو أحد ملوك خزاعة وهو أول من فعل هذه الأشياء وحمل قريشاً على عبادة الأصنام»^[٢].

ويقول الله عز وجل بعد ذكر إباحة نكاح العفاف من أهل الكتاب: ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَفِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ ۗ وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ ۖ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴿١٣١﴾﴾ [النساء ١٣١]، يريد بالإيمان: شرائع الإسلام، وبالكفر به: ترك الانقياد والامتناع عنه.

ومن الآثار:

❦ قال عكرمة: «لما نزلت: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾، قالت اليهود فنحن مسلمون، قال الله ﷻ فأخصمهم فحجهم يعني فقال لهم النبي ﷺ: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَرَضَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ

^[١] رواه ابن أبي حاتم في تفسيره برقم ٣٤٠٩

^[٢] تفسير ابن كثير ١٩٨/٧

حج البيت من استطاع إليه سبيلاً»، فقالوا لم يكتب علينا، وأبوا أن يحجوا قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران ٩٧] ، وروى ابن أبي نجيح عن مجاهد نحوه^[١].

✽ وعن عبد الله بن ثابت قال جاء عمر إلى النبي ﷺ فقال يا رسول الله إني أمرت بأخ لي يهودي من قريظة فكتب لي جوامع من التوراة ألا أعرضها عليك؟ قال: فتغير وجه رسول الله ﷺ، قال عبد الله بن ثابت قلت له ألا ترى ما بوجه رسول الله ﷺ فقال عمر: رضيت بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد رسولاً قال: فسرى عن النبي ﷺ وقال: «والذي نفسي بيده لو أصبح فيكم موسى عليه السلام ثم اتبعتموه وتركتموني لضللتم، إنكم حظي من الأمم وأنا حظكم من النبيين»، وفي رواية: «لو كان موسى حياً بين أظهركم ما حل له إلا أن يتبعني»، وفي أخرى: «لو كان موسى وعيسى حين لما وسعهما إلا إتباعي»^[٢].

✽ وعن قتادة قال: ذكر لنا أن ناساً من المسلمين قالوا كيف نتزوج نساءهم يعني نساء أهل الكتاب وهم على غير ديننا فأنزل الله ﷻ: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾. ويذكر تأويل الآية على ظاهرها وحقيقة ألفاظها من يأبى الإيمان بالله ويمتنع من توحيده والطاعة له فيما أمره به ونهاه عنه فقد حبط عمله^[٣].

✽ وعن عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري قال: "قَالَ رَجُلٌ: الْمَسْحُ حَسَنٌ، وَمَا أَمْسَحُ أَوْ مَا تَطِيبُ نَفْسِي بِهِ فَقَالَ لَهُ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: وَاللَّهِ مَا لَكَ ذَلِكَ حَتَّى لَا يَكُونَ فِي نَفْسِكَ حَرَجٌ مِمَّا قَالَ وَتُسَلِّمَ تَسْلِيمًا"^[٤].

✽ وعن الربيع الأخرى الشافعي قال: "لم أسمع أحداً ينسبُه عامَّةُ علمه أو ينسبُ نفسه إلى علمٍ يخالف في أن الله فرض اتباع أمر رسول الله ﷺ والتسليم لحكمه وأن الله لم يجعل لأحد بعده إلا اتباعه وأنه لا يلزم قولٌ بكلِّ حالٍ إلا بكتاب الله أو سنة رسول الله ﷺ وأن ما سواهما تبع لهما"^[٥].

[١] تفسير ابن كثير ٧٤/٢

[٢] تفسير ابن كثير ٨٤/٢

[٣] تفسير الطبري ٥٩٤/٩

[٤] الفقيه والمتفقه ٣٧٩/١

[٥] جماع العلم ص ٣

ومن اتبع منهجاً وشريعةً غير ما شرعه الله لعباده فقد اتخذ الذي تلقى منه الشريعة والمنهج رباً من دون الله، وقد اتبع أهواء الطواغيت وأراء الذين لا يعلمون قال تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الجاثية ١٨]، قال البغوي: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ﴾ يا مُحَمَّدٌ: ﴿عَلَىٰ شَرِيعَةٍ سُنَّةٍ وَطَرِيقَةٍ بَعْدَ مُوسَىٰ﴾ ﴿مِّنَ الْأَمْرِ﴾ مِنَ الدِّينِ ﴿فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ يَعْنِي مُرَادَ الْكَافِرِينَ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ لَهُ: ارْجِعْ إِلَىٰ دِينِ آبَائِكَ، فَإِنَّهُمْ كَانُوا أَفْضَلَ مِنْكَ، فَقَالَ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿إِنَّهُمْ لَن يَغْنَوْا عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً﴾^[١]، وعن عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رَفِيعٍ قَالَ سُئِلَ عَطَاءٌ عَنْ شَيْءٍ فَقَالَ لَا أَدْرِي قِيلَ لَهُ أَلَا تَقُولُ بِرَأْيِكَ فِيمَا قَالَ إِنَّي لَأَسْتَحِي مِنَ اللَّهِ أَنْ يُدَانَ فِي الْأَرْضِ بِرَأْيِي^[٢].

وهؤلاء الخارجين من عبودية الله في الحكم والطاعة والاتباع، قد صاروا عبيداً للبشر تحكمهم أهواء البشر وتسوسهم أوضاعهم فهم مشركون بهذا الاتباع، كما قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١]، ولا فرق بين من يسجد ويتضرع بالدعاء لقبر، ومن يتبع نظاماً وضعياً في النهي والأمر، قال تعالى: ﴿اتَّبِعْ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام ١٠٦]، وهذه الآية عظيمة الدلالة على توحيد الاتباع، ﴿اتَّبِعْ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ ففيها الأمر باتباع الوحي من الرب الواحد الأحد ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ﴾ ثم أتبعه بكلمة التوحيد للدلالة على أن أفراد الله بالاتباع هو التوحيد، كما قال ابن عباس رضي الله عنهما: ﴿قَوْلُهُ: لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ: تَوْحِيدٌ﴾^[٣]، ﴿وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ﴾ يقول: ودع عنك جدالهم وخصومتهم. ثم نسخ ذلك جل ثناؤه بقوله في براءة: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ [التوبة ٥]^[٤].

وبعد هذا التأصيل والبيان تقرر بفضل الله الواحد الديان: أن من حقق الاستسلام لله في توحيد الألوهية والربوبية والأسماء والصفات والاتباع على ما ذكرنا، وحقق البراءة من الآلهة والأرباب وعبادهم وكفر بهم وأبغضهم وعاداهم فقد حقق هذا الركن العظيم الذي لا يقوم عماد الإسلام في الفرد أو في الأرض إلا عليه، "فالإسلام يتضمن

[١] تفسير البغوي ٤/ ١٨٦

[٢] رواه الهروي في ذم الكلام برقم ٣٦٤

[٣] رواه ابن أبي حاتم في التفسير برقم ٧٧٥٧

[٤] تفسير الطبري ١٢/ ٣٢

الهداية

الاستسلام لله وحده، فمن استسلم له ولغيره كان مشركاً، ومن لم يستسلم له كان مستكبراً عن عبادته، والمشارك به والمستكبر عن عبادته كافر، والاستسلام له وحده يتضمن عبادته وحده وطاعته وحده، فهذا دين الإسلام الذي لا يقبل الله عز وجل ديناً غيره^[١].



^[١] مجموع الفتاوى لابن تيمية ٩١/٣

البَابُ الثَّالِثُ

الانقياد لله بالطاعة والاتباع

الفَصْلُ الأوَّلُ

منزلة الحاكمية في دين الله ﷻ

ونقدم هنا بمقدمة لا غنى لنا عنها في هذا الباب، وذلك لبيان منزلة الحكم في دين الله عز وجل، والمتقرر في كتاب الله أن الدين القيم يقوم على أصلين وهما: ١- إفراد الله بالعبودية ٢- إفراد الله بالحكم، والأصل في ذلك قوله تعالى: ﴿ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ إِنْ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [يوسف: ٤٠] ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ قَوْلُهُ: ﴿ إِنْ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ﴾ قَالَ: « أَسَسَ الدِّينُ عَلَى الْإِخْلَاصِ لِلَّهِ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ »^[١]، وقال البغوي: ﴿ إِنْ الْحُكْمُ ﴾ مَا الْقَضَاءُ وَالْأَمْرُ وَالنَّهْيُ ﴿ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ ﴾ الْمُسْتَقِيمُ، ﴿ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾^[٢].

والقرآن كله من أوله إلى آخره في تقرير هذا الأصل العظيم وبيان أن الحكم والأمر لله وحده دونما سواه، قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ: ﴿ وَالْهُكْمُ إِلَهُ وَحْدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ﴾، « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَيُّ: لَيْسَ مَعَهُ غَيْرُهُ شَرِيكًا فِي أَمْرِهِ »^[٣]، ففسر التوحيد بإفراد الله عز وجل بالأمر، ومن النصوص الدالة على ذلك ما يلي:

^[١] رواه ابن أبي حاتم برقم ١١٦٢١

^[٢] تفسير البغوي ٢٤٣/٤

^[٣] رواه ابن أبي حاتم برقم ١٠١٧٤

﴿قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ يَقُصُّ الْحَقُّ وَهُوَ خَيْرُ الْفَصِّلِينَ﴾﴾ [الأنعام: ٥٧]، وفيه النفي والإثبات الذي فيه دلالة على إفراد الله بالحكم والبراءة من كل حاكم بغير شرع الله، و"قَرَأَ أَبُو عَمْرٍو يَقُضُ الْحَقُّ، وقال: لَا يَكُونُ الْفَصْلُ إِلَّا بَعْدَ الْقَضَاءِ".^[١]، وقال الطبري: "وقرأ ذلك جماعة من قراء الكوفة والبصرة: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ يَقُصُّ الْحَقُّ﴾ بالضاد، من "القضاء"، بمعنى الحكم والفصل بالقضاء، واعتبروا صحة ذلك بقوله: ﴿وَهُوَ خَيْرُ الْفَصِّلِينَ﴾ وأن "الفصل" بين المختلفين إنما يكون بالقضاء لا بالقصاص، وهذه القراءة عندنا أولى القراءتين بالصواب، لما ذكرنا لأهلها من العلة"^[٢]، ومثله قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَقَالَ يَبْنَى لَا تَدْخُلُوا مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ وَادْخُلُوا مِنْ أَبْوَابٍ مُتَفَرِّقَةٍ وَمَا أُغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَعَلَيْهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾﴾ [يوسف: ٦٧].

﴿قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ذَلِكُمْ بِأَنَّهُ إِذَا دُعِيَ اللَّهُ وَحْدَهُ كَفَرْتُمْ وَإِنْ يُشْرَكَ بِهِ تُؤْمِنُوا فَالْحُكْمُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْكَبِيرِ﴾﴾ [غافر: ١٢]، قال الطبري: "يقول: فالقضاء لله العلي على كل شيء، الكبير الذي كل شيء دونه متصاغر له اليوم"^[٣]، وقال ابن كثير: "أَيُّ: هُوَ الْحَاكِمُ فِي خَلْقِهِ، الْعَادِلُ الَّذِي لَا يَجُورُ، فَهَيْدِي مَنْ يَشَاءُ، وَيُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ، وَيَرْحِمُ مَنْ يَشَاءُ، وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ، لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ".^[٤]

﴿قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ لَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾﴾ [القصص: ٨٨]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَهُ الْحَمْدُ فِي الْأُولَى وَالْآخِرَةِ وَلَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾﴾ [القصص: ٧٠]، قال يحيى ابن سلام: "قَالَ: ﴿لَهُ الْحُكْمُ﴾ الْقَضَاءُ".^[٥]

﴿وقال تعالى: ﴿أَلَا لَهُ الْحُكْمُ وَهُوَ أَسْرَعُ الْحَسِبِينَ﴾﴾ [الأنعام: ٦٢]، قال الطبري: "أَلَا لَهُ الحكم"، يقول: أَلَا لَهُ الحكم والقضاء دون من سواه من جميع خلقه"^[٦].

^[١] رواه ابن أبي حاتم برقم ٧٣٦٢

^[٢] تفسير الطبري ٣٩٩/١١

^[٣] تفسير الطبري ٣٦٢/٢١

^[٤] تفسير بن كثير ١٣٤/٧

^[٥] تفسير ابن سلام ٦١٤/٢

^[٦] تفسير الطبري ٤١٣/١١

﴿ وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ أَفَغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغِي حَكْمًا وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا وَالَّذِينَ ءَاتَيْنَهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنْزَلٌ مِّن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ ﴾ [الأنعام: ١١٤]، وقوله تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا ﴾ [الرعد: ٢٧]، قال ابن أبي زمنين يعني: القرآن^[١]، وقال الواحدي: "يعني: القرآن لأنه به يحكم ويفصل بين الحق والباطل وهو بلغة العرب"^[٢].

﴿ والنهي عن الشرك بالله في الحكم والتحاكم كالنهي عن الشرك في العبادة والدعاء سواء بسواء، قال تعالى: ﴿ وَلَا يُشْرِكْ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا ﴾ [الكهف: ٢٦] قال البغوي: ﴿ وَلَا يُشْرِكْ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا ﴾، قرأ ابن عامر ويعقوب: «وَلَا تُشْرِكْ» بالتاء على المخاطبة والنهي، وقرأ الآخرون الياء أي لَا يُشْرِكُ اللَّهُ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا^[٣]، وقال يحيى بن سلام: ﴿ وَلَا يُشْرِكْ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا ﴾، وهي تُقرأ بالياء والتاء، يقولون: وَلَا تُشْرِكْ يَا مُحَمَّدُ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا، يقول: حَتَّى تَجْعَلَهُ مَعَهُ شَرِيكًا فِي حُكْمِهِ وَقَضَائِهِ وَأُمُورِهِ، وَمَنْ قَرَأَهَا بِالْيَاءِ يَقُولُ: وَلَا يُشْرِكُ اللَّهُ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا^[٤]، "وَلَا نَافِيَةٌ وَالْمَعْنَى: وَلَا يُشْرِكُ اللَّهُ جَلَّ وَعَلَا أَحَدًا فِي حُكْمِهِ، بَلِ الْحُكْمُ لَهُ وَحْدَهُ جَلَّ وَعَلَا لَا حُكْمَ لغيره أَلْبَتَّةَ، فَالْحَالُ مَا أَحَلَّهُ تَعَالَى، وَالْحَرَامُ مَا حَرَّمَهُ، وَالِدِّينُ مَا شَرَعَهُ، وَالْقَضَاءُ مَا قَضَاهُ، وَقَرَأَهُ ابْنُ عَامِرٍ مِنَ السَّبْعَةِ؛ «وَلَا تُشْرِكْ» بِضَمِّ التَّاءِ الْمُثَنَّى الْفَوْقِيَّةِ وَسُكُونِ الْكَافِ بِصِغَةِ النَّهْيِ، أَي: لَا تُشْرِكْ يَا نَبِيَّ اللَّهِ، أَوْ لَا تُشْرِكْ أَهْلًا الْمُخَاطَبُ أَحَدًا فِي حُكْمِ اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا، بَلْ أَخْلَصِ الْحُكْمَ لِلَّهِ مِنْ شَوَائِبِ شِرْكٍ غَيْرِهِ فِي الْحُكْمِ، وَحُكْمُهُ جَلَّ وَعَلَا الْمَذْكُورُ فِي قَوْلِهِ: وَلَا يُشْرِكْ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا شَامِلٌ لِكُلِّ مَا يَقْضِيهِ جَلَّ وَعَلَا، وَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ التَّشْرِيعُ دُخُولًا أَوَّلِيًّا.

وَمَا تَضَمَّنَتْهُ هَذِهِ الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ مِنْ كَوْنِ الْحُكْمِ لِلَّهِ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ فِيهِ عَلَى كُلِّمَا الْقِرَاءَتَيْنِ جَاءَ مُبَيَّنًّا فِي آيَاتٍ أُخَرَ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَقَالَ يَبْنِي لَا تَدْخُلُوا مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ وَادْخُلُوا مِنْ أَبْوَابٍ مُّتَفَرِّقَةٍ وَمَا أُغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَحْكُمُ إِلَّا اللَّهُ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَعَلَيْهِ

[١] تفسير ابن أبي زمنين ٣٥٨/٢

[٢] الوجيز للواحدي ٥٧٥/١

[٣] تفسير البغوي ١٨٨/٣

[٤] تفسير بن سلام ١٨٠/١

فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ ﴿يوسف: ٦٧﴾ وَالْآيَةُ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبِّي عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [الشورى: ١٠]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ذَلِكُمْ بَأْثَرُ إِذَا دُعِيَ اللَّهُ وَحْدَهُ كَفَرْتُمْ وَإِنْ يُشْرَكْ بِهِ تُؤْمِنُوا فَالْحُكْمُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْكَبِيرِ﴾ [غافر: ١٢]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ لَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [القصاص: ٨٨]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَهُ الْحَمْدُ فِي الْأُولَى وَالْآخِرَةِ وَلَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [الفصل: ٧٠]، وَقَوْلُهُ: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَهْلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة: ٥٠]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغِي حَكْمًا وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا وَالَّذِينَ آتَيْنَهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنْزَلٌ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ﴾ [الأنعام: ١١٤]، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ.

وَيُفْتِهِمْ مِنْ هَذِهِ الْآيَاتِ، كَقَوْلِهِ: ﴿وَلَا يُشْرِكْ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٢٦]، أَنْ مُتَّبِعِي أَحْكَامِ الْمُشْرِعِينَ غَيْرِ مَا شَرَعَهُ اللَّهُ أَنَّهُمْ مُشْرِكُونَ بِاللَّهِ، وَهَذَا الْمَقْهُومُ جَاءَ مُبَيَّنًا فِي آيَاتٍ أُخَرَ، كَقَوْلِهِ فِي مَنْ اتَّبَعَ تَشْرِيعَ الشَّيْطَانِ فِي إِبَاحَةِ الْمَيْتَةِ بِدَعْوَى أَهْلِهَا ذَبِيحَةُ اللَّهِ: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ وَإِنَّ الشَّيْطَانَ لِيُؤْخِذَ إِلَى أُولِيَاءِهِمْ لِجَحْدِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١]، فَصَرَّحَ بِأَنَّهُمْ مُشْرِكُونَ بِطَاعَتِهِمْ، وَهَذَا الْإِشْرَاقُ فِي الطَّاعَةِ، وَاتِّبَاعِ التَّشْرِيعِ الْمُخَالَفِ لِمَا شَرَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى هُوَ الْمُرَادُ بِعِبَادَةِ الشَّيْطَانِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَبْنَىءَ آدَمَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾ وَأَنْ أَعْبُدُونِي هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ ﴿[يس: ٦٠]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى عَنْ نَبِيِّهِ إِبْرَاهِيمَ: ﴿يَتَابَتِ لَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلرَّحْمَنِ عَصِيًّا﴾ [إبراهيم: ٤٤]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنْتَا وَإِنْ يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَانًا مَرِيدًا﴾ [النساء: ١١٧]، أَيُّ: مَا يَعْْبُدُونَ إِلَّا شَيْطَانًا، أَيُّ: وَذَلِكَ بِاتِّبَاعِ تَشْرِيعِهِ، وَلِذَا سَمَّى اللَّهُ تَعَالَى الَّذِينَ يُطَاعُونَ فِيَمَا زَيَّنُوا مِنَ الْمَعَاصِي شُرَكَاءَ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ﴾

فَذَرَهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴿[الأنعام: ١٣٧]، وَقَدْ بَيَّنَّ النَّبِيُّ ﷺ هَذَا لِعَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا سَأَلَهُ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ، فَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُمْ

أَحَلُّوا لَهُمْ مَا حَرَّمَ اللَّهُ، وَحَرَّمُوا عَلَيْهِمْ مَا أَحَلَّ اللَّهُ فَاتَّبَعُوهُمْ فِي ذَلِكَ، وَأَنَّ ذَلِكَ هُوَ اتِّخَاذُهُمْ إِيَّاهُمْ أَرْبَابًا.

وَمِنْ أَصْرَحِ الْأَدِلَّةِ فِي هَذَا: أَنَّ اللَّهَ جَلَّ وَعَلَا فِي «سُورَةِ النَّسَاءِ» بَيَّنَّ أَنَّ مَنْ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى غَيْرِ مَا شَرَعَهُ اللَّهُ يَتَعَجَّبُ مِنْ زَعْمِهِمْ أَنَّهُمْ مُؤْمِنُونَ، وَمَا ذَلِكَ إِلَّا لِأَنَّ دَعْوَاهُمْ الْإِيمَانَ مَعَ إِرَادَةِ التَّحَاكُمِ إِلَى الطَّاغُوتِ بِالْغَةِ مِنَ الْكُذِبِ مَا يَحْصُلُ مِنْهُ الْعَجَبُ ؛ وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ

قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ

ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ [النساء: ٦٠]، وَهَذِهِ النُّصُوصِ السَّمَاوِيَّةِ الَّتِي ذَكَرْنَا يَظْهَرُ غَايَةُ الظُّهُورِ: أَنَّ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الْقَوَانِينَ الْوَضْعِيَّةَ الَّتِي شَرَعَهَا الشَّيْطَانُ عَلَى أَلْسِنَةِ أَوْلِيَائِهِ مُخَالَفَةً لِمَا شَرَعَهُ اللَّهُ جَلَّ وَعَلَا عَلَى أَلْسِنَةِ رُسُلِهِ، أَنَّهُ لَا يَشْكُ فِي كُفْرِهِمْ وَشُرَكَائِهِمْ إِلَّا مَنْ طَمَسَ اللَّهُ بَصِيرَتَهُ، وَأَعْمَاهُ عَنْ نُورِ الْوَحْيِ مِثْلُهُمْ^[١].

ومن السنة:

❦ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا تَهَجَّدَ مِنَ اللَّيْلِ قَالَ: «اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ قَيِّمُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَلَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ، وَلَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ، أَنْتَ الْحَقُّ، وَقَوْلُكَ الْحَقُّ، وَوَعْدُكَ الْحَقُّ، وَلِقَاؤُكَ الْحَقُّ، وَالْجَنَّةُ حَقٌّ، وَالنَّارُ حَقٌّ، وَالسَّاعَةُ حَقٌّ، اللَّهُمَّ لَكَ أَسْلَمْتُ، وَبِكَ أَمَنْتُ، وَعَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ، وَإِلَيْكَ خَاصَمْتُ، وَبِكَ حَاكَمْتُ، فَاعْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ، وَأَسْرَرْتُ وَأَعْلَنْتُ، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ»^[٢].

قال ابن منظور: "وَفِي الْحَدِيثِ: وَبِكَ حَاكَمْتُ، أَي: رَفَعْتُ الْحُكْمَ إِلَيْكَ وَلَا حُكْمَ إِلَّا لَكَ، وَقِيلَ: بِكَ خَاصَمْتُ فِي طَلَبِ الْحُكْمِ وَابْطَالِ مَنْ نَازَعَنِي فِي الدِّينِ، وَهِيَ مُقَاوَلَةٌ مِنَ الْحُكْمِ."^[٣]
وقال ابن القيم: "فتكون مخاصمة هذا العبد لله لا لهواه وحظه ومحاكمته خصمه إلى أمر الله وشرعه لا إلى شيء سواه، فمن خاصم لنفسه فهو ممن اتبع هواه وانتصر لنفسه، وقد قالت عائشة: "ما انتقم رسول الله ﷺ لنفسه قط"، وهذا لتكميل عبوديته. ومن حاكم خصمه إلى غير الله ورسوله فقد حاكم إلى الطاغوت، وقد أمر

^[١] أضواء البيان ٢٥٩/٣

^[٢] رواه البخاري برقم ٧٤٤٢

^[٣] لسان العرب ١٤٢/١٢

أن يكفر به، ولا يكفر العبد بالطاغوت حتى يجعل الحكم لله وحده كما هو كذلك في نفس الأمر" [١].

﴿ وَعَنِ الْمُقْدَامِ بْنِ شُرَيْحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ هَانِي بْنِ يَزِيدَ قَالَ: وَقَدْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَرَأَهُمْ يُكْنُونِي بِأَبِي الْحَكَمِ، فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَكَمُ، لِمَ تُكْنَى بِأَبِي الْحَكَمِ؟»، قُلْتُ: إِذَا كَانَ بَيْنَ قَوْمِي شَيْءٌ تَحَاكَمُوا إِلَيَّ فَحَكَمْتُ بَيْنَهُمْ رَضُوا بِحُكْمِي. قَالَ: «وَمَا لَكَ مِنْ وَلَدٍ؟»، قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: «فَمَا اسْمُ أَكْبَرِهِمْ؟»، قُلْتُ: شُرَيْحٌ. قَالَ: «فَأَنْتَ أَبُو شُرَيْحٍ» [٢]

﴿ عَنْ لَيْثِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، قَالَ: «لَا تُسَمُّوا الْحَكَمَ، وَلَا أَبَا الْحَكَمِ، فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَكَمُ، وَلَا تُسَمُّوا الطَّرِيقَ السَّكَّةَ» [٣].

المطلب الأول: التلازم بين الحاكمية والعبادة

قال تعالى: ﴿إِنَّ الْحَكْمَ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يوسف: ٤٠]، و عن مسروق: أنه كان يحلف اليهودي والنصراني بالله، ثم قرأ: ﴿وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ [المائدة: ٤٩]، وأنزل الله: ﴿أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ [أنعام: ١٥٩] [٤]، فترى أن مسروقاً قابل بين الأمر بالحكم بما أنزل الله والنهي عن الشرك بالله تعالى.

وهذا النص ﴿إِنَّ الْحَكْمَ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ يبين بجلاء التلازم بين العبودية والحاكمية، فحينما نتصور معنى العبادة على ما سبق بيانه من المعنى الشمولي لها، نفهم لماذا جعل يوسف عليه السلام اختصاص الله بالعبادة تعليلاً لاختصاصه بالحكم في

[١] طريق الهجرتين ٣٧/١

[٢] رواه بهذا اللفظ الطبراني في المعجم الكبير برقم ٤٦٥، والحاكم في المستدرک برقم ٦٢، وعند النسائي وغيره زيادة: «مَا أَحْسَنَ مِنْ هَذَا»، والحسن هنا راجع إلى صفة العدل الموجبة للتحسين في العقول السليمة والشرائع المنزلة، لأن رضى المتنازعين من علامات العدل والإنصاف وهي الغاية التي وضع لها القضاء أصالة، وليس كما يزعم الصعافقة أنه ثناء على الحكم الجاهلي وإقرار له؟ كيف ولم يقره رسول الله ﷺ على اسمه الذي اشتق له من صفة الحكم وأعلمه أن الحكم لله وحده، قال السندي: "مَا أَحْسَنَ هَذَا أَيُّ النَّبِيِّ ذَكَرْتَ مِنَ الْحُكْمِ عَلَى وَجْهِ يَرْضَى الْمُتَخَاصِمِينَ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ دَائِمًا عَلَى هَذَا الْوُجْهِ إِلَّا بِكَوْنِهِ عَدْلًا" حاشية السندي على سنن النسائي ٢٢٧/٨

[٣] جامع معمر بن راشد برقم ١٩٨٥٩

[٤] رواه الطبري في تفسيره برقم ١٢١٢٥

مقام الدعوة إلى الإسلام، فالعبادة لا تقوم بكمالها وشمولها إذا كان الحكم لغير الله، فإفراد الله بالحكم والعبادة هو الدين القيم، ولا دين لله سوى هذا الدين القيم: الذي يتحقق فيه اختصاص الله بالحكم تحقيقاً لاختصاصه بالعبادة، فإذا كانت الحاكمية في الأرض لغير الله كان الأمر والنهي والحكم والتشريع لغير الله تعالى، وبالتالي ستكون الطاعة والعبودية لغير الله تعالى، إذ يجري على الناس حكم الطاغوت ويدينون لدينه طائعين وينقادون لأمره خاضعين، فالناس على دين ملوكها منقاداً، كما قال ابن مسعود رضي الله عنه: «يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ تَكُونُ السُّنَّةُ فِيهِ بِدْعَةً، وَالْبِدْعَةُ سُنَّةٌ، وَالْمَعْرُوفُ مُنْكَرًا، وَالْمُنْكَرُ مَعْرُوفًا؛ وَذَلِكَ إِذَا اتَّبَعُوا وَاقْتَدَوْا بِالْمُلُوكِ وَالسَّلَاطِينِ فِي دُنْيَاهُمْ»^[١]، فالحكم بغير شرع الله يهدم الإسلام، فعن زياد بن حدير، قال: قَالَ لِي عُمَرُ: «هَلْ تَعْرِفُ مَا يَهْدِمُ الْإِسْلَامَ؟ قَالَ: قُلْتُ: لَا، قَالَ: «يَهْدِمُهُ زَلَّةُ الْعَالِمِ، وَجِدَالُ الْمُنَافِقِ بِالْكِتَابِ وَحُكْمُ الْأَثَمَةِ الْمُضِلِّينَ»^[٢]، وهذا في حكم الأئمة المضلين فكيف في حكم الطواغيت المبدلين.

والطاغوت لا يقوم إلا في غيبة الدين القيم والعقيدة الصحيحة عن قلوب الناس، إذ لا يمكن أن يقوم وقد استقر في قلوب الناس عقداً أن الحكم لله وحده، لأن العبادة لا تكون إلا لله وحده، وسبق بيان أن الخضوع للحكم عبادة بل هو أصلاً مدلول العبادة، فالطاغوت لا يقوم في الأرض إلا مدعياً الربوبية أي حق تعبيد الناس لأمره وشرعه، وإخضاعهم لفكره وقانونه.

فالعلاقة بين العبودية والحاكمية هي التلازم، فلا تقوم العبودية لله في الأرض كاملة إلا بقيام الحاكمية لله وحده دونما سواه، ولا يستطيع المسلم أن يعيش بدينه عبداً لله في أرضه حراً من ربة العبودية للطواغيت إلا تحت ظل نظام حاكم بما أنزل الله، حيث يتحقق فيه إفراد الله عز وجل بالطاعة والاتباع والخضوع والانقياد وتلقي منهج الحياة وجميع التشريعات والقيم والموازن من الله وحده دون ما سواه، وبهذا يقوم الدين القيم بقيام الحاكمية والسلطان لله في الأرض، وتتحقق العبودية لله كاملة بالانقياد لشرعه وتكون الحياة كلها لله، أي: تسير وفق أمر الله كما قال تعالى:

﴿قُلْ إِنِّي هَدَيْتُ رَبِّيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ دِينًا قِيَمًا مِثْلَ آبَائِهِمْ خَيْرًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ٢١٣﴾
﴿قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ٢١٤﴾ لَا شَرِيكَ لَهُ ۚ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ

[١] البدع لابن وضاح ٢٣٥

[٢] رواه الدارمي في سننه بسند صحيح برقم ٢٢٠

وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ ﴿[الأنعام ١٦٣]، وهذا هو الصراط المستقيم وهو الدين القيم والملة الحنيفية التي تكون فيها الصلاة والنسك والحياة والممات كلها لله، وهذه هي شمولية الدين القيم، فإن الله لم يترك العباد يحتاجون إلى مصادر أخرى يستمدون منها الشرائع و القيم والأحكام فيما يعرض لهم من مشكلات الحياة، بل فصل الله كتابه العزيز و جعله تبياناً لكل شيء فقال تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل ٧٩]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَعَلْنَاهُمْ يَكْتَسِبُ فَصَلَّنَاهُ عَلَىٰ عِلْمٍ هُدى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف ٥٢] و أمر الله برد كل الأمور المتنازع فيها إلى الله و رسوله فقال تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء ٥٩] فعلق الرد على وجود الإيمان ورتب انتفاء الإيمان بانتفاء الرد، بل ذكرها صريحة واضحة وأقسم بذاته العلية و أكدها بالمؤكدات: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء ٦٥].

وهذا هو التصور الصحيح للإسلام الذي يجب بناؤه في نفوس المخاطبين بهذا الدين، حتي ينطلقوا إلى إقامة دين الله بشموليته التي لا يقوم إلا بها، إذ لا تصح العبودية مُجَرَّاة أو مُبَعَّضة، وهي الصورة التي تكون الحاكمية فيها لغير لله، كما يريد طواغيت العلم في هذا الزمان ويبغونها عوجاً ويقولون كما قال أسلافهم: ﴿وَيَقُولُونَ نُوْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾ [١٥١] أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا وَأَعْتَدْنَا

لِّلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا ﴿[النساء ١٥١]، وعليه فارتفاع سلطان الله من الأرض دلالة على انتفاء العبودية الكاملة عند الأفراد لانتفاء الانقياد والاتباع لشرعة الله و المنهاج الرباني، واتخاذ الشركاء والأرباب في الطاعة والتلقي عنهم واتباع مناهجهم والخضوع لدينهم والانقياد لشرائعهم وقيام الجاهلية بأوضاعها وقيمها في الأرض، لذلك تواتر النقل عن الفقهاء حينما يتكلمون عن ضابط دار الكفر يجعلونه في علو الأحكام في الدار، فعلو الأحكام هو الذي يتميز به دار الإسلام من دار الكفر وهو الذي نعرف به الحاكمية لمن في الدار؟ هل هي لله أو لملوك الأرض، وحينئذ نعرف: هل المحكومين هم عباد لله أو عباد لملوك الأرض؟ فمن يكون له الحكم تكون له الطاعة والانقياد التي هي مدلول العبادة.

وهذه القضية العظيمة- التي أرسلت بها الرسل وأنزلت بها الكتب -: إفراد الله بالحكم والطاعة والاتباع حتى تكون العبودية لله خالصة له دونما سواه من الأرباب والأنداد، قد صارت مُغَيَّبَةً اليوم عن تصور الناس - إلا من رحم الله - وهي التي حرفها طواغيت العلم ليستطيعوا العيش في هذه الجاهلية ببعض الدين الذي يسمونه الإسلام زورا و بهتاناً، وهم يعرفون جيداً أن الدين القيم بشموليته يُنَازِعُ ملوك الأرض ولا يُجامع الباطل ولا يقوم إلا بزوال الطاغوت وسلطانها من الأرض، ولكنهم لا يستطيعون حمل الدين القيم فبدلوا وغيروا وكانوا أعظم بلاء على هذه الأمة من الطواغيت الحاكمين فضيعوا الدين ولم يعملوا بوصية سيد المرسلين، فعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَلَا إِنَّ رَحَى الْإِسْلَامِ دَائِرَةٌ فَدَوِّرُوا مَعَ الْكِتَابِ حَيْثُ دَارَ أَلَا إِنَّ الْكِتَابَ وَالسُّلْطَانَ سَيَفْتَرِقَانِ فَلَا تُفَارِقُوا الْكِتَابَ أَلَا إِنَّهُ سَيَكُونُ أَمْرًا يَقْضُونَ لَكُمْ، فَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ أَضَلُّوكُمْ وَإِنْ عَصَيْتُمُوهُمْ قَتَلُوكُمْ» قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ فَكَيْفَ نَصْنَعُ؟ قَالَ: «كَمَا صَنَعَ أَصْحَابُ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ نُشِرُوا بِالْمَنَاشِيرِ وَحُمِلُوا عَلَى الْخَشَبِ مَوْتٌ فِي طَاعَةِ خَيْرٍ مِنْ حَيَاةٍ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ»^[١]

إِنَّ حَمَلَةَ الدين اليوم لا يسكنون البيوت الفارهة و يتمرغون في متاع الحياة الزائلة، ويتكلمون ويسكتون بإذن الطاغوت فيما لا سخط عليهم فيه ولا شطط، بل حملة هذه الدعوة اليوم مطاردين مشردين فإن أمسكوا أودعوا السجون و إن نفذوا دافعوا الباطل و لا يرضون بالدون و لا يغيرون و لا يبدلون حتي يقضي الله أمرا كان مفعولا، وحالهم كما قال الله تعالى: ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَّنْ قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَّنْ يَنْتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا﴾ [الأحزاب: ٢٣].

إِنَّ هَذَا الدين القيم وهذه الدعوة الحنيفية إذا قامت بشموليتها استدعت الخصومة الشديدة من الملأ وأصحاب النفوذ وأهل الملك والسلطان وطواغيت الأرض، لذلك كانت المدافعة والحرب قائمة من أول يوم ظهرت فيه تلك الدعوات في تلك الأقوام، فأعلانها هو بمثابة تجريد ملوك الأرض من سلطانهم المستمد من أهوائهم كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ﴾ [النمل: ٤٥] ، إنه الصراع الحتمي بين الفريقين والصدام المتواصل إلى قيام

^[١] رواه الطبراني في الكبير برقم ٧٤٩ وجاهه ثقات ورواه أبو نعيم في الحلية ١٦٥/٥

الساعة: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا﴾ [البقرة: ٢١٧] ، هذه هي حقيقة الدعوة وطبيعة الحركة ولكن أكثر الناس لا يعلمون.

وهذه المعاني كانت متقررة عند الصحابة والتابعين كما روي في تفسير قوله تعالى:

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا

إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ [النساء: ٦٠] ، أخرج

الثعلبي عن ابن عباس في قوله ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ﴾ الآية قال: نزلت في رجل من

المُنافقين يُقال له بشر خاصم يهوديًا فدعاه اليهودي إلى النبي ﷺ ودعاه المُنافق إلى

كعب بن الأشرف ثم إنهما احتكما إلى النبي ﷺ ففضى لليهودي فلم يرض المُنافق،

وقال: تعال نتحاكم إلى عمر بن الخطاب، فقال اليهودي لعمر: قضى لنا رسول الله ﷺ

فلم يرض بقضائه، فقال للمُنافق: أَكْذَلِكَ قَالَ: نعم، فقال عمر: مَكَانُكُمْ حَتَّى أَخْرَجَ

إِلَيْكُمْ، فدخل عمر فاشتَمَلَ على سيفه ثم خرج فضرب عنق المُنافق حَتَّى بَرَدَ ثُمَّ قَالَ:

هَكَذَا أَقْضِي لِمَنْ لَمْ يَرْضَ بِقَضَاءِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ: فَنَزَلَتِ الْآيَةُ" [١] ، فهكذا هو قضاء

الصحابة في من لم يرضى بحكم الله ورسوله ﷺ ولمن تحاكم لغير حكم الله ورسوله

ﷺ ولمن اتبع غير شرعة الله ورسوله ﷺ ، قال محمد ابن عبد الوهاب: "وهكذا ينبغي

أن يفعل بالمتحاكمين إلى الطواغيت، فإذا كان هذا الخليفة الراشد قد قتل هذا

الرجل، بمجرد طلبه التحاكم إلى الطاغوت، فمن هذا عادته التي هو عليها، ولا يرضى

لنفسه وأمثاله سواها، أحق وأولى أن يقتل لردته عن الإسلام وعموم فساد في الأرض،

فإنه لا صلاح للخليفة، إلا بأن يكون الله معبودها والإسلام دينها، ومحمد نبيها الذي

تبعه، وتحاكم إلى شريعته، ومتى عدم ذلك عظم فسادها، وظهر خرابها" [٢].

[١] الدر المنثور ٥٨٢/٢

[٢] الدرر السنية ٥٠٧/١٠

المطلب الثاني: الحكم بغير ما أنزل الله في القضية لرشوة ونحوها

إنَّ الله عز وجل أنزل القرآن حكماً بين الناس، قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا وَلَئِنْ أَتَبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ مَا جَاءَكَ مِنْ أَلْعَلِمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا وَاقٍ﴾ [الرعد: ٣٧] وقال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحديد: ٢٥]، وقال تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٣]، وقال تعالى: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبِّي عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [الشورى: ١٠]، قال ابن عمرو في حديثه: فهو يحكم فيه، وقال الحارث: فالله يحكم فيه^[١]، وقال تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩]، وقال تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرْنَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنَ لِلْخَائِبِينَ خَصِيمًا﴾ [النساء: ١٠٥] قال أبو جعفر: يعني جل ثناؤه بقوله: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ﴾ يا محمد ﴿الْكِتَابَ﴾، يعني: القرآن ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ﴾، لتقضي بين الناس فتفصل بينهم ﴿بِمَا أَرْنَاكَ اللَّهُ﴾، يعني: بما أنزل الله إليك من كتابه^[٢].

وأمر الله عز وجل الحكام بما أمر به نبيه ﷺ في قوله: ﴿وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمُوا أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ دُنُوبِهِمْ وَإِنْ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٩] قال أبو جعفر: وهذا أمر من الله تعالى ذكره لنبيه محمد ﷺ أن يحكم بين المحتكمين إليه من أهل الكتاب وسائر أهل الملل بكتابه الذي أنزله إليه، وهو القرآن الذي خصّه بشريعته - إلى أن قال - يقول له: اعمل بكتابي الذي أنزلته إليك إذا احتكموا إليك فاخترت الحكم عليهم، ولا

[١] تفسير الطبري ٥٠٦/٢١

[٢] تفسير الطبري ١٧٦/٩

تترك العمل بذلك اتباعاً منك أهواءهم، وإيثاراً لها على الحق الذي أنزلته إليك في كتابي^[١]، وقال تعالى: ﴿وَأْمُرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ﴾ [الشورى ١٥] "أي: في الحكم كما أمرني الله^[٢]"، وقال النبي ﷺ: ﴿لَأَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ﴾^[٣]، وقال الحسن: «أَخَذَ اللَّهُ عَلَى الْحُكَّامِ أَنْ لَا يَتَّبِعُوا الْهَوَى، وَلَا يَخْشَوْا النَّاسَ، وَلَا يَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿يَنْدَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾ [ص ٢٦] وقـــــرأ: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ تَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّحِيمُونَ وَالْأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاحْشَوْنَ اللَّهَ وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة ٤٤] ﴿بِمَا اسْتُحْفِظُوا﴾ اسْتُودِعُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ، وَقَرَأَ: ﴿دَاوُدُ وَسُلَيْمَانُ إِذْ تَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَمَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾ [الأنبياء ٨٧] «فَحَمِدَ سُلَيْمَانُ وَلَمْ يَلْمِ دَاوُدَ، وَلَوْلَا مَا ذَكَرَ اللَّهُ مِنْ أَمْرِ هَذَيْنِ لَرَأَيْتُ أَنَّ الْقُضَاةَ هَلَكُوا، فَإِنَّهُ أَثْنَى عَلَى هَذَا بِعِلْمِهِ وَعَذَرَ هَذَا بِاجْتِهَادِهِ»^[٤].

ومن ترك الحكم بما أنزل الله من حكام المسلمين الحاكمين أصالة بكتاب الله وسنة رسول الله ﷺ، فعطله وحكم بغير ما أنزل الله من أهواء المخلوقين عامداً عالماً لرشوة أو قرابة أو نحوها فقد كفر بالله تعالى كفرأ مخرجاً من الملة، قَالَ السُّدِّي فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]، يَقُولُ: «وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ فَتَرَكَهُ عَمْدًا، أَوْ جَارَ وَهُوَ يَعْلَمُ، فَهُوَ مِنَ الْكَافِرِينَ بِهِ»^[٥].

^[١] تفسير الطبري ٣٨٢/١٠

^[٢] تفسير البغوي ١٩٦/٧

^[٣] بعض حديث من رواية زيد بن خالد الجهني رواه البخاري برقم ٢٦٩٥

^[٤] صحيح البخاري ٦٧/٩

^[٥] رواه الطبري برقم ١٢٠٦٢

وقال البغوي: "وَقَالَ الْعُلَمَاءُ: هَذَا إِذَا رَدَّ نَصَّ حُكْمِ اللَّهِ عَيْنًا عَمَدًا، فَأَمَّا مَنْ خَفِيَ عَلَيْهِ أَوْ أَخْطَأَ فِي تَأْوِيلِ فَلَا" ^[١]، فحكاه البغوي عن العلماء عمومًا ^[٢]، وهو في معنى دفع شيئاً مما أنزل الله الذي ورد فيه الإجماع على كفره كما قال إسحق بن راهويه: «وَقَدْ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ أَنَّ مَنْ سَبَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَوْ سَبَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَوْ دَفَعَ شَيْئًا أَنْزَلَهُ اللَّهُ أَوْ قَتَلَ نَبِيًّا مِنْ أَنْبِيَاءِ اللَّهِ وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ مُقَرَّبٌ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ أَنَّهُ كَافِرٌ، فَكَذَلِكَ تَارِكُ الصَّلَاةِ حَتَّى يَخْرُجَ وَفَتْهَا عَامِدًا، وَلَقَدْ أَجْمَعُوا فِي الصَّلَاةِ عَلَى شَيْءٍ لَمْ يُجْمِعُوا عَلَيْهِ فِي سَائِرِ الشَّرَائِعِ» ^[٣]، وأما من أخطأ في التأويل أو خفي عليه النص وكان مجتهداً في حكمه فهو كما ورد عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ» ^[٤].

سرد الآثار من فهم الصحابة وحملة من التابعين:

﴿عَنْ عَلْقَمَةَ وَمَسْرُوقٍ أَنَّهُمَا سَأَلَا ابْنَ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ الرِّشْوَةِ فَقَالَ: مِنَ السُّحْتِ: قَالَ: فَقَالَا وَفِي الْحُكْمِ؟ قَالَ: «ذَلِكَ الْكُفْرُ! ثُمَّ تَلَا: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾﴾ [المائدة: ٤٤] ^[٥].

ومن يصرف الكفر في أثر عبد الله إلى الكفر الأصغر فقد تعنت في الرد وهي دعوى باطلة مردودة عليه، إذ لما فرّق عبد الله بين الرشوة في الحكم والرشوة في غيره ومثّل لكل واحدة منهما وأعطى كل نوع حكماً دل على المغايرة، فقد جعل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ التي في الحكم كفراً والأخرى سحتاً من جملة المعاصي، ومما هو ظاهر في التفريق بينهما تعليله فلو كانتا سواء لأقر السائل على أنها في الحكم سحتاً كالتي في غيرها، ويؤيد ذلك استدلاله بظاهر آية المائدة على أَنَّ الرشوة في الحكم كفراً، فعن عبيد ابن أبي الجعد عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: «مَنْ شَفَعَ لِرَجُلٍ لِيُدْفَعَ عَنْهُ مَظْلَمَةٌ أَوْ يَرُدَّ عَلَيْهِ حَقٌّ فَأَهْدَا لَهُ هَدِيَّةً فَقَبِلَهَا فَذَلِكَ السُّحْتُ. فَقُلْنَا يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، إِنَّا كُنَّا نَعُدُّ

^[١] تفسير البغوي ٥٥/٢

^[٢] قال ابن القيم: "مِنْهُمْ مَنْ تَأَوَّلَهَا عَلَى الْحُكْمِ بِمُخَالَفَةِ النَّصِّ، تَعَمُّدًا مِنْ غَيْرِ جَهْلِ بِهِ وَلَا خَطَأً فِي التَّأْوِيلِ، حَكَاهُ الْبَغَوِيُّ عَنِ الْعُلَمَاءِ عُمُومًا." مدارج السالكين ٣٤٥/١

^[٣] التمهيد (٤/٢٢٦)

^[٤] رواه البخاري برقم ٧٣٥ ومسلم برقم ١٧١٦

^[٥] رواه الطبري برقم ١٢٠٦١

السُّحْتِ الرِّشْوَةِ فِي الْحُكْمِ. فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾ ^[١]، وهو الذي فهمه مسروق من شيخه عبد الله حيث قال مسروق: الْقَاضِي إِذَا أَكَلَ الْهَدِيَّةَ فَقَدْ أَكَلَ السُّحْتَ، وَإِذَا قِيلَ الرِّشْوَةُ بَلَّغَتْ بِهِ الْكُفْرَ ^[٢]، وهذا تفريق واضح بين المعصية والكفر وهو فهم الصحابة كما هو منقول عن عمر رضي الله عنه وعلي رضي الله عنه كما سيأتي معنا.

وإن كان الكفر لا ينصرف إلى الأصغر إلا بقرينة واضحة كما هو متقرر، كيف ونص كلام عبد الله ابن مسعود فيه قرينة على أنه الكفر الأكبر، وهو واضح في مراده على أن الكفر هو كفر أكبر، ومع ذلك تجد من يريد أن يثبت خلاف ذلك تعنتاً، بل ويرمي هذا القول بالخارجية!! وهذا طعن صريح في أكابر الصحابة رضوان الله عليهم عمر وعلي وعبد الله ابن مسعود رضي الله عنهم.

❁ ومثل ذلك ثبت عن عمر ابن الخطاب وعلي رضي الله عنهما، كما "أخرج ابن المنذر عن مسروق قال: قلت لعمر بن الخطاب رضي الله عنه: رأيت الرشوة في الحكم أمن السحت هي؟ قال: «لا، ولكن كفر، إنما السحت أن يكون للرجل عند السلطان جاه ومنزلة، ويكون للآخر إلى السلطان حاجة فلا يقضي حاجته حتى يهدي إليه هدية» ^[٣].

❁ وأخرج عبد بن حميد عن علي رضي الله عنه أنه سُئِلَ عن السحت فقال: «الرشا، فقليل له في الحكم، قال: ذاك الكفر، وأخرج البيهقي في سننه عن ابن مسعود نحو ذلك» ^[٤]، ونقول هنا كما قلنا في تفصيل عبد الله ابن مسعود رضي الله عنهما.

^[١] رواه ابن أبي حاتم برقم ٦٣٨٢

^[٢] رواه ابن أبي حاتم برقم ٦٣٨٣

^[٣] روح المعاني للألوسي ١٤٠/٦

^[٤] نفس المصدر السابق

﴿وهو تفصيل بعض التابعين، قَالَ الْحَسَنُ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَكَلُولَ لِلسَّحْتِ﴾﴾ [المائدة: ٤٢]، «هُوَ الرِّشْوَةُ، وَقَالَ: إِذَا قَبِلَ الْقَاضِي الرِّشْوَةَ، بَلَغَتْ بِهِ إِلَى الْكُفْرِ»^[١].

﴿ونقل في اللباب عن ابن مسعود رضي الله عنه والحسن والنخعي: أن هذه الآيات الثلاث عامة في اليهود وفي هذه الأمة، فكل من ارتشى وبذل الحكم فحكم بغير حكم الله، فقد كفر وظلم وفسق، وإليه ذهب السدي. لأنه ظاهر الخطاب. ثم قال: وقيل: هذا فيمن علم نص حكم الله ثم رده عياناً عمداً، وحكم بغيره. وأما من خفي عليه النص أو أخطأ في التأويل، فلا يدخل في هذا الوعيد»^[٢].

﴿وَقَالَ الشَّعْبِيُّ: إِذَا اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي شَيْءٍ فَخُذُوا بِمَا قَالَ عُمَرُو قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: إِنِّي لَأُحْسِبُ عُمَرَ ذَهَبَ بِتِسْعَةِ أَغْشَارِ الْعِلْمِ وَقَالَ أَيُّضًا: لَوْ أَنَّ عِلْمَ عُمَرَ وُضِعَ فِي كِفَّةٍ الْمِيزَانِ وَوُضِعَ عِلْمُ أَهْلِ الْأَرْضِ فِي كِفَّةٍ لَرَجَحَ عِلْمُ عُمَرَ»^[٣]، وهذا على فرض وجود خلاف بين الصحابة ولا خلاف كما سيأتي بيانه.

﴿وَقَالَ الْأَعْمَشُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ: «إِنَّهُ كَانَ لَا يَعْدِلُ بِقَوْلِ عُمَرَ وَعَبْدِ اللَّهِ إِذَا اجْتَمَعَا، فَإِذَا اخْتَلَفَا كَانَ قَوْلُ عَبْدِ اللَّهِ أَعْجَبَ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ أَلْطَفَ»^[٤].

﴿وروى وكيع قال حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَبِي الرَّبِيعِ الْجَرَّانِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَأَلَ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْ قَوْلِهِ: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾﴾ [المائدة: ٤٤]، قال: «كفى به كفره»^[٥].

﴿وروى عبد الرزاق عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَأَلَ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْ قَوْلِهِ: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾﴾ [المائدة: ٤٤]، قال: «هي به كفر»

[١] المغني ٦٩/١٠

[٢] محاسن التأويل ٢١٥/٦

[٣] إعلام الموقعين ١٣/١

[٤] إعلام الموقعين ١٣/١

[٥] أخبار القضاة ٤١/١ وإسناده صحيح، وروى كذلك عن علي بن العباس الحضري؛ قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَرْوَانَ الْقَطَّانُ: قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَكَمِ بْنِ ظَهِيرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ السَّيِّدِيِّ: قَالَ: قَالَ: ابْنُ عَبَّاسٍ: مَنْ جَارَ فِي الْحَكْمِ وَهُوَ يَعْلَمُ، وَمَنْ حَكَمَ بِغَيْرِ عِلْمِهِ، وَمَنْ أَخَذَ الرِّشْوَةَ فِي الْحَكْمِ، فَهُوَ مِنَ الْكَافِرِينَ. وَهَذَا فِي أَهْلِ التَّوْحِيدِ. وَهُوَ ضَعِيفٌ فِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ مَرْوَانَ الْقَطَّانُ شَيْعِي قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ خَاطِبُ لَيْلِ مَثْرُوكٍ

« قَالَ ابْنُ طَاوُسٍ: «وَلَيْسَ كَمَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ، وَمَلَأَتْكَتِهِ، وَكُتِبَ عَلَيْهِ، وَرُسُلُهُ»^[١]، وهذه الرواية تُبَيِّنُ أن الزيادة المنسوبة إلى ابن عباس رضي الله عنه على أنها من قوله: «وَلَيْسَ كَمَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ، وَمَلَأَتْكَتِهِ، وَكُتِبَ عَلَيْهِ، وَرُسُلُهُ» هي مدرجة من ابن طاوس وليست من كلام ابن عباس كما تُوهِمُ الرواية التي أخرجها الطبري^[٢] وعبد الرزاق^[٣] والمروزي^[٤]، فالثابت عن ابن عباس من قوله: «هي به كفر»^[٥]، والزيادة هي من قول طاوس أدرجها ابنه ونسبها إلى ابن عباس

رضي الله عنه

[١] رواه المروزي في تعظيم قدر الصلاة برقم ٥٧٠.

[٢] في تفسيره برقم ١٢٠٥٣

[٣] رواه عبد الرزاق في تفسيره برقم ٧١٣

[٤] في تعظيم قدر الصلاة برقم ٥٧١

[٥] وجاءت الزيادة منسوبة إلى طاوس بإسناد صحيح عند الطبري: قال حدثنا هناد قال، حدثنا وكيع وحدثنا ابن وكيع قال، حدثنا أبي عن سفيان، عن سعيد المكي، عن طاوس: «وَمَنْ لَمْ تَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ» ، قال: «ليس بكفر ينقل عن الملة»، فثبت أن الكلام هو لطاوس وليس لابن عباس كما هو واضح في رواية عبد الرزاق التي بينت الإدراج، وإذا اختلف أصحاب معمر فالحديث لعبد الرزاق، كما أخرج ابن عساكر بسنده عن حنبل بن إسحاق قال سمعت أحمد بن حنبل يقول إذا اختلف أصحاب معمر فالحديث لعبد الرزاق " تاريخ دمشق ١٦٩/٣٦

دراسة إسنادية لأثر عبد الله ابن عباس:

✽ ما رواه المروزي في تعظيم قدر الصلاة برقم ٥٧٣، قال حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، ثنا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «كُفِّرَ لَا يَنْقُلُ عَنِ الْمِلَّةِ»، والإسناد ضعيف لإبهام الرجل.

✽ وما رواه المروزي برقم ٥٦٩ والحاكم في مستدركه برقم ٣٢١٩ قال أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْمُؤَصِّلِيُّ، ثنا عَلِيُّ بْنُ حَرْبٍ، ثنا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حُجَيْرٍ، عَنْ طَاوُسٍ، قَالَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «إِنَّهُ " لَيْسَ بِالْكَافِرِ الَّذِي يَذْهَبُونَ إِلَيْهِ إِنَّهُ لَيْسَ كُفْرًا يَنْقُلُ عَنِ الْمِلَّةِ " وَمَنْ لَمْ تَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ » كُفِّرَ دُونَ كُفْرٍ قال الحاكم: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخْرِجَاهُ

وهذا الإسناد رجاله ثقات غير هشام بن حجير المكي قال أحمد: لَيْسَ بِالْقَوِيِّ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ: سَأَلْتُ أَبِي عَنْهُ، فَقَالَ: لَيْسَ هُوَ بِالْقَوِيِّ. قلت: هو ضعيف؟ قال: ليس هو بذلك، قال: وسألت يحيى بن معين عنه، فضعهف جدا " تهذيب الكمال ١٧٩/٣.

وقال عمرو بن علي: سمعت يحيى سئل عن حديث هشام بن حجير فأبى أن يحدث به ولم يرضه " الكامل: ٢٠٠ / ٣.

وقال إسحاق بن منصور، عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ: صالح.

وقال العجلي: ثقة، صاحب سنة.

وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: يَكْتُبُ حَدِيثَهُ.

وَقَالَ عَلِي بْنُ الْمَدِينِيِّ: قَرَأْتُ عَلَى يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ حَجِيرٍ، فَقَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: خَلِيقٌ أَنْ أَدْعَهُ. قُلْتُ: أَضْرَبُ عَلَى حَدِيثِهِ؟ قَالَ نَعَمْ.

وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ الْأَجْرِيُّ: سَمِعْتُ أَبَا دَاوُدَ قَالَ: هِشَامُ بْنُ حَجِيرٍ ضَرَبَ الْحَدَّ بِمَكَّةَ. قُلْتُ: فِي مَاذَا؟ قَالَ: فِيمَا يَضْرِبُ فِيهِ أَهْلُ مَكَّةَ.

وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي كِتَابِ "الثَّقَاتِ" ... انظر تهذيب الكمال في أسماء الرجال ١٨٠/٣٠

وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ: كَانَ ثِقَةً وَلَهُ أَحَادِيثٌ. (طبقاته: ٥/ ٤٨٤).

وَذَكَرَهُ الْعَقِيلِيُّ فِي الضَّعْفَاءِ "وَنَقَلَ عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ أَنَّهُ قَالَ: لَمْ نَكُنْ نَأْخُذُ عَنْ هِشَامِ بْنِ حَجِيرٍ مَا لَا نَجِدُهُ عِنْدَ غَيْرِهِ"، "الضعفاء" (٢٢٥)، وهذه الرواية من طريق سفيان بن عيينة وسفيان أخذه من هشام لأنه لم يجده عند غيره، وفيه دلالة على أن هشام لم يتابع على هذا الأثر، أي: مع ضعفه لم يتابع، وإن كان حديثه يكتب. كما قال أبو حاتم. لِيُتَابَعَ، أي يصلح في الشواهد والمتابعات، أما مع انفراده لا يُقبل حديثه، ومع تضعيف الأئمة لهشام لا يعتمد توثيق من وثقه كابن سعد الذي يعتمد على الواقدي ومادته في الطبقات منه في الغالب، والواقدي ليس بمعتمد، وأما ابن حبان والعجلي فمشهوران بالتساهل في توثيق المجاهيل ويؤخذ بتوثيقهم لغير المجاهيل، لكن في هشام قد خالفا أئمة الجرح والتعديل. قال المعلي: "توثيق العجلي وجدته بالاستقراء كتوثيق بن حبان تماماً أو أوسع ... إلى أن قال - وكذا توثيق ابن سعد فإن أغلب مادته من الواقدي المتروك كما ذكر ابن حجر في مقدمة الفتح عند ترجمة عبدالرحمن بن شريح "« الأنوار الكاشفة ص ٦٨ »

فإذا كان هذا حال من وثقوه فإن روايته لا تقوم بها حجة بتوثيقهم هذا، فكيف وقد عارضهم وقال بتضعيفه الأئمة الجبال الرواسي كأحمد وابن معين ويعني بن سعيد القطان وعلي بن المديني وغيرهم.

وأما من يحتج برواية البخاري ومسلم لهشام فنقول أن البخاري لم يرو له إلا حديثاً واحداً، قَالَ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حُجَيْرٍ، عَنْ طَاوُسٍ، سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، قَالَ: "قَالَ سُلَيْمَانُ: لِأَطْوَفَنَّ اللَّيْلَةَ عَلَى تِسْعِينَ امْرَأَةً" الحديث، أورده في كفاية الأيمان برقم ٦٧٢٠ من طريق هشام وتابعه برقم ٦٦٣٩ عن طريق أبو اليمان، قَالَ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ "قَالَ سُلَيْمَانُ: لِأَطْوَفَنَّ اللَّيْلَةَ عَلَى تِسْعِينَ امْرَأَةً"، وأما مسلم فليس له عنده إلا حديثين ولم يرو له إلا مقرونا ... وراجع في هذا ما قاله الهرروي في كتابه « خلاصة القول المفهم على تراجم رجال الإمام مسلم ».

فَعُرِفَ مِمَّا سَبَقَ أَنَّهُ لَا حُجَّةَ لِمَنْ حَاوَلَ تَقْوِيَةَ هِشَامٍ بِالِاحْتِجَاجِ بِرَوَايَةِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمَ لَهُ، لِأَنَّهُمَا لَمْ يَرُويَا لَهُ اسْتِقْلَالاً وَلَكِنْ مُتَابَعَةً... وهذا يدل على تضعيفه إذا انفرد كما في رواية الباب.

❖ الرواية الثالثة: قال الطبري حدثني المثنى قال، حدثنا عبد الله بن صالح قال، حدثني معاوية بن صالح، عن علي بن أبي طلحة،

عن ابن عباس قوله: ﴿وَمَنْ لَمْ يَتَّخِذْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ قال: «من جحد ما أنزل الله فقد كفر. ومن أقر به

ولم يحكم، فهو ظالم فاسق». رواه ابن جرير برقم ١٢٠٦٣

والأثر فيه عبد الله بن صالح بن محمد بن مسلم الجعفي، أبو صالح المصري كاتب الليث، قال عبد الله بن أحمد: سألت (يعني أباه) عن عبد الله بن صالح، كاتب الليث. فقال: كان أول أمره متماسكاً. ثم فسد بأخرة، وليس هو بشيء. العلل (٤٩١٩)، وقال عبد الله: سمعتُ أبي ذكر كاتب الليث بن سعد، عبد الله بن صالح، فذمه وكرهه وقال: إنه روى عن ليث، عن ابن أبي ذئب كتاباً أو أحاديث، وأنكر أن يكون الليث روى عن ابن أبي ذئب "العلل (٥٠٦٧).

وقال زياد بن أيوب: نهاني أحمد بن حنبل أن أروي حديث عبد الله بن صالح". المجروحون لابن حبان ٤٢/٢.

وقال علي بن المديني ضربت على حديث عبد الله بن صالح، وما أروي عنه شيئاً

وقال النسائي: ليس بثقة

وقال أبو حاتم الأحاديث التي أخرجها أبو صالح في آخر عمره فأنكروها عليه

وقال أبو زرعة لم يكن عندي ممن يتعمد الكذب وكان حسن الحديث

قال أحمد بن صالح: متم ليس بشيء

وقال صالح جزرة: كان ابن معين يوثقه وهو عندي يكذب في الحديث

وقال يعي بن معين هما ثبتان ثبت حفظ وثبت كتاب وأبو صالح كاتب الليث ثبت كتاب"، ينظر الضعفاء والمتروكين للنسائي رقم ٣٠١ تهذيب الكمال رقم ٣٣٣٦ والمغني في الضعفاء رقم ٣٢١٨

وجامع القول فيه ما قاله ابن حبان وهو من أهل الاستقراء في هذا الشأن، "قال ابن حبان: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ كَاتِبُ اللَّيْثِ الْمُصْرِيِّ يَرْوِي عَنْ بَنِي لَهْيَعَةَ وَمُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ مَاتَ سَنَةَ ثَلَاثِينَ أَوْ ثَلَاثَ وَعَشْرِينَ وَمِائَتَيْنِ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ جِدًّا يَرْوِي عَنْ الْأَنْبِيَاءِ مَا لَا يَشْبَهُ حَدِيثَ الثَّقَاتِ وَعِنْدَهُ الْمَنَاقِبُ الْكَثِيرَةُ عَنْ أَقْوَامٍ مَشَاهِيرَ أَيْمَةً وَكَانَ فِي نَفْسِهِ صِدْقًا يَكْتُبُ لِلْيَثِ بْنِ سَعْدِ الْحَسَابِ وَكَانَ كَاتِبَهُ عَلَى الْغُلَاتِ وَإِنَّمَا وَقَعَ الْمَنَاقِبُ فِي حَدِيثِهِ مِنْ قَبْلِ جَارٍ لَهُ رَجُلٌ سَوَاءٌ سَمِعَتْ بَنُ خُرَيْمَةَ يَقُولُ كَانَ لَهُ جَارٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ فَكَانَ يَضَعُ الْحَدِيثَ عَلَى شَيْخِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَالِحٍ وَيَكْتُبُ فِي قُرْطَاسٍ يَخْطُ يَشْبَهُ خَطَّ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَالِحٍ وَيَطْرَحُ فِي دَارِهِ فِي وَسْطِ كَتَبِهِ فَيَجِدُهُ عَبْدُ اللَّهِ فَيَحْدِثُ بِهِ فَيَتَوَهَّمُ أَنَّهُ خَطَهُ وَسَمَاعُهُ فَمَنْ نَاحِيَتِهِ وَقَعَ الْمَنَاقِبُ فِي أَخْبَارِهِ" المجروحون ٤٠/٣

وفيه علي بن أبي طلحة، واسمه سالم، بن المخارق الهاشمي، أبو الحسن، ويُقال: أبو محمد، ويُقال: أبو طلحة مولى العباس بن عبد المطلب، أصله من الجزيرة، وانتقل إلى حمص.

"وعلي بن أبي طلحة هذا (قال أحمد) له أشياء مُنْكَرَات، وقال أبو حاتم: علي بن أبي طلحة عن ابن عباس مرسل، إنما يروي عن مجاهد والقاسم بن محمد وذكر شيخنا المزي في "التهذيب" أنه روى عن كعب بن مالك وأن ذلك مرسل أيضاً. "انظر البدر المنير في تخریج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير ٦٦٢/٧، وتحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل ٢٣٤/١،

وقال الخطيب البغدادي: قرأت في كتاب أبي الحسن بن الفرات بخطه أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَبَّاسِ الْهَرَوِي، قَالَ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْفَقِيهِ، قَالَ: سَأَلْتُ يَعْنِي: صَالِحَ بْنَ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ مِمَّنْ سَمِعَ التَّفْسِيرَ؟ قَالَ: مَنْ لَا أَحَدًا" تاريخ بغداد ٣٨٠/١٣

وقال ابن حبان: "روى عن ابن عباس ولم يره"، وقال ابن طهمان، عن يحيى: علي بن أبي طلحة روى عنه بديل في التفسير ولم يسمع من ابن عباس شيئاً فروى مُرْسَلًا". تهذيب الكمال ٣٢/٤

وبعد هذه الدراسة لأسانيد هذا الأثر تبين فيه علتان ولا يحتج بمثله في هذا المقام العظيم، وخاصة إذا علمت أن أقواماً بنو عليه ديناً جديداً فيه الحكم للطواغيت وصححوا دينهم وشدوا به ملكهم وحسبنا الله ونعم الوكيل.

وما أوردنا أقوى ما يستدل به من الآثار في نسبة القول إلى ابن عباس، وغيرها لا يلتفت إلى مثله، ولا يصلح حتى في الشواهد والمتابعات، والله أعلى وأعلم.

﴿وقال مسروق: «القاضي إذا أكل الهدية أكل السمحت، وإذا قبل الرشوة بلغ به الكفر»﴾^[١].

﴿وعن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم في تفسير زيد بن أسلم لقوله: ﴿وَمَنْ لَّمْ تَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾، قال: «بهذا حكم لكتابه، فمن ترك الحكم بكتاب الله فقد كفر»﴾^[٢].

وما نقل عن بعض السلف أنها نزلت في أهل الكتاب كما "قال البراء بن عازب وحذيفة بن اليمان وابن عباس وأبو مجلز وأبو رجاء العطاردي وعكرمة وعبيد الله بن عبد الله والحسن البصري وغيرهم أنها نزلت في أهل الكتاب^[٣] وزاد الحسن البصري: وهي علينا واجبة^[٤]... مثله نقل عن بعض السلف أنها في هذه الأمة:

﴿عن الشعبي: ﴿وَمَنْ لَّمْ تَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾﴾^[المائدة: ٤٤]، قال: «هذا في المسلمين، ﴿وَمَنْ لَّمْ تَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾﴾^[المائدة: ٤٧]، قال: النصارى»^[٥].

﴿وعن عامر قال: «نزلت "الكافرون" في المسلمين، و"الظالمون" في اليهود، و"الفاسيقون" في النصارى»﴾^[٦].

﴿وعن حذيفة رضي الله عنه في قوله: ﴿وَمَنْ لَّمْ تَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾﴾^[المائدة: ٤٤]، قال: «نعم الإخوة لكم بنو إسرائيل، إن كانت لكم كل حُلوة، ولهم كل مُرّة!! ولتسلكن طريقهم قدى الشراك»^[٧].

^[١] رواه وكيع في أخبار القضاة ٥٣/١

^[٢] أخبار القضاة ٤٤/١

^[٣] تفسير بن كثير ١١٩/٢

^[٤] رواه الطبري برقم ١٢٠٦٠

^[٥] رواه الطبري برقم ١٢٠٤٢، وكذا رواه هُشَيْمٌ وَالثَّوْرِيُّ، عَنْ زَكْرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ.

^[٦] رواه الطبري في تفسيره برقم ١٢٠٣٨

^[٧] رواه الطبري برقم ١٢٠٢٧

﴿ وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ: ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾ [المائدة: ٤٤]، قَالَ: «نَزَلَتْ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ، وَرَضِيَ لَكُمْ بِهَا»^[١].

﴿ وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ التَّمِيمِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ عَمَّارَ بْنَ يَاسِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾ ، ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ [المائدة: ٤٥] ، ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ [المائدة: ٤٧] ، «يَعْنِي: كُلُّهَا فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ»^[٢].

﴿ وَعَنْ ثَابِتِ الثَّمَالِيِّ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ: «إِنَّ الْمَرْجئَةَ يَخَاصِمُونَنَا فِي هَذِهِ الْآيَاتِ، فَقُلْتُ: إِنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّهَا فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ؛ فَقَالَ: «نَعَمْ الْإِخْوَةُ نَحْنُ لِبَنِي إِسْرَائِيلَ إِنْ كَانَ حُلُو الْقُرْآنَ لَنَا، وَمَرَهُ لَهُمْ؛ نَزَلَتْ فِيهِمْ ثُمَّ جَرَتْ فِينَا»^[٣].

وبهذا يتقرر أن الصحابة لم يصح عنهم لفظ كفر دون كفر في تفسيرهم لآية المائدة، ولا مخالف بينهم في أن الكفر هو الأكبر، وقد نُقل ذلك عن عمر وعلي وابن مسعود وأثبتنا أنه قول ابن عباس أيضاً، ولا اعتبار للخلاف الواقع بين التابعين: كمسروق والسدي والحسن والنخعي وسعيد ابن جبير وزيد بن أسلم، ومن خالفهم كطاوس وعطاء وعكرمة وأبو مجلز، فمع عدم المخالف من الصحابة لا حجة في قول أحدهم على الآخر ولا على من بعدهم، قال ابن قدامة: "وجه قول القاضي: أن الصحابة شاهدوا التنزيل، وهم أعلم بالتأويل، وأعرف بالمقاصد، وقولهم حجة على من بعدهم، فهم مع التابعين كالعلماء مع العامة، ولذلك قدمنا تفسيرهم، وأنكرت عائشة -رضي الله عنها- على أبي سلمة^[٤] حين خالف ابن عباس، قالت: "إنما مثلك مثل الفروج، سمع

^[١] رواه الخلال في السنة برقم ١٤١٦

^[٢] ترتيب الأمالي الخميسية للشجري برقم ٢٦٢٦

^[٣] أخبار القضاة ٤٤/١

^[٤] هو: أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني، توفي سنة ٩٤ هـ وقيل: سنة ١٠٤ هـ "تهذيب التهذيب ١٢/ ١١٥"، وقالت ذلك لمخالفة أبي سلمة لابن عباس في عدة المتوفى عنها زوجها.

الديكة تصيح فصاح لصياحها" [١]، فخلافاً للتابعين [٢] في التفسير لا يكون به قول بعضهم حجة على بعض ولا على من بعدهم، ويُرجع في ذلك أقوال الصحابة أو إلى لغة

[١] روضة الناظر وجنة المناظر ٣٩٧/١، ذكره في الخلاف الوارد في الاعتداد بقول التابعي المجتهد مع إجماع الصحابة.

[٢] وثبت أن لفظ: «إنه ليس بالكفر الذي يذهبون إليه»، ولفظ: «إنه ليس كفراً ينقل عنه الملة»، ولفظ: «كفر دون الكفر» هي ألفاظ ثابتة عن طاوس وعطاء وأبو مجلز، وهي أقوال لهم في مقابلة قول الخوارج الذين تأولوا الآية على غير تأويلها وعمموا الحكم بها على أصحاب الكبار، وللتدليل على أن هؤلاء التابعين ذكروا هذه الألفاظ مقيدة وليست مطلقة وهي في مقابلة استدلال الخوارج المخالف للحق في أصل المسألة، وفي ذلك شواهد منها:

✽ طاوس بن كيسان اليماني: كانت له خصومة شديدة مع الخوارج وكان قد أفتى بقتالهم وبينه وبينهم مساجلات، فروى عبد الرزاق بسنده إلى ابن طاووس قال: لما قدمت الحروراء علينا فرأيت أبي، فلحق بمكة، ثم لقي ابن عمر فقال: قدمت الحروراء علينا، ففررت منهم، ولو أدركوني لقتلوني، فقال ابن عمر: أفلحت إذا وأنجحت". المصنف (١٠٨/١١٩).

وله بسنده إليه قال: كان أبي يحرض يوم رزيق في قتال الحرورية". المصنف (١٠٨/١٢٠/١٨٥٨١).

وقال معمر بن عمار: قال: كُنْتُ لَا أَزَالُ أَقُولُ لِأَبِي: إِنَّهُ يُنْبِغِي أَنْ يُخْرِجَ عَلَى هَذَا السُّلْطَانِ وَأَنْ يُفْعَلَ بِهِ، قَالَ: فَخَرَجْنَا حُجَّاجًا، فَزَلْنَا فِي بَعْضِ الْفُرَى وَفِيهَا عَامِلٌ لِنَائِبِ الْيَمَنِ، يُقَالُ لَهُ: أَبُو نُجَيْجٍ، وَكَانَ مِنْ أَحَبِّتِ عُمَّالِهِمْ، فَشَهِدْنَا الصُّبْحَ فِي الْمَسْجِدِ، فَإِذَا أَبُو نُجَيْجٍ قَدْ عَلِمَ بِطَاوُسٍ، فَجَاءَ فَقَعَدَ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَلَمْ يُجِبْهُ، ثُمَّ كَلَّمَهُ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ عَدَلَ إِلَى الشِّقِّ الْآخَرِ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، فَلَمَّا رَأَيْتُ مَا بِهِ قُمْتُ إِلَيْهِ، فَمَدَدْتُ بِيَدِي، وَجَعَلْتُ أَسْأَلُهُ، وَقُلْتُ: إِنَّ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ لَمْ يَعْرِفْكَ، فَقَالَ: بَلَى مَعْرِفَتُهُ بِي فَعَلْتُ بِي مَا رَأَيْتُ، قَالَ: فَمَضَى وَهُوَ سَاكِتٌ، فَلَمَّا دَخَلْنَا الْمَنْزِلَ قَالَ لِي: يَا لَكُغٍ، بَيْنَمَا أَنْتَ تُرِيدُ أَنْ تُخْرِجَ عَلَيْهِمْ بِسَيْفِكَ، لَمْ تَسْتَطِعْ أَنْ تُحْبِسَ عَنْهُمْ لِسَانَكَ" تاريخ الإسلام ٦٥/٣.

✽ وأما الآثار التي رويت عن أبي مجلز فهي في مقام المناظرة بينه وبين الإباضية الخوارج، فقد روى الطبري عن عمران بن حدير قال أتى أبا مجلز ناسٌ من بني عمرو بن سدوس، فقالوا: يا أبا مجلز، رأيت قول الله: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَخُكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾، أحق هو؟ قال: نعم! قالوا: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَخُكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٥]، أحق هو؟ قال: نعم! قالوا: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَخُكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾، أحق هو؟ قال: نعم! قال فقالوا: يا أبا مجلز، فيحكم هؤلاء بما أنزل الله؟ قال: هو دينهم الذي يدينون به، وبه يقولون، وإليه يدعون، فإن هم تركوا شيئاً منه عرفوا أنهم قد أصابوا ذنباً! فقالوا: لا والله، ولكنك تفرق! قال: أنتم أولى بهذا مني! لا أرى، وإنكم أنتم ترون هذا ولا تحرجون، ولكنها أنزلت في اليهود والنصارى وأهل الشرك أو نحواً من هذا". تفسير الطبري برقم ١٢٠٢٥.

وروى الطبري قال حدثني المثنى قال، حدثنا حجاج قال، حدثنا حماد، عن عمران بن حدير قال: قعد إلى أبي مجلز نفرٌ من الإباضية، قال فقالوا له: يقول الله: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَخُكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾، ﴿وَمَنْ لَّمْ يَخُكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾، ﴿وَمَنْ لَّمْ يَخُكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾! قال أبو مجلز: «إنهم يعملون بما يعلمون يعني الأمراء ويعلمون أنه ذنب! قال: وإنما أنزلت هذه الآية في اليهود والنصارى قالوا: أما والله إنك لتعلم مثل ما نعلم، ولكنك تخشاهم! قال: أنتم أحق بذلك منا! أما نحن فلا نعرف ما نعرفون! [قالوا]: ولكنكم تعرفونه، ولكن يمنعكم أن تمضوا أمركم من خشيتهم! " رواه الطبري برقم ١٢٠٢٦.

فأبو مجلز. لاحق ابن حميد الشيباني السدوسي. تابعي ثقة وكان يحب علياً عليه السلام وكان قوم أبو مجلز وهم بنو شيبان من شيعة علي يوم الجمل وصفين، فلما كان أمر الحكمين يوم صفين واعتزلت الخوارج كان فيمن خرج على علي عليه السلام طائفة من بني شيبان ومن بني سدوس بن شيبان بن ذهل، وهؤلاء الذين سألوا أبا مجلز ناس من بني عمرو بن سدوس - كما في الأثر - وهم نفر من الإباضية - والإباضية جماعة من الخوارج وهم أصحاب عبد الله بن إباح التميمي وهم يقولون بمقالة سائر الخوارج في التحكيم وفي تكفير علي عليه السلام عنه إذ حكّم الحكمين، وأن علياً لم يحكم بما أنزل الله في أمر التحكيم، ثم أن عبد الله بن إباح قال: من خالف الخوارج كافر ليس بمشرك فخالف أصحابه، وأقام الخوارج على أن أحكام المشركين تجري على من خالفهم ثم اختلفت الإباضية بعد عبد الله بن إباح افتراقاً لا ندرى معه. في أمر هذين الخبرين. في أي الفرق كان هؤلاء السائلون بيد أن الإباضية كلها تقول: دور مخالفهم دور توحيد إلا معسكر السلطان فإنه دار كفر عندهم، ومن البين أن الذين سألوا أبا مجلز من الإباضية إنما كانوا يريدون أن يلزموه الحجة في تكفير الأمراء لأنهم في معسكر السلطان ولأنهم ربما عصوا أو ارتكبوا بعض ما نهاهم الله عن ارتكابه ولذلك قال لهم في (الخبر الأول) فإن هم تركوا شيئاً منه عرفوا أنهم قد أصابوا ذنباً. وقال لهم في (الخبر الثاني) إنهم يعملون بما يعلمون ويعلمون أنه ذنب.

والظاهر أن أبا مجلز كانت له مشاهد مع الخوارج وهو الذي روى خبرهم مع علي عليه السلام، في مصنف ابن أبي شيبة عن أبي مجلز، قال: نَهَى عَلِيُّ أَصْحَابَهُ أَنْ يَسْطُوا عَلَى الْخَوَارِجِ حَتَّى يُحْدِثُوا حَدَثًا، فَمَرُّوا بِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَبَّابٍ فَأَخَذُوهُ، فَمَرَّ بَعْضُهُمْ عَلَى ثَمَرَةٍ سَاقِطَةٍ مِنْ نَخْلَةٍ فَأَخَذَهَا فَأَلْقَاهَا فِي فِيهِ؛ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: ثَمَرَةٌ مُعَاهِدٍ، فِيمَ اسْتَخْلَلْتَهَا؟ فَأَلْقَاهَا مِنْ فِيهِ، ثُمَّ مَرُّوا عَلَى خَزِيرٍ فَتَفَحَّحَهُ بَعْضُهُمْ بِسَيْفِهِ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: خَزِيرٌ مُعَاهِدٍ فِيمَ اسْتَخْلَلْتَهُ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: أَلَا أَدْلُكُمْ عَلَى مَا هُوَ أَعْظَمُ عَلَيْكُمْ حُرْمَةً مِنْ هَذَا؟ قَالُوا: نَعَمْ. قَالَ: أَنَا فَقَدَّمُوهُ فَضَرَبُوا عُنُقَهُ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِمْ عَلِيُّ أَنْ أَقِيدُونَا بِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَبَّابٍ" الأثر برقم ٣٧٨٩٣

ومن التابعين وغيرهم من تأول الآية على غير تأويلها:

❖ فَمِنْهُمْ مَنْ تَأَوَّلَ الْآيَةَ عَلَى تَرْكِ الْحُكْمِ بِمَا أُنْزِلَ اللَّهُ جَاجِدًا لَهُ، وَهُوَ قَوْلُ عِكْرِمَةَ، وَهُوَ تَأْوِيلُ مَرْجُوحٍ، فَإِنَّ نَفْسَ جُحُودِهِ كُفْرٌ، سَوَاءٌ حَكَمَ أَوْ لَمْ يَحْكَمْ، وهذا الذي رجحه الأشاعرة في تفاسيرهم كالرازي والقرطبي وغيرهم لأنه يتخرج على أصولهم في باب الإيمان.

وعكرمة لا يصح عنه هذا القول لأنه كان خارجياً إباضياً "قَالَ أَبُو أَحْمَدَ بْنُ عَدِي: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَصْمَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو طَالِبٍ أَحْمَدُ بْنُ حَمَيْدٍ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ يَقُولُ: كَانَ عِكْرِمَةُ مِنْ أَعْلَمِ النَّاسِ، وَلَكِنَّهُ يَرَى رَأْيَ الصُّفَرِيَّةِ، وَلَمْ يَدَعْ مُوضِعًا إِلَّا خَرَجَ إِلَيْهِ: خُزَّاسَانَ، وَالشَّامَ، وَالْيَمَنَ، وَمِصْرَ، وَإِفْرِيقِيَّةَ، كَانَ يَأْتِي الْأُمَرَاءَ فَيَطْلُبُ جَوَازِيَهُمْ، وَيُقَالُ: إِنَّمَا أَخَذَ أَهْلُ إِفْرِيقِيَّةِ رَأْيَ الصُّفَرِيَّةِ مِنْ عِكْرِمَةَ، وَقَالَ مُصْعَبُ الرُّبَيْرِيِّ: كَانَ يَرَى رَأْيَ الْخَوَارِجِ، وَادَّعَى عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ كَانَ يَرَى رَأْيَ الْخَوَارِجِ، نَقَلَهُ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي حَتِيْمَةَ، عَنْ مُصْعَبٍ.

وقال خالد بن نزار الأيلي: حدثنا عُمَرُ بْنُ قَيْسٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ أَنَّ عِكْرِمَةَ كَانَ إباضياً. " تاريخ بغداد ١٠٦/٣

❖ وَمِنْهُمْ مَنْ تَأَوَّلَهَا عَلَى تَرْكِ الْحُكْمِ بِجَمِيعِ مَا أُنْزِلَ اللَّهُ، قَالَ: وَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ الْحُكْمُ بِالتَّوْحِيدِ وَالْإِسْلَامِ، وَهَذَا تَأْوِيلُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْكِنَانِيِّ، وَهُوَ أَيْضًا بَعِيدٌ، إِذِ الْوَعِيدُ عَلَى نَفْيِ الْحُكْمِ بِالْمُزَلِّ، وَهُوَ يَتَنَاوَلُ تَعْطِيلَ الْحُكْمِ بِجَمِيعِهِ وَبَعْضِهِ، وَلِأَنَّهُ لَوْ كَانَتْ هَذِهِ الْآيَةُ وَعَيْدًا مَخْصُوصًا بِمَنْ خَالَفَ حُكْمَ اللَّهِ تَعَالَى فِي كُلِّ مَا أُنْزِلَ اللَّهُ تَعَالَى لَمْ يَتَنَاوَلْ هَذَا الْوَعِيدُ الْيَهُودَ بِسَبَبِ مُخَالَفَتِهِمْ حُكْمَ اللَّهِ فِي الرَّجْمِ.

ووجه استدلال الخوارج بآية المائدة: والأصل في تكفير الخوارج أصحاب الكبائر هي آية المائدة فأبقوا اللفظ على ظاهره وصرّفوه إلى غير مناطه، وأرادوا أن يدخلوا في (من) مطلق المخالفة الشرعية، ولم يكتفوا بتكفير الإمام

بمعصيته لربه حتى يكفروا معه الرعية، وهذا أمر معلوم بطلانه من الدين بالضرورة، ولهذا أنكره التابعون وتابعوهم من أهل القرون الثلاثة الأولى وقالوا ما قالوا في تفسير هذه الآيات رداً عليهم، وكلامهم في هذا كان بحسب الحاجة الحاضرة، قال قتادة: «في الآيات الثلاث: ليست والله كما تأولها أهل الشبهات وأهل البدع وأهل الفري على الله وعلى كتابه، وإنما أنزل ما تسمعون في أهل الكتاب حينما نبذوا كتاب الله، وعطلوا حدوده، وتركوا أمره، وقتلوا رسله» الوسيط في تفسير القرآن المجيد ١/٢، ٩١، فمن نبذ كتاب الله وعطل حدوده وترك أمره قد دخل في ما ذكرناه من حد الحكم بغير ما أنزل الله في القضية لرشوة ونحوها.

وقال النيسابوري: «وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ»، احتجت الخوارج بالآية على أن كل من عصى الله فهو كافر" تفسير النيسابور ٥٩٦/٢.

وقال الرازي: «وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ»، وفيه مسألتان:

المسألة الثانية: قالت الخوارج: كل من عصى الله فهو كافر. وقال جمهور الأئمة: ليس الأمر كذلك، أما الخوارج فقد احتجوا بهذه الآية وقالوا: إنها نص في أن كل من حكم بغير ما أنزل الله فهو كافر، وكل من أذنب فقد حكم بغير ما أنزل الله، فوجب أن يكون كافراً". تفسير الرازي ٣٦٨/١٢. وهذا النقل لبيان قول الخوارج في آية المائدة.

مسألة: القول في ولادة الجور في الأحكام: سبق تقرير أن الخوارج والمعتزلة يكفرون أئمة الجور ويستدلون بآية المائدة، قال القاضي أبو يعلى لما ذكر حجج الخوارج والمعتزلة على قولهم في مرتكب الكبيرة فقال: "احتجوا بأشياء منها: واحتج بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ وظاهر هذا يوجب إكفار أئمة الجور وهذا قولنا" مسائل الإيمان للقاضي أبي يعلى ص ٣٤٠، فهذه الآية حجته على تكفير أصحاب الكبائر ومنهم أئمة الجور.

ومنهج أهل الحديث والأثر عدم الخروج على الولاة وإن جاروا وظلموا، وهي من أصول أهل السنة والجماعة كما قال الإمام أحمد رحمه الله تعالى في أصول السنة: "والسمع والطاعة للأئمة وأمير المؤمنين البر والفاجر ومن ولي الخلافة واجتمع الناس عليه ورؤوا به ومن عليهم بالسيف حتى صار خليفة وسي أمير المؤمنين والغزو ماض مع الإمام إلى يوم القيامة البر والفاجر لا يترك وقسمة الفيء وإقامة الحدود إلى الأئمة ماض ليس لأحد أن يطعن عليهم ولا ينازعهم ودفع الصدقات إليهم جائزة نافذة من دفعها إليهم أجزأت عنه برا كان أو فاجراً وصلاته الجمعة خلفه وخلف من ولاه جائزة باقية تامة ركعتين من أعادهما فهو مبتدع" أصول السنة ١٨

والخوارج خالفوا أهل السنة في هذا الأصل فحكموا بكفر الحاكم المسلم الجائر الذي يحكم بغير الحق اجتهداً، ومن ذلك ما أخرجه الأجرى في الشريعة قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي دَاوُدَ قَالَ: حَدَّثَنَا الْمُتَنَّى بْنُ أَحْمَدَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ لَهْيعة، عَنْ عَطَاءِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَحْرُ مُتَشَبِهَاتٍ﴾ [آل عمران: ٧] قَالَ: "أما المتشابهات: فهنَّ آي في القرآن يتشابهن على الناس إذا قرءوهن، من أجل ذلك يضل من ضلَّ ممن ادعى هذه الكلمة، كل فرقة يفرءون آيات من القرآن، ويَزْعُمُونَ أنَّها لهم أصابوا بها الهدى ومِمَّا تَتَّبِعُ الْحَزْرِيَّةُ مِنَ الْمُتَشَابِهِ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ وَيَفْرءُونَ مَعَهَا﴾ [ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ] [الأنعام: ١]، فَإِذَا رَأَوْا الْإِمَامَ يَحْكُمُ بِغَيْرِ الْحَقِّ قَالُوا: قَدْ كَفَرَ وَمَنْ كَفَرَ عَدَلَ بِرَبِّهِ فَقَدْ أَشْرَكَ فَهَؤُلَاءِ الْأَئِمَّةُ مُشْرِكُونَ، فَيَخْرُجُونَ فَيَفْعَلُونَ مَا رَأَيْتُمْ: لِأَنَّهُمْ يَتَأَوَّلُونَ هَذِهِ الْآيَةَ " وهذا الأثر ضعيف فيه ابن لهيعة قال الدارمي: قلت لبحي: كيف رواية ابن لهيعة عن أبي الزبير؟ قال: ابن لهيعة ضَعِيفُ الْحَدِيثِ. ومرة قال: ابن لهيعة ضَعِيفٌ. ومرة: لا يَحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ. وقال الحميدي عن يحيى بن سعيد: كَانَ لَا يَرَاهُ شَيْئًا" مختصر الكامل في الضعفاء ٤٥٠/١

وهذا من المتشابه النسبي فأية المائدة اشتهت على الخوارج فنزلوها على غير محلها وحملوا لفظها على عمومها كما سبق بيانه، أما مسألة الحكم بغير الحق اجتهداً الذي هو الجور الواقع من الحكام على الرعية، فهي مسألة أخرى لا تدخل في هذا الباب البتة، فالحكم بغير الحق والاجتهاد المخالف للحق لا يخلو منه أحد إلا من عصمه الله تعالى، وهذا الباب يدخل فيه الخطأ في الحكم والتأويل الفاسد وتنزيل الأحكام على غير محلها كالقتل بغير حق وأداء الحقوق لغير أهلها، وبعض السياسات الظالمة التي يخرجونها على وجه من أوجه الشريعة، كما قال الشاطبي: "وأيضاً فإن كثيراً من الأمراء يَحْتَجُّونَ أموال المسلمين لأنفسهم

القرآن أو السنة أو عموم لغة العرب، "وَقَالَ شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ وَغَيْرُهُ أَقْوَالُ التَّابِعِينَ فِي الْفُرُوعِ لَيْسَتْ حُجَّةً فَكَيْفَ تَكُونُ حُجَّةً فِي التَّفْسِيرِ؟ يَعْنِي أَنَّهَا لَا تَكُونُ حُجَّةً عَلَى غَيْرِهِمْ مِمَّنْ خَالَفَهُمْ وَهَذَا صَحِيحٌ أَمَّا إِذَا أَجْمَعُوا عَلَى الشَّيْءِ فَلَا يُرْتَابُ فِي كَوْنِهِ حُجَّةً فَإِنْ اخْتَلَفُوا فَلَا يَكُونُ قَوْلُ بَعْضِهِمْ حُجَّةً عَلَى بَعْضٍ وَلَا عَلَى مَنْ بَعْدَهُمْ وَيُرْجَعُ فِي ذَلِكَ إِلَى لُغَةِ الْقُرْآنِ أَوْ السُّنَّةِ أَوْ عُمُومِ لُغَةِ الْعَرَبِ أَوْ أَقْوَالِ الصَّحَابَةِ فِي ذَلِكَ"^[١]، وعن أبي عبد الله عليه السلام يَعْني أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: «الْإِتِّبَاعُ أَنْ يَتَّبِعَ الرَّجُلُ مَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَعَنْ أَصْحَابِهِ ثُمَّ هُوَ بَعْدُ فِي التَّابِعِينَ مُخَيَّرٌ»^[٢].

وحمل لفظ الآية على الكفر الأصغر مخالف لقواعد اللغة^[٣] ودلالة عرف الشارع، وهي أن لَفْظَ الْكُفْرِ إِذَا أُطْلِقَ انْصَرَفَ إِلَى الْكُفْرِ فِي الدِّينِ لَا كُفْرَ النِّعْمَةِ، ولم يرد في

اغتِقَادًا مِنْهُمْ أَنَّهُ لَهُمْ دُونَ الْمُسْلِمِينَ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَعْتَقِدُ نَوْعًا مِنْ ذَلِكَ فِي الْغَنَائِمِ الْمَأْخُودَةِ عَنْوَةً مِنَ الْكُفَّارِ، فَيَجْعَلُونَهَا فِي بَيْتِ الْأَمَالِ، وَيَحْرِمُونَ الْغَنَائِمَ مِنْ حُطُوطِهِمْ مِنْهَا تَأْوِيلًا عَلَى الشَّرِيعَةِ بِالْعُقُولِ، فَوَجَّهَ الْبِدْعَةَ هَا هُنَا ظَاهِرًا" الاعتصام ٤٤٤/٢، وهذه من جملة المعاصي التي تقع من الأمراء والحكام كما ورد عن عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ وُلِّيَ عَلَيْهِ وَالٍ، قَرَأَ يَأْتِي شَيْئًا مِنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ، فَلْيَكُذِّبْ مَا يَأْتِي مِنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ، وَلَا يَنْزِعَنَّ يَدًا مِنْ طَاعَةٍ» رواه مسلم برقم ٦٦. وعن كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ قَالَ: دَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَسْجِدَ، فَقَالَ: «مَنْ هَاهُنَا؟ هَلْ تَسْمَعُونَ؟ إِنْ مَنْ بَعْدِي أَمْرًا يَعْملُونَ بِغَيْرِ طَاعَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَمَنْ شَارَكَهُمْ فِي عَمَلِهِمْ، وَأَعَانَهُمْ عَلَى ظُلْمِهِمْ، فَلَيْسَ مِنِّي وَلَسْتُ مِنْهُ، وَلَنْ يَرِدَ عَلَيَّ الْحَوْضُ، وَمَنْ لَمْ يَشَارِكْهُمْ فِي عَمَلِهِمْ، وَلَمْ يَعْينْهُمْ عَلَى ظُلْمِهِمْ، فَهُوَ مِنِّي وَأَنَا مِنْهُ، وَسَيَرِدُ عَلَيَّ الْحَوْضُ» رواه الطبراني في الأوسط ٧٤٦. وعن عبادة ابن الصامت قال قال رسول الله ﷺ: «وَأَنْ لَا تُنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ»، قَالَ: «إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا عِنْدَكُمْ مِنَ اللَّهِ فِيهِ بُرْهَانٌ» رواه مسلم برقم ٤٢، والبخاري برقم ٧٠٥٦.

^[١] انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية ٣٧٠/١٣

^[٢] الفقيه والمتفقه ٤٣٩/١

^[٣] وذلك أَنَّ الْكُفْرَ فِي الْآيَةِ جَاءَ بِصِيغَةِ الْاسْمِ الْمَعْرُوفِ بِأَلٍ (الكافرون) الدال على حصول كمال المعنى، أي أنه الكفر الأكبر، والله سبحانه وتعالى قد أكد الكفر في هذه الآية وبألفٍ في وصفه وتغليظه بأسلوب هو من أقوى أساليب اللغة في إفادة المعنى ومن ذلك:

✽ مجيء الكفر بلفظ الاسم وهو دال على ثبوت الكفر ولزومه دون الفعل الدال على التجدد والحدوث.

✽ تصدير الاسم بالألف واللام لحصول كمال المسمى (الكافرون) بما يدل على أنه الكفر الأكبر.

✽ مجيء جملة جواب الشرط في صورة مبتدأ وخبر معرفتين (أولئك) (الكافرون) وذلك من علامات انحصار الخبر (الكفر) في

المبتدأ (أولئك)، وهو اسم إشارة يعود على من لم يحكم بما أنزل الله، وانحصار الخبر المعروف بأل في المبتدأ فيه مبالغة في حصول كمال معناه في المحكوم عليه (وهو المبتدأ) أي مبالغة في حصول كمال الكفر لأولئك الذين لم يحكموا بما أنزل الله..

انظر (الإيضاح في علوم البلاغة) للفاضل جلال الدين القزويني، ص ١٠١

كتاب الله مُراداً به الكفر الأصغر، فيُحمل اللفظ على معهود استعمال الشارع له^[1]، قال عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن: "ولفظ الظلم و المعصية والفسوق

❖ ومعني المبتدأ في جملة جواب الشرط في صيغة اسم الإشارة (أولئك) زيادة في الدلالة على المقصود من اختصاص المذكورين قبله (من لم يحكم ...) باستحقاق الكفر، انظر (الإيضاح) للقزويني ص ٤٧.

❖ وتقديم المبتدأ على الخبر في جملة جواب الشرط وإن كان هو الأصل في اللغة إلا أنه يفيد في أن كون المبتدأ (أولئك) متصفا بالخبر (الكافرون) هو المطلوب بيانه، كما أن هذا التقديم يفيد زيادة تخصيص.

❖ وإدخال ضمير الفصل (هم) بين المبتدأ والخبر (أولئك هم الكافرون) يفيد اختصاص المبتدأ بالخبر، أي اختصاص أولئك الذين لم يحكموا بما أنزل الله بالكفر.

والخلاصة: أن أسلوب هذه الآية من جهة بنية ألفاظها وتركيبها بلغ الغاية في إفادة المعنى، وهو أن أولئك الذين لم يحكموا بما أنزل الله قد بلغوا الغاية في الكفر، كما ورد في رواية النسائي وصف الآية من أهل الكتاب في قولهم: "مَا نَجِدُ شَيْئًا أَشَدَّ مِنْ شَيْءٍ يَشْتُمُونَا هَؤُلَاءِ، إِنَّهُمْ يَفْرُغُونَ: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾. والأثر عند النسائي بسنده إلى ابن عباس قال: «كَانَتْ مُلُوكُ بَعْدَ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَدُلُّوهُ النَّوَرَةَ وَالْإِنْجِيلَ، وَكَانَ فِيهِمْ مُؤْمِنُونَ يَفْرُغُونَ النَّوَرَةَ قِيلَ لِمُلُوكِهِمْ: مَا نَجِدُ شَيْئًا أَشَدَّ مِنْ شَيْءٍ يَشْتُمُونَا هَؤُلَاءِ، إِنَّهُمْ يَفْرُغُونَ: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾، وَهَؤُلَاءِ الْآيَاتُ مَعَ مَا يَعِيبُونَا بِهِ فِي أَعْمَالِنَا فِي قِرَاءَتِهِمْ، فَادَّعَاهُمْ فَلْيَفْرُغُوا كَمَا نَقَرْنَا، وَلْيُؤْمِنُوا كَمَا آمَنَّا، فِدَاعَاهُمْ، فَجَمَعَهُمْ، وَعَرَضَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلَ أَوْ يَتْرَكُوا قِرَاءَةَ النَّوَرَةِ وَالْإِنْجِيلِ، إِلَّا مَا يَدُلُّوهُ مِنْهَا، فَقَالُوا: مَا نُرِيدُونَ إِلَى ذَلِكَ دَعُونَا، فَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ: ابْنُوا لَنَا أَسْطُوَانَةً ثُمَّ ارْغُفُونَا إِلَيْهَا، ثُمَّ اعْطُونَا شَيْئًا نَرْفَعُ بِهِ طَعَامَنَا وَشَرَابَنَا، فَلَا نَرُدُّ عَلَيْكُمْ. وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ: دَعُونَا نَسِيحُ فِي الْأَرْضِ، وَنَهِيْمُ وَنَشْرَبُ كَمَا يَشْرَبُ الْوَحْشُ، فَإِنْ قَدَرْتُمْ عَلَيْنَا فِي أَرْضِكُمْ فَاقْتُلُونَا، وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ: ابْنُوا لَنَا دُورًا فِي الْفَيَافِ، وَنَخْتَفِرُ الْأَبَارَ، وَنَخْتَرِبُ الْبُقُولَ فَلَا نَرُدُّ عَلَيْكُمْ، وَلَا نَمُرُّ بِكُمْ، وَلَيْسَ أَحَدٌ مِنَ الْقَبَائِلِ إِلَّا وَلَهُ حَمِيمٌ فِيهِمْ. قَالَ: فَفَعَلُوا ذَلِكَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا﴾ (الحديد: ٢٧) وَالْآخَرُونَ قَالُوا: نَتَعَبَّدُ كَمَا تَعَبَّدَ فَلَانٌ، وَنَسِيحُ كَمَا سَاحَ فَلَانٌ، وَنَتَّخِذُ دُورًا كَمَا اتَّخَذَ فَلَانٌ، وَهُمْ عَلَى شِرْكِهِمْ، لَا عِلْمَ لَهُمْ بِإِيمَانِ الَّذِينَ افْتَدَوْا بِهِ، فَلَمَّا بَعَثَ اللَّهُ النَّبِيَّ ﷺ، وَلَمْ يَبْقَ مِنْهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ، انْحَطَّ رَجُلٌ مِنْ صَوْمَعَتِهِ، وَجَاءَ سَائِحٌ مِنْ سِيَاحَتِهِ، وَصَاحِبُ الدَّيْرِ مِنْ دَيْرِهِ، فَأَمَّنُوا بِهِ، وَصَدَّقُوهُ، فَقَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿يَتَّخِذُ الَّذِينَ آمَنُوا آتَقُوا اللَّهَ وَآمِنُوا بِرَسُولِهِ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِنْ رَحْمَتِهِ﴾ (الحديد: ٢٨) أَجْرَيْنِ بِإِيمَانِهِمْ بِعِيسَى وَبِالنَّوَرَةِ وَالْإِنْجِيلِ، وَبِإِيمَانِهِمْ بِمُحَمَّدٍ ﷺ وَتَصْدِيقِهِمْ. قَالَ: يَجْعَلُ لَكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِ الْفُرَّانَ، وَاتَّبَاعَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: ﴿لَيْلًا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ (الحديد: ٢٩) يَتَشَبَّهُونَ بِكُمْ ﴿لَيْلًا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ إِلَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِّنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ (الحديد: ٢٩) الْآيَةُ.

^[1] والسلف الصالح - مع معرفتهم بمقاصد الشريعة وكونهم عرباً على السليقة - قد أخذوا بعموم اللفظ في بعض الصور وإن كان سياق الاستعمال يدل على خلاف ذلك، فقد يعتبرون العموم بحسب اللفظ الإفرادي وإن عارضه السياق، ولذلك حمل بعض التابعين لفظ آية المائدة في ردهم على الخوارج على الكفر الأصغر وهذا في مقابلة استدلال الخوارج باللفظ على غير مناطه، فلما استعمل الخوارج الآية في غير تنزيلها وعمموا اللفظ على المعاصي،

والفجور والموالاة والمعاداة والركون والشرك ونحو ذلك من الألفاظ الواردة في الكتاب والسنة قد يُراد بها مسماهما المطلق وحقيقتها المطلقة، وقد يراد بها مطلق الحقيقة، والأول هو الأصل عند الأصوليين، والثاني لا يحمل عليه إلا بقريضة لفظية أو معنوية وإنما يعرف ذلك بالبيان النبوي وتفسير السنة، قال تعالى ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا إِلَّا رِجَالًا بِأَلْسَانٍ قَوْمِهِ يُبَيِّنُ لَهُمْ فَيُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ [إبراهيم: ٤]^[١].

توسع التابعون في الرد عليهم في استعمال اللفظ " الكافرون " في عمومهم ليدخل فيه الأكبر والأصغر، ولهذا الموضع مثائل من كلام بعض الصحابة والتابعين واستدلالهم ومنها:

✽ عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه كان يتخذ الخشن من الطعام، ويلبس المرقع في خلافته، فقيل له: لو اتخذت طعاما ألين من هذا، فقال: أخشى أن تعجل طيباتي، يقول الله تعالى: ﴿ أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا وَاسْتَمْتَعْتُمْ بِهَا ﴾ [الأحقاف: ٢٠]، وجاء أنه قال لأصحابه وقد رأى بعضهم قد توسع في الإنفاق شيئا: أين تذهب بكم هذه الآية: ﴿ أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا وَاسْتَمْتَعْتُمْ بِهَا ﴾، وسياق الآية يقتضي أنها إنما نزلت في الكفار الذين رضوا الحياة الدنيا من الآخرة كما في قوله تعالى ﴿ وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا وَاسْتَمْتَعْتُمْ بِهَا فَالْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ بِمَا كُنْتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَبِمَا كُنْتُمْ تَفْسُقُونَ ﴾ [الأحقاف: ٢٠].

✽ وعن ابن عباس في قوله: ﴿ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أُنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾، قال: «الأنْدَادُ هُوَ الشِّرْكَ أَخْفَى مِنْ دَيْبٍ النَّمْلِ عَلَى صَفَاةٍ سَوْدَاءَ، فِي ظُلْمَةِ اللَّيْلِ. وَهُوَ أَنْ يَقُولَ: وَاللَّهِ، وَحَيَاتِكَ يَا فُلَانَةً، وَحَيَاتِي. وَيَقُولَ: لَوْلَا كُلُّهُ هَذَا لَأَتَانَا اللَّصُوصُ، وَلَوْلَا الْبَطُّ فِي الدَّارِ لَأَتَى اللَّصُوصُ. وَقَوْلُ الرَّجُلِ لِصَاحِبِهِ: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتُ، وَقَوْلُ الرَّجُلِ: لَوْلَا اللَّهُ وَفُلَانٌ. لَا تَجْعَلْ فِيهَا فُلَانٌ، فَإِنَّ هَذَا كُلُّهُ بِهِ شِرْكٌ». رواه ابن أبي حاتم برقم ٢٢٩.

وسياق الآية في الشرك الأكبر أي التنديد المطلق وحملها ابن عباس على مطلق التنديد، واستدل بها على بعض صور الشرك الأصغر.

وغير ذلك من الشواهد وفيها دلالة على صحة الأخذ بالعموم اللفظي وإن دل الاستعمال اللغوي أو السياق القرآني على خلافه، والمناط الذي قال بعض التابعين فيه كفر دون كفر هو في التكفير بالمعاصي دون غيرها مما نزل فيه قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾.

^[١] الرسائل المفيدة لعبد اللطيف، جمع سليمان بن سحمان، ص ٢١ ٢٢ ومعنى حقيقته المطلقة أي الكاملة، ومعنى مطلق الحقيقة أي أدنى ما يُطلق عليه، وبالنسبة للكفر فحقيقته المطلقة وهي الأصل في خطاب الشارع عند الأصوليين هي الكفر الكامل أي الأكبر، ولا يُحمل على مطلق حقيقته أي الكفر الأصغر إلا بدليل من كتاب أو سنة وهذا منتف بالنسبة لآية المائدة.

المطلب الثالث: تبديل أحكام الله وشرائعه

إن تبديل أحكام الله وشرائعه بأحكام وقوانين من وضع البشر، وجعلها حاكمة على عقائد الناس ودمائهم وأموالهم وأعراضهم، وإماتة شريعة الله كاملةً هو الكفر البواح والشرك الصراح، وهي من المحادة لله ورسوله ﷺ، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُخَادُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ فِي الْأَذَلِّينَ﴾ كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ ﴿المجادلة ٢٠﴾، قال الطبري يقول تعالى ذكره: إن الذين يخالفون الله في حدوده وفرائضه، فيجعلون حدوداً غير حدوده، وذلك هو المحادة لله ولرسوله^[١]، ثم قال بعدها ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ ﴿المجادلة ٢١﴾، فلن تجد مؤمناً بالله يواد هؤلاء المبدلين ويوالهم، وقال أبو زيد في قوله: ﴿وَلَا تُخَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾ ﴿لا يعملون بما في التوراة والإنجيل، بل حرفوهما وأتوا بأحكام كثيرة من قبل أنفسهم﴾^[٢].

وصورة التبديل ليست محل نزاع بين السلف البتة ولا من جاء بعدهم، بل لم يقع في تاريخ الأمة هذا التبديل العام إلا ما يحكى عن التتار ونقل فيه الإجماع على كفرهم^[٣]، وفي مثلها نزلت آيات المائدة كما جاء في حديث البراء بن عازب، قال: هي في الكفار كلها قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «اللَّهُمَّ إِنِّي أَوَّلُ مَنْ أَحْيَا أَمْرَكَ إِذْ أَمَانُوهُ، فَأَمَرَ بِهِ فَرُجِمَ»^[٤] فعبر النبي ﷺ عن فعل اليهود بالإماتة لحكم الله، كما هو حال طواغيت هذا الزمان الذين بدلوا دين الله بزيالات عقول الفلاسفة وسلوكوا سنن أهل الكتاب نحو القذة بالقذة، وصدق فيهم حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في قوله: ﴿وَمَنْ لَمْ تَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ ﴿المائدة: ٤٤﴾، قال: «نعم الإخوة لكم بنو إسرائيل، إن كانت لكم كل حلوة، ولهم كل مُرَّة!! ولتسلكن طريقهم قدي الشراك»^[٥]، وقال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَوَّلُ مَا تَفْقِدُونَ مِنْ دِينِكُمْ

^[١] تفسير الطبري ٢٣/٢٣٥

^[٢] الباب في علوم الكتاب ١٠/٦٤

^[٣] قال ابن كثير: "فَمَنْ تَرَكَ الشَّرْعَ الْمُحْكَمَ الْمُنَزَّلَ عَلَى مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ خَاتَمِ الْأَنْبِيَاءِ وَتَحَاكَمَ إِلَى غَيْرِهِ مِنَ الشَّرَائِعِ الْمُنْسُوخَةِ كَفَرَ، فَكَيْفَ يَمُنُّ تَحَاكَمَ إِلَى الْيَاسَا وَقَدَّمَهَا عَلَيْهِ؟ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ كَفَرَ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى أَفَحُكْمُ الْجَاهِلِيَّةِ يَنْبَغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ٥: ٥٠ وَقَالَ تَعَالَى فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا." البداية والنهاية ١٣/١١٩

^[٤] السنن الكبرى للنسائي برقم ٧١٨٠

^[٥] رواه الطبري برقم ١٢٠٢٧

الْخُشُوعُ وَآخِرُ مَا تَفْقِدُونَ مِنْ دِينِكُمْ الصَّلَاةُ وَلْيَصَلِّينَ النِّسَاءَ وَهُنَّ حَيَّضٌ وَلْيُنْقِضَنَّ
الْإِسْلَامَ عُرْوَةً عُرْوَةً ، وَلَتَرْكَبَنَّ طَرِيقَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ حَذَوِ النَّعْلِ بِالنَّعْلِ وَحَذَوِ الْقِدَّةِ
بِالْقِدَّةِ لَا تَخْطِئُونَ طَرِيقَهُمْ ، وَلَا يَخْطَأُ بِكُمْ»^[١].

وَأَجْمَعَ الْمُفَسِّرُونَ عَلَى أَنَّ هَذَا الْوَعِيدَ يَتَنَاوَلُ الْيَهُودَ بِسَبَبِ مُخَالَفَتِهِمْ حُكْمَ اللَّهِ تَعَالَى
فِي وَاقِعَةِ الرَّجْمِ، كما وردت به الآثار^[٢] في تفسير قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الرَّسُولُ لَا تَحْزَنُكَ
الَّذِينَ يُسْرِعُونَ فِي الْكُفْرِ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ وَمِنَ الَّذِينَ
هَادُوا سَمَّعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّعُونَ لِقَوْمٍ آخَرِينَ لَمْ يَأْتُواكَ سَمَّعُونَ الْكَلِمَةَ مِنْ بَعْدِ
مَوَاضِعِهِ يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هَذَا فَخُذُوهُ وَإِنْ لَمْ تُؤْتَوْهُ فَأَحْذَرُوا وَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ فَلَنْ تَمْلِكَ
لَهُ مِنْ اللَّهِ شَيْئاً أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ هُمْ فِي الدُّنْيَا حِزْبٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ

عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة: ٤١] والمتقرر في الأصول أن صورة السبب قطعية الدخول، قال
في الاتقان "فإنَّ دُخُولَ صُورَةِ السَّبَبِ قَطْعِيٌّ وَإِخْرَاجُهَا بِالْاجْتِهَادِ مَمْنُوعٌ كَمَا حَكَى
الْإِجْمَاعُ عَلَيْهِ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ فِي التَّقْرِيبِ وَلَا التَّفَاتِ إِلَى مَنْ شَدَّ فَجَوَزَ ذَلِكَ"^[٣].
وقال ابن زَيْدٍ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ وَرِثُوا الْكِتَابَ يَأْخُذُونَ عَرَضَ هَذَا الْآدَنِ
وَيَقُولُونَ سَيَغْفِرَ لَنَا﴾ قَالَ: «هَؤُلَاءِ الْيَهُودُ كَتَبُوا كِتَابًا ضَادًّا بِهِ كِتَابُ اللَّهِ يُقَالُ لَهُ الْمُثْنَاءُ

^[١] الإبانة الكبرى لابن بطة ٥٧١/٢

^[٢] روى الامام أحمد في مسنده قال حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةٍ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، قَالَ: مَرَّ عَلَى
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، يَهُودِيٌّ حَمِيمٌ مَجْلُودٌ، فَدَعَاهُمْ، فَقَالَ: "أَهْكَذَا تَجِدُونَ حَدَّ الزَّانِي فِي كِتَابِكُمْ؟" فَقَالُوا: نَعَمْ. قَالَ: فَدَعَا رَجُلًا مِنْ
عُلَمَائِهِمْ، فَقَالَ: "أَنْشُدْكَ بِاللَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ التَّوْرَةَ عَلَى مُوسَى، أَهْكَذَا تَجِدُونَ حَدَّ الزَّانِي فِي كِتَابِكُمْ؟" فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ، وَلَوْ لَا أَنَّكَ
أَنْشَدْتَنِي هَذَا لَمْ أُخْبِرْكَ، نَجِدُ حَدَّ الزَّانِي فِي كِتَابِنَا الرَّجْمَ، وَلَكِنَّهُ كَثُرَ فِي أَشْرَافِنَا، فَكُنَّا إِذَا أَخَذْنَا الشَّرِيفَ، تَرَكْنَاهُ، وَإِذَا أَخَذْنَا
الضَّعِيفَ، أَقْمَنَّا عَلَيْهِ الْحَدَّ، فَقُلْنَا: تَعَالَوْا حَتَّى نَجْعَلَ شَيْئًا نَقِيمُهُ عَلَى الشَّرِيفِ وَالْوَضِيعِ، فَاجْتَمَعْنَا عَلَى التَّحْمِيمِ وَالْجَلْدِ، فَقَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "اللَّهُمَّ إِنِّي أَوَّلُ مَنْ أَحْيَا أَمْرَكَ إِذْ أَمَاتُوهُ" قَالَ: فَأَمَرَ بِهِ فَرَجِمَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَأْتِيهَا الرَّسُولُ لَا تَحْزَنُكَ
الَّذِينَ يُسْرِعُونَ فِي الْكُفْرِ﴾ [المائدة: ٤١] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هَذَا فَخُذُوهُ﴾ [المائدة: ٤١] يَقُولُونَ: ائْتُوا مُحَمَّدًا فَإِنْ
أَفْتَاكُمْ بِالتَّحْمِيمِ، وَالْجَلْدِ، فَخُذُوهُ، وَإِنْ أَفْتَاكُمْ بِالرَّجْمِ، فَاحْذَرُوا، إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾
[المائدة: ٤٤] قَالَ فِي الْيَهُودِ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٥]، ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ
اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٧] قَالَ: هِيَ فِي الْكُفَّارِ وفي رواية عند مسلم في صحيحه قال حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَأَبُو
بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ بِهِ وَفِيهِ فَجَعَلْنَا التَّحْمِيمَ، وَالْجَلْدَ مَكَانَ الرَّجْمِ.

^[٣] الإِتْقَانُ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ ١٠٧/١.

الْمُحَقِّقُ فِيهَا مُبْطِلٌ فِي التَّوْرَةِ، وَالْمُبْطِلُ فِيهَا مُحَقِّقٌ فِي التَّوْرَةِ»^[١]، وقال أبو عبيد القاسم ابن سلام: «فَسَأَلْتُ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْكِتَابِ الْأَوَّلِ قَدْ عَرَفَهَا وَقَرَأَهَا عَنِ الْمَثْنَةِ فَقَالَ: إِنَّ الْأَخْبَارَ وَالرَّهْبَانَ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ بَعْدَ مُوسَى وَضَعُوا كِتَابًا فِيهِمَا بَيْنَهُمَا عَلَى مَا أَرَادُوا مِنْ غَيْرِ كِتَابِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فَسَمَّوْهُ الْمُثْنَةَ كَأَنَّهُ يُعْنِي أَنَّهُمْ أَحَلُّوا فِيهِ مَا شَاؤُوا وَحَرَمُوا فِيهِ مَا شَاؤُوا عَلَى خِلَافِ كِتَابِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى»^[٢].

وإن كان من المتقدمين من قال عن مانعي الزكاة أنهم أرادوا تبديل الدين وأحكامه فكيف بمن بدل الدين كله!! قال البخاري رحمه الله تعالى: «وَكَانَتْ الْأَثْمَةُ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ يَسْتَشِيرُونَ الْأُمَنَاءَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْأُمُورِ الْمُبَاحَةِ لِيَأْخُذُوا بِأَسْهَلِهَا، فَإِذَا وَضَحَ الْكِتَابُ أَوْ السُّنَّةُ لَمْ يَتَعَدَّوْهُ إِلَى غَيْرِهِ، افْتِدَاءً بِالنَّبِيِّ ﷺ وَرَأَى أَبُو بَكْرٍ قِتَالَ مَنْ مَنَعَ الزَّكَاةَ، فَقَالَ عُمَرُ: كَيْفَ تُقَاتِلُ النَّاسَ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا قَالُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا وَحَسَابُهَا عَلَى اللَّهِ» فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَاللَّهِ لَأُقَاتِلَنَّ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ مَا جَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «ثُمَّ تَابَعَهُ بَعْدَ عُمَرَ، فَلَمْ يَلْتَفِتْ أَبُو بَكْرٍ إِلَى مَشُورَةٍ إِذْ كَانَ عِنْدَهُ حُكْمُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الَّذِينَ فَرَّقُوا بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَأَرَادُوا تَبْدِيلَ الدِّينِ وَأَحْكَامِهِ» وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ» وَكَانَ الْقُرَاءُ أَصْحَابَ مَشُورَةٍ عُمَرَ كُھُولًا كَانُوا أَوْ شُبَّانًا، وَكَانَ وَقَافًا عِنْدَ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ»^[٣].

وما وقع فيه الناس اليوم أشد مما وقع فيه اليهود بالأمس بمفاوز، إنه الإلحاد في الحاكمية والتشريع كما سبق بيانه، فدخوله في صورة السبب من باب أولى وأحرى، وإن كان السلف قد حكموا بكفر من حكم أو أفتى بكتاب الحيل لأبي حنيفة، فكيف بمن حكم بكتاب جيرمي بنثام^[٤] فيلسوف اللذة الحاكم في دماء الناس وأعراضهم وأموالهم في هذا الزمان.

[١] رواه ابن أبي حاتم في تفسيره برقم ٨٤٩٦.

[٢] غريب الحديث ٢٨٢/٤.

[٣] صحيح البخاري ١١٣/٩.

[٤] جيرمي بنثام عاش في الفترة (١٥ فبراير ١٧٤٨ - ٦ يونيو ١٨٣٢) هو عالم قانون وفيلسوف إنكليزي، ومصلح قانوني واجتماعي، وكان المنظر الرائد في فلسفة القانون الأنجلو-أمريكي. شملت مواقفه الحجج المؤيدة للفرد، والحرية الاقتصادية، الفائدة، والفصل بين الكنيسة والدولة، حرية التعبير، والمساواة في الحقوق للمرأة، الحق في الطلاق، وعدم تجريم أفعال المثلية الجنسية كما طالب بإلغاء الرق وعقوبة الإعدام وإلغاء العقوبات البدنية، بما في ذلك للأطفال.

ويُعرف بنثام بأنه «البدئية الأساسية» لفلسفته المتمحورة حول المبدأ الذي ينص على «أن السعادة المطلقة لأكبر عدد من الأشخاص هي مقياس الصواب والخطأ»، وأصبح بنثام واضع نظريات رائدة في الفلسفة القانونية الأنجلوأمريكية، والراديكالي

ومن الآثار في حكم الافتاء والعمل بكتب الحيل:

✽ قال عبد الله ابن المبارك: «من نظر في كتاب الحيل لأبي حنيفة أحل ما حرم الله، وحرّم ما أحل الله»^[١].

✽ وقال ابن المبارك: «من كان كتاب الحيل في بيته يفتي به أو يعمل بما فيه فهو كافر، بانّت امرأته، وبطل حجه، قال: فقل له: إن في هذا الكتاب إذا أرادت المرأة أن تختلع من زوجها ارتدت عن الإسلام حتى تبين، ثم تراجع الإسلام، فقال عبد الله: من وضع هذا فهو كافر، بانّت منه امرأته، وبطل حجه، فقال له خاقان المؤذن: ما وضعه إلا إبليس، قال: الذي وضعه عندي إبليس من إبليس»^[٢].

✽ وقال الأوزاعي: «مَنْ أَخَذَ بِنَوَادِرِ الْعُلَمَاءِ خَرَجَ مِنَ الْإِسْلَامِ»^[٣]، فكيف بمن أخذ بقوانين أعداء الله من أهل الكتاب؟.

✽ وقال الشّيعي: «وَاللَّهِ لَئِنْ اتَّخَذْتُمْ بِالْمَقَائِيسِ لِتُحَرِّمَنَّ الْحَلَالَ وَلِتُحِلَّنَّ الْحَرَامَ»^[٤].

✽ وقال أبي عبد الله: «هَذِهِ الْحِيلُ الَّتِي وَضَعَهَا هَؤُلَاءِ - أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ - عَمَدُوا إِلَى السُّنَنِ فَاحْتَالُوا فِي نَفْضِهَا، أَتَوْا إِلَى الَّذِي قِيلَ لَهُمْ إِنَّهُ حَرَامٌ وَاحْتَالُوا فِيهِ حَتَّى أَحَلُّوه»^[٥].

✽ وقال أبو علي: كُنْتُ جَالِسًا مَعَ ابْنِ الْمُبَارَكِ يَوْمًا إِذْ دَخَلَ حَمْرَةُ الْبَرْزَارُ، فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ: «حَدَّثَ حَدَّثٌ عَظِيمٌ، قَالَ: وَمَا هُوَ؟ قَالَ: بِنْتُ أَبِي رَوْحٍ ارْتَدَّتْ عَنِ الْإِسْلَامِ، لِتَبِينِ مِنْ زَوْجِهَا، فَغَضِبَ ابْنُ الْمُبَارَكِ غَضَبًا مَا غَضِبَ مِثْلُهُ قَطُّ، ثُمَّ قَالَ: لَا جَرَمَ، قَدْ أَحْبَطَ اللَّهُ كُلَّ حَسَنَةٍ عَمِلَتْهَا إِلَى الْيَوْمِ وَبَقِيَ الْوِزْرُ، ثُمَّ قَالَ: أَوْ قِيلَ: هَذَا كِتَابُ الْحِيلِ،

السياسي الذي أثرت أفكاره في تطور النزعة الاتكالية، وقد دافع عن الحريات الفردية والاقتصادية وفصل الكنيسة عن الدولة وحرية التعبير والمساواة في حقوق المرأة والحق في الطلاق.

^[١] تاريخ بغداد ٥٥٨/١٥

^[٢] نفس المصدر

^[٣] السنن الكبرى للبيهقي برقم ٢٠٩١٨ وروى بسنده قال سَمِعْتُ إِسْمَاعِيلَ بْنَ إِسْحَاقَ الْقَاضِي يَقُولُ: دَخَلْتُ عَلَى الْمُعْتَضِدِ، فَقَدَعْتُ إِلَيْهِ كِتَابًا نَظَرْتُ فِيهِ وَكَانَ قَدْ جَمَعَ لَهُ الرَّحُصَ مِنْ زَلَلِ الْعُلَمَاءِ، وَمَا احْتَجَّ بِهِ كُلُّ مِنْهُمْ لِنَفْسِهِ، فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ مُصَنِّفَ هَذَا الْكِتَابِ زُنْدِيقٌ، فَقَالَ: أَلَمْ تَصِحَّ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ؟ قُلْتُ: "الْأَحَادِيثُ عَلَى مَا رُوِيَ وَلَكِنْ مَنْ أَبَاحَ الْمُسْكِرَ لَمْ يُبَحِّ الْمُنْتَعَةِ، وَمَنْ أَبَاحَ الْمُنْتَعَةَ لَمْ يُبَحِّ الْغِنَاءَ وَالْمُسْكِرَ، وَمَا مِنْ عَالِمٍ إِلَّا وَلَهُ زَلَّةٌ، وَمَنْ جَمَعَ زَلَلِ الْعُلَمَاءِ ثُمَّ أَخَذَ بِهَا ذَهَبَ دِينُهُ" فَأَمَرَ الْمُعْتَضِدُ فَأُحْرِقَ ذَلِكَ الْكِتَابُ."

^[٤] رواه الهروي في دم الكلام برقم ٣٥٨

^[٥] الحيل لابن بطّة ٥٣/١

فَقَالَ: لَقَدْ أَحْبَبْتُ أَنْ أَرَى هَذَا الْكِتَابَ، فَلَا يُفْضَى لِي أَنْ أَرَاهُ فَأَعْلَمَ مَا فِيهِ، ثُمَّ قَالَ: أَشْهَدُ عَلَى مَنْ وَضَعَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ فِي هَذَا الْكِتَابِ لِحِيلَةِ النِّسَاءِ لِتَبِينَ مِنْ زَوْجِهَا إِذَا أَرَادَتْ، إِنَّهُ كَافِرٌ بِاللَّهِ: ثُمَّ قَالَ: وَذَلِكَ لَوْ أَنِّي أَمَرْتُ رَجُلًا أَنْ يَكْفُرَ فَكَفَرَ بِقَوْلِي، كُنْتُ أَنَا الْكَافِرُ»^[١].

وقال الشاطبي: "وإنما وُضِعَ هَذَا الْكِتَابُ وَأَمثالُه لِيَكُونَ حُجَّةً عَلَى زَعَمِهِمْ فِي أَنْ يَحْتَالُوا لِلْحَرَامِ حَتَّى يَصِيرَ حَلَالًا، وَلِلْوَجِبِ حَتَّى يَصِيرَ غَيْرَ وَاجِبٍ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْأُمُورِ الْخَارِجَةِ عَنِ نِظَامِ الدِّينِ، كَمَا أَجَازُوا نِكَاحَ الْمُحَلَّلِ، وَهُوَ احْتِيَالٌ عَلَى رَدِّ الْمُطَلَّاقَةِ ثَلَاثًا لِمَنْ طَلَّقَهَا، وَأَجَازُوا إِسْقَاطَ فَرَضِ الزَّكَاةِ بِالْهَبَةِ الْمُسْتَعَارَةِ، وَأَشْبَاهَ ذَلِكَ"^[٢].

المطلب الرابع: التحاكم إلى الطواغيت الحاكمين بغير ما أنزل الله

التحاكم: هو إسنادُ القضاء إلى حاكم لفصل النزاع القائم بين الاثنين^[٣] المتنازعين أو أكثر، ويقع بطلب^[٤] الفصل بين المتنازعين من جهة المدعي والاستجابة من جهة المدعى عليه، فمن رد النزاع والخصومة إلى الكتاب والسنة فقد أفرد الله في عبادة التحاكم، ومن رد النزاع إلى غير شرع من أحكام الجاهلية والطواغيت فقد أشرك بالله في العبادة.

قال ابن منظور: "وَحَاكَمَهُ إِلَى الْحَكَمِ: دَعَاهُ"^[٥].
وَقَالَ اللَّيْثُ: وَيُقَالُ: حَكَمْنَا فَلَانًا بَيْنَنَا أَيْ أَجَزْنَا حُكْمَهُ بَيْنَنَا. وَحَاكَمْنَا فَلَانًا إِلَى اللَّهِ أَيْ دَعَوْنَاهُ إِلَى حُكْمِ اللَّهِ"^[٦].

^[١] أخبار الشيوخ وأخلاقهم برقم ٢٨٢

^[٢] الاعتصام ٤٤٢/٢

^[٣] قال الجرجاني وتفاعل لمشاركة أمرين فصاعداً في أصله صريحاً، نحو: تشارك، ومن ثم نقص مفعولاً عن "فاعل"، ولابد على أن الفاعل أظهر أن أصله حاصل له، وهو مُتَنَفِّ، نحو: تَجَاهَلْتُ وَتَغَافَلْتُ" المفتاح في الصرف ٥٠/١

^[٤] وقلنا أنه طلب لأن القضاء يُستعدي إليه كما قال ذلك أبو يعلى الفراء حال ذكره الفروق بين ولاية القضاء وولاية الحسبة: "وما الوجهان في زيادتهما على أحكام القضاء فأحدهما: أنه يجوز للنظر فيها أن يتعرض لتصفح ما يأمر به من المعروف، وينتهي عنه من المنكر، وإن لم يحضره خصم يستعدي، وليس للقاضي أن يتعرض لذلك إلا بحضور خصم يجوز له سماع الدعوى منه، فإن تعرض القاضي لذلك خرج عن منصب ولايته وصار متجاوزاً في قاعدة نظره. والثاني: أن للنظر في الجسبة من سلطة السلطنة واستطالة الحماية فيما يتعلق بالمُنكَرَاتِ مَا لَيْسَ لِلْقَضَا، لِأَنَّ الْجُسْبَةَ مَوْضُوعَةٌ عَلَى الرِّهْبَةِ، فَلَا يَكُونُ خُرُوجُ الْمُخْتَسِبِ إِلَيْهَا بِالسَّلَاطَةِ وَالْغُلْظَةِ تَجَوُّزًا فِيهَا وَلَا خَرَفًا، وَالْقَضَاءُ مَوْضُوعٌ لِلْمُنَاصَفَةِ، فَهُوَ بِالْأَنَاةِ وَالْوَقَارِ أَخَصُّ" الأحكام السلطانية ٢٨٦/١

^[٥] لسان العرب ١٤٢/١٢

^[٦] تهذيب اللغة ٧١/٤

والتحاكم إما أن يكون إلى سلطان البلد الذي يُستعدى إليه في حق كافة الناس، أو بالتحكيم: وهو "عبارة عن تصيير غيره حاكماً فيكون الحكم في حق ما بين الخصمين كالقاضي في حق كافة الناس، وفي حق غيرهما بمنزلة الصلح، لأنه إنما صار حَكَمًا بتراضي الخصمين، وتراضيهما عامل في حقهما ولم يعمل في حق غيرهما لأن لهما ولاية على نفسيهما لا على غيرهما"^[١].

ويدل على أن الإجابة إلى التحاكم إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ عبادة والإعراض عنه كفر بالله تعالى وهو من صفة المنافقين وأعداء الله من أهل الكتاب، قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ ءَأَمَّا بِاللَّهِ وَبِالرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِّنْهُمْ مِّنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ﴾ (٥٧) وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ مُّعْرِضُونَ وَإِنْ يَكُنْ هُمُ الْحَقُّ يَأْتُوا إِلَيْهِ مُذْعِبِينَ ﴿أَفِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ أَمْ ارْتَابُوا أَمْ يَخَافُونَ أَنْ يَحْيِفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُ ۚ بَلْ أُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [النور ٤٨]، وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُدْعَوْنَ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِّنْهُمْ وَهُمْ مُّعْرِضُونَ﴾ [آل عمران ٦٣] وكقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا عَمَّا أُنذِرُوا مُّعْرِضُونَ﴾ [الأحقاف ٣]، فنفى الله الإيمان عمن ترك الاحتكام إلى رسول الله وأعرض عنه، قال أبو جعفر: ﴿وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ﴾ يقول: وليس قائلوا هذه المقالة، يعني قوله: ﴿ءَأَمَّا بِاللَّهِ وَبِالرَّسُولِ وَأَطَعْنَا﴾ بالمؤمنين؛ لتركهم الاحتكام إلى رسول الله ﷺ وإعراضهم عنه إذا دعوا إليه.^[٢] وقال الجصاص: "وفي هذه الآية - ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ - دلالة على أَنَّ مَنْ رَدَّ شَيْئًا مِّنْ أَوَامِرِ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ أَوَامِرِ رَسُولِهِ ﷺ فَهُوَ خَارِجٌ مِّنَ الْإِسْلَامِ سَوَاءٌ رَدَّهُ مِنْ جِهَةِ الشَّكِّ فِيهِ أَوْ مِنْ جِهَةِ تَرْكِ الْقَبُولِ وَالْامْتِنَاعِ مِنَ التَّسْلِيمِ وَذَلِكَ يُوجِبُ صِحَّةَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الصَّحَابَةُ فِي حُكْمِهِمْ بِارْتِدَادِ مَنْ امْتَنَعَ مِنْ آدَاءِ الزَّكَاةِ وَقَتْلِهِمْ وَسَبْيِ ذُرَارِيِّهِمْ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَكَمَ بِأَنَّ مَنْ لَمْ يُسَلِّمْ لِلنَّبِيِّ ﷺ قَضَاءَهُ وَحُكْمَهُ فَلَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْإِيمَانِ"^[٣].

^[١] أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء ٨٦/١

^[٢] تفسير الطبري ٢٠٥/١٩

^[٣] أحكام القرآن للجصاص ١٨١/١

وفي الآية بيان صفة المنافقين التي هي الإعراض عن التحاكم إلى رسول الله حين الدعوة إليه كما ورد في تفسير السلف:

﴿عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ قَوْلُهُ: ﴿وَيَقُولُونَ ءَامَنَّا بِاللَّهِ﴾ قَالَ: «هَؤُلَاءِ الْمُنَافِقِينَ»^[١].

﴿وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: ﴿وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ﴾ قَالُوا: بَلْ نَحَاكُمُكُمْ إِلَى كَعْبِ بْنِ الْأَشْرَفِ»^[٢].

﴿وَعَنْ قَتَادَةَ قَوْلُهُ: ﴿مُعْرِضُونَ﴾ قَالَ: «عَنْ كِتَابِ اللَّهِ»^[٣].

أقول: وإذا كانت الإجابة إلى التحاكم إلى كتاب الله وسنة رسول الله عبادة، فصرف هذه العبادة إلى غير شرع الله كفر، وإجابة الدعوة إلى التحاكم إلى غير الله ورسوله إذا دُعِيَ إليها كفر بالله تعالى لأنها صرف العبادة لغير الله والإعراض عنه هو الإيمان.

والتحاكم داخل في حد العبادة التي هي: "الخضوع لله بالطاعة، والتذلل له بالاستكانة"^[٤]، إذ هو خضوع لله بالطاعة أي: طاعة الله برد النزاع لكتابه وسنة رسوله ﷺ وحده دونما سواه كما قال تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ تَوَالِّسُ﴾ [النساء: ٥٩]، وعن أبي هريرة، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى فِي امْرَأَتَيْنِ مِنْ هُذَيْلٍ اقْتَتَلَتَا، فَرَمَتْ أَحَدَاهُمَا الْأُخْرَى بِحَجَرٍ، فَأَصَابَ بَطْنَهَا وَهِيَ حَامِلٌ، فَقَتَلَتْ وَلَدَهَا الَّذِي فِي بَطْنِهَا، فَاخْتَصَمُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَضَى: أَنَّ دِيَةَ مَا فِي بَطْنِهَا غُرَّةٌ عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ، فَقَالَ وَلِيُّ الْمَرْأَةِ الَّتِي غَرِمَتْ: كَيْفَ أَغْرَمُ، يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَنْ لَا شَرِبَ وَلَا أَكَلَ، وَلَا نَطَقَ وَلَا اسْتَهَلَّ، فَمِثْلُ ذَلِكَ يُطَلُّ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّمَا هَذَا مِنْ إِخْوَانِ الْكُفَّانِ»^[٥].

وعَنْ عَامِرٍ، قَالَ: كَانَ بَيْنَ عُمَرَ وَأَبِي رَضِيٍّ اللَّهُ عَنْهُمَا خُصُومَةٌ فِي حَائِطٍ، فَقَالَ عُمَرُ رَضِيٍّ اللَّهُ عَنْهُ: بَيْنِي وَبَيْنَكَ زَيْدٌ بَنُ ثَابِتٍ، فَأَنْطَلَقَا فَطَرَقَ عُمَرُ الْبَابَ فَعَرَفَ زَيْدٌ صَوْتَهُ فَفَتَحَ الْبَابَ فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَلَا بَعَثْتَ إِلَيَّ حَتَّى آتِيكَ؟ فَقَالَ: "فِي بَيْتِهِ يُؤْتَى الْحَكْمُ"^[٦].

والتحاكم إلى الطاغوت كُفْرٌ يزول به أصل الإيمان والتوحيد، لأنَّ الحكم والأمر لله، ومن أفرد الله بذلك وانقاد لأوامره وخضع لأحكامه وتحاكم لكتابه فهو المسلم

^[١] رواه ابن أبي حاتم برقم ١٤٧٣١

^[٢] رواه ابن أبي حاتم برقم ١٤٧٣٦

^[٣] رواه ابن أبي حاتم برقم ١٤٧٣٧

^[٤] ذكره الطبري في تفسيره ٣٦٣/١

^[٥] رواه البخاري برقم ٥٧٥٨ ومسلم برقم ١٦٧١

^[٦] رواه النسائي في الكبرى برقم ٢٠٥١٢

المُوحِد، ومن تحاكم إلى غير كتاب الله وسنة رسوله ﷺ فقد أشرك بالله في عبادته، ولا يشترط للمُتَحَاكِم اعتقاد أن شريعة الطاغوت أفضل من شريعة الله، أو أن أمر الطاغوت واجب الاتِّباع، أو الرضى بالتحاكم إلى الطاغوت، بل يصير المرء مُتَحَاكِمًا بفعل التَّحَاكُم قولاً أو فعلاً على جهة الاختيار، أي: قولاً بالطلب أو فعلاً بالاستجابة، ويكفر بمجرد الإرادة - أي الطلب - دون الفعل ولو لم يقصد الكفر بالله تعالى، إذ من قال أو فعل ما هو كفر كفر بذلك وإن لم يقصد أن يكون كافراً، وهنا قد صرف العبادة لغير الله، وهذا العمل مكفر بذاته ولا يشترط فيه الرضا للكفر أو الاستحلال، كما هو منطوق القرآن وأصل متقرر في باب الإيمان عند السلف، إذ لا يقصد الكفر أحد إلا ما شاء الله، وصرف العبادة العملية إلى الطاغوت كفر كصرف السجود والدعاء إلى الأوثان والقبور، فمن اشترط الرضى أو قصد الكفر في الدعاء فهو جهمي كذلك من اشترط الرضى والاستحلال في التحاكم إلى غير شرع الله.

والله عزَّ وجلَّ كفر بإرادة التحاكم إلى الطاغوت دون فعلها، وإرادة التحاكم في الآية هي طلب التحاكم إلى الطاغوت كما ورد في تفسير قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ﴾ وَعَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: «تَنَازَعَ رَجُلٌ مِنَ الْمُنَافِقِينَ وَرَجُلٌ مِنَ الْيَهُودِ فَقَالَ الْيَهُودِيُّ: اذْهَبْ بِنَا إِلَى مُحَمَّدٍ، وَقَالَ الْمُنَافِقُ: اذْهَبْ بِنَا إِلَى كَعْبِ بْنِ الْأَشْرَفِ فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يُتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ﴾ [النساء: ٦٠]، وَهُوَ كَعْبُ بْنُ الْأَشْرَفِ»^[١]، وقال مجاهد وغيره: «المراد بهذه الآية - ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ﴾ - من تقدم ذكره ممن أراد التحاكم إلى الطاغوت وفهم أنزلت»^[٢]، فطلب التحاكم إلى الطاغوت دون فعله كفر فكيف بالتحاكم نفسه.

ومن الأدلة الواضحات والحجج البينات على أن صرف التحاكم للطاغوت إيمان به وشرك بالله ما يلي:

﴿قَالَ تَمَلَّكُوا﴾ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يُتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ

^[١] تفسير مجاهد ٢٨٥/١

^[٢] الجامع لأحكام القرآن، تفسير القرطبي ٢٦٦/٥

صَلَّاءٌ بَعِيدًا ﴿٦٠﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنْفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا ﴿٦١﴾ [النساء: ٦٠].

ومن أوجه الاستدلال بالآية:

١■ أن الله جل وعلا أضاف التحاكم للطاغوت وأمر بالكفر به في قوله: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا﴾، كما أضاف العبادة إلى الطاغوت وأمر باجتنابه في قوله: ﴿وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا وَأَنَابُوا إِلَى اللَّهِ لَهُمُ الْبُشْرَىٰ فَبَشِّرْ عِبَادِ﴾ [الزمر: ١٧]، والقرآن يفسر بعضه بعضاً، وهذه في غاية الوضوح والظهور وهي كافية شافية لأهل التجرد والاتباع.

و الطاغوت هو كل ما عبد من دون الله، فدل على أن صرف التحاكم للطاغوت عبادة له من دون الله، قال عبد الرحمن بن حسن: "قال الإمام مالك -رحمه الله-: "الطاغوت ما عبد من دون الله"، كذلك من دعا إلى تحكيم غير الله ورسوله فقد ترك ما جاء به الرسول ﷺ ورغب عنه، وجعل لله شريكا في الطاعة، وخالف ما جاء به رسول الله ﷺ فيما أمره الله تعالى به في قوله: ﴿وَأَنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾. وقوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾، فمن خالف ما أمر الله به ورسوله ﷺ بأن حكم بين الناس بغير ما أنزل الله، أو طلب ذلك اتباعاً لما يهواه ويريده، فقد خلع ربة الإسلام والإيمان من عنقه، وإن زعم أنه مؤمن، فإن الله تعالى أنكر على من أراد ذلك، وأكذبهم في زعمهم الإيمان لما في ضمن قوله: ﴿يَزْعُمُونَ﴾ من نفي إيمانهم؛ فإن ﴿يَزْعُمُونَ﴾ إنما يقال غالباً لمن ادعى دعوى هو فيها كاذب لمخالفته لموجبها وعمله بما ينافيها، يحقق هذا قوله: ﴿وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ﴾ لأن الكفر بالطاغوت ركن التوحيد كما في آية البقرة، فإذا لم يحصل هذا الركن لم يكن موحداً، والتوحيد هو أساس الإيمان الذي تصلح به جميع الأعمال وتفسد بعدمه، كما أن ذلك بين في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمَرْ بِاللَّهِ فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ لَا انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، وذلك أن التحاكم إلى

الطاغوت إيمان به.^[١]

[١] فتح المجيد ٣٩٣/١

٢ ■ أن الله جل وعلا سعى ادعاء المتحاكم للإيمان زعماً، والزعم هو الخبر الكاذب^[١]، فدل على أن التحاكم ينقض الإيمان ويصير زعماً لا حقيقة له، يقول سليمان بن عبد الله: "وفي الآية دليل على ترك التحاكم إلى الطاغوت الذي هو ما سوى الكتاب والسنة من الفرائض، وأن المتحاكم إليه غير مؤمن بل ولا مسلم".^[٢]

٣ ■ قوله تعالى: ﴿وَقَدْ أَمَرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ﴾ يفسره قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمَرْ بِاللَّهِ﴾، فمن تحاكم إلى الطاغوت لم يكفر به، ومن لم يكفر بالطاغوت فهو مؤمن به كافر بالله تعالى لم يستمسك بالعروة الوثقى، قال عبد الرحمن بن حسن عند ذكر قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمَرْ بِاللَّهِ﴾ الآية قال: "وذلك أن التحاكم إلى الطاغوت إيمان به"^[٣]، "وَأَشَارَ إِلَى أَنَّهُ لَا يُؤْمِنُ أَحَدٌ حَتَّى يَكْفُرَ بِالطَّاغُوتِ بِقَوْلِهِ: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمَرْ بِاللَّهِ فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾

وَمَقْهُومُ الشَّرْطِ أَنَّ مَنْ لَمْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ لَمْ يَسْتَمْسِكْ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى وَهُوَ كَذَلِكَ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَمْسِكْ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى فَهُوَ بِمَعْزِلٍ عَنِ الْإِيمَانِ؛ لِأَنَّ الْإِيمَانَ بِاللَّهِ هُوَ الْعُرْوَةُ الْوُثْقَى، وَالْإِيمَانُ بِالطَّاغُوتِ يَسْتَحِيلُ اجْتِمَاعُهُ مَعَ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ، لِأَنَّ الْكُفْرَ بِالطَّاغُوتِ شَرْطٌ فِي الْإِيمَانِ بِاللَّهِ أَوْزُكُنْ مِنْهُ، كَمَا هُوَ صَرِيحُ قَوْلِهِ: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ الْآيَةُ﴾"^[٤].

٤ ■ أن التحاكم للطاغوت مما أمر به الشيطان كما في قوله تعالى: ﴿وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا ﴿٦﴾ فَكَيْفَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَاءُوكَ تَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا﴾ [النساء: ٦٢]، قال عبد الرحمن بن حسن: "أن التحاكم إلى الطاغوت مما يأمر به الشيطان ويزينه لمن أطاعه، ويبين أن ذلك مما أضل به الشيطان من أضله،

[١] "وَالزَّعْمُ: خَبَرٌ كَاذِبٌ، أَوْ مَشُوبٌ بِخَطَأٍ، أَوْ يَحِثُّ يَتَّبِعُهُ النَّاسُ بِذَلِكَ، فَإِنَّ الْأَعْمَى لَمَّا قَالَ يَمْدَحُ قَيْسًا بَنَ مَعْدٍ يَكْرِبُ الْكُنْدِيَّ: وَنُبِئْتُ قَيْسًا وَلَمْ أَبْلُهُ... كَمَا زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنِ

غَضِبَ قَيْسٌ وَقَالَ: «وَمَا هُوَ إِلَّا الزَّعْمُ»، وَقَالَ تَعَالَى: زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا [التغابن: ٧]، وَيَقُولُ الْمُحَدِّثُ عَنْ حَدِيثٍ غَرِيبٍ فَرَّعَ فَلَانٌ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ كَذَا، أَيْ لِإِقْلَاءِ الْعُحْدَةِ عَلَى الْمُخِيرِ، وَمِنْهُ مَا يَقَعُ فِي كِتَابِ سَيِّبَتُونِهِ مِنْ قَوْلِهِ زَعَمَ الْخَلِيلُ، وَلِذَلِكَ قَالُوا: الزَّعْمُ مَطْيَةُ الْكُذِبِ". التحرير والتنوير ١٠٤/٥

[٢] تيسير العزيز الحميد ص ٤١٩

[٣] فتح المجيد ص ٣٤٥.

[٤] أضواء البيان ٣٤٥/١

وأكدته بالمصدر، ووصفه بالبعد، فدلّ على أن ذلك من أعظم الضلال وأبعده عن الهدى.

ففي هذه الآية أربعة أمور:

الأول: أنه من إرادة الشيطان. **الثاني:** أنه ضلال. **الثالث:** تأكيده بالمصدر. **الرابع:** وصفه بالبعد عن سبيل الحق والهدى. فسبحان الله ما أعظم هذا القرآن وما أبلغه! وما أدله على أنه كلام رب العالمين، أوحاه إلى رسوله الكريم، وبلغه عبده الصادق الأمين ﷺ^[١].

❖ أن الله سَمَى التحاكم إلى الطاغوت بالضلال البعيد: ﴿وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾، والضلال البعيد هو ضلال الشرك كما قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ [النساء: ١١٦]، وهي ظاهرة في الاستدلال بتفسير القرآن بالقرآن.

❖ **وقال تعالى:** ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾، قال مجاهد وغيره: «المراد بهذه الآية من تقدم ذكره ممن أراد التحاكم إلى الطاغوت وفهم أنزلت»^[٢]، وعن الضحاك في قوله: ﴿ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ﴾، قال: **إثماً** ﴿وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ يقول: ويسلموا لقضائك وحكمك، إذعائاً منهم بالطاعة، وإقراراً لك بالنبوة تسليماً^[٣]، وقال البغوي: ﴿وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ أي: ينقادوا لأمرك انقياداً^[٤].

وأوجه الاستدلال بالآية ما يلي:

❖ **أ** سَمَى الله تعالى تحكيم النبي ﷺ في موارد النزاع إيمان كما في قوله: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [النور: ٥١]، وأقسم الله بذاته العلية وأكدها بالمؤكدات على نفى الإيمان حتى يكون المرء مُحكماً لرسوله ﷺ في جميع موارد النزاع، وهذا القسم العظيم

[١] فتح المجيد ٣٩٣/١

[٢] الجامع لأحكام القرآن، تفسير القرطبي ٢٦٦/٥

[٣] رواه الطبري في تفسيره برقم ٩٩١١

[٤] تفسير البغوي ٦٥٧/١

والتأكيد الوثيق فيمن ترك التحكيم وأعرض عنه فكيف بمن حَكَمَ غير شرع الله وألزم الناس بحكمه !!!، أو من تحاكم إلى غير شرع الله اختياراً.
قال ابن حزم: "فنص تعالى نصاً جلياً لا يحتمل تأويلاً، وأقسم تعالى بنفسه أنه لا يؤمن أحد إلا من حكم رسوله ﷺ فيما شجر بينه وبين غيره، ثم يسلم لما حكم به عليه السلام، ولا يجد في نفسه حرجاً مما قضى"^[٣].

وقال ابن كثير: "يُقَسِّمُ تَعَالَى بِنَفْسِهِ الْكَرِيمَةِ الْمُقَدَّسَةِ: أَنَّهُ لَا يُؤْمِنُ أَحَدٌ حَتَّى يُحْكَمَ الرَّسُولَ ﷺ فِي جَمِيعِ الْأُمُورِ، فَمَا حَكَمَ بِهِ فَهُوَ الْحَقُّ الَّذِي يَجِبُ الْإِنْقِيَادُ لَهُ بَاطِنًا وَظَاهِرًا؛ وَلِهَذَا قَالَ: ﴿ثُمَّ لَا تَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ أَي: إِذَا حَكَمْتُكَ يُطِيعُونَكَ فِي بَوَاطِنِهِمْ فَلَا يَجِدُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا حَكَمْتَ بِهِ، وَيَتَقَادُونَ لَهُ فِي الظَّاهِرِ وَالْبَاطِنِ فَيُسَلِّمُونَ لِذَلِكَ تَسْلِيمًا كُلِّيًّا مِنْ غَيْرِ مُمَانِعَةٍ وَلَا مُدَافِعَةٍ وَلَا مُنَازَعَةٍ، كَمَا وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ: ﴿وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يَكُونَ هَوَاهُ تَبَعًا لِمَا جُنْتُ بِهِ﴾"^[١].

■ الامتناع والإعراض عن التحاكم إلى كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ هو ردُّ لأمر الله وكفر به سواء من جهة الشك أو ترك القبول أو التولي، قال إسحق بن راهويه: «وَقَدْ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ أَنَّ مَنْ سَبَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَوْ سَبَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَوْ دَفَعَ شَيْئًا أَنْزَلَهُ اللَّهُ أَوْ قَتَلَ نَبِيًّا مِنْ أَنْبِيَاءِ اللَّهِ وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ مُقِرٌّ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ أَنَّهُ كَافِرٌ، فَكَذَلِكَ تَارِكُ الصَّلَاةِ حَتَّى يَخْرُجَ وَفَتْهَا عَامِدًا، وَلَقَدْ أَجْمَعُوا فِي الصَّلَاةِ عَلَى شَيْءٍ لَمْ يُجْمِعُوا عَلَيْهِ فِي سَائِرِ الشَّرَائِعِ»^[٢].

وقال الجصاص: "وَفِي هَذِهِ الْآيَةِ - ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ - دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ مَنْ رَدَّ شَيْئًا مِنْ أَوَامِرِ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ أَوَامِرِ رَسُولِهِ ﷺ فَهُوَ خَارِجٌ مِنَ الْإِسْلَامِ سَوَاءً رَدَّهُ مِنْ جِهَةِ الشَّكِّ فِيهِ أَوْ مِنْ جِهَةِ تَرْكِ الْقَبُولِ وَالْإِمْتِنَاعِ مِنَ التَّسْلِيمِ وَذَلِكَ يُوجِبُ صِحَّةَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الصَّحَابَةُ فِي حُكْمِهِمْ بِارْتِدَادِ مَنْ امْتَنَعَ مِنْ آدَاءِ الزَّكَاةِ وَقَتْلِهِمْ وَسَبْيِ ذُرَارِيِّهِمْ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَكَمَ بِأَنَّ مَنْ لَمْ يُسَلِّمْ لِلنَّبِيِّ ﷺ قَضَاءَهُ وَحُكْمَهُ فَلَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْإِيمَانِ"^[٣].

^[١] تفسير ابن كثير ٣٤٩/٢

^[٢] التمهيد (٤/٢٢٦)

^[٣] أحكام القرآن للجصاص ١٨١/١

■ ٣ دلت الآية على أن شرط الإيمان هو ردّ النزاع إلى شرع الله وانتفائه بالإعراض أو تحكيم شرع غيره، قال نصر بن إبراهيم المقدسي: "فجعل عز وجل في هذه الآية - ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ - أن من شرط الإيمان وصحته الانقياد لحكم رسوله، ودلّ على أن من خالفه غير منقاد للحق وغير ثابت بالإسلام"^[١].

وقال محمد ابن عبد الوهاب: "فلو اقتتلت البادية والحاضرة حتى يذهبوا، لكان أهون من أن ينصبوا في الأرض طاغوتاً، يحكم بخلاف شريعة الإسلام، التي بعث الله بها رسوله ﷺ. - إلى أن قال - فلو ذهب دنياء كلها، لما جاز لك المحاكمة إلى الطاغوت لأجلها، ولو اضطررك مضطر وخيرك بين أن تحاكم إلى الطاغوت، أو تبذل دنياءك، لوجب عليك البذل، ولم يجز لك المحاكمة إلى الطاغوت."^[٢].

❁ **وقال تعالى:** ﴿فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

وجه الدلالة من الآية ما يلي:

■ ١ الأمر بالردّ إلى الله ورسوله عند النزاع دلالة على أن الردّ عبادة لله لا ينبغي صرفها لغير الله، فعن مجاهد في قوله: ﴿فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ قال: «إلى الله: إلى كتابه، وإلى رسوله: إلى سنة نبيه ﷺ»^[٣]، وزوي عن عطاء والسدي وقَتادة وميمون بن مهران وأبي سنانٍ مثلاً ذلِكَ^[٤]، وحكي في ذلك إجماعاً كما قال الشنقيطي: "وأجمع المسلمون على أن الردّ إلى الله سبحانه هو الرد إلى كتابه، والرد إلى الرسول صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وصحبه هو الرد إليه في حضوره وحياته، وإلى سنته في غيبته وبعد مماته"^[٥].

■ ٢ شرط الإيمان بالله هو الردّ إلى كتاب الله وسنة رسول الله في موارد النزاع وانتفاء الإيمان بانتفاء الرد، قال الطبري: "يعني بذلك جل ثناؤه: فإن اختلفتم، أيها المؤمنون، في شيء من أمر دينكم أنتم فيما بينكم، أو أنتم وولاة أمركم، فاشتجرتهم فيه فردوه إلى

^[١] الحجة على تارك المحجة ٣٩١/٢

^[٢] الدرر السنية ٥١٠/١٠

^[٣] تفسير ابن المنذر ٧٦٧/٢

^[٤] رواه ابن أبي حاتم برقم ٥٥٤١

^[٥] أضواء البيان ٧٩٣/٤

الله، يعني بذلك: فارتادوا معرفة حكم ذلك الذي اشتجرتكم أنتم بينكم، أو أنتم وأولو أمركم فيه من عند الله، يعني بذلك: من كتاب الله، فاتبعوا ما وجدتم وأما قوله: ﴿وَالرَّسُولُ﴾ فإنه يقول: فإن لم تجدوا إلى علم ذلك في كتاب الله سبيلا فارتادوا معرفة ذلك أيضا من عند الرسول إن كان حيا، وإن كان ميتا فمن سنته ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ﴾، يقول: افعلوا ذلك إن كنتم تصدقون بالله واليوم الآخر، يعني: بالمعاد الذي فيه الثواب والعقاب، فإنكم إن فعلتم ما أمرتم به من ذلك. فلكم من الله الجزيل من الثواب، وإن لم تفعلوا ذلك فلكم الأليم من العقاب^[١].

وقال ابن كثير: "أي: ردوا الخصومات والجهالات إلى كتاب الله وسنة رسوله، فتحاكموا إليهما فيما شجر بينكم ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ﴾ قَدْ عَلَى أَنْ مَنْ لَمْ يَتَحَاكَمْ فِي مَجَالِ النِّزَاعِ إِلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَلَا يَرْجِعَ إِلَيْهِمَا فِي ذَلِكَ، فَلَيْسَ مُؤْمِنًا بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ"^[٢].

وقال ابن القيم: "إن قوله: ﴿فَإِنْ تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ﴾، نكرة في سياق الشرط تعم كل ما تنازع فيه المؤمنون من مسائل الدين، دقه وجله، جليه وخفيه، ولولم يكن في كتاب الله ورسوله وبين حكم ما تنازعوا فيه، ولم يكن كافيا لم يأمر بالرد إليه، إذ من الممتنع أن يأمر تعالى بالرد عند النزاع إلى من لا يوجد عنده فصل النزاع. ومنها أن جعل هذا الرد من موجبات الإيمان ولوازمه، فإذا انتفى هذا الرد انتفى الإيمان، ضرورة انتفاء الملزوم لانتفاء لازمه، ولا سميا التلازم بين هذين الأمرين فإنه من الطرفين، وكل منهما ينتفي بانتفاء الآخر، ثم أخبرهم أن هذا الرد خير لهم، وأن عاقبته أحسن عاقبة"^[٣].

﴿وَقَالَ تَعَالَى﴾ وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكِّمُوهُ إِلَى اللَّهِ ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبِّي عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ

﴿[الشورى: ١٠]. قال ابن عمرو في حديثه: فهو يحكم فيه، وقال الحارث: فالله يحكم فيه"^[٤].

وجه الدلالة من الآية ما يلي:

^[١] تفسير الطبري ٥٠٤/٨

^[٢] تفسير بن كثير ٣٤٦/٢

^[٣] أعلام الموقعين ٤٩/١ - ٥٠.

^[٤] تفسير الطبري ٥٠٦/٢١

١ ■ الأمر بتحكيم كتاب الله في موارد النزاع يدل على أن التحاكم عبادة، إذ كل ما أمر الله به امتثاله لله عبادة وصرفه لغيره شرك في العبادة، وجاء الأمر في سياق الأفراد: ﴿فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ أي إفراد الله بالحكم عند الخلاف، قال الطبري: "قوله: يقول تعالى ذكره: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ وما اختلفتم أيها الناس فيه من شيء فتنازعتم بينكم، فحكمه إلى الله. يقول: فإن الله هو الذي يقضي بينكم ويفصل فيه الحكم" [١].

وقال ابن كثير: "أي: مهما اختلفتم فيه من الأمور وهذا عام في جميع الأشياء، ﴿فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ أي: هو الحاكم فيه بكتابه، وسنة نبيه ﷺ، كقوله: ﴿فَإِنْ تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَزُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ تَوَالٍرَسُولٍ﴾ [النساء: ٥٩]" [٢].

"وَقَالَ مُقَاتِلٌ: إِنَّ أَهْلَ مَكَّةَ كَفَرُوا بِبَعْضِهِمْ بِالْقُرْآنِ، وَأَمَنَ بِهِ بَعْضُهُمْ فَزَلَّتْ، وَالْإِيمَانُ بِبَعْضِهِمْ لَمْ يَكُنْ بِبَعْضِهِمْ سَبَبًا. وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: مَعْنَى حُكْمِهِ إِلَى اللَّهِ: أَنَّهُ مَزْدُودٌ إِلَى كِتَابِهِ، فَإِنَّهُ قَدْ اشْتَمَلَ عَلَى الْحُكْمِ بَيْنَ عِبَادِهِ فِيمَا يَخْتَلِفُونَ فِيهِ فَتَكُونُ الْآيَةُ عَامَّةً فِي كُلِّ اخْتِلَافٍ يَتَعَلَّقُ بِأَمْرِ الدِّينِ أَنَّهُ يُرَدُّ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ: ﴿فَإِنْ تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَزُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ تَوَالٍرَسُولٍ﴾" [٣].

وقال الشنقيطي: "وَقَدْ عَجِبَ نَبِيُّهُ ﷺ بَعْدَ قَوْلِهِ: فَزُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ مِنَ الَّذِينَ يَدْعُونَ الْإِيمَانَ مَعَ أَتَمِّهِمْ يُرِيدُونَ الْمُحَاكَمَةَ إِلَى مَنْ لَمْ يَتَّصِفْ بِصِفَاتِ مَنْ لَهُ الْحُكْمُ، الْمُعَبَّرُ عَنْهُ فِي الْآيَةِ بِالطَّاغُوتِ، وَكُلُّ تَحَاكُمٍ إِلَى غَيْرِ شَرِيعِ اللَّهِ فَهُوَ تَحَاكُمٌ إِلَى الطَّاغُوتِ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا نُزِّلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنزَلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ﴾ فَالْكُفْرُ بِالطَّاغُوتِ الَّذِي صَرَّحَ اللَّهُ بِأَنَّهُ أَمَرُهُمْ بِهِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ - شَرْطٌ فِي الْإِيمَانِ كَمَا بَيَّنَّهُ - تَعَالَى - فِي قَوْلِهِ: فَمَنْ ﴿يَكْفُرُ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنُ بِاللَّهِ فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، فَيُفْهِمُ مِنْهُ أَنَّ مَنْ لَمْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ لَمْ يَتَمَسَّكْ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى، وَمَنْ لَمْ يَسْتَمْسِكْ بِهَا فَهُوَ مُتَرَدٍّ مَعَ الْهَالِكِينَ.

[١] تفسير الطبري ٥٠٦/٢١

[٢] تفسير ابن كثير ١٩٣/٧

[٣] فتح القدير ٦٠٤/٤

وَمِنَ الْآيَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَهُ غَيْبُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَبْصَرَهُ وَأَسْمَعَ مَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٢٦]، فَهَلْ فِي الْكَفَرَةِ الْفَجَرَةِ الْمُشْرِعِينَ مَنْ يَسْتَحِقُّ أَنْ يُوصَفَ بِأَنَّ لَهُ غَيْبُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ؟ وَأَنْ يُبَالِغَ فِي سَمْعِهِ وَبَصَرِهِ لِإِحَاطَةِ سَمْعِهِ بِكُلِّ الْمَسْمُوعَاتِ وَبَصَرِهِ بِكُلِّ الْمُبْصَرَاتِ؟ وَأَنَّهُ لَيْسَ لِأَحَدٍ دُونَهُ مِنْ وَلِيٍّ؟ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَنْ ذَلِكَ عُلُوءًا كَبِيرًا^[١].

❖ وفي قوله تعالى: ﴿ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبِّي﴾ دلالة على أن اختصاص الله بالحكم هو من ربوبيته على خلقه، والشرك في الحكم هو شرك في الربوبية، قال البغوي: ﴿ذَلِكُمُ اللَّهُ الَّذِي يَحْكُمُ بَيْنَ الْمُخْتَلِفِينَ هُوَ رَبِّي عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾^[٢]، وقال ابن كثير: ﴿ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبِّي﴾ أي: الْحَاكِمُ فِي كُلِّ شَيْءٍ، ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ أي: أَرْجِعُ فِي جَمِيعِ الْأُمُورِ^[٣].

فمن تحاكم إلى الطواغيت الحاكمين بغير ما أنزل الله فقد كفر بالله عز وجل سواء كان ذلك في صغار الأمور أو كبيرها ولو كان في عود أراك، سواء سموه صُلحا أو عُرْفاً أو كان في جدٍ أو لعب^[٤]، فمن تحاكم إليهم فقد صرف الحكم ورد النزاع لغير الله تعالى وهو مشرك كافر بالله تعالى كمن صرف الدعاء لغير الله تعالى.



^[١] أضواء البيان ٥٠/٧

^[٢] تفسير البغوي ١٤٠/٤

^[٣] تفسير ابن كثير ١٩٣/٧

^[٤] انظر كتاب أضواء أثرية على نوازل الحاكمية لصاحب الكتاب

الفصل الثاني

الانقياد لله بالطاعة والاتباع وما يقابله من شرك الطاعة

اعلم هداك الله لما يحبه ويرضاه أن الإسلام قول وعمل ونية لا يجزئ أحدهما عن الآخر، فلا يصح القول إلا بالنية ولا قول ونية إلا بعمل، قال الشافعي رحمه الله تعالى: «وكان الإجماع من الصحابة والتابعين من بعدهم وممن أدركناهم يقولون إن الإيمان قول وعمل ونية لا يجزئ واحد من الثلاثة إلا بالآخر»^[١]، وقال الحميدي رحمه الله تعالى: «أُخْبِرْتُ أَنَّ قَوْمًا يَقُولُونَ: إِنَّ مَنْ أَقْرَّ بِالصَّلَاةِ، وَالزَّكَاةِ، وَالصَّوْمِ، وَالْحَجِّ، وَلَمْ يَفْعَلْ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا حَتَّى يَمُوتَ أَوْ يَصِلِّيَ مَسْنَدَ ظَهْرِهِ مُسْتَدْبِرَ الْقِبْلَةِ حَتَّى يَمُوتَ فَهُوَ مُؤْمِنٌ مَا لَمْ يَكُنْ جَاهِدًا إِذَا عَلِمَ أَنَّ تَرْكَهُ ذَلِكَ فِي إِيمَانِهِ إِذَا كَانَ يَقْرَأُ الْفُرُوزَ وَاسْتِقْبَالَ الْقِبْلَةِ، فَقُلْتُ: هَذَا الْكُفْرُ بِاللَّهِ الصُّرَاحُ وَخِلَافُ كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةُ رَسُولِهِ ﷺ وَفَعَلَ الْمُسْلِمِينَ. قَالَ حَنْبَلٌ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: مَنْ قَالَ هَذَا فَقَدْ كَفَرَ بِاللَّهِ، وَرَدَّ عَلَى اللَّهِ أَمْرَهُ وَعَلَى الرَّسُولِ مَا جَاءَ بِهِ»^[٢].

والانقياد لله عز وجل يكون بقبول شرعه وطاعة أمره والعمل بدينه، قال تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأَحْذَرُوا فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلْغُ الْمُبِينُ﴾ [المائدة ٩٢]، وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾ [الأحزاب ٣٦]، وقال تعالى: ﴿وَأَنِيبُوا إِلَى رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُوا لَهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ﴾ [الزمر ٥٤]، وقوله: ﴿وَأَسْلِمُوا لَهُ﴾ يقول: واخضعوا له بالطاعة والإقرار بالدين الحنيفي ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ﴾ من عنده على كفركم به^[٣]، وقال الطبري: "والذي أراد ابن

^[١] انظر جامع العلوم والحكم (١ / ٥٧) والإيمان لابن تيمية ص ٢٨٠

^[٢] انظر "السنة" للخلال ٥٨٦/٣ و "أصول الاعتقاد" للالكائي ٨٨٧/٥.

^[٣] تفسير الطبري ٣١٢/٢١

عباس - إن شاء الله - بقوله في تأويل قوله: ﴿اعْبُدُوا رَبَّكُمْ﴾ وحده، أي أفردوا الطاعة والعبادة لربكم دون سائر خلقه^[١].

وأمر الله بطاعته ﷺ وأذن في طاعة رسوله ﷺ وعلق عليهما الهداية كما في قوله: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [النور ٥٤]، وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [النساء ٦٤]، قال البغوي: قوله عز وجل: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾، أي: بأمر الله لأن طاعة الرسول وجبت بأمر الله، قال الزجاج: ﴿إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ لأن الله قد أذن فيه وأمر به^[٢]، وعن أبو العباس الفضل بن زياد، قال: سمعت أبا عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل يقول: «نظرت في المصحف فوجدت فيه طاعة رسول الله ﷺ في ثلاثة وثلاثين موضعاً»^[٣].

وأذن الله في طاعة أولياء الأمور في آية واحدة في كتاب الله، وجاءت مقيدة بطاعة الله وطاعة رسوله ﷺ، وضمن وصف معين لأولياء أمور المسلمين، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء ٥٩]، وعن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَى اللَّهَ، وَمَنْ أَطَاعَ أَمِيرِي فَقَدْ أَطَاعَنِي، وَمَنْ عَصَى أَمِيرِي فَقَدْ عَصَانِي»^[٤]، وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: «حق على الإمام أن يحكم بما أنزل الله ويؤدي الأمانة فإذا فعل ذلك فحق على الرعية أن يسمعوا ويطيعوا»^[٥]، فطاعة أولياء

^[١] تفسير الطبري ٣٦٣/١

^[٢] الابانة الكبرى ٢٦٠/١

^[٣] الابانة الكبرى ٢٦٠/١

^[٤] رواه البخاري برقم ٧١٣٧ وأخرجه مسلم في الإمامة باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية.. رقم ١٨٣٥

^[٥] تفسير البغوي ٦٥٩/١

الأمر ومن له سلطان شرعي هي من طاعة الله ورسوله ﷺ، ومن ذلك ما روي عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «طاعة الله طاعة الوالد، ومَعْصِيَةُ اللَّهِ مَعْصِيَةُ الْوَالِدِ»^[١].

المطلب الأول: الطاعة حق خالص لله

إنَّ الطاعة^[٢] حق خالص لله ﷻ ويدل على ذلك:

﴿قوله تعالى: ﴿أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ﴾﴾ [الزمر ٣]، قال أبو جعفر: يقول تعالى ذكره: "ألا لله العباد والطاعة وحده لا شريك له، خالصة لا شرك لأحد معه فيها، فلا ينبغي ذلك لأحد، لأن كل ما دونه ملكه، وعلى المملوك طاعة مالكة لا من لا يملك منه شيئاً"^[٣].

﴿وقال تعالى: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾﴾ [الأعراف ٥٥]، قال أبو هريرة رضي الله عنه: «الْخَلْقُ خَلْقُ اللَّهِ وَالْأَمْرُ أَمْرُهُ»^[٤].

﴿وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ أَلَأَمْرُكُمْ لِلَّهِ﴾﴾ [آل عمران ١٥٤] وقال تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ﴾﴾ [آل عمران ١٣٨] قال محمد بن إسحاق: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ أي: «لَيْسَ لَكَ مِنَ الْحُكْمِ شَيْءٌ فِي عِبَادِي إِلَّا مَا أَمَرْتُكَ بِهِ فِيهِمْ»^[٥].

^[١] رواه الطبراني في الأوسط برقم ٢٢٥٥

^[٢] والطاعة هي: امتثال الأوامر واجتناب النواهي على جهة الاختيار، ولا تكون الطاعة إلا عن أمر كما أن الجواب لا يكون إلا عن قول، قال أبو العباس: وَلَا تَكُونُ الطَّاعَةُ إِلَّا عَنْ أَمْرٍ كَمَا أَنَّ الْجَوَابَ لَا يَكُونُ إِلَّا عَنْ قَوْلٍ يُقَالُ أَمْرُهُ فَأُطَاعَ وَقَالَ ابْنُ قَارِسٍ إِذَا مَضَى لِأَمْرِهِ فَقَدْ أُطَاعَهُ إِطَاعَةً وَإِذَا وَافَقَهُ فَقَدْ طَاوَعَهُ "المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ٣٨٠/٢ وقال ابن عطية: "والطاعة هي موافقة الأمر الجاري عند المأمور مع مراد الأمر" المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ٥٠٧/١ وقال الجرجاني: "الطاعة: هي موافقة الأمر طوعاً: التعريفات ١٤/١

وَعَنْ مُقَاتِلِ بْنِ حَيَّانٍ قَوْلُ اللَّهِ: ﴿وَأَطَعْنَا﴾ قَالَ أَقْرَبُوا لِلَّهِ أَنْ يُطِيعُوهُ فِي أَمْرِهِ وَتَهْنِئَةٍ "تفسير ابن أبي حاتم برقم ١٤٧٣٣

وقال العز بن عبد السلام: "وَتَفَرَّدَ إِلَهُهُ بِالطَّاعَةِ لِاخْتِصَاصِهِ بِنِعَمِ الْإِنْشَاءِ وَالْإِنْقَاءِ وَالتَّغْذِيَةِ وَالْإِصْلَاحِ الدِّيْنِيِّ وَالْدُّنْيَوِيِّ، فَمَا مِنْ خَيْرٍ إِلَّا هُوَ جَالِبُهُ، وَمَا مِنْ ضَيْرٍ إِلَّا هُوَ سَالِبُهُ" قواعد الأحكام ١٥٨/٢

^[٣] تفسير الطبري ٢٥٠/٢١

^[٤] رواه ابن أبي حاتم برقم ٨٥٨٥

^[٥] رواه الطبري في تفسيره برقم ٤١٢٧

والله سبحانه وتعالى ما خلق الخلق إلا لعبادته وطاعته كما قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ
 الْإِنْسَ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات ٥٦]، قَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِلَّا لِيَعْبُدُونِ. أَيُّ: إِلَّا
 لِأَمْرِهِمْ أَنْ يَعْبُدُونِي وَأَدْعُوهُمْ إِلَى عِبَادَتِي»، يُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا
 إِلَهًا وَاحِدًا ۖ لَّا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ۚ﴾^[١]، وَعَنْ مُجَاهِدٍ وَزَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ تَفْسِيرُ قَوْلِهِ: ﴿إِلَّا لِيَعْبُدُونِ
 بِمَعْنَى: «إِلَّا لِأَمْرِهِمْ وَأَنْهَاهُمْ»^[٢]، وَقَالَ عِكْرِمَةُ: «إِلَّا لِيَعْبُدُونِ وَيَطِيعُونَ. فَأُثِيبُ الْعَابِدِ
 وَأُعَاقِبُ الْجَاهِدِ»^[٣].

وَنَهَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَنْ طَاعَةِ الطَّوَاعِيتِ وَالْمُشْرِكِينَ فِي آيَاتٍ كَثِيرَةٍ:

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا ۖ وَلَا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ﴾ [الشعراء ١٥١]، عَنْ قَتَادَةَ ﴿أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ﴾
 أَيُّ الْمُشْرِكِينَ»^[٤].

﴿وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَاسْتَخَفَّ قَوْمَهُ، فَطَاعُوهُ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَسِيقِينَ﴾ [الزخرف ٥٤]، "أَيُّ:
 اسْتَخَفَّ عُقُولَهُمْ، فَدَعَاهُمْ إِلَى الضَّلَالَةِ فَاسْتَجَابُوا لَهُ"^[٥].

﴿وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَ﴾ [الاحزاب ٦٧]، قَالَ قَتَادَةُ
 أَيُّ: «رَوْسَنَا فِي الشَّرِّ وَالشَّرْكَ»^[٦]، وَقَالَ الطَّبْرِيُّ: "وَقَالَ الْكَافِرُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي جَهَنَّمَ:
 رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا أَثْمَنًا فِي الضَّلَالَةِ وَكِبَرَاءَنَا فِي الشَّرْكَ ﴿فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَ﴾ يَقُولُ: فَأَزَالُونَا
 عَنْ مَحَجَّةِ الْحَقِّ وَطَرِيقِ الْهُدَى وَالْإِيمَانِ بِكَ وَالْإِقْرَارِ بِوَحْدَانِيَّتِكَ وَإِخْلَاصِ طَاعَتِكَ فِي
 الدُّنْيَا"^[٧].

^[١] تفسير البغوي ٢٨٨/٤

^[٢] التحرير والتنوير ٢٧/٢٧

^[٣] الكشف والبيان عن تفسير القرآن ١٢٠/٩

^[٤] رواه ابن أبي حاتم برقم ١٥٨٦٣

^[٥] تفسير ابن كثير ٢٣٢/٧

^[٦] رواه الطبري ٣٣١/٢٠

^[٧] نفس المرجع

﴿وقال تعالى: ﴿وَلَا تُطِيعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرْطًا﴾﴾ [الكهف ٢٨]
فعن السدي، عن أبي سعيد الأزدي، عن أبي الكنود، عن خباب ﴿وَلَا تُطِيعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرْطًا﴾ قال: «عُيُنة، والأقرع»^[١]،

﴿وقال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ تُطِيعُوا الَّذِينَ كَفَرُوا يَرُدُّوكُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ فَتَنْقَلِبُوا خَاسِرِينَ﴾﴾ [١٥٠] بل الله مولنكم وهو خير النصيرين ﴿[آل عمران ١٥٠]، فدللت الآية أن الطاعة من الولاء فمن أطاع الطواغيت المشرعين في معصية الله أو في إسقاط الواجب أو في تغيير أحكام الوضع فقد اتخذهم أولياء من دون الله كما في قوله: ﴿بَلِ اللَّهِ مَوْلَانَكُمْ﴾ وكما قال الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ أُرِيدُونَ أَنْ تَجْعَلُوا لِلَّهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا مُبِينًا﴾ [النساء ١٤٤]، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّخِذِ الشَّيْطَانَ وَلِيًّا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَقَدْ خَسِرَ خُسْرَانًا مُبِينًا﴾ [النساء ١١] قال الواحدي: "يريد من يُطِعه فيما يدعو إليه من الضلال، فكل من أطاعه فهو ولي له وإن لم يقصد أن يتولاه، كما يكون مطيعاً له وإن لم يقصد أن يطيعه، بموافقته لإرادته وإجابته إلى ما دعاه إليه، فهو يعمل عملاً يُعينه عليه الشيطان، وكان الشيطان له ولياً ناصراً معيئاً"^[٢]، وقال ابن المنذر: "أجمع كلُّ مَنْ يُحَفِّظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ الْكَافِرَ لَا وِلَايَةَ لَهُ عَلَى الْمُسْلِمِ بِحَالٍ"^[٣]، وفيه دلالة على التلازم بين الطاعة والولاية، فمن أثبت للطاغوت حق الأمر وأوجب له الطاعة أو أذن بها، فقد جعل من الطاغوت ولي أمره وأقر بسلطانه عليه ودخل في دينه.

المطلب الثاني: النصوص الواردة في بيان حد شرك الطاعة

إنَّ الانقياد لله عز وجل بالطاعة ينافيه الانقياد للطواغيت المشرعين: بتحليل الحرام أو تحريم الحلال أو تغيير أحكام الوضع أو إسقاط الواجب مما هو من حكم الشركاء المبدلين، وطاعتهم في ذلك هو الشرك بالله تعالى في الطاعة^[٤] ويدل عليه آيات كثيرة:

^[١] تفسير الطبري ٨/١٨

^[٢] التفسير البسيط للواحدي ١٠٥/٧

^[٣] نقله عنه ابن القيم في "أحكام أهل الذمّة" (٢/٧٨٧٧)

^[٤] ومن يستمسك بكلام الرجال في هذا الباب العظيم ويتبرك المحكم من التنزيل، فيعتقد أن طاعة المشرعين في المعصية معصية!!، ويستشهد بكلام المتأخرين فنرد عليه من نفس كلامهم كما في قول ابن تيمية: "والطغيان: مجاوزة الحد؛ وهو الظلم والبغي. فالمعبود من دون الله إذا لم يكن كارهاً لذلك: طاغوت، ولهذا سعى النبي ﷺ الأصنام طواغيت في الحديث الصحيح لما قال: ﴿ويتبع من يعبد الطواغيت الطواغيت﴾، والمطاع في معصية الله

﴿قَالَ تَمَنَّا أَن تَطَاعَنَا﴾ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَيْكَ أَوْلِيَاءَهُمْ لِيَجْذِبُواكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴿[الأنعام ١٣١]، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَوْلُهُ: ﴿وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ قَالَ: الْفِسْقُ الْمَعْصِيَةُ^[١]، وعنه: «وإن أطعتموهم في أكل ما نهيتكم عنه، إنكم إذا لمشركون»^[٢]، وَقَالَ السُّدِّي فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ: «إِنَّ الْمُشْرِكِينَ قَالُوا لِلْمُؤْمِنِينَ: كَيْفَ تَزْعُمُونَ أَنَّكُمْ تَتَّبِعُونَ مَرْضَاةَ اللَّهِ، وَمَا ذَبَحَ اللَّهُ فَلَا تَأْكُلُونَهُ، وَمَا ذَبَحْتُمْ أَنْتُمْ أَكَلْتُمُوهُ؟ فَقَالَ اللَّهُ: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ﴾ فَأَكَلْتُمُ الْمَيْتَةَ ﴿إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾، وَهَكَذَا قَالَهُ مُجَاهِدٌ، وَالضَّحَّاكُ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ عُلَمَاءِ السَّلَفِ، رَجَمَهُمُ اللَّهُ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾، "أَي: حَيْثُ عَدَلْتُمْ عَنْ أَمْرِ اللَّهِ لَكُمْ وَشَرَعِهِ إِلَى قَوْلٍ غَيْرِهِ، فَقَدْ مَتَّمْتُمْ عَلَيْهِ غَيْرَهُ فَهَذَا هُوَ الشِّرْكُ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَنَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَّا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَنَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [التوبة ٣١]»^[٣].

وجه الدلالة: أن طاعة المشرعين في أكل الميتة يصير به المسلم مشركاً بطاعتهم في أكلها، وإن كان أكل الميتة في ذاته معصية، أما طاعة الطواغيت المشرعين في أكلها وامتنال أمرهم ومتابعتهم على التحليل فهو شرك بالله تعالى.

﴿قَالَ تَمَنَّا أَن تَطَاعَنَا﴾ وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ لِيَرُدُّوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرَهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴿[الأنعام

والمطاع في اتباع غير الهدى ودين الحق - سواء كان مقبولا خبره المخالف لكتاب الله أو مطاعا أمره المخالف لأمر الله - هو طاغوت؛ ولهذا سمي من تحوكم إليه من حاكم بغير كتاب الله طاغوت" مجموع الفتاوى ٢٨/٢٩١، فكيف يكون المطاع طاغوتا والعبد الطائع مسلماً!!، وقولهم أن طاعة المشرعين في المعصية هي معصية هي عقيدة الأشاعرة التي تأثر بها الكثير من المتأخرين، وهي تجري على أصولهم في باب الإيمان، قال ابن العربي الأشعري: "إنما يكون المؤمن بطاعة المشرِك مشركاً: إذا أطاعه في الاعتقاد فإن أطاعه في الفعل وعقده سليم مستمر على التوحيد والتصديق فهو عاص فافهموه"، فما هو الفرق بينهم وبين الأشاعرة في هذا الباب العظيم الذي هو من لب وأصل مسألة الإيمان؟

[١] رواه ابن أبي حاتم برقم ٧٨٣٨

[٢] رواه الطبري في تفسيره برقم ١٣٨١٥

[٣] تفسير بن كثير ٣/٣٢٩

[١٣٧]، عَنْ مُجَاهِدٍ: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءُهُمْ لِيُرُدُّوهُمْ﴾ قَالَ: «شَيَاطِينُهُمْ يَأْمُرُونَهُمْ أَنْ يَبْنُوا أَوْلَادَهُمْ خِيفَةَ الْعَيْلَةِ» [١].

وقال البغوي: "سُمِّيَتِ الشَّيَاطِينُ شُرَكَاءَ لِأَنَّهُمْ أَطَاعُوهُمْ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ وَأُضِيفَ الشُّرَكَاءُ إِلَيْهِمْ لِأَنَّهُمْ اتَّخَذُوهَا، وَقَالَ الْكَلْبِيُّ: شُرَكَاءُهُمْ سَدَنَةُ آلِهِمْ هُمُ الَّذِينَ كَانُوا يُزَيِّنُونَ لِلْكَفَّارِ قَتْلَ الْأَوْلَادِ، وَكَانَ الرَّجُلُ مِنْهُمْ يَخْلِفُ لَبْنٌ وَلَدَ لَهُ كَذَا غُلَامًا لِيَنْحَرَنَّ أَحَدُهُمْ كَمَا حَلَفَ عَبْدُ الْمُطَّلِبِ عَلَى ابْنِهِ عَبْدِ اللَّهِ . إِلَى أَنْ قَالَ . وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: لِيُرُدُّوهُمْ ﴿، لِيُزَيِّنُوا عَلَيْهِمْ﴾، وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ﴾، لِيُخْلِطُوا عَلَيْهِمْ، دِينَهُمْ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لِيُدْخِلُوا عَلَيْهِمُ الشُّكَّ فِي دِينِهِمْ، وَكَانُوا عَلَى دِينِ إِسْمَاعِيلَ فَرَجَعُوا عَنْهُ بَلْبَسَ الشَّيَاطِينُ" [٢].

﴿قُلْ لِلَّهِ تَمَلُّكٌ﴾: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَأْمُورًا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَنَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [التوبة ٣١]، وورد في تفسيرها جملة من الآثار:

﴿عن حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ﴾: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾، قَالَ: «لَمْ يَعْبُدُوهُمْ، وَلَكِنْهُمْ أَطَاعُوهُمْ فِي الْمَعَاصِي» [٣].

﴿عن السدي﴾: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَمْ يَأْمُرُوهُمْ أَنْ يَسْجُدُوا لَهُمْ، وَلَكِنْ أَمَرُوهُمْ بِمَعْصِيَةِ اللَّهِ فَأَطَاعُوهُمْ، فَسَمَّاهُمُ اللَّهُ بِذَلِكَ أَرْبَابًا» [٤].

[١] رواه ابن أبي حاتم برقم ٧٩١٩

[٢] تفسير البغوي ١٦٢/٢

[٣] رواه الطبري في تفسيره برقم ١٦٦٤٣

[٤] رواه الطبري برقم ١٦٦٤١

✽ وعن أبي البخترى: ﴿أَتَّخِذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ﴾ قال: «انطلقوا إلى حلال الله فجعلوه حرامًا، وانطلقوا إلى حرام الله فجعلوه حلالًا فأطاعوهم في ذلك، فجعل الله طاعتهم عبادتهم، ولو قالوا لهم: "اعبدونا"، لم يفعلوا»^[١].

^[١] رواه الطبري برقم ١٦٦٣٨

لفظ الاستحلال والتحريم: يُطلق في استعمال الشارع بمعنى الاعتقاد وهو الأصل في الاستعمال الشرعي له، ويطلق ويراد به الاستحلال العملي كما دل على ذلك الكتاب والسنة:

✽ قوله تعالى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [التوبة ٢٩]، قال أبو جعفر: يقول تعالى ذكره للمؤمنين به من أصحاب رسوله ﷺ ﴿قَاتِلُوا﴾، أيها المؤمنون، القوم ﴿الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾، يقول: ولا يصدقون بجنة ولا نار ﴿وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ﴾، يقول: ولا يطيعون الله طاعة الحق، يعني: أنهم لا يطيعون طاعة أهل الإسلام" تفسير الطبري ١٩٨/١٤

وقال أبو حفص سراج الدين الحنبلي قوله: ﴿وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾ أي: لا يحرمون ما حرم الله في القرآن، وبينه الرسول، وقال أبو زيد: لا يعملون بما في التوراة والإنجيل، بل حرفوهما وأتوا بأحكام كثيرة من قبل أنفسهم، وقوله ﴿وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ﴾ أي: لا يدينون الدين الحق، أضاف الاسم إلى الصفة وقال قتادة: «الحق» هو الله - عز وجل -؛ أي: لا يدينون دين الله، ودينه الإسلام. قال أبو عبيدة: معناه: لا يطيعون الله طاعة أهل الحق". اللباب في علوم الكتاب ٦٤/١٠

✽ ولفظ التحريم قد يأتي ويراد به العمل كترك العمل لنذر أو يمين أو رهبانية وتدين كما في قوله تعالى: ﴿يَتَّخِطُّ الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [المائدة ٨٧]، عَنْ قَتَادَةَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ﴾ قَالَ: «نَزَلَتْ فِي أَنَامٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَرَادُوا أَنْ يَتَخَلَّوْا مِنَ الدُّنْيَا وَيَتْرَكُوا النِّسَاءَ، مِنْهُمْ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَعُثْمَانُ بْنُ مَطْعُونٍ» رواه عبد الرزاق برقم ٧١٨، فقوله تعالى ﴿لَا تُحَرِّمُوا﴾ ليس المقصود منه التحريم العقدي وهو اعتقاد أن هذا العمل حرام في دين الله، فهذا غير وارد ولا يقع من هؤلاء السابقين الأولين بل المراد هو الترك والتخلي الذي هو العمل، لأن الترك عمل كما في قوله تعالى: ﴿لَوْلَا يَهْتَهُمُ الرَّبُّيُّونَ وَالْأَحْبَارُ عَنْ قَوْلِهِمُ الْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ السُّحْتَ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾ [المائدة ٦٣]، فترك النبي عن المنكر من الأحرار والربانيين سماه الله عملاً بقوله: ﴿مَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾.

✽ ومن السنة حديث البراء بن عازب قال: مرَّ بي عبيّ الحارثيُّ بنُ عمرو ومعه لواءٌ قد عَقَدَهُ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَقُلْتُ لَهُ: أَيُّ عَمٍّ، أَيْنَ بَعَثَكَ النَّبِيُّ ﷺ؟ قَالَ: "بَعَثَنِي إِلَى رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً أَبِيهِ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَضْرِبَ عَنْقَهُ" رواه أحمد برقم ١٨٥٧٩ وأخرجه سعيد بن منصور (٩٤٢)، وابن ماجه (٢٦٠٧)، وأبو يعلى (١٦٦٦)، والطبراني في "الكبير" (٣٤٠٥). قال الطحاوي: "وهو أَنَّ ذَلِكَ الْمُنْزُوجَ فَعَلَ مَا فَعَلَ مِنْ ذَلِكَ عَلَى الْإِسْتِحْلَالِ كَمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَصَارَ بِذَلِكَ مُرْتَدًّا، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُفْعَلَ بِهِ مَا يُفْعَلُ بِالْمُرْتَدِّ" شرح معاني الآثار ١٤٩/٣

وقد يطلق التحليل والتحريم في اصطلاح العلماء ويراد به العمل فلفظ أحلوه أو حرموه ليس معناه الاعتقاد في كل إطلاقاته بمعنى العلم بصحة شيء والإخبار عنه، بل قد يراد به العمل بمقتضى تحريمهم وتحليلهم من الحكم به والطاعة له والتحاكم إليه ... الخ، ومن تلك الاطلاقات:

✽ وعن الحسن: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ﴾، قال: في الطاعة»^[١].

✽ وعن الربيع بن أنس، عن أبي العالية: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ﴾، قال: قلت لأبي العالية: كيف كانت الرُّبُوبِيَّة التي كانت في بني إسرائيل؟ قال: «ما أمرونا به ائتمرنا، وما نهونا عنه انتهينا لقولهم، وهم يجدون في كتاب الله ما أمروا به وما نهوا عنه، فاستنصحو الرجال، ونبذوا كتاب الله وراء ظهورهم»^[٢].

✽ بوب ابن حبان في صحيحه: ذَكَرُ الْإِخْبَارِ عَمَّا يَجِبُ عَلَى الْمَرْءِ مِنْ اسْتِحْلَالِ النُّصْرَةِ عَلَى أَعْدَاءِ اللَّهِ الْكُفْرَةِ بِالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ وَرَوَى بِسَنَدِهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ فَعَرَفْتُ فِي وَجْهِهِ أَنَّ قَدْ خَضِرَهُ شَيْءٌ فَتَوَضَّأَ وَمَا كَلَّمَ أَحَدًا ثُمَّ خَرَجَ فَلَصِصْتُ بِالْخَجَرَةِ أَسْمَعُ مَا يَقُولُ فَقَعَدَ عَلَى الْمِنْبَرِ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ لَكُمْ مُرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ قَبْلَ أَنْ تَدْعُوَنِي فَلَا أُجِيبُكُمْ وَتَسْأَلُونِي فَلَا أُعْطِيكُمْ وَتَسْتَنْصِرُونِي فَلَا أَنْصِرُكُمْ» رواه ابن حبان برقم ٢٩٠، فأطلق على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي هو عمل استحللاً للنصرة.

✽ عَنْ قُضَيْلِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: "كَانَ إِبْرَاهِيمُ وَأَصْحَابُنَا يَسْتَجْلِبُونَ الْكَلَامَ فِي الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ لَهُمْ كَانُوا يُصَلُّونَ الظُّهْرَ قَبْلَ أَنْ يَأْتُوهُمْ قَالَ الْمُغِيرَةُ: وَكَانَ أَبُو وَائِلٍ يُصَلِّي الْأَوَّلَى وَالْعَصْرَ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ الْجُمُعَةَ فِي إِمَارَةِ الْحَجَّاجِ لِأَنَّهُ كَانَ يُؤَخِّرُهَا" رواه المروزي برقم ١٠٥٧، فأطلق على كلامهم في الجمعة الذي هو عمل استحللاً.

وليس الاستحلال والتحريم الوارد في بعض الآثار في هذا الباب من الاستحلال العقدي بل هو من الاستحلال العملي، كمثل ما رواه ابن أبي حاتم برقم ٧٨٤٩ قال حَدَّثَنَا أَبُو زُرْعَةَ ثنا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنِي ابْنُ لَهْيَعَةَ حَدَّثَنِي عَطَاءٌ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَوْلَهُ: وَإِنْ أَطْعَمْتُمُوهُمْ يَغْنَى اسْتِحْلَالًا فِي أَكْلِ الْمَيْتَةِ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ مِثْلَهُمْ"، والأثر ضعيف فيه ابن لهيعة ولا ثبت في هذه الآية — أية الانعام — لفظ الاستحلال كما ورد في روايات تفسير آية التوبة، ومن ذلك ما رواه الطبري برقم ١٦٦٣٨ — قال حدثني الحسن بن يحيى قال، أخبرنا عبد الرزاق قال، أخبرنا الثوري، عن حبيب بن أبي ثابت، عن أبي البخري قال: سأل رجل حذيفة فقال: يا أبا عبد الله، رأيت قوله: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ﴾، أكانوا يعبدونهم؟ قال: لا كانوا إذا أحلوا لهم شيئاً استحلوه، وإذا حرّموا عليهم شيئاً حرّموه» وهي ظاهرة في الاستحلال العملي، وحتى وإن حملناه على الاستحلال العقدي فليس في هذا الأثر تقييد للآية أو تخصيص لإطلاقها بل هو من باب ذكر بعض أفراد الشيء، أي التفسير بذكر بعض أفراد العام، حيث أن حذيفة ذكر بعض الصور التي تكون فيها الطاعة كفرًا وهي المتابعة على الاعتقاد، وليس هو حصراً للطاعة في الاعتقاد، كما أنه نُقل عنه ذكر مناهج مطلق المتابعة فلتنتبه، فإن اللفظ الوارد في السنة هو الاتباع ومعناه الدخول في العمل كما في الحديث: ﴿فَقَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ﴾ [التوبة ٣١]، قَالَ: فَقُلْتُ: إِنَّهُمْ لَمْ يَغْبُدُوهُمْ. فَقَالَ: «بَلَى، إِنَّهُمْ حَرَّمُوا عَلَيْهِمُ الْحَلَالَ، وَأَحَلُّوا لَهُمُ الْحَرَامَ، فَاتَّبَعُوهُمْ، فَذَلِكَ عِبَادَتُهُمْ إِنِّي أَنَا» سنن الترمذي برقم ٣٠٩٥، وتفسير الطبري ٢٠٩/١٤، وَهَكَذَا قَالَ حَذِيفَةُ بْنُ الِیْمَانِ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ، وَغَيْرُهُمَا فِي تَفْسِيرِ: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ﴾ ﴿إِنَّهُمْ اتَّبَعُوهُمْ فِيمَا حَلَّلُوا وَحَرَّمُوا﴾. تفسير بن كثير ١٣٥/٣.

فمن أحلّ وحرّم هم الطواغيت والأرباب — الأحيار والرهبان — أما جملة النصارى فكفرهم هنا من جهة الاتباع والعمل بهذا التشريع، ومن اشترط الاعتقاد أي اعتقاد حل الحرام أو حرمة الحلال للتابع وقيد الآية والحديث به فقد استدرک على الشرع وليس في النصوص الواردة في شرك الطاعة ما فيه دلالة على حصرها في الاستحلال العقدي.

^[١] رواه الطبري برقم ١٦٦٣٩

^[٢] رواه الطبري في تفسيره برقم ١٦٦٤٢

ويقول النسفي في تفسير قوله تعالى ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا﴾: آلهة ﴿مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ حيث أطاعوهم في تحليل ما حرم الله وتحريم ما أحل الله، كما يطاع الأرباب في أوامرهم ونواهيهم^[١].

وقال ابن حزم: "فَلَمَّا كَانَ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى يَحْرُمُونَ مَا حَرَّمَ أَحْبَارُهُمْ وَرُهَبَانُهُمْ وَيَحْلُونَ مَا أَحَلُّوا كَانَتْ هَذِهِ رَبوبية صَحِيحة وَعِبَادَة صَحِيحة قَدْ دَانُوا بِهَا وَسَمِيَ اللَّهُ تَعَالَى هَذَا الْعَمَلُ اتِّخَاذَ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَعِبَادَة وَهَذَا هُوَ الشَّرْكُ بِلَا خِلَافٍ"^[٢].

وقال عبد الرحمن بن حسن: "فظهر بهذا أن الآية^[٣] دلت على أن من أطاع غير الله ورسوله، وأعرض عن الأخذ بالكتاب والسنة في تحليل ما حرم الله، أو تحريم ما أحله الله، وأطاعه في معصية الله، واتبعه فيما لم يأذن به الله، فقد اتخذ ربا ومعبودا وجعله لله شريكا، وذلك ينافي التوحيد الذي هو دين الله الذي دلت عليه كلمة الإخلاص "لا إله إلا الله"، فإن الإله هو المعبود، وقد سمي الله تعالى طاعتهم عبادة لهم، وسماهم أربابا، كما قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا﴾ [آل عمران: ٨٠] أي شركاء لله تعالى في العبادة ﴿أَيُّكُمْ بِالْكَفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٨٠] وهذا هو الشرك. فكل معبود رب، وكل مطاع ومتبع على غير ما شرعه الله ورسوله فقد اتخذ المطيع المتبع ربا ومعبودا، كما قال تعالى في آية الأنعام: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾، وهذا هو وجه مطابقة الآية للترجمة^[٤]، ويشبه هذه الآية في المعنى قوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى ٢١] والله أعلم^[٥].

❖ **قوله تعالى:** ﴿وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٦٤]، قال ابن جريج: ﴿وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾، يقول: «لا يطع بعضنا بعضا في

[١] مدارك التنزيل وحقائق التأويل ٦٧٦/١

[٢] الفصل في الملل ١٣٥/٣

[٣] قوله تعالى: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾

[٤] باب: "من أطاع العلماء والأمرأ في تحريم ما أحل الله أو تحليل ما حرم الله، فقد اتخذهم أربابا من دون الله"

[٥] فتح المجيد في شرح كتاب التوحيد ١٠٥/١

معصية الله. ويقال إن تلك الرُبُوبية: أن يطيعَ الناس ساداتهم وقادتهم في غير عبادة، وإن لم يصلُّوا لهم»^[١].

وقال الطبري وقوله ﴿وَلَا يَتَّخِذْ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّنْ دُونِ اللَّهِ﴾: يقول: ولا يدين بعضنا لبعض بالطاعة فيما أمر به من معاصي الله، ويعظمه بالسجود له كما يسجد لربه^[٢].

﴿وقال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾﴾ [البقرة ١٦٥]، قال السدي: «الأنداد من الرجال، يطيعونهم كما يطيعون الله، إذا أمرهم أطاعوهم وعصوا الله»^[٣].

﴿وقال تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾﴾ [البقرة ٢٢]، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وعن مُرَّة عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وعن ناس من أصحاب النبي ﷺ: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا﴾ قال: «أكفأ من الرجال تطيعونهم في معصية الله»^[٤]، وقال الطبري: فنهاهم الله تعالى أن يُشركوا به شيئاً، وأن يعبدوا غيره، أو يتخذوا له نِدًّا وَعِدلاً في الطاعة، فقال: كما لا شريك لي في خلقكم، وفي رزقكم الذي أرزقكم وملكي إياكم، ونعمي التي أنعمتها عليكم فكَذلك فأفردوا لي الطاعة، وأخلصوا لي العبادة، ولا تجعلوا لي شريكاً ونِدًّا من خلقي، فإنكم تعلمون أن كلَّ نعمةٍ عليكم فمِنِّي^[٥].

﴿وقال تعالى: ﴿وَجَعَلَ لِلَّهِ أَنْدَادًا لِّيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِهِ قُلُوبًا تَمَتَّعَ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا﴾﴾ [الزمر ٨]، قال السدي: «الأنداد من الرجال: يطيعونهم في معاصي الله»^[٦].

^[١] رواه الطبري في تفسيره برقم ٧٢٠٠

^[٢] تفسير الطبري ٤٨٣/٦

^[٣] تفسير الطبري برقم ٢٤١١

^[٤] رواه الطبري ٤٨٢

^[٥] تفسير الطبري ٣٧٠/١

^[٦] تفسير الطبري ٢٦٤/٢١

﴿قَالَ تَمَّ إِلَهُي﴾: ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف ٣]، قال البغوي: أي: "لَا تَتَّخِذُوا غَيْرَهُ أَوْلِيَاءَ تُطِيعُونَهُمْ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ تَعَالَى" [١].

عن الإمام أحمد، والترمذي، وابن جرير وغيرهم من طرق، عن عدي بن حاتم، رضي الله عنه، أنه لما بلغته دعوة رسول الله ﷺ فرأى إلى الشام، وكان قد تنصّر في الجاهليّة، فأسرت أخته وجماعة من قومه، ثم من رسول الله ﷺ على أخيه وأعطاهما، فرجعت إلى أخيها، ورغبت في الإسلام وفي القدوم على رسول الله ﷺ، فقدم عدي المدينة، وكان رئيساً في قومه طيّ، وأبوه حاتم الطائي المشهور بالكرم، فتحدث الناس بقدومه، فدخل على رسول الله ﷺ وفي عنق عدي صليب من فضة، فقرأ رسول الله ﷺ هذه الآية: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [التوبة ٣١]، قال: فقلت: إنهم لم يعبدوهم. فقال: «بلى، إنهم حرّموا عليهم الحلال، وأحلّوا لهم الحرام، فاتّبعوهم، فذلك عبادتهم إياهم» [٢].

ولفظ المتابعة يرد على الموافقة في الظاهر دون الباطن، وليس هو المتابعة على الاعتقاد كما يفسره به الأشاعرة، بل فهم السلف للمتابعة إنما هو على الموافقة في الظاهر كما قال قتادة: أخذ بنو المغيرة عمّاراً وغطّوه في بئر ميمون، وقالوا له: اكفر بمحمد فتابعهم على ذلك وقلبه كاره، فأخبر رسول الله ﷺ بأن عمّاراً كفر فقال: «كلاً إن عمّاراً ملأ إيماناً من قرنيه إلى قدميه، واختلط الإيمان بلحمه ودمه» فأتى عمّار رسول الله ﷺ وهو يبكي، فقال رسول الله ﷺ: «ما وراءك؟» قال: شرّ يا رسول الله إني نلت منك وذكرت آلهتهم بخير، قال: «كيف وجدت قلبك؟» قال: مطمئناً بالإيمان، فجعل النبي ﷺ يمسح عينيه وقال: إن عادوا لك فعُدْ لهم بما قلت، فنزلت هذه الآية [٣].

[١] معالم التنزيل في تفسير القرآن ٢١٣/٣

[٢] سنن الترمذي برقم ٣٠٩٥ وتفسير الطبري ٢٠٩/١٤

[٣] تفسير البغوي ٩٨/٣

المطلب الثالث: الطاعة هي امتثال الأمر والدخول في العمل

إنَّ الطاعة هي اتِّباعُ الأمر اختياراً وعدم المخالفة له، فإذا مضى المكلف لأمر المشرِّع ظاهراً فقد أطاعه أما إذا وافقه باطناً وظاهراً فقد طأوعه، وهي فعلٌ متعلقٌ بأمر^[١]، فلا تكون الطاعة إلا بعد ورود الأمر من المشرِّع وامتثال التكليف من المكلف، والإتيان بالعمل يسمى طاعة بقطع النظر عن المطاوعة - أي الموافقة بالباطن -، وورد ذلك في مواضع منها:

﴿قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَهُمْ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ﴾^٢ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [التوبة ١١٥] قال البغوي: "مَعْنَاهُ: مَا كَانَ لِلَّهِ لِيَحْكُمَ عَلَيْكُمْ بِالضَّلَالَةِ بِتَرْكِ الْأَوَامِرِ وَبِاسْتِغْفَارِكُمُ لِلْمَشْرُوكِينَ، ﴿حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ﴾، يُرِيدُ حَتَّىٰ يَتَقَدَّمَ إِلَيْكُمْ بِالنَّهْيِ، فَإِذَا بَيَّنَّ وَلَمْ تَأْخُذُوا بِهِ فَعِنْدَ ذَلِكَ تَسْتَحَقُّونَ الضَّلَالَ، وَقَالَ مُجَاهِدٌ: «بَيَانُ اللَّهِ لِلْمُؤْمِنِينَ فِي تَرْكِ الْإِسْتِغْفَارِ لِلْمَشْرُوكِينَ خَاصَّةً وَبَيَانُهُ لَهُمْ فِي مَعْصِيَتِهِ وَطَاعَتِهِ عَامَّةً، فَافْعَلُوا وَذَرُوا»^[٣]، وفي الآية دلالة على أَنَّ الطاعة هي فعلٌ متعلق بأمر أو نهي ولا تكون إلا بعد وروده.

﴿وقوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ ءَأَمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُم مِّنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُولَٰئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ﴾^٤ وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ مُّعْرِضُونَ وَإِنْ يَكُنْ هُمُ الْحَقُّ يَأْتُوا إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ﴾ أفي قلوبهم مرضٌ أَمْ ارْتَابُوا أَمْ يَخَافُونَ أَنْ تَحْيِفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُ ۚ بَلْ أُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [النور ٤٨]، عَنْ مُّقَاتِلِ بْنِ حَيَّانَ قَوْلُ اللَّهِ ﴿وَأَطَعْنَا﴾ قَالَ أَقْرَأُوا لِلَّهِ أَنْ يُطِيعُوهُ فِي أَمْرِهِ وَنَهْيِهِ^[٥]، وقوله تعالى: ﴿مُذْعِنِينَ﴾ مسرعين في طلب الطاعة طلباً لحقهم لا رضا بحكم رسولهم، قال الزجاج الإذعان: الإسراع مع الطاعة^[٦].

﴿وقوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ قُلْ لَا تُقْسِمُوا طَاعَةٌ مَّعْرُوفَةٌ﴾^٧ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [النور ٥٣] قال مُّقَاتِلُ بْنُ حَيَّانَ فِي قَوْلِهِ ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ﴾: وَذَلِكَ فِي شَأْنِ الْجِهَادِ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ

[١] قال أبو العباس: وَلَا تَكُونُ الطَّاعَةُ إِلَّا عَنْ أَمْرٍ كَمَا أَنَّ الْجَوَابَ لَا يَكُونُ إِلَّا عَنْ قَوْلٍ يُقَالُ أَمَرَهُ فَأَطَاعَ وَقَالَ ابْنُ قَارِسٍ إِذَا مَضَى لِأَمْرِهِ فَقَدْ أَطَاعَهُ إِطَاعَةً وَإِذَا وَافَقَهُ فَقَدْ طَآوَعَهُ "المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ٢/٣٨٠

[٢] تفسير البغوي ٢/٣٩٦

[٣] رواه ابن أبي حاتم برقم ١٤٧٣٣

[٤] مدارك التنزيل وحقائق التأويل ٢/٥١٣

بِالْخُرُوجِ مَعَكَ إِلَى الْجِهَادِ لِيَخْرُجَنَّ مَعَكَ، وَفِي قَوْلِهِ: ﴿لَا تُقْسِمُوا﴾، قَالَ: يَأْمُرُهُمْ أَنْ لَا يَخْلِفُوا عَلَى شَيْءٍ وَفِي قَوْلِهِ: ﴿طَاعَةٌ مَعْرُوفَةٌ﴾، قَالَ: «أَمْرُهُمْ أَنْ تَكُونَ مِنْهُمْ طَاعَةٌ مَعْرُوفَةٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُقْسِمُوا» [١].

وقال يحيى بن سلام: قَالَ اللَّهُ: ﴿قُلْ لَا تُقْسِمُوا﴾ أَي: لَا تَخْلِفُوا، ثُمَّ اسْتَأْنَفَ الْكَلَامَ فَقَالَ: ﴿طَاعَةٌ مَعْرُوفَةٌ﴾، خَيْرٌ، وَهَذَا إِضْمَارٌ، أَي: خَيْرٌ مِمَّا تُضْمِرُونَ مِنَ النَّفَقِاقِ ﴿إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ [النساء: ٥٤] يَعْني الْمُنَافِقِينَ" [٢].

❦ وقال تعالى: ﴿فَأُولَىٰ لَهُمْ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ [محمد: ٢١]، وعن مجاهد ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ قال: «أمر الله بذلك المنافقين» [٣].

وفي مجموع الآيات أَنَّ الطاعة وإن وقعت من المنافقين فهي امتثال الأمر وإيجاد العمل - الذي هو التحاكم في الآية الثانية والجهاد كما في الآيتين الثالثة والرابعة - من غير تصديق، وسماها الله طاعة، فدل على أن الطاعة تُطلق على مجرد الامتثال أي إيجاد الأمر سواء كان مع التصديق أو من غير تصديق، أما ما يترتب عليه الجزاء والثواب فهو ما تواطى عليه الباطن والظاهر جميعاً، أي: أن يكون العمل خالصاً صواباً.

❦ وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّخِذِ الشَّيْطَانَ وَلِيًّا مِّن دُونِ اللَّهِ فَقَدْ خَسِرَ خُسْرَانًا مُّبِينًا﴾ [النساء: ١١] قال الواحدي: "يريد من يُطِعه فيما يدعو إليه من الضلال، فكل من أطاعه فهو ولي له وإن لم يقصد أن يتولاه، كما يكون مطيعاً له وإن لم يقصد أن يطيعه، بموافقته لإرادته، وإجابته إلى ما دعاه إليه، فهو يعمل عملاً يُعينه عليه الشيطان، وكان الشيطان له ولياً ناصراً معيناً" [٤].

❦ ومن السنة: ما رواه عَبْدُ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ عَلَى الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ فِيمَا أَحَبَّ وَكَرِهَ، مَا لَمْ يُؤْمَرْ بِمَعْصِيَةٍ، فَإِذَا أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ فَلَا سَمْعَ

[١] رواه ابن أبي حاتم في تفسيره برقم ١٤٧٥١

[٢] تفسير بن سلام ٤٥٨/١

[٣] تفسير الطبري ١٧٦/٢٢

[٤] التفسير البسيط للواحدي ١٠٥/٧

وَلَا طَاعَةَ^[١] فتكون الطاعة مع عدم المطاوعة على الفعل، أي: الطاعة هي الامتثال المجرد ولو مع كراهية العمل، وعليه يكون شرك الطاعة في العمل وليس في الاعتقاد، قال أبو الحسين الملقبي: "وَمِنَ الْمَرْجُئَةِ صَنَفٌ زَعَمُوا أَنَّ الْإِيْمَانَ مَعْرِفَةٌ بِالْقَلْبِ لَا فِعْلٌ بِاللِّسَانِ وَلَا عَمَلٌ بِالْبَدَنِ وَمَنْ عَرَفَ اللَّهَ بِقَلْبِهِ أَنَّهُ لَا شَيْءَ كَمِثْلِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ وَإِنْ صَلَّى نَحْوَ الْمَشْرِقِ أَوْ الْمَغْرِبِ وَرَبَطَ فِي وَسْطِهِ زَنَارًا وَقَالُوا لَوْ أَوْجَبْنَا عَلَيْهِ الْإِقْرَارَ بِاللِّسَانِ أَوْحَيْنَا عَلَيْهِ عَمَلُ الْبَدَنِ حَتَّى قَالَ بَعْضُهُمُ الصَّلَاةُ مِنْ ضَعْفِ الْإِيْمَانِ مَنْ صَلَّى فَقَدْ ضَعَفَ إِيْمَانَهُ.

نَقُولُ كَيْفَ تَجُوزُ لَهُ الصَّلَاةُ نَحْوَ الْمَشْرِقِ وَقَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَلَنَوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ وَكَيْفَ يَجُوزُ رِبْطُ الزَّنَارِ فِي وَسْطِهِ وَقَدْ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ «مَنْ تَشَبَهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ».

وَكَيفَ تَجُوزُ الْمَعْرِفَةُ بِالْقَلْبِ دُونَ الْقَوْلِ وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ وَلَا تَكُونُ هَذِهِ الطَّاعَةُ إِلَّا بِالْقَوْلِ وَالْعَمَلِ قَدْ قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَذْرَكْتَ النَّاسَ وَهُمْ يَقُولُونَ الْإِيْمَانَ قَوْلَ وَعَمَلٍ وَقَدْ ذَكَرْنَا هَذَا فِي آخِرِ الْكِتَابِ مُجَرِّدًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى^[٢].

المطلب الرابع: طاعة أولياء أمور المسلمين

لقد أمر الله وأذن في طاعة أولياء أمور المسلمين في غير معصية الله، وأَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّهُ لَا طَاعَةَ لِأَوْلِيَاءِ الْأُمُورِ وَلَا غَيْرِهِمْ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ تَعَالَى. وَقَدْ جَاءَتْ بِذَلِكَ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ الصَّرِيحَةُ الَّتِي لَا لَبْسَ فِيهَا وَلَا مَطْعَنَ كَحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ عَلَى الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ فِيمَا أَحَبَّ وَكَرِهَ، مَا لَمْ يُؤْمَرْ بِمَعْصِيَةٍ، فَإِنْ أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ فَلَا سَمْعَ وَلَا طَاعَةَ»^[٣]، وَقَالَ خُضَيْرُ السُّلَمِيِّ لِعُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ وَقَدْ حَدَّثَهُ بِهَذَا الْحَدِيثِ أَرَأَيْتَ إِنْ أَطَعْتُ أَمِيرِي فِي كُلِّ مَا يَأْمُرُنِي بِهِ قَالَ يُؤْخَذُ بِقَوَائِمِكَ فَتُلْقَى فِي النَّارِ وَلِيَجِيَّ هَذَا فَيُنْقِذُكَ^[٤]، وَقَالَ فِي التَّمْهِيدِ: "وَأَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ مَنْ أَمَرَ بِمُنْكَرٍ لَا تَلْزَمُ طَاعَتُهُ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا

[١] رواه البخاري برقم ٧١٤٤ ورواه مسلم برقم ١٨٣٩

[٢] التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع ١/٤٩

[٣] رواه البخاري برقم ٧١٤٤ ومسلم برقم ١٨٣٩

[٤] الاستذكار ١٥/٥

تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ﴿[المائدة ٢]﴾^[١]، وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ فِي السَّرِيَّةِ الَّذِينَ أَمَرَهُمْ أَمِيرُهُمْ أَنْ يَدْخُلُوا فِي النَّارِ: «لَوْ دَخَلُوهَا مَا خَرَجُوا مِنْهَا أَبَدًا ؛ إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ»^[٢]، "قال محمد بن جرير: في حديث علي وحديث ابن عمر البيان الواضح عن نهى الله على لسان رسوله عباده عن طاعة مخلوق في معصية خالقه، سلطاناً كان الأمر بذلك أو سوقة أو والدًا أو كائنًا من كان، فغير جائز لأحد أن يطيع أحدًا من الناس في أمر قد صح عنده نهى الله عنه، فإن ظن ظان أن في قوله ﷺ في حديث أنس: «اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبد حبشي» وفي قوله في حديث ابن عباس: «من رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر» حجة لمن أقدم على معصية الله بأمر سلطان أو غيره، وقال: قد وردت الأخبار بالسمع والطاعة لولاة الأمر فقد ظن خطأ، وذلك أن أخبار رسول الله ﷺ لا يجوز أن تتضاد، ونهيه وأمره لا يجوز أن يتناقض أو يتعارض، وإنما الأخبار الواردة بالسمع والطاعة لهم ما لم يكن خلافًا لأمر الله وأمر رسوله، فإذا كان خلافًا لذلك فغير جائز لأحد أن يطيع أحدًا في معصية الله ومعصية رسوله، وبهذا قال عامة السلف»^[٣].

وفي رواية لحديث عباد بن الصامت مرفوعاً: «وَأَنْ لَا تُنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ إِلَّا أَنْ يَأْمُرُوكَ بِمَعْصِيَةِ اللَّهِ بَوَاحًا، فَمَا أُمِرْتَ بِهِ مِنْ شَيْءٍ يُخَالِفُ كِتَابَ اللَّهِ فَاتَّبِعْ كِتَابَ اللَّهِ»^[٤]. وهذه الرواية مفسرة لحديث جُنَادَةَ بْنِ أَبِي أُمَيَّةَ، قَالَ: دَخَلْنَا عَلَى عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ وَهُوَ مَرِيضٌ، فَقُلْنَا: حَدِّثْنَا أَصْلَحَكَ اللَّهُ، بِحَدِيثٍ يَنْفَعُ اللَّهُ بِهِ سَمْعَتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: دَعَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَبَايَعَنَا، فَكَانَ فِيْمَا أَخَذَ عَلَيْنَا: «أَنْ بَايَعَنَا عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي مَنْشَطِنَا وَمَكْرَهِنَا، وَعُسْرِنَا وَيُسْرِنَا، وَأَثَرَةٍ عَلَيْنَا، وَأَنْ لَا تُنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ»، قَالَ: «إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا عِنْدَكُمْ مِنَ اللَّهِ فِيهِ بُرْهَانٌ»^[٥]، فجاء تفسير الكفر البواح بطاعة المشرعين في معصية الله.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَعْصِيَنَّكَ فِي مَعْرُوفٍ﴾^[٦] [المتحنة ١٢]، قَالَ ابْنُ زَيْدٍ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَا يَعْصِيَنَّكَ فِي مَعْرُوفٍ﴾: «إِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَبِيَّهِ وَخَيْرَتَهُ مِنْ خَلْقِهِ، ثُمَّ لَمْ يَسْتَحِلَّ لَهُ أَمْرٌ إِلَّا

^[١] التمهيد ٢٧٧/٢٣

^[٢] رواه البخاري برقم ٧١٤٥ ومسلم برقم ١٨٤٠

^[٣] شرح صحيح البخاري لابن بطال ٢١٥/٨

^[٤] رواه ابن أبي حاتم في تفسيره برقم ١٤٧٤٥ ورواه الالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة برقم ٢٣٠٣

^[٥] رواه البخاري برقم ٧٠٥٦ ورواه مسلم برقم ٤٢

بشرط، لم يقل لا يَعْصِيَنَّكَ وَيَتْرَكَ. حتى قال: في مَعْرُوفٍ فكيف ينبغي لأحد أن يُطاع في غير معروف وقد اشترط الله هذا على نبيه»^[١].

المطلب الخامس: ضابط الفرق بين طاعة المشرعين في معصية الله وطاعة الشيطان.

إنَّ امْتِثَالَ التَّكْلِيفِ - المتضمن لتحليل الحرام أو تحريم الحلال أو إسقاط الواجب أو تغيير أحكام الوضع - إنما يقع ممن يصدر عن مثله التكليف، أي ممن له سلطان على المكلف، وأما من لا سلطان له على المكلف فلا تكليف في أمره ويسمى طلبه التماساً أو دعاءً، لأن الأمر يكون من أعلى إلى أدنى لا من مساوي أو ممن هو أدنى^[٢]، قال الخطيب البغدادي: "الأمرُ هو: قَوْلٌ يَسْتَدْعِي بِهِ الْقَائِلُ الْفِعْلَ مِمَّنْ هُوَ دُونُهُ - إلى أن قال - وَمَا كَانَ مِنَ الْأَدْنَى لِلْأَعْلَى فَلَيْسَ بِأَمْرٍ كَقَوْلِنَا: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا وَإِنَّمَا هُوَ مَسْأَلَةٌ وَرَغْبَةٌ، - وروى بسنده - عَنْ أَبِي سَعِيدٍ بْنِ الْمُعَلَّى قَالَ: كُنْتُ أَصَلِّي فَدَعَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ أَجِبْهُ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنِّي كُنْتُ أَصَلِّي قَالَ: "أَلَمْ يَقُلِ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا أَسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٤] وَلَئِنَّ السَّيِّدَ لَوْ قَالَ لِعَبْدِهِ: اسْقِنِي مَاءً فَلَمْ يَسْقِهِ اسْتَحَقَّ الدَّمَ، وَلَوْ لَمْ يَفْتَضِ أَمْرُ السَّيِّدِ الْوُجُوبَ لَمَا اسْتَحَقَّ الْعَبْدُ الدَّمَ عَلَيْهِ وَإِذَا وَرَدَ الْأَمْرُ مُطْلَقًا بِفِعْلِ شَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ" ^[٣].

والعمل بهذا التكليف الصادر من المشرعين يسمى طاعة وامتثالاً، أما الاستجابة لداعي الغواية سواء كان من النفس الأمارة بالسوء أو الهوى أو الشيطان لا يسمى تكليفاً، كقوله تعالى: ﴿وَمَا أُبْرِئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي﴾ [يوسف ٥٣]، قال البغوي: ﴿إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾ يَعْنِي: إِنَّ النَّفْسَ كَثِيرَةَ الْأَمْرِ بِالسُّوءِ: السُّوءِ

^[١] تفسير الطبري ٨٠/٢٨

^[٢] قال الفتوح في تعريف الأمر: "وَأَمَّا حَدُّهُ أَيُّ حَدِّ الْأَمْرِ فِي الْأَصْطِلَاحِ فَهُوَ "اِفْتِضَاءٌ مُسْتَعْلٍ مِمَّنْ دُونَهُ فِعْلاً بِقَوْلٍ. إلى أن قال. قَالَ فِي شَرْحِ التَّحْرِيرِ: وَاعْتَبَرَ أَكْثَرُ أَصْحَابِنَا، مِنْهُمْ الْقَاضِي وَابْنُ عَقِيلٍ وَابْنُ الْبَنَاءِ وَالْفَخْرُ إِسْمَاعِيلُ وَالْمُجَدُّ بْنُ تَيْمِيَّةَ وَابْنُ حَمْدَانَ وَغَيْرُهُمْ، وَنَسَبَهُ ابْنُ عَقِيلٍ فِي الْوَاضِحِ إِلَى الْمُحَقِّقِينَ - وذكر طائفة - الْعُلُو. فَأَمْرُ الْمُسَاوِي غَيْرُهُ يُسَمَّى عِنْدَهُمُ التَّمَسَّاسَ، وَالْأَدْنَى سُؤَالاً."

وقال الفخر الرازي: "الذي عليه المتكلمون: أنه لا يشترط علو ولا استعلاء"، وما هو ما جزم به ابن السبكي، ورجحه العضد، ولم تشرط المعتزلة وغيرهم الاستعلاء" شرح الكوكب المنير ١٢/٣

^[٣] الفقيه والمتفقه ٢٢٠/١

هَاهُنَا هُوَ الْمُعْصِيَةُ" [١]، وقال تعالى: ﴿قَالَ فِيمَا أُغْوَيْتَنِي لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ ۝ ثُمَّ لَآتِيَنَّهُمْ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَنِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ وَلَا تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَاكِرِينَ ۝﴾ [الأعراف ١٧]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمْ عَدُوٌّ فَاتَّخِذُوهُ عَدُوًّا إِنَّمَا يَدْعُوا حِزْبَهُ لِيَكُونُوا مِنْ أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [فاطر ٦] عَنِ ابْنِ زَيْدٍ فِي قَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَا يَدْعُوا حِزْبَهُ﴾ الآية، قال: «يَدْعُوا حِزْبَهُ إِلَى مَعَاصِي اللَّهِ، وَأَصْحَابُ مَعَاصِي اللَّهِ أَصْحَابُ السَّعِيرِ وَهَؤُلَاءِ حِزْبُهُ مِنَ الْإِنْسِ أَلَا تَرَاهُ يَقُولُ: أُولَئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ قَالَ: وَالْحِزْبُ وَلَايَةُ الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ» [٢]، فالشيطان حريص على إيقاع بني آدم معه في نار جهنم، فيُحَسِّنُ لَهُمُ الْكُفْرَ وَالْمَعَاصِي، وَيَعِدُّ وَيُمَيِّتُ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿يَعِدُّهُمْ وَيُمَيِّتُهُمْ وَمَا يَعِدُّهُمْ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا﴾ [النساء ١٢٠].

ولما نقول أَنَّ الشيطان لا سلطان له على المكلف أي: سلطان القهر والإلزام والإكراه على العمل وهو السلطان الذي يتعلق به التكليف، وهو الذي ينفيه عن نفسه عندما يقوم خطيباً يوم القيامة كما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الشَّيْطَانُ لَمَّا قُضِيَ الْأَمْرُ إِنَّ اللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ الْحَقِّ وَوَعَدْتُكُمْ فَأَخْلَفْتُكُمْ وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ إِلَّا أَنْ دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي فَلَا تَلُمُونِي وَلَوْلَا أَنْفُسُكُمْ مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِي ۝ إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونِ مِنْ قَبْلُ إِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [إبراهيم ٢٢] عَنِ الْحَسَنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ، قَامَ إِبْلِيسُ خَطِيبًا عَلَى مَنْبَرٍ مِنْ نَارٍ فَقَالَ: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ الْحَقِّ﴾ ... إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِي﴾ قَالَ: بِنَاصِرِي ﴿إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونِ مِنْ قَبْلُ﴾، بطاعتكم إياي في الدُّنْيَا» [٣].

وقال الطبري: ومعناه: ولكن ﴿دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي﴾ يقول: إلا أن دعوتكم إلى طاعتي ومعصية الله، فاستجبتم لدعائي ﴿فَلَا تَلُمُونِي﴾، على إجابتكُم إياي ﴿وَلَوْلَا أَنْفُسُكُمْ﴾، عليها [٤]، "وَقَالَ الْبَصْرِيُّونَ: وَعَدَكُمْ وَعْدَ الْيَوْمِ الْحَقِّ" وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ أَي: تَسَلَّطَ عَلَيْكُمْ بِإِظْهَارِ حُجَّةٍ عَلَى مَا وَعَدْتُكُمْ بِهِ وَزَيَّنْتُهُ لَكُمْ ﴿إِلَّا أَنْ دَعَوْتُكُمْ

[١] تفسير البغوي ٣٩/٣

[٢] رواه ابن أبي حاتم في تفسيره برقم ١٧٩٣٠

[٣] رواه ابن أبي حاتم في تفسيره برقم ١٢٢٤٦

[٤] تفسير الطبري ٥٦١/١٦

فَاسْتَجَبْتُمْ لِي ﴿١﴾ أَيُّ: إِلَّا مُجَرَّدُ دُعَائِي لَكُمْ إِلَى الْغَوَايَةِ وَالضَّلَالِ بِلا حُجَّةٍ وَلَا بُرْهَانٍ، وَدَعْوَتُهُ إِيَّاهُمْ لَيْسَتْ مِنْ جِنْسِ السُّلْطَانِ حَتَّى تُسْتَثْنَى مِنْهُ، بَلِ الْإِسْتِثْنَاءُ مُنْقَطِعٌ، أَيُّ: لَكِنْ دَعْوَتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي، أَيُّ: فَسَارَعْتُمْ إِلَى إِجَابَتِي وَقِيلَ: الْمُرَادُ بِالسُّلْطَانِ هُنَا الْقَهْرُ أَيُّ: مَا كَانَ لِي عَلَيْكُمْ مِنْ قَهْرٍ يَضْطَرُّكُمْ إِلَى إِجَابَتِي وَقِيلَ: هَذَا الْإِسْتِثْنَاءُ هُوَ مِنْ بَابِ: تَحِيَّةُ بَيْنِهِمْ ضَرْبٌ وَجِيعٌ، مُبَالِغَةٌ فِي نَفْيِهِ لِلْسُّلْطَانِ عَنْ نَفْسِهِ كَأَنَّهُ قَالَ: إِنَّمَا يَكُونُ لِي عَلَيْكُمْ سُلْطَانٌ إِذَا كَانَ مُجَرَّدُ الدَّعَاءِ مِنَ السُّلْطَانِ، وَلَيْسَ مِنْهُ قَطْعًا فَلَا تُلَوِّمُونِي بِمَا وَقَعْتُمْ فِيهِ بِسَبَبِ وَعْدِي لَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَإِخْلَافِي لِهَذَا الْمَوْعِدِ وَلَوْمُوا أَنْفُسَكُمْ بِاسْتِجَابَتِكُمْ لِي بِمُجَرَّدِ الدَّعْوَةِ الَّتِي لَا سُلْطَانَ عَلَيْهَا وَلَا حُجَّةَ [١].

ولو كان الشيطان له سلطان على الناس بقهرهم على الضلالة - سوى الدعاء - لأضل جميع الخلق عن الهداية كما قال تعالى: ﴿وَقَالَ لَأَتَّخِذَنَّ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا﴾ النساء: ١١٨ قال الواحدي: "يريد أهل النار، وقال: ﴿وَلَأُضِلَّنَّهُمْ﴾ الآية، ولو كان شيء من الضلالة إليه سوى الدعاء إليها لأضل جميع الخلق عن الهدى" [٢]، وقال ابن أبي زمنين: "﴿إِنَّمَا سُلْطَانُهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ﴾ أَيُّ: يُطِيعُونَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَسْتَطِيعَ أَنْ يُكْرِهَهُمْ ﴿وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ﴾ أَيُّ: بِاللَّهِ مُشْرِكُونَ" [٣].

وما أثبتته الله - في مواضع من كتابه - من السلطان والأمر والطاعة للشيطان، فهو حجة وتسليطه وولايته على أوليائه من المشركين دون الموحدين، والقاعدة في الباب: أَنَّ المَثْبُوتَ غَيْرَ المنْفِي، ودل على ذلك آيات:

﴿كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنْ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾ [الحج - ٢٢]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ وَكِيلًا﴾ [الاسراء - ٦٥]، قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: "يَقُولُ تَعَالَى ذَكَرَهُ لِإِبْلِيسَ: إِنَّ عِبَادِي الَّذِينَ أَطَاعُونِي، فَاتَّبِعُوا أَمْرِي وَعَصُواكَ يَا إِبْلِيسَ، لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ حُجَّةٌ" [٤].

[١] فتح القدير ١٣٤/٣

[٢] التفسير البسيط للواحدي ١٠٤/٧

[٣] تفسير ابن أبي زمنين ٤١٨/٢

[٤] تفسير الطبري ٤٧٦/١٧

﴿ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾﴾ إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلْطَانٌ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٩٩﴾ إِنَّمَا سُلْطَانُهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ﴾ [النحل: ١٠٠] ، عَنْ مُجَاهِدٍ فِي قَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَا سُلْطَانُهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ﴾ قَالَ: «حجته على الذين يتولونه والذين هم به مشركون قال: يعدلونه برب العالمين»^[١].

﴿وعن ابن عباسٍ رضي الله عنهما قوله: ﴿سُلْطَانًا مُبِينًا﴾﴾ [النساء: ١٤٤] قَالَ: «كُلُّ سُلْطَانٍ فِي الْقُرْآنِ حُجَّةٌ» وَرَوَى عَنْ مُجَاهِدٍ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَعِكْرِمَةَ، وَمُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ وَالضَّحَّاكِ وَالسُّدِّيِّ، وَالنَّضْرِ بْنِ عَرَبٍ مِثْلَ ذَلِكَ^[٢].
﴿عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ فِي قَوْلِهِ: ﴿إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلْطَانٌ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾﴾ قَالَ: «ليس له سلطان على أن يحملهم على ذنب لا يغفر لهم»^[٣].

﴿وقال الطبري: وأما قوله: ﴿إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلْطَانٌ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾﴾ فإنه يعني بذلك: أن الشيطان ليست له حجة على الذين آمنوا بالله ورسوله، وعملوا بما أمر الله به وانتهوا عما نهاهم الله عنه ﴿وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ يقول: وعلى ربهم يتوكلون فيما نهاهم من مهمات أمورهم ﴿إِنَّمَا سُلْطَانُهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ﴾ يقول: إنما حجته على الذين يعبدونه، ﴿وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ﴾، يقول: والذين هم بالله مشركون^[٤].

والشيطان هو رأس الطواغيت وكل عبادة لغير الله في الأرض أو تشريع من دون الله إنما وقعت بتزيين الشيطان لأوليائه وطاعة أمره واتباع وحيه، ولا يوجد من الناس غالباً^[٥] من يقصد عبادة الشيطان لذاته، بل الكل يفرّ عن عبادته ويتبرأ منها، وإنما يعبدون

^[١] أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره برقم ١٢٦٥٥

^[٢] رواه ابن أبي حاتم برقم ٦١٥١

^[٣] أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره برقم ١٢٦٥٤

^[٤] تفسير الطبري ٢٩٤/١٧

^[٥] إلا ما ظهر في هذا الزمان طائفة من البشر تعبد ذات الشيطان والله المستعان.

من دون الله أولياء وزين لهم الشيطان أعمالهم كما قال تعالى: ﴿زَيْنَ لَهُمْ سُوءُ أَعْمَلِهِمْ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ [التوبة: ٣٧]، وقال تعالى: ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنْتَا وَإِنْ يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَنًا مَرِيدًا﴾ [النساء: ١١٧]، "أي: هُوَ الَّذِي أَمَرَهُمْ بِذَلِكَ وَحَسَنَهُ لَهُمْ وَزَيَّنَهُ، وَهُمْ إِنَّمَا يَعْبُدُونَ إِبْلِيسَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَبْنَىءَ آدَمَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾ [يس: ٦٠] وَقَالَ تَعَالَى إِيخَارًا عَنِ الْمَلَائِكَةِ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَنِ الْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ ادَّعَوْا عِبَادَتَهُمْ فِي الدُّنْيَا: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَائِكَةِ أَهْتُولَاءُ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾ [الأنعام: ٦٠] قَالُوا سُبْحَنَكَ أَنْتَ وَلَيْسَ مِنْ دُونِهِمْ بَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْجِنَّ أَكْثَرُهُمْ بِهِمْ مُؤْمِنُونَ﴾ [سبأ: ٤١]، وقال ابن أبي زمنين: "﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَبْنَىءَ آدَمَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ﴾ لَأَنَّهُمْ عَبْدُوا الْأَوْثَانَ بِمَا وَسَّوسَ إِلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ؛ فَأَمَرَهُمْ بِعِبَادَتِهِمْ فَإِنَّمَا عَبْدُوا الشَّيْطَانَ" [٢].

وطاعة المشركين للشيطان هي طاعة عبادة وهي الواردة في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَبْنَىءَ آدَمَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾ [يس: ٦٠]، أخرج ابن المنذر عن مكحول في قوله: ﴿أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ﴾ قَالَ: إِنَّمَا عِبَادَتُهُ طَاعَتُهُ [٣]، وله عليهم سلطان وولاية كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا سُلْطَانُهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ﴾ [النحل: ١٠٠]، ويأمرهم ويخوفهم كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٧٥]، فالكافر عبدٌ للشيطان يطيعه ويتولاه وينقاد لأمره ووحيه، فعن عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ، كَتَبَ إِلَى سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ يَسْأَلُهُ عَنْ هَذِهِ الْمَسَائِلِ، فَأَجَابَهُ فِيهَا: "تَسْأَلُ عَنِ الدِّينِ: وَالِدَيْنِ الْعِبَادَةِ، فَإِنَّكَ لَنْ تَجِدَ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ دِينٍ يَتْرُكُ عِبَادَةَ أَهْلِ دِينِهِ، ثُمَّ لَا يَدْخُلُ فِي دِينٍ آخَرَ إِلَّا صَارَ لَا دِينَ لَهُ، وَتَسْأَلُ عَنِ الْعِبَادَةِ: وَالْعِبَادَةُ هِيَ الطَّاعَةُ، وَذَلِكَ أَنَّهُ مَنْ أَطَاعَ اللَّهَ فِيمَا أَمَرَهُ بِهِ وَفِيمَا نَهَا عَنْهُ فَقَدْ أَتَمَّ عِبَادَةَ اللَّهِ، وَمَنْ أَطَاعَ الشَّيْطَانَ فِي دِينِهِ وَعَمَلِهِ فَقَدْ عَبَدَ الشَّيْطَانَ، أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ قَالَ لِلَّذِينَ فَرَّطُوا: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَبْنَىءَ آدَمَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ

[١] تفسير بن كثير ٤١٥/٢

[٢] تفسير ابن أبي زمنين ٥٠/٤

[٣] الدر المنثور ٦٧/٧

مُيِّنٌ ﴿[ياسين: ٦٠] وَإِنَّمَا كَانَتْ عِبَادَتُهُمُ الشَّيْطَانَ أَنَّهُمْ أَطَاعُوهُ فِي دِينِهِمْ، فَمِنْهُمْ مَنْ أَمَرُهُمْ فَاتَّخَذُوا أَوْثَانًا أَوْ شَمْسًا أَوْ قَمَرًا أَوْ بَشَرًا أَوْ مَلَكًا يَسْجُدُونَ لَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ، وَلَمْ يَظْهَرِ الشَّيْطَانُ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ، فَيَتَعَبَّدَ لَهُ، أَوْ يَسْجُدَ لَهُ، وَلَكِنَّهُمْ أَطَاعُوهُ فَاتَّخَذُوهَا آلِهَةً مِنْ دُونِ اللَّهِ، فَلَمَّا جُمِعُوا جَمِيعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي النَّارِ قَالَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ: ﴿إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونَ مِنْ قَبْلُ﴾ [إبراهيم: ٢٢] ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَارِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٨] فَعَبَّدَ عِيسَى وَالْمَلَائِكَةُ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَلَمْ يَجْعَلُهُمُ اللَّهُ فِي النَّارِ، فَلَيْسَ لِلشَّمْسِ وَالْقَمَرِ ذَنْبٌ، وَذَلِكَ يَصِيرُ إِلَى طَاعَةِ الشَّيْطَانِ، فَيَجْعَلُهُمْ مَعَهُمْ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ حِينَ تَقَرَّبُوا مِنْهُمْ: ﴿تَاللَّهِ إِن كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [١٧] إِذْ نَسَوَيْكُمْ رَبَّ الْعَالَمِينَ ﴿[الشعراء: ٩٨] وَقَالَتِ الْمَلَائِكَةُ حِينَ سَأَلَهُمُ اللَّهُ: ﴿وَيَوْمَ نَخَشِرُهُمْ حَمِيحًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَائِكَةِ أَهْتُولَا إِنِّي أَكْرَهُكُمْ أَنْ تَعْبُدُونَ﴾ [١٨] قَالُوا سُبْحَنَكَ أَنْتَ وَلِيِّنَا مِنْ دُونِهِمْ بَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْجِنَّ أَكْثَرُهُمْ بِهِمْ مُؤْمِنُونَ﴾ [سبا: ٤٠] قَالَ: أَفَلَا تَرَى إِلَى عِبَادَتِهِمُ الْجِنَّ إِنَّمَا هِيَ أَنَّهُمْ أَطَاعُوهُ فِي عِبَادَةِ غَيْرِ اللَّهِ، فَيَصِيرُ الْعِبَادَةُ إِلَى أَنَّهُمْ طَاعَةٌ [١٩]، وَمِنْ صُورِ عِبَادَةِ الشَّيْطَانِ مَا رُوي عَنْ قَتَادَةَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَعُودُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ الْجِنِّ﴾ [الجن: ٦] كَانُوا فِي الْجَاهِلِيَّةِ إِذَا أُنْزِلُوا مَنَزِلًا قَالُوا: نَعُودُ بِأَعَزِّ هَذَا الْمَكَانِ ﴿فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾ قَالَ يَقُولُ: «خَطِيئَةٌ وَإِنَّمَا» [٢٠]

أما المؤمنون فلا سلطان للشيطان عليهم ولا حجة ولا ولاية، وقد يسترلهم ويغويهم في حالة غفلة أو ضعف أو شهوة، وهذا غاية ما يظفر به منهم كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنْكُمْ يَوْمَ آتَتْهُمُ الْجَمْعَانِ إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا وَلَقَدْ عَفَا اللَّهُ عَنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٥٥] وأرشد الله إلى طريق النجاة منه وأوضح حال المؤمن معه: ﴿وَمَا يَنْزَعْنَاكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْعٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [٢١] إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَافٌ مِنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ ﴿[الأعراف: ٢٠١]، وبين النبي ﷺ هذا المعنى جلياً كما ورد عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ، يَقُولُ: ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ آيَسَ أَنْ يَعْْبُدَهُ الْمُصَلُّونَ فِي جَزِيرَةِ الْعَرَبِ، وَلَكِنْ فِي التَّخْرِيشِ بَيْنَهُمْ﴾ [٢٢]، يعني أن الشيطان لما آيس من الموحدين الشرك الذي هو في الطاعة والعبادة رضي منهم بالتحريش أي ما

[١] رواه المروزي في تعظيم قدر الصلاة برقم ٣٤٥

[٢] تفسير عبد الرزاق برقم ٣٣٤٨

[٣] رواه مسلم برقم ٦٥

دون ذلك، فالذي يقع من المسلمين من المعاصي بسبب استئلال الشيطان كالتهريش وغيره لا يسمى شركاً في العبادة ولا شركاً في الطاعة، وإنما يسمى استجابة لمعصية وهو جنس المعاصي عموماً.

فاستجابة الموحد لداعي الغواية من النفس أو الهوى أو شياطين الإنس والجن يكون بحسب العمل، فمن أجاب إلى كفر فقد كفر ودخل في عبادة الشيطان، ومن أجاب إلى معصية ففعله معصية وهذا لا يدخل في شرك الطاعة الذي يُصرف للمشرعين من دون الله كما سبق بيانه، فارتكاب المعصية من المسلم لا يكون إلا استجابة لغواية أو وسوسة على مقتضى الهوى أو الاسترسال الطبيعي مع خواطر النفس والشيطان ثم العزم على الفعل، إلا إذا وصل إلى مرتبة استحلال المعصية فيكون قد اتخذ إلهه هواه إذا أحلّ بتحليله وحرمّ بتحريمه فمن هنا فقط يكون الكفر، كما قال تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ مَنْ أَخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ أَفَأَنْتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا﴾ [الفرقان ٤٣].

أما شرك الطاعة فهو مجرد امتثال التكليف الصادر من المشرعين في التحليل أو التحريم والدخول في العمل، ولا يشترط فيه الاستحلال لأن الاستحلال كفر مجرد لا يلزم أن تُصاحبه الطاعة، أي من استحل الحرام أو حرم الحلال كفر ولو لم يعمل أو يمثل، أما طاعة المشرعين في المعصية فهي كفر عملي مجرد لا يشترط فيه اعتقاد الحل أو الحرمة، وهذا الذي يتخرج على معتقد أهل السنة والجماعة في باب الإيمان خلافاً لمن علق الكفر بالاستحلال فأصبحت الطاعة لغواً لا يضر دخولها أو خروجها كمناط للكفر، وهذا التأصيل فيه إلغاء لأحد أنواع الشرك بالله الذي هو شرك الطاعة.

المطلب السادس: الدخول في مؤسسات الطاعات

وهنا بحث دقيق: إذ لا يكفي في الكفر بأنظمة الطواغيت في هذا الزمان اعتقاد بطلانها، بل يجب مفاصلتها واجتنابها، إذ الانقياد لهذا النظام بالدخول في مؤسساته والعمل في منظومته يُصادم الإسلام من كل وجه، إذ لا يخلو ذلك من طاعة المشرعين في معصية الله والاتباع لشريعة غير الله، وهي معنى العبادة لهم كما سبق بيانه، فإن الانقياد والخضوع لنظام وضعي بالدخول في مؤسساته وطاعة قوانينه والانقياد لها خروج من دين الله إلى دين طواغيت الأرض ... فإما الانقياد لأمر الله تعالى وترك الانقياد لغيره من الأنظمة الوضعية فهو الإسلام، أو الانقياد للطواغيت ونظام مُلكهم والدخول في مؤسساتهم فهو دين الجاهلية، ولا ينفع معه اعتقاد البطلان فإن الإسلام قول وعمل ونية ولا يجرى أحدها عن الآخر كما سبق تقريره في أول الباب، ولا يسلم للمرء دينه في

هذا الزمان إلا باعتزال الأنظمة الجاهلية وعدم المشايعة لها بالعمل كما قال تعالى عن خليله إبراهيم: ﴿وَأَعْتَزَلُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَأَدْعُوا رَبِّي عَسَىٰ أَلَّا أَكُونَ بِدُعَاءِ رَبِّي شَقِيًّا﴾ [مريم ٤٨]، فإن الخروج من الجاهلية باعتقاد بطلان أوضاعها والبراءة من أهلها وترك المتابعة والانقياد لنظامها هو صحيح الإسلام الذي ينجوا به المرء من ظلمات الجاهلية وحمأة الكفر، وهو الذي تتحقق به العبودية لله عز وجل وحده دونما سواه بالخروج جُملةً من العبودية للبشر، أما إن كان في حياته منقاداً لنظام الطواغيت الذي استمداده من أهواء البشر فهو عبد للبشر لا لله تعالى.

واعلم أن أنظمة الطواغيت قائمة في الأرض على المحادة لله عز وجل والمحاربة لدينه وتعبيد الناس لغير الله، وغمسهم في الشرك والكفر وزجهم في الوثنية وردهم إلى الجاهلية، وتنشئة الأجيال على دين الديمقراطية وسلخهم من دين الفطرة، وسجن وقتل أهل الصلاح والإصلاح وفتنهم عن دينهم وصدهم عن الدعوة إلى الحق، فهذا النظام لا يقوم في الأرض إلا بقوة تحميه وجيوش وشُرطٌ تَدُودُ عنه وتُقيم أركانه وتدفع عنه صولة أهل الحق، وإن كان حماية عروش الطواغيت يكون بالحديد والسلاح، فهو كذلك بإضفاء الشرعية على مُلكهم وتصحیح مذهبهم وأمر العامة بطاعتهم وهؤلاء هم حمير العلم التابعين للمؤسسات الدينية الموالية للنظام، فلا فرق بين الجندي في الثكنات والجهات والإمام الذي يرتقي المنبر ويدعوا للطاغوت بطول العمر والبركات، فهذا الأخير أشد كفراً وأكبر جُرمًا وإثمًا وهو في أسفل الدركات، وإن كان النبي ﷺ نهى عن العمل تحت إمارة من يؤخرون الصلاة عن وقتها ويقربون شرار الناس فكيف بأهل الملل المبدلين لشريعة الله، فعَنْ أَبِي سَعِيدٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿لَيَأْتِيَنَّ عَلَيْكُمْ أُمَرَاءُ يُقَرِّبُونَ شَرَارَ النَّاسِ، وَيُؤَخِّرُونَ الصَّلَاةَ عَنْ مَوَاقِيتِهَا، فَمَنْ أَدْرَكَ ذَلِكَ مِنْكُمْ فَلَا يَكُونَنَّ عَرِيفًا، وَلَا شُرْطِيًّا، وَلَا جَابِيًّا، وَلَا خَازِنًا﴾^[١].

وإنَّ هذا النظام الوضعي يقوم على المال الذي هو عَصَبُ السُّلْطَانِ، ولذلك فالمؤسسات الاقتصادية التي يقوم عليها اقتصاد الدول بالإضافة إلى أنها قائمة على نظام الربا وفساد المعاملات، فإن العوائد المالية تعود نفقاتها على ما يقوم عليه دين الطاغوت في الأرض^[٢]، فإن ميزانية الجيوش والسجون والمدارس والإعلام وغيرها كبيرة

^[١] رواه ابن حبان في صحيحه برقم ٤٥٨٦

^[٢] قال ابن حزم: "وَكَذَلِكَ: مَنْ سَكَنَ بِأَرْضِ الْهِنْدِ، وَالسِّنْدِ، وَالصَّيْنِ، وَالتُّرْكِ، وَالسُّودَانِ وَالرُّومِ، مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَإِنْ كَانَ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْخُرُوجِ مِنْ هُنَالِكَ لِثِقَلِ ظَهْرِ، أَوْ لِقَلَّةِ مَالٍ، أَوْ لِضَعْفِ جِسْمٍ، أَوْ لِامْتِنَاعِ طَرِيقٍ، فَهُوَ مَعْدُورٌ. فَإِنْ كَانَ هُنَاكَ مُحَارِبًا لِلْمُسْلِمِينَ مُعِينًا لِلْكَفَّارِ بِخِدْمَةٍ، أَوْ كِتَابَةٍ: فَهُوَ كَافِرٌ" المحلى ١٢/٢٦٦

جداً قد لا يتحملها اقتصاد تلك البلدان إلا بالاستدانة من صناديق الغرب ... وكذا المؤسسات التربوية والتعليمية قائمة على تنشئة الأجيال كفار أصليين على دين الديمقراطية، والمؤسسات الخدمية التي تخدم جيوش الطواغيت ومؤسساته وهلم جرا، فعامّة هؤلاء العاملين في هذه المؤسسات العلمانية طائعين منقادين لها تجري عليهم أحكامها اختياراً، وهم يعلمون سلفاً أن لهذه المؤسسات شرائع وأنظمة ولوائح وضعية تخاطب كافة العاملين في هذه المؤسسات، ويلزمون بها ويخضعون لها، ويعلمون كذلك أن من سنّ هذه التشريعات وقرر هذه اللوائح طائفة من البشر لم يهتدوا بهدي الله، ولم يردوا أمرهم إلى شريعة الله، وإنما مردّهم إلى الأهواء والمصالح التي قد تتفق أحياناً مع شريعة الله، وكثيراً ما تضاد أحكام الله وتأمّر بمعصية الله، فهم بدخولهم في هذه المؤسسات قد عقدوا معها عقوداً فيها دلالة ظاهرة على قبولهم للتكليف ومتابعتهم لنظام كفري وطاعتهم للطواغيت المشرعين في أمرهم ونهيهم، فهؤلاء ليسوا محل نزاع ولا يشك في كفرهم إلا من طمس الله بصيرته وأعماه عن نور الوحي مثلهم.



الباب الرابع

البراءة من الشرك والأقوام المشركة

الفصل الأول

بيان التلازم بين البراءة من الشرك^[١] والبراءة من المشركين

قال تعالى: ﴿ قَالَ يَنْقُومِ إِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴾ [١] إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ [الأنعام: ٧٩]، بهذه الكلمات واجه إبراهيم الحنيف قومه بالدعوة إلى التوحيد: فأعلن فيهم البراءة من الشرك بقوله: ﴿ قَالَ يَنْقُومِ إِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴾ ، وجهر بالحنيفية وإفراد الله بالعبودية والتوجه للذي فطر السموات والأرض بقوله: ﴿ إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا ﴾ وصدع فيهم بالبراءة منهم بقوله: ﴿ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ "أي: لست ممن يدين دينكم، ويتبع ملَّتكم أيها المشركون"^[٢]، لست منكم ولا أنتم مني، لكم دينكم ولي دين، أنتم على الشرك وأنا على الحنيفية، أنتم المشركون وأنا ومن اتبعني المسلمون.

إن القضية عند أصحاب الفطر السليمة جد واضحة بقدر صفاء الفطرة وانتفاء الغيبش ... إذ لا يتم الدخول في دين الإسلام حتى تُشْرَكَ مِلَّةُ الشَّرك بمفاصلة الآلهة الباطلة وعابديها والبراءة منهم ومما يعبدون من دون الله، والبراءة من الشرك لا تنفك عن البراءة من المشركين، لأن الله عز وجل جعل الميثاق والفطرة حجة على الإشراك به كما قال تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ

^[١] الشُّرك: قد عرفه النبي ﷺ بتعريف جامع: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ: "أَيُّ الدُّنْبِ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ؟ قَالَ: «أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدَاءً وَهُوَ خَلَقَكَ» رواه البخاري برقم ٤٤٧٧ ، وَعَنْ أَبِي مِجْلَزٍ قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو سَأَلَهُ رَجُلٌ، عَنِ الشُّرْكِ؟ فَقَالَ: أَنْ تَجْعَلَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ". رواه ابن أبي حاتم برقم ١٥٤٠٠ ، وقال السمعاني: "الإشْرَاق: هُوَ الْجَمْعُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ فِي مَعْنَى، فَالِإِشْرَاقُ بِاللَّهِ: هُوَ أَنْ يَجْمَعَ مَعَ اللَّهِ غَيْرَ اللَّهِ فَيَمَّا لَا يَجُوزُ إِلَّا لِلَّهِ" تفسير السمعاني ١٢١/٢

^[٢] تفسير الطبري ٤٨٨/١١

أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا أَن تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ ﴿١٧٢﴾ أَوْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِنْ بَعْدِهِمْ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ الْمُبْطِلُونَ ﴿١٧٣﴾ [الأعراف ١٨٢] ،
 قال ابن أبي زمنين: ﴿١٧٣﴾ أَوْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِنْ بَعْدِهِمْ
 ﴿١٧٣﴾ وجدناهم على ملة فاتبعناهم^[١].

وعن أنس بن مالك، عن النبي ﷺ قَالَ: «يَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لِأَهْلِ النَّارِ عَذَابًا: لَوْ كَانَتْ لَكَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا، أَكُنْتَ مُفْتَدِيًا بِهَا؟ فَيَقُولُ: نَعَمْ، فَيَقُولُ: قَدْ أَرَدْتُ مِنْكَ أَهْوَنَ مِنْ هَذَا وَأَنْتَ فِي صُلْبِ آدَمَ: أَنْ لَا تُشْرِكَ - أَحْسِبُهُ قَالَ: وَلَا أَدْخِلَكَ النَّارَ - فَأَبَيْتَ إِلَّا الشِّرْكَ»^[٢].

وقال ابن زيد في قوله: ﴿فَطَرَتِ اللَّهُ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾ قَالَ: «الإسلام مُذْ خَلَقَهُمُ اللَّهُ مِنْ آدَمَ جَمِيعًا، يَقْرَءُونَ بِذَلِكَ، وَقَرَأَ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا﴾ قَالَ: فهذا قول الله: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ﴾ بعد^[٣]، وعن مجاهد ﴿فَطَرَتِ اللَّهُ﴾ قَالَ: «الإسلام»^[٤].

ولا يُعذر المشرك بحال^[٥] لأن الحجة قائمة عليه في كل حال، أي لا يقع في الشرع وجود شرك اختياراً دون مشرك، وليس في دين الله مشرك مسلم إلا في عقول أحفاد

^[١] تفسير ابن أبي زمنين ١٥٢/٢.

^[٢] رواه مسلم برقم (٢٨٠٥).

^[٣] رواه الطبري ٩٧/٢٠.

^[٤] نفس المصدر.

^[٥] سرد الأدلة من كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ على عدم العذر بالجهل في الشرك بالله تعالى وأنه لا فرق بين المعاند

والجاهل ما يلي:

من كتاب الله:

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾ إِنَّهُمْ اتَّخَذُوا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ [الأعراف ٣٠]، قال الزجاج: "يدل على أن قومًا ينتحلون الإسلام ويزعمون أن من كان كافراً وهو لا يعلم أنه كافر فليس بكافر مُبْطِلُونَ لأمر نخلتهم، لأن الله جل ثناؤه قد أعلمنا أنهم يَحْسَبُونَ أنهم مهتدون، ولا اختلاف بين أهل اللغة في أن الحُسْبَانَ ليس تأويله غير ما يُعلم من معنى حسب" معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٣١/٢
 وقال أبو جعفر: "يقول تعالى ذكره: إن الفريق الذي حق عليهم الضلالة، إنما ضلوا عن سبيل الله وجازوا عن قصد المحجة، باتخاذهم الشياطين نُصراء من دون الله، وظُهرًا جهلاً منهم بخطأ ما هم عليه من ذلك، بل فعلوا ذلك وهم يظنون أنهم على هدى وحق، وأن الصواب ما أتوه وركبوا، وهذا من أبين الدلالة على خطأ قول من زعم أن الله لا يعذب أحداً على معصية ركبها أو ضلالة اعتقدها، إلا أن يأتيها بعد علم منه بصواب وجهها، فيركبها عناداً منه لربه فيها. لأن ذلك لو كان كذلك، لم يكن بين

فريق الضلالة الذي ضلّ وهو يحسب أنه هادٍ. وفريق الهدى، فرّق وقد فرّق الله بين أسمائهما وأحكامهما في هذه الآية" تفسير الطبري ٣٨٨/١٢

❖ وقال تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ ابْلِغْهُ مَا مَنَعَهُ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [التوبة: ١٦]، قال الطبري: يقول -تعالى ذكره- لنبيه وإن استأمنك يا محمد من المشركين الذين أمرتك بقتالهم وقتلهم بعد انسلاخ الأشهر الحرم أحد ليسمع كلام الله منك وهو القرآن الذي أنزله الله عليه ﴿فَأَجِرْهُ﴾ يقول: فأمنه حتى يسمع كلام الله وتتلوه عليه ﴿ثُمَّ ابْلِغْهُ مَا مَنَعَهُ﴾، يقول: ثم رده بعد سماع كلام الله إن هو أبى أن يسلم ولم يتعظ بما تلوته عليه من كلام الله فيؤمن إلى ما مَنَعَهُ.... ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ﴾، يقول: تفعل ذلك بهم من إعطائك إياهم الأمان ليسمعوا القرآن وردك إياهم إذا أبوا الإسلام إلى ما مَنَعَهُ من أجل أنهم: قوم جهلة لا يفقهون عن الله حجة، ولا يعلمون ما لهم بالإيمان بالله لو آمنوا، وما عليهم من الوزر والإثم لتتركهم الإيمان بالله " تفسير الطبري ١٣٨/١٤

وقال البغوي: ﴿حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ فيماله وعليه من الثواب والعقاب... ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ﴾ أي: لا يعلمون دين الله وتوحيده فهم محتاجون إلى سماع كلام الله. قال الحسن: هذه الآية محكمة إلى قيام الساعة" تفسير البغوي ٣١٩/٢.

❖ وقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾ [البينة: ١].

قال البغوي: "﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾، وهم اليهود النصارى، وَالْمُشْرِكِينَ، وَهُمْ عَبْدَةُ الْأَوْثَانِ، ﴿مُنْفَكِينَ﴾ مُنْتَهَيْنَ عَنْ كُفْرِهِمْ وَشُرَكَائِهِمْ وَقَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ زَائِلِينَ مُنْفَصِلِينَ، يُقَالُ: فَكَفْتُ الشَّيْءَ فَأَنْفَكْتُ أَيِ انْفَصَلْتُ، مُنْفَكِينَ ﴿لَفْظُهُ مُسْتَقْبَلٌ وَمَعْنَاهُ الْمَاضِي أَيِ حَتَّى أَتَيْتُهُمُ الْحُجَّةَ الْوَاضِحَةَ، يَعْنِي مُحَمَّدٌ ﷺ أَنَاهُمْ بِالْقُرْآنِ فَبَيَّنَ لَهُمْ ضَلَالَتَهُمْ وَجَهْلَتَهُمْ وَدَعَاهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ، فَهَذِهِ الْآيَةُ فَيَمَنْ آمَنَ مِنَ الْفَرِيقَيْنِ، أَخْبَرَ أَنَّهُمْ لَمْ يَنْتَهُوا عَنِ الْكُفْرِ حَتَّى أَتَاهُمُ الرَّسُولُ فَدَعَاهُمْ إِلَى الْإِيمَانِ فَأَمَنُوا فَأَنْقَذَهُمُ اللَّهُ مِنَ الْجَهْلِ وَالضَّلَالَةِ" تفسير البغوي ٢٩٠/٥.

❖ وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ ۖ لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا وَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا وَهُمْ آذَانٌ لَا يَسْمَعُونَ بِهَا أُولَٰئِكَ كَالْأَنْعَامِ ۖ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولَٰئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ﴾ [الاعراف: ١٧٩]، قال مجاهد: ﴿هُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا﴾

❖ قال: لا يفقهون بها شيئاً من أمر الآخرة ﴿وَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا﴾، الهدى ﴿وَهُمْ آذَانٌ لَا يَسْمَعُونَ بِهَا﴾ الحق، ثم جعلهم

كالأنعام سواء، ثم جعلهم شراً من الأنعام، فقال: ﴿بَلْ هُمْ أَضَلُّ﴾، ثم أخبر أنهم هم الغافلون « رواه الطبري برقم ١٥٤٤٨ ، فعطل الله عنهم وسائل الإدراك وجعلهم بمنزلة الأنعام بل هم أضل، وجعلهم من أهل الغفلة ومن أهل النار.

❖ وقال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن تَجَدَّلُ فِي اللَّهِ بَغْيًا عِلْمًا وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُّنِيرٍ ۖ ثَانِي عَظِيمٍ ۖ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ ۖ وَنَذِيقُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ عَذَابَ الْحَرِيقِ﴾ [الحج: ٩]، فجعل الله مصير الجاهل الذي يضل الناس بغير علم نار جهنم، قال الطبري: " يقول تعالى ذكره: ومن الناس من يخاصم في توحيد الله وإفراذه بالألوهة بغير علم منه بما يخاصم به ﴿وَلَا هُدًى﴾ يقول: وبغير بيان معه لما يقول ولا برهان" تفسير الطبري ٥٧٣/١٨

❖ قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [المؤمنون ١١٧]، قال يحيى بن سلام ﴿لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ﴾: لا حجة له به" تفسير يحيى بن سلام ٢٩٠/١، أي سماهم الله كافرين لعبادتهم غير الله بغير حجة ولا علم أي بجهل.

❖ وقال تعالى: ﴿بَلِ اتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَهْوَاءَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ فَمَنْ يَهْدِي مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ وَمَا هُمْ مِنْ نَاصِرِينَ﴾ [الروم ٢٩]، قال الطبري: "اتبعوا أهواءهم، جهلا منهم لحق الله عليهم، فأشركوا الآلهة والأوثان في عبادته، ﴿فَمَنْ يَهْدِي مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ﴾ يقول: فمن يسدّد للصواب من الطرق، يعني بذلك من يوفق للإسلام من أضلّ الله عن الاستقامة والرشاد" الطبري ٩٧/٢٠، وفي الآية دلالة أن الشرك قرين الجهل.

❖ وقال تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَمْ يَنْزِلْ بِهِ سُلْطَانًا وَمَا لَيْسَ لَهُمْ بِهِ عِلْمٌ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ نَصِيرٍ﴾ [الحج ٧١]، قال أبو حفص سراج الدين الدمشقي: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَمْ يَنْزِلْ بِهِ سُلْطَانًا﴾ حجة ﴿وَمَا لَيْسَ لَهُمْ بِهِ عِلْمٌ﴾ عن جهل وليس لهم به دليل عقلي فهو تقليد وجهل، والقول الذي هذا شأنه يكون باطلاً ﴿وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ نَصِيرٍ﴾، أي وما للمشركين من نصير مانع يمنعهم من عذاب الله" اللباب في علوم الكتاب ١٤٦/١٤، وفي الآية دلالة أن الشرك قرين الجهل.

❖ وقال تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا وَإِنْ جَاهَدَاكَ لِتُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا إِلَىٰ مَرْجِعِكُمْ فَأُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النكوت ٨] قال السمعاني: "وقوله: ﴿مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ إِنَّمَا قَالَ هَذَا: لِأَنَّ الشَّرْكَ كُلَّهُ عَنْ جَهْلٍ، فَإِنَّ الْعَالَمَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ" تفسير السمعاني ١٦٨/٤

❖ وقال تعالى: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ﴾ [الزمر ٦٤]، قال حرب الكرماني في مسائله «قُلْتُ لِإِسْحَاقَ: الرَّجُلُ يَقُولُ لِلْمُشْرِكِ إِنَّهُ رَجُلٌ عَاقِلٌ؟ قَالَ: لَا يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ لَهُمْ: لَأَنَّهُمْ لَيْسَتْ لَهُمْ عُقُولٌ» مسائل حرب ٨٨١/٢.

❖ وقال تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا اللَّهُ أَوْ تَأْتِينَا آيَةٌ كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِثْلَ قَوْلِهِمْ تَشَبَهَتْ قُلُوبُهُمْ قَدْ بَيَّنَّا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة ١١٨] عَنِ الرَّبِّيعِ عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ قَوْلُهُ: ﴿لَوْلَا يُكَلِّمُنَا اللَّهُ أَوْ تَأْتِينَا آيَةٌ﴾ قَالَ: «هُوَ قَوْلُ كُفَّارِ الْعَرَبِ وَرُويَ عَنْ قَتَادَةَ وَالرَّبِّيعِ بْنِ أَنَسٍ نَحْوُ ذَلِكَ» رواه ابن أبي حاتم، ١١٤١ وقال السمرقندي: "قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ أي: لا يعلمون توحيد الله تعالى، ومعناه: وقال الجهال من الناس- وهم الكفار- تفسير السمرقندي ٨١/٨

❖ وقال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ تُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾ الَّذِينَ ضَلَّ سَعِيَّهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِمْ فَحَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَلَا تُقِيمُ هُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَرَنَّا﴾ [الكهف ١٠].

قال الطبري: "وهذا من أذل الدلائل على خطأ قول من زعم أنه لا يكفر بالله أحد إلا من حيث يقصد إلى الكفر بعد العلم بوحدايته، وذلك أن الله تعالى ذكره أخبر عن هؤلاء الذين وصف صفتهم في هذه الآية، أن سعيهم الذي سعوا في الدنيا ذهب ضاللا وقد كانوا يحسبون أنهم محسنون في صنعهم ذلك، وأخبر عنهم أنهم هم الذين كفروا بآيات ربهم. ولو كان القول كما قال الذين زعموا أنه لا يكفر بالله أحد إلا من حيث يعلم، لوجب أن يكون هؤلاء القوم في عملهم الذي أخبر الله عنهم أنهم كانوا يحسبون فيه أنهم يحسنون صنعه، كانوا مثابين مأجورين عليها، ولكن القول بخلاف ما قالوا، فأخبر جل ثناؤه عنهم أنهم بالله كفرة، وأن أعمالهم حابطة" تفسير الطبري ١٢٨/١٨

وعن أبي الطفيل، قال: قام ابن الكواء إلى علي، فقال: من الأخسرين أعمالا الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا، قال: ويُلْكُ أهل خروءاء منهم" رواه ابن أبي حاتم ١٢٧/١٨.

وقال ابن منده: ذَكَرَ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْمُجْتَهِدَ الْمُخْطِئَ فِي مَعْرِفَةِ اللَّهِ، عَزَّ وَجَلَّ وَوَحْدَانِيَّتِهِ كَالْمُعَانِدِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى مُخْبِرًا عَنْ ضَلَالَتِهِمْ وَمُعَانَدَتِهِمْ: ﴿قُلْ هَلْ تُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾ الَّذِينَ ضَلَّ سَعِيَّهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴿وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ

أَبِي طَالِبٍ ﷺ لَمَّا سُئِلَ عَنِ الْخُسْرَيْنِ أَعْمَالًا فَقَالَ: كَفَرَةُ أَهْلِ الْكِتَابِ كَانَ أَوَائِلُهُمْ عَلَى حَقٍّ، فَأَشْرَكُوا بِرَبِّهِمْ عَزَّ وَجَلَّ وَابْتَدَعُوا فِي دِينِهِمْ، وَأَحْدَثُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ، فَهُمْ يَجْتَمِعُونَ فِي الضَّلَالَةِ وَيَحْسُبُونَ أَنَّهُمْ عَلَى هُدًى، وَيَجْتَهُدُونَ فِي الْبَاطِلِ وَيَحْسِبُونَ أَنَّهُمْ عَلَى حَقٍّ، ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسِبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا. وَقَالَ عَلِيُّ ﷺ مِنْهُمْ أَهْلُ خُرُوزَاءَ" التوحيد لابن منده ٣١٤/١

والاجتهاد في الأصول غير مقبول، والمخطئ في ذلك غير معذور بالإجماع، قال أبو محمد ابن أبي زيد القيرواني: "ومن قول أهل السنة: أنه لا يعذر من أداه اجتهاده إلى بدعة، لأن الخوارج اجتهدوا في التأويل فلم يعذروا إذ خرجوا بتأويلهم عن الصحابة فسماهم عليه الصلاة والسلام مارقين من الدين، وجعل المجتهد في الأحكام مأجورا وإن أخطأ" الجامع في السنن والآداب والمغازي والتاريخ ص ١٢١ وهذا إجماع على أنه لا يعذر من أداه اجتهاده إلى بدعة، فكيف بمن أداه اجتهاده إلى الشرك!!، قال اللالكائي «أجمع أهل السنة والجماعة على أنه لا اجتهاد في مسائل الاعتقاد، وأنه لا مجال للرأي وإعمال العقل فيها، وأنه لا يسمع مسلم فيها إلا التسليم والإتباع لعقيدة السلف الصالح، وأنه من لم يسعه ما وسعهم فلا وسع الله عليه» شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ٣١٥

❁ وقوله تعالى: ﴿يَعْلَمُونَ ظَهْرًا مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ غَنَفُلُونَ﴾ [الروم ٧]، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَغْنَبِي: «الْكُفَّارُ، يَغْرِفُونَ عُمُرَانَ الدُّنْيَا، وَهُمْ فِي أَمْرِ الدِّينِ جُهَالٌ» تفسير ابن كثير ٣٠٥/٦.

ومن السنة والأثر

❁ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: ﴿مَنْ مَاتَ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، دَخَلَ الْجَنَّةَ﴾ رواه مسلم ٢٦، وفيه دلالة أن من جهل التوحيد ومعنى لا إله إلا الله دخل النار، ويشهد لهذا المعنى قوله تعالى: ﴿وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ الشَّفْعَةَ إِلَّا مَن شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف ٨٦] قال السمعاني: "وقوله: ﴿إِلَّا مَن شَهِدَ بِالْحَقِّ﴾ مَعْنَاهُ عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ: إِلَّا لِمَن شَهِدَ بِالْحَقِّ، وَهُوَ مَن شَهِدَ بِلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَقَوْلُهُ: ﴿وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ ظَاهِرُ الْمَعْنَى، وَمَعْنَاهُ: يَشْهَدُونَ عَنْ عِلْمٍ" تفسير السمعاني ١٢٠/٥.

❁ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، «صَارَتِ الْأَوْتَانُ الَّتِي كَانَتْ فِي قَوْمِ نُوحٍ فِي الْعَرَبِ بَعْدَ، أَمَّا وَدَّ كَانَتْ لِكُلِّ بِدْوَمةِ الْجَنْدَلِ، وَأَمَّا سُوَاعٌ كَانَتْ لِهَذِيلٍ، وَأَمَّا يَغُوثٌ فَكَانَتْ لِمُرَادٍ، ثُمَّ لَبَنِي غُطَيْفٍ بِالْجَوْفِ، عِنْدَ مَسَبَا، وَأَمَّا يَغُوثٌ فَكَانَتْ لِهَمْذَانَ، وَأَمَّا نَسْرٌ فَكَانَتْ لِحِمَيرَ لَيْلِ ذِي الْكَلَاعِ، أَسْمَاءُ رِجَالِ صَالِحِينَ مِنْ قَوْمِ نُوحٍ، فَلَمَّا هَلَكُوا أَوْحَى الشَّيْطَانُ إِلَى قَوْمِهِمْ، أَنْ انْصَبُوا إِلَى مَجَالِسِهِمْ الَّتِي كَانُوا يَجْلِسُونَ أَنْصَابًا وَسَمَوْهَا بِأَسْمَائِهِمْ، فَفَعَلُوا، فَلَمْ تُعْبَدْ، حَتَّى إِذَا هَلَكَ أَوْلَيْكَ وَتَسَخَّ الْعِلْمُ عُبِدَتْ» رواه البخاري برقم ٤٩٢٠ ومعناه أن عبادة الأصنام كانت بعد ذهاب العلم وحلول الجهل فالشرك قرين الجهل، وعن جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ "يُخْرِجُ الدَّجَالَ فِي حَفَقَةٍ مِنَ الدِّينِ، وَإِذَا بَارِ مِنَ الْعِلْمِ" رواه أحمد ١٤٩٥٤

❁ وقال عمر بن الخطاب ﷺ: «لا عذر لأحد في ضلالة ركبها حسبها هدى، ولا في هدى تركه حسبه ضلالة، فقد بينت الأمور، وثبتت الحجة، وانقطع العذر». شرح السنة للبرهاري ٣٦/١

❁ وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّهُ قَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿يَتْلُوهَا إِلَّا نَسْنُ مَا عَزَمَكِ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ﴾ [الانفطار ٦] فَقَالَ: «غَرَّةٌ وَاللَّهِ جَهْلُهُ» رواه ابن أبي حاتم برقم ١٩١٧٤

❁ وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ: «أَلَا لَا يَقْلُدَنَّ أَحَدُكُمْ دِينَهُ رَجُلًا، إِنْ آمَنَ آمَنَ، وَإِنْ كَفَرَ كَفَرَ، فَإِنَّهُ لَا أُسُوءَةَ فِي الشَّرِّ» أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١٦٦٩) برقم (٨٧٦٤، ٨٧٦٧)، وقال البيهقي في المجمع (١٨٠١): رجاله رجال الصحيح. فتأمل قوله وإن كفر كفر فجعل التقليد والمتابعة على الكفر كفر ولم يعذره بذلك.

الجهنم، لأن الحنيف غير المشرك قال تعالى: ﴿حُنَفَاءَ لِلَّهِ غَيْرَ مُشْرِكِينَ بِهِ﴾ [الحج ٣١]، قال أبو بكر الصديق: «كان الناس يحجون وهم مشركون فكانوا يسمونهم حنفاء الحجاج، فنزلت ﴿حُنَفَاءَ لِلَّهِ غَيْرَ مُشْرِكِينَ بِهِ﴾» [١].

وكل من تلبس بالشرك مختاراً يُسمى مشركاً في كل أحواله عالماً كان أو جاهلاً، مُعانداً كان أو مُعرضاً، متأولاً كان أو مُلبساً عليه يحسب أنه من المهتدين، كان قبل الرسالة أو بعدها، حديث عهدٍ بإسلام أو يعيش في نائية، إذ الحجة قائمة عليه بالفطرة والميثاق وهي لا تنفك عنه في جميع هذه الأحوال، قال تعالى: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ۚ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ۗ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا ۖ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّاهَا﴾ [الشمس] قال الطبري: "يقول تعالى ذكره: فبين لها ما ينبغي لها أن تأتي أو تذر من خير أو شر أو طاعة أو معصية" [٢]، وعن ابن عباس، قوله: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾ يقول: بين الخير والشر "وقال: "علمها الطاعة والمعصية" [٣]، وقال ابن منده: "ذكر استدلال مَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ الدَّعْوَةُ وَلَمْ يَأْتِهِ رَسُولٌ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى مُخْبِراً عَنْ إِيْمَانِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِاللَّهِ عَزَّ

عَنِ الْمُؤْمَلِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: سَمِعْتُ عُمَارَةَ بْنَ زَادَانَ يَقُولُ: «بَلَغَنِي أَنَّ الْقَدَرِيَّةَ يُحْشِرُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَعَ الْمُشْرِكِينَ، فَيَقُولُونَ: وَاللَّهِ مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ، فَيَقَالُ لَهُمْ: إِنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ مِنْ حَيْثُ لَا تَعْلَمُونَ، قَالَ: وَبَلَغَنِي أَنَّهُ يُقَالُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: أَنْتُمْ حُصَمَاءُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ» رواه عبد الله في السنة برقم ٨٥٣.

وأخرج عبد بن حميد وابن جرير عن قتادة في قوله: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ﴾ قَالَ: من بعد ما أَرَاهُم الله من إحياء الموتى ومن بعد ما أَرَاهُم من أمر القَتِيلِ ﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ ثُمَّ عَذَرَ اللَّهُ الْحِجَارَةَ وَلَمْ يَغْزِشْ قِيَامَ إِبْنِ آدَمَ فَقَالَ ﴿وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشْقَقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ الْمَاءُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ حَشِيَّةِ اللَّهِ﴾ [الدر المنثور ١٩٧/١].

ومن أقوال العلماء

قال المروزي: "وَالْجَهْلُ بِاللَّهِ فِي كُلِّ حَالٍ كُفْرٌ قَبْلَ الْخَيْرِ وَبَعْدَ الْخَيْرِ" تعظيم قدر الصلاة ص ٥٢٠.

وقال الشافعي: "لَوْ عَذِرَ الْجَاهِلُ، لِأَجْلِ جَهْلِهِ لَكَانَ الْجَهْلُ خَيْرًا مِنَ الْعِلْمِ إِذْ كَانَ يَحْطُ عَنْ الْعَبْدِ أَعْبَاءَ التَّكْلِيفِ وَيُرِيحُ قَلْبَهُ مِنْ ضُرُوبِ التَّغْنِيفِ، فَلَا حُجَّةَ لِلْعَبْدِ فِي جَهْلِهِ بِالْحُكْمِ بَعْدَ التَّبْلِيغِ وَالتَّمْكِينِ، ﴿لَعَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾" [المنثور من القواعد ١٧/٢].

وحكى أبو الحسين الملقب بالإجماع على أن الجهل مناط مكفر فقال: "وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ مَعْتَزِلَةَ بَعْدَادٍ وَالْبَصْرَةَ وَجَمِيعَ أَهْلِ الْقُبْلَةِ لَا اخْتِلَافَ بَيْنَهُمْ أَنَّ مِنْ شَكٍّ فِي كَافِرٍ فَهُوَ كَافِرٌ لِأَنَّ الشَّاكَّ فِي الْكُفْرِ لَا إِيمَانَ لَهُ لِأَنَّهُ لَا يَعْرِفُ كُفْرًا مِنْ إِيمَانٍ فَلَيْسَ بَيْنَ الْأُمَّةِ كُلِّهَا الْمُعْتَزِلَةُ وَمَنْ دُونَهُمْ خِلَافٌ أَنَّ الشَّاكَّ فِي الْكَافِرِ كَافِرٌ" التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع ٤٠/١

[١] أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره برقم ١٣٩١٦

[٢] تفسير الطبري ٤٥٤/٢٤

[٣] نفس المصدر

وَجَلَّ قَبْلَ الرِّسَالَةِ: ﴿ قَالَ يَقَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴿٧٨﴾ إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾^[١].

وعليه فالبراءة من الشرك تقتضي حتماً البراءة من المشركين حيث لا يتصور شرعا وجود شرك دون مشرك، والأدلة الواردة في الأولى دالة على الثانية كقوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢١﴾ إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيَهْدِينِ ﴿٢٢﴾ وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ [الزخرف ٢٨]، فهي في البراءة من العابدين ومما يعبدون وجاء تفصيلها في قوله تعالى: ﴿ قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءُؤُا مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدُّهُ ﴾ [المتحنة ٤]، فقَدِّم البراءة من العابدين لأنها تتضمن البراءة مما يعبدون، فهي براءة من العامل وعمله ومن العابد وعبادته... إذاً فمفاصلة الشرك كله لا تتم إلا بالبراءة من أهله واعتقاد أنهم على دين باطل، فمن حقق هذه المفاصلة تحقق بقوله: ﴿ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾.

وصاحبُ الفطرة السليمة لا يستطيع أن يتصور أن يكون المرء على الحق وهو يرى الباطل حقاً، قال تعالى: ﴿ فَذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ أَحَقُّ فَمَاذَا بَعَدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ فَأَنَّى تُصَرِّفُونَ ﴾ [يونس ٣٢]، وكيف يكون المرء مسلماً وهو يرى المشركين على دينه؟ فهذا قطعاً لا يعرف الإسلام من الشرك... وكيف لرجلٍ يجهلُ ابتداءً حقيقة الإسلام يكون معتقلاً له، وكيف يُعَدُّ من أهله وهو لا يعرف مدلوله ابتداءً، فالاعتقاد فرع عن المعرفة فإذا جهل حقيقة عقيدة ما كيف يكون من المعتنقين لها ويُعَدُّ من أهلها؟... إنها واضحة عند أصحاب الفطر السليمة، وبهذا الوضوح كذلك تقررت في كتاب الله: إن الإسلام لا ينعقد إلا بالبراءة من المشركين كما سيأتي بيانه - بحول الله وقوته -.

وفي تقرير ذلك نقول أن النَّبِيَّ ﷺ بُعِثَ في قوم مشركين جاهليين أهل فطرة وغفلة، فلما دعاهم إلى التوحيد قالوا: ﴿ أَجْعَلِ الْآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ ﴾ [صه]،

^[١] كتاب التوحيد ٣٠٦/١

وقال فيهم تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾ وَيَقُولُونَ إِنَّا لَنَارِكُوا إِلَهَ تِنَّا لِشَاعِرٍ مَّجْنُونٍ ﴿[الصافات ٣٦]﴾، فالدعوة إلى التوحيد التي سبق تفصيلها في فصل - الاستسلام لله بالتوحيد - قُوبِلَتْ بالكفر والصدِّ والعناد، قال تعالى: ﴿وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ وَهُوَ الْحَقُّ قُلْ لَسْتُ عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ﴾ [الأنعام ٦٦]، وفي المقابل اصطفى الله أهل الهداية من السابقين الأولين فأجابوا داعي الإسلام ... ولا شك أن الخارج من الجاهلية إلى الإسلام يرى قومه على ضلالة وأنهم على دين باطل وليسوا على شيء من الحق، وهذا المعنى أدركه عمرو بن عبسة السلمي رضي الله عنه بفطرته حيث قال: «كُنْتُ وَأَنَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَظُنُّ أَنَّ النَّاسَ عَلَى ضَلَالَةٍ، وَأَنَّهُمْ لَيْسُوا عَلَى شَيْءٍ وَهُمْ يَعْبُدُونَ الْأَوْثَانَ»^[١]، وأدركه زيد بن عمر بن نفيل كذلك، فعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَتْ: «رَأَيْتُ زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو بْنِ نُفَيْلٍ قَائِمًا مُسْنِدًا ظَهْرَهُ إِلَى الْكَعْبَةِ يَقُولُ: يَا مَعَاشِرَ قُرَيْشٍ، وَاللَّهِ مَا مِنْكُمْ عَلَى دِينِ إِبْرَاهِيمَ غَيْرِي»^[٢]، وأدركها غيرهم كما روى عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَالَّذِينَ آجَتَنُوا الطُّغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا وَأَنَابُوا إِلَى اللَّهِ لَهُمُ الْبَشْرَىٰ فَبَشِّرْ عِبَادِ﴾ [الزمر ١٧]، قَالَ: «نَزَلَتْ هَاتَانِ الْآيَتَانِ فِي ثَلَاثَةِ نَفَرٍ كَانُوا فِي الْجَاهِلِيَّةِ يَقُولُونَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. فِي زَيْدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ نُفَيْلٍ، وَأَبِي ذَرٍّ الْغَفَارِيِّ، وَسَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ»^[٣]، وعن أَبِي الطُّفَيْلِ، حَدَّثَنِي سَلْمَانُ الْفَارِسِيُّ قَالَ: «كُنْتُ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ جَيٍّْ، وَكَانَ أَهْلُ قُرَيْتِي يَعْبُدُونَ الْخَيْلَ الْبُلُقَ، وَكُنْتُ أَعْرِفُ أَنَّهُمْ لَيْسُوا عَلَى شَيْءٍ» الحديث^[٤].

لذلك قررنا أن البراءة من المشركين تُدرَك بالفطرة ومن لم يحقق البراءة من المشركين فهو في مرتبة المشرك الذي لم يحقق البراءة من الشرك للتلازم بين البراءتين، فالمُوحِد ابتداءً مُفَارِقٌ لملة الشرك إلى دين الإسلام، وهذا يقتضي منه

^[١] رواه مسلم برقم ٢٩٤

^[٢] رواه البخاري برقم ٣٨٢٨، قال محمد بن إسحاق: "قَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ: وَأَمَّا زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ نُفَيْلٍ فَوَقَفَ فَلَمْ يَدْخُلْ فِي يَهُودِيَّةٍ وَلَا نَصْرَانِيَّةٍ، وَفَارَقَ دِينَ قَوْمِهِ، فَاعْتَزَلَ الْأَوْثَانَ وَالْمَيْتَةَ وَالْدَّمَ وَالْذَّبَابِجَ الَّتِي ذَبَحَ عَلَى الْأَوْثَانِ وَنَهَى عَنْ قَتْلِ الْمُؤَوَّدَةِ، وَقَالَ: أَعْبُدُ رَبَّ إِبْرَاهِيمَ، وَبَادَى قَوْمَهُ بِغَيْبٍ مَا هُمْ عَلَيْهِ. سيرة ابن هشام ٢٢٥

^[٣] رواه ابن أبي حاتم برقم ١٨٣٨٠

^[٤] رواه الطبري في المعجم الكبير برقم ٦٠٧٣

اعتقاد بطلان ما كان عليه والبراءة من قومه واعتقاد أنهم على دين باطل، وأنه قد فارق دينهم إلى الدين الحق وهذا القدر يدركه الموحد بفطرته.

ولقد كان مشركي قريش يعلمون أن هذه الدعوة المحمدية تقتضي ترك عبادة الآلهة وتكفير الآباء وتسفيه عقول العابدين كما روى ابن إسحاق في السيرة قال: "ثم إن أبا بكر لقي رسول الله ﷺ فقال: أحق ما تقول قريش يا محمد من تركك آلهتنا، وتسفيهك عقولنا وتكفيرك آباءنا؟ فقال رسول الله ﷺ: ﴿يا أبا بكر إني رسول الله ونبيه، بعثني لأبلغ رسالته وأدعوك إلى الله بالحق، فو الله إنه للحق أدعوك، إلى الله يا أبا بكر، وحده لا شريك له، ولا يعبد غيره، والموالاتة على طاعته وأهل طاعته، وقرأ عليه القرآن، فلم يفر، ولم ينكر، فأسلم وكفر بالأصنام، وخلع الأنداد، وأقرَّ بحق الإسلام، ورجع أبو بكر وهو مؤمن مصدِّق﴾^[١]

وهذا المعنى جاء واضحاً في كتاب الله في غير ما موضع ومنه سورة الكافرون التي سماها النبي ﷺ: البراءة من الشرك، فعَنْ فَرْوَةَ بِنِ نَوْفَلٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «فَمَجِيءٌ مَا جَاءَ بِكَ؟» قَالَ: قُلْتُ: جِئْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ لِتُعَلِّمَنِي شَيْئًا أَقُولُهُ عِنْدَ مَنْ أَمِي، قَالَ: "إِذَا أَخَذْتَ مَضْجَعَكَ فَاقْرَأْ ﴿قُلْ يَتَّيِّبُ الْكَافِرُونَ﴾^[٢] ثُمَّ نَمْ عَلَى حَاتِمَتَيْهَا، فَإِنَّهَا بَرَاءَةٌ مِنَ الشَّرِّكَ^[٣]». ووجه الدلالة أن سورة الكافرون مُفْتَتِحَةٌ وَمُخْتَتِمَةٌ بالبراءة من الكافرين ومن دينهم فسماها النبي ﷺ براءة من الشرك، قَالَ الْفُقَيْمِيُّ: "وَذَلِكَ أَنَّهُمْ قَالُوا: إِنْ سَرَّكَ أَنْ نَدْخُلَ فِي دِينِكَ عَامًّا فَادْخُلْ فِي دِينِنَا عَامًّا، فَتَزَلَّتْ هَذِهِ السُّورَةُ: لَكُمْ دِينُكُمْ الشَّرِّكَ، وَلِي دِينِ الْإِسْلَامِ"^[٤]، وَعَنْ عَمْرِو بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: كَانَ أَبُو الْجَوْزَاءِ يَقُولُ: «أَكْثَرُوا قِرَاءَةَ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ وَابْرُؤُوا مِنْهُمْ»^[٥].

والبراءة من الشرك هي: ترك الشرك واعتقاد عدم أحقية الآلهة الباطلة للعبادة، وينقضها التلبس بالشرك.

وأما البراءة من المشركين فهي: مُفَارَقَةُ المشركين في الدين واعتقاد أنهم على دين باطل، وينقضها أسلمة المشركين واعتقاد أنهم معذورون بالجهل أو التأويل.

^[١] سيرة بن إسحاق ١٣٩/١

^[٢] رواه النسائي برقم ١٠٥٦٩

^[٣] تفسير البغوي ٣١٨/٥

^[٤] فضائل القرآن وما أنزل من القرآن بمكة وما أنزل بالمدينة ١٠٨/١

والتلازم بينهما: يقتضي أنه لا يصح ترك الشرك إلا باعتقاد أن أهله على دين باطل وعلى غير ملّة إبراهيم، ومن سعى المشرك مسلماً فقد سعى الشرك إسلاماً وهو لا يعرف الكفر من الإسلام، وحكى أبو الحسين الملقب بالإجماع على أن الجهل مناط مكفر فقال: "وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ مَعْتَزِلَةَ بَغْدَادَ وَالْبَصْرَةَ وَجَمِيعَ أَهْلِ الْقُبْلَةِ لَا اخْتِلَافَ بَيْنَهُمْ أَنَّ مَنْ شَكَّ فِي كَافِرٍ فَهُوَ كَافِرٌ لِأَنَّ الشَّكَّ فِي الْكُفْرِ لَا إِيمَانَ لَهُ لِأَنَّهُ لَا يَعْرِفُ كُفْرًا مِنْ إِيمَانٍ فَلَيْسَ بَيْنَ الْأُمَّةِ كُلِّهَا الْمُعْتَزِلَةُ وَمَنْ دُونَهُمْ خِلَافٌ أَنَّ الشَّكَّ فِي الْكَافِرِ كَافِرٌ" [١]، لا كما يدعيه الجهمية أن الجهل عذر مُبرّر بل هو مناط مُكفّر، قال أبو سليمان: سألت أبا سَلَمَةَ بن شبيب عن علم الحلواني، قال: يرمى في الحش. ثم قال أبو سَلَمَةَ: من لم يشهد بكفر الكافر فهو كافر" [٢].

المطلب الأول: الأدلة الواردة في البراءة من الشرك

والآيات الواردة في البراءة من الشرك جاء في سياق تفسير كلمة التوحيد: لا إله إلا الله، وبيان حقيقة ملّة إبراهيم ودعوة الرُّسل أقوامهم إلى الإسلام، وهي كثيرة منها:

﴿قَالَ تَمَلَّكَ إِلَهُهُ﴾ ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٦٠﴾ إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيَهْدِينِ ﴿٦١﴾ وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٦٢﴾﴾ [الزخرف ٢٨]، عن السدي ﴿إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي﴾ قال: «خلقني. وقوله: ﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ﴾ يقول تعالى ذكره: وجعل قوله: ﴿إِنِّي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٦٠﴾ إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي﴾ وهو قول: لا إله إلا الله، كلمة باقية في عقبه، وهم ذريته، فلم يزل في ذريته من يقول ذلك من بعده» [٣].

فالكلمة الباقية هي لا إله إلا الله كما قال مجاهد وقتادة وغيرهم [٤] وفُسرَت بالبراءة من الشرك وإفراد الله بالعبودية، ومثله قوله تعالى: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ [النساء ٣٦]، وقوله: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ [الأنعام ١٥١].

[١] التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع ٤٠/١

[٢] تاريخ بغداد ٣٧٧/٧

[٣] تفسير الطبري ٥٨٩/٢١

[٤] نفس المصدر

﴿ وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَهُهُ وَاحِدٌ وَإِنِّى بَرِىءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴾ [الأنعام ١٩]، وقال تعالى: في سياق قصة عاد من قول هود: ﴿ قَالَ إِنِّى أُشْهِدُ اللَّهَ وَأَشْهَدُ أَنَّى بَرِىءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴾ [١] من دُونِهِ ۖ فَكَيْدُونِى جَمِيعًا ثُمَّ لَا تُنظِرُونِ ﴾ [هوده ٥٥]، قال الطبري: "وهذا خبر من الله تعالى ذكره، عن قول قوم هود: أَنَّهُمْ قَالُوا لَهُ إِذْ نَصَحَ لَهُمْ وَدَعَاهُمْ إِلَى تَوْحِيدِ اللَّهِ وَتَصْدِيقِهِ وَخَلْعِ الْأَوْثَانِ وَالْبِرَاءَةِ مِنْهَا: لَا نَتْرِكُ عِبَادَةَ آلِهَتِنَا، وَمَا نَقُولُ إِلَّا أَنَّ الَّذِي حَمَلَك عَلَى ذَمِّهَا وَالنَّهْيِ عَنْ عِبَادَتِهَا، أَنَّهُ أَصَابَكَ مِنْهَا خَبَلٌ مِنْ جَنُونٍ" [٢].

﴿ وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا إِبْرَاهِيمَ رُشْدَهُ مِن قَبْلُ وَكُنَّا بِهِ عَالِمِينَ ﴾ [٣] إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَا هَذِهِ التَّمَاثِيلُ الَّتِي أَنْتُمْ حَاكِفُونَ ﴾ [٤] قَالُوا وَجَدْنَا ءَابَاءَنَا هَا عِبْدِينَ ﴾ [٥] قَالَ لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَءَابَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ [الأنبياء ٥٣]، عَنْ قَتَادَةَ فِي قَوْلِهِ: ﴿ الَّتِي أَنْتُمْ حَاكِفُونَ ﴾ قَالَ: «عابدون. وفي قوله: ﴿ قَالُوا وَجَدْنَا ءَابَاءَنَا هَا عِبْدِينَ ﴾ أَي عَلَى دِينٍ، وَإِنَّا مَتَّبِعُوهُمْ عَلَى ذَلِكَ» [٦]، وفيه دلالة على أَنَّ الشَّرْكَ مِلَّةٌ وَدِينٌ وَلَا يَصِحُّ الْإِسْلَامُ إِلَّا بِالْبِرَاءَةِ مِنْهُ وَمِنْ أَهْلِهِ الْمَعْتَنِّقِينَ لَهُ، إِذْ الْبِرَاءَةُ مِنَ الدِّينِ تَقْتَضِي الْبِرَاءَةَ مِنْ أَهْلِهِ وَإِلَّا لَكَانَتْ لَعْوًا.

﴿ وَإِلَى الْمِثْلَةِ: جمعت ما افترق في غيرها وَبَيَّنَّتْ صَرِيحَ الْمِلَّةِ الْحَنِيفِيَّةِ وَفَسَّرَتْ الْكَلِمَةَ الْبَاقِيَةَ وَنَصَّتْ عَلَى الْأَسْوَةِ الْحَسَنَةِ الَّتِي أُمِرَتْ هَذِهِ الْأُمَّةُ بِاتِّبَاعِهَا، قَالَ تَعَالَى: ﴿ قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَّءُؤُا مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدَهُ ﴾ [٧]

المتحنة ٤]، قال أبو جعفر وقوله: ﴿ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَّءُؤُا مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ ﴾ يقول: حين قالوا لقومهم الذين كفروا بالله وعبدوا الطَّاغوت: أَيها القوم إِنَّا بَرَاءٌ مِنْكُمْ، وَمِنَ الَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنَ الْآلِهَةِ وَالْأَنْدَادِ، وَقَوْلِهِ: ﴿ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا ﴾ يقول جَلَّ ثَنَاؤُهُ مَخْبِرًا عَنْ قِيلِ أَنْبِيَائِهِ لِقَوْمِهِمُ الْكُفْرَةَ: كَفَرْنَا بِكُمْ، أَنْكَرْنَا مَا كُنْتُمْ عَلَيْهِ مِنَ الْكُفْرِ بِاللَّهِ وَجَعَلْنَا عِبَادَتَكُمْ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ

[١] تفسير الطبري ٣٦١/١٥

[٢] رواه ابن أبي حاتم في تفسيره برقم ١٣٦٦٩

الله أن تكون حقًا، وظهر بيننا وبينكم العداوة والبغضاء أبدًا على كفركم بالله، وعبادتكم ما سواه، ولا صلح بيننا ولا هوادة، ﴿حَتَّى تَوْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدَهُ﴾، يقول: حتى تُصدّقوا بالله وحده، فتوحّدوه، وتفردوه بالعبادة" [١]، وقال البغوي: "يَأْمُرُ حَاطِبًا وَالْمُؤْمِنِينَ بِالْإِفْتِدَاءِ بِإِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَالَّذِينَ مَعَهُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي التَّبَرُّؤِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ" [٢].

وجاء في السنة

﴿عَنْ أَبِي مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَكَفَرَ بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ، حَرَّمَ مَالُهُ، وَدَمُهُ، وَجَسَابُهُ عَلَى اللَّهِ» [٣]، قال عبد الرحمن بن حسن: "وأما قوله ﷺ في الحديث الصحيح: «وكفر بما يعبد من دون الله»، فهذا شرط عظيم لا يصح قول: لا إله إلا الله إلا بوجوده، وإن لم يوجد لم يكن من قال: لا إله إلا الله معصوم الدم والمال، ولأن هذا هو معنى: لا إله إلا الله، فلم ينفعه القول بدون الإتيان بالمعنى الذي دلّ عليه، من ترك الشرك والبراءة منه وممن فعله، فإذا أنكر عبادة كل ما يعبد من دون الله وتبرأ منه وعادى من فعل ذلك، صار مسلمًا معصوم الدم والمال، وهذا معنى قول الله تعالى: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة ٢٥٦] [٤].

﴿عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ بَارِزًا يَوْمًا لِلنَّاسِ، فَأَتَاهُ جَبْرِيلُ فَقَالَ: مَا الْإِيمَانُ؟ قَالَ: «الْإِيمَانُ أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَبِلِقَائِهِ، وَرُسُلِهِ وَتُؤْمِنَ بِالْبَعْثِ». قَالَ: مَا الْإِسْلَامُ؟ قَالَ: "الْإِسْلَامُ: أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ، وَلَا تُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤَدِّيَ الزَّكَاةَ الْمَفْرُوضَةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ" [٥].

﴿وَعَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَعِيدٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَحْمَدَ عَنِ الْإِسْلَامِ، وَالْإِيمَانِ؟ فَقَالَ: «الْإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، وَالْإِسْلَامُ الْإِقْرَارُ» قَالَ: وَسَأَلْتُ أَحْمَدَ عَنْ مَنْ قَالَ فِي الَّذِي قَالَ جَبْرِيلُ لِلنَّبِيِّ ﷺ، إِذْ سَأَلَهُ عَنِ الْإِسْلَامِ، فَقَالَ لَهُ: فَإِذَا فَعَلْتُ ذَلِكَ فَأَنَا مُسْلِمٌ؟ فَقَالَ نَعَمْ، فَقَالَ قَائِلٌ:

[١] تفسير الطبري ٣١٧/٢٣

[٢] تفسير البغوي ٧١/٥

[٣] رواه مسلم برقم ٣٧

[٤] «مجموعة الرسائل والمسائل النجدية» (٢٧/٢، ٢٨).

[٥] رواه البخاري برقم ٥٠

فَإِنْ لَمْ يَفْعَلُوا الَّذِي قَالَ جَبْرِيلُ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَإِنَّهُمْ مُسْلِمُونَ أَيْضًا فَقَالَ: «هَذَا مُعَانِدٌ لِلْحَدِيثِ»^[١] ومما جاء في حديث جبريل "الإسلام: أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ، وَلَا تُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا".
 ﴿وَعَنْ جَبْرِيلَ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اشْتَرِطُ عَلَيَّ فَأَنْتَ أَعْلَمُ بِالشَّرْطِ، قَالَ: ﴿أَبَايَعُكَ عَلَى أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ لَا تُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَنْصَحَ الْمُسْلِمَ، وَتَبْرَأَ مِنَ الْمُشْرِكِ﴾^[٢]».

وقال البرهاري: "ولا نخرج أحدا من أهل القبلة من الإسلام حتى يرد آية من كتاب الله، أو يرد شيئا من آثار رسول الله ﷺ، أو يذبح لغير الله، أو يصلي لغير الله، فإذا فعل شيئا من ذلك فقد وجب عليك أن تخرجه من الإسلام"^[٣].

المطلب الثاني: الأدلة الواردة في البراءة من المشركين

وبمثل هذا الوضوح والتنصيص في الدلالة كذلك جاءت الأدلة الواردة في البراءة من المشركين ومنها:

﴿قَالَ تَمَّالُ بْنُ أَبِي عَمْرٍو: قُلْتُ لِنَبِيِّنَا أَنَّا أَكُوفَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ١٤] وقال تعالى: ﴿وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٧٩]، وقوله تعالى: ﴿إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَّاءُؤُا مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [المتحنة: ٤] الآية، فهذه براءة الأنبياء من المشركين، ، فالبراءة من الشرك تقتضي البراءة من المشركين والبراءة من الأوثان تقتضي البراءة من عابديها كما سبق بيانه في آية الممتحنة، ومثل ذلك قول الله تعالى: ﴿وَأَعِزِّلْكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَأَدْعُوا رَبِّي عَسَىٰ أَلَّا أَكُونَ بِدُعَاءِ رَبِّي شَقِيًّا﴾ [مريم: ٤٨]، فقدَّم اعتزالهم على اعتزال معبوداتهم وكقوله تعالى: ﴿هَؤُلَاءِ قَوْمُنَا اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً لَوْلَا يَأْتُونَ عَلَيْهِمْ بِسُلْطَانٍ بَيِّنٍ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ ﴿وَإِذْ أَعَزَّلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ فَأَوْرَأَ إِلَى الْكَهْفِ يَنْشُرْ لَكُمْ رَبُّكُمْ مِنْ رَحْمَتِهِ وَيُهَيِّئَ لَكُمْ مِنْ أَمْرِكُمْ مَرْفَقًا﴾ [الكهف: ١٦]. فأشار إلى اعتزالهم واعتزال ما يعبدون من دون الله، وقال

^[١] رواه الخلال في السنة برقم ١٠٩٦

^[٢] رواه أحمد برقم ١٩٢٣٣

^[٣] شرح السنة للبرهاري ٦٤

تعالى: ﴿وَأَنْ أَقِمَّ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [يونس ١٠٥]، قال أبو جعفر: ويعني بقوله: ﴿وَأَنْ أَقِمَّ وَجْهَكَ لِلدِّينِ﴾، أقم نفسك على دين الإسلام، ﴿حَنِيفًا﴾ مستقيمًا عليه، غير معوج عنه إلى يهودية ولا نصرانية، ولا عبادة وثن ﴿وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ يقول: ولا تكونن ممن يشرك في عبادة ربه الآلهة والأنداد، فتكون من الهالكين^[١].

﴿وَقَالَ تَعَالَى﴾ ﴿لَنَا أَعْمَلْنَا وَلَكُمْ أَعْمَلُكُمْ﴾ [الشورى ١٥]، قال البغوي: "أَي: نَحْنُ بُرَاءٌ مِنْكُمْ"^[٢]، وقال تعالى: ﴿وَأِنْ كَذَّبُوكَ فَقُلْ لِي عَمَلٍ وَلَكُمْ أَعْمَلُكُمْ أَنتُمْ بَرِيْعُونَ مِمَّا أَعْمَلُ وَأَنَا بَرِيٌّ مِمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [يونس ٤١]، قال السمعاني: "قَوْلُهُ: ﴿أَنْتُمْ بَرِيْعُونَ مِمَّا أَعْمَلُ وَأَنَا بَرِيٌّ مِمَّا تَعْمَلُونَ﴾ هَذَا مِثْلُ قَوْلِهِ: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينٍ﴾ وَمِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَنَا أَعْمَلْنَا وَلَكُمْ أَعْمَلُكُمْ﴾"^[٣].

فتقرر بذلك أنه لا يصح إسلام المرء حتى يحقق البراءة من الشرك والمشركين بدلالة النصوص المفسرة لكلمة التوحيد، وبإجماع جميع أهل السنة والجماعة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، كما حكى الإجماع عبد الرحمن بن حسن حيث قال: "أجمع العلماء سلفًا وخلقًا من الصحابة والتابعين والأئمة، وجميع أهل السنة: أن المرء لا يكون مسلمًا إلا بالتجرد من الشرك الأكبر، والبراءة منه وممن فعله، وبغضهم ومعاداتهم بحسب الطاقة والقدرة، وإخلاص الأعمال كلها لله"^[٤].

وإذا تحقق التلازم بين الشرك والمشرك تحقق التلازم بين البراءة من الشرك والبراءة من المشرك، فلا إله إلا الله ركنها البراءة من الشرك والمشركين ومن لم يأت بها لا يصح إسلامه وليس من أهل لا إله إلا الله، وهي نفسها البراءة من الأديان المتضمنة البراءة من الدين الباطل وعُبَادِهِ المشركين كما قال إسحاق بن منصور الكوسج: قُلْتُ

^[١] تفسير الطبري ٢١٢/١٥

^[٢] تفسير الطبري ١٩٦/٧

^[٣] تفسير السمعاني ٣٨٥/٢

^[٤] الدرر السنية: (١١ / ٥٤٥).

لإسحاق: إذا جاء رجلٌ من أهلِ الدِّمَةِ فَقَالَ: اعرضْ عليَّ الإسلامَ؟ قَالَ: فَإِنَّ السَّنةَ فِي ذَلِكَ أَنْ يَعرِضَ عليه أَنْ يَقُولَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَأَقَرَّرْتُ بِكُلِّ مَا جَاءَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَبَرِئْتُ مِنْ كُلِّ دِينٍ سِوَى دِينِ الْإِسْلَامِ، فَهَذَا الْعَرَضُ التَّامُّ الَّذِي اجْتَمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى قَبُولِ ذَلِكَ، وَصَيَرُوهُ دُخُولًا فِي الْإِسْلَامِ وَبِرَاءَةً مِنَ الشِّرْكِ، فَإِنْ اقْتَصَرَ الْعَارِضُ عَلَى الْمَشْرِكِ الْإِسْلَامَ عَلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ [فهذا] دُخُولٌ فِي الْإِسْلَامِ، إِذَا كَانَ ذَلِكَ عَلَى مَعْنَى الدُّخُولِ فِي الْإِسْلَامِ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ حَيْثُ دَخَلَ مَدْرَاسَ الْيَهُودِ فَعَرَضَ عَلَى الْيَهُودِيِّ الْإِسْلَامَ قَدَرُ هَذَا، فَلَمَّا قَالَ وَمَاتَ الْيَهُودِي، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "صَلُّوا عَلَى أَخِيكُمْ". فَإِنَّمَا احْتِطْنَا أَنْ يَكُونَ الَّذِي يَعرِضُ عَلَى الدِّمِيِّ الْإِسْلَامَ، يَعرِضُ عَلَيْهِ الْخِصَالُ الْأَرْبَعُ، كَيْ لَا يَكُونَ اخْتِلَافًا مِنَ الْعُلَمَاءِ"^[١].

وَعَنْ سُلَيْمِ أَبِي عَامِرٍ: «أَنَّ وَفَدَ الْحَمْرَاءِ أَتَوْا عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانٍ يُبَايِعُونَهُ عَلَى الْإِسْلَامِ وَعَلَى مَنْ وَرَاءَهُمْ، فَبَايَعَهُمْ عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا، وَأَنْ يُقِيمُوا الصَّلَاةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ، وَيَصُومُوا، وَيَدْعُوا عِيدَ الْمُجُوسِ، فَلَمَّا قَالُوا: نَعَمْ، بَايَعَهُمْ»^[٢].



^[١] مسائل الكوسج " ٣٣٧٠

^[٢] السنة للخلال برقم ١١٠٢

الفصل الثاني

أنواع الأدلة الواردة في تكفير المشركين

قال تعالى: ﴿أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا كَذَلِكَ زُيِّنَ لِلْكَافِرِينَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام ١٢٢] قال ابن عباس: ﴿أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾، يعني: «من كان كافراً فهديناه» ﴿وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ﴾، يعني بالنور: القرآن، من صدَّق به وعمل به ﴿كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا﴾، يعني: بالظلمات، الكفر والضلالة» [١].

إنَّ التوحيد يُنشئ في القلب حياةً بعد موت، وفي البصيرة نوراً بعد ظلمة، نورٌ يبدو تحت أشعته كلُّ شيء على حقيقته في ميزان العقيدة الصحيحة، التي تُصنّفُ الناس بين مؤمن وكافر... إنها رؤية جديدة لم تكن قبْلَ هذه الحياة لذلك القلب الذي نوّره الله بنور الإيمان، فَيُكشِفُ له ظاهرَ الناس ومَعَالِمَ الطريق وسواءَ السبيل... إن هذا القلب الذي نوّره الله بنور التوحيد لا يجد حرجاً في تكفير من كفرهم الله عزَّ وجل ولو كانت الأرض كلها، إذا كان يسير بهذا النور وقلبه ينبض بهذه الحياة، فهو متبعٌ لكتاب ربه على بينة من أمره فلا يترك اليقين إلى وساوس الشياطين، ولا يميل عن ملة إبراهيم إلى أهواء المخلوقين، وله في أبيه إبراهيم الأسوة الحسنة لما قال: «يَا سَارَةُ: لَيْسَ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ مُؤْمِنٌ غَيْرِي وَغَيْرِكَ» [٢] وعن ابن عباسٍ في قَوْلِهِ: «إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ» [النحل ١٢٠] قَالَ: «كَانَ عَلَى الْإِسْلَامِ وَلَمْ يَكُنْ فِي زَمَانِهِ مِنْ قَوْمِهِ أَحَدٌ عَلَى الْإِسْلَامِ غَيْرِهِ، فَلِذَلِكَ قَالَ اللَّهُ: ﴿كَانَ أُمَّةً قَانِتًا﴾» [٣]، وَعَنْ مُجَاهِدٍ فِي قَوْلِهِ: «إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً»: «كَانَ مُؤْمِنًا وَحْدَهُ وَالنَّاسُ كُفَّارٌ كُلُّهُمْ» [٤].

[١] تفسير الطبري برقم ١٣٨٤٢

[٢] رواه البخاري برقم ٣٣٥٨

[٣] رواه ابن أبي حاتم برقم ١٢٦٨١

[٤] رواه ابن أبي حاتم في تفسيره برقم ١٢٦٨٢

وفي هذا الفصل سوف نُقيم أنواع الأدلة على كفر المشركين بين العين والجنس والقرى والأقوام فنقول:

المطلب الأول: تكفير المعين

وهو تكفير المشركين بأعيانهم، والله عز وجل في كتابه الكريم كَفَّرَ أَعْيَاناً بِأَسْمَائِهِمْ كَأَبِي لَهَبٍ وَامْرَأَتَهُ كَمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ۚ مَا أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ ۚ سَيَصْلَىٰ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ ۚ وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ ۚ فِي جِيدِهَا حَبْلٌ مِّن مَّسَدٍ ۚ وَكَفَّرَ فرعون وهامان وجنودهما كما في قوله: ﴿ إِنَّ فِرْعَوْنَ وَهَمَانَ وَجُنُودَهُمَا كَانُوا خَاطِئِينَ ۚ ﴾ [القصاص: ٨]، وكَفَّرَ أَعْيَاناً بِأَوْصَافِهِمْ كَالْوَلِيدِ بْنِ الْمَغِيرَةِ، كَمَا رَوَى عَنْ مُجَاهِدٍ فِي قَوْلِهِ: ﴿ ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ۚ ﴾ [القصص: ١٠]، قَالَ: « نَزَلَتْ فِي الْوَلِيدِ بْنِ الْمَغِيرَةِ .. »^[١]، وَالْأَخْنَسُ بْنُ شَرِيقٍ كَمَا قَالَ السُّدِّيُّ فِي قَوْلِهِ: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَىٰ مَا فِي قَلْبِهِ ۖ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ ۚ ﴾ [البقرة: ٢٠٤]: « نَزَلَتْ فِي الْأَخْنَسِ بْنِ شَرِيقِ النَّخْفِيِّ، وَهُوَ حَلِيفٌ لِّبَنِي زُهْرَةَ »^[٢].

وَكَفَّرَ اللَّهُ عَيْنًا مَّشَاعَةً تَلَبَّسَتْ بِوَصْفِ الشَّرِكِ كَقَوْلِهِ: ﴿ وَجَعَلَ لِلَّهِ أَنْدَادًا لِّيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِهِ ۚ قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا ۖ إِنَّكَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ ۚ ﴾ [الزمر: ٨]، قَالَ السَّمْعَانِيُّ: " قَالَ أَهْلُ التَّفْسِيرِ: نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي أَبِي حُذَيْفَةَ بْنِ الْمَغِيرَةِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُخْزُومِيِّ، وَقِيلَ: فِي كُلِّ كَافِرٍ " ^[٣]، وَقَوْلُهُ: ﴿ وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ ۖ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ ۚ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ۚ ﴾ [المؤمنون: ١١٧]، قَالَ الْبَغَوِيُّ: " وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ ۚ، أَيْ: لَا حُجَّةَ وَلَا بَيِّنَةَ لَهُ بِهِ لِأَنَّهُ لَا حُجَّةَ فِي دَعْوَى الشِّرْكِ " ^[٤].

والله عز وجل أطلق تكفير المعين ممن أشرك بالله تعالى، ولم يقيده بالتعريف والبيان فضلاً عن إقامة الحجة وفهمها وإزالة الشبهة وكشفها، ومن قيده - كالجرجاسة

^[١] رواه ابن أبي حاتم برقم ١٩٠٣١

^[٢] رواه ابن أبي حاتم برقم ١٩٠٣١

^[٣] تفسير القرآن للسمعاني ٤٦٠/٤

^[٤] تفسير البغوي ٣٧٨/٣

والمداخلة- بذلك يحتاج إلى دليل ولا دليل إلا التحكُّم والتجهُم، بل منهج القرآن: تكفير من أشرك بالله مطلقاً سواءً أكانت عيناً أو جنساً أو قومياً وليس في النصوص شروط وموانع في هذا الباب - الشرك بالله -، بل من وقع في الشرك وقع الشرك عليه وكان مشركاً بالله تعالى، ويلزم من قال بالتعريف للمشرِكين أن يقول بالتعريف لليهود والنصارى والمجوس ولا يكفرهم إلا بعد التعريف لأنَّ الكل فاقد للإسلام وهذا ظاهر جداً بالاعتبار إذ كلها ملل غير الإسلام، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ

﴾ [الحج ١٧]، قال قتادة: «الصابئون قوم يعبدون الملائكة ويصلون القبلة ويقرؤون الزبور والمجوس عبدة الشمس والقمر والنيران، وأما الَّذِينَ أَشْرَكُوا فهم عبدة الأوثان ﴿إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ قال: الأديان ستة: فخمسة للشيطان، ودين لله عز وجل»^[١]، فما الفرق بين ملة وملة إلا التحكُّم والهوى، قال تعالى: ﴿أَكْفَاؤُكُمْ خَيْرٌ مِّنْ أُولَئِكُمْ أَمْ لَكُم بَرَاءَةٌ فِي الزُّبُرِ﴾ [القمر ٤٣]، قال الربيع بن أنس في قوله: ﴿أَكْفَاؤُكُمْ خَيْرٌ مِّنْ أُولَئِكُمْ﴾: «كفار هذه الأمة»^[٢].

أما الانتساب إلى الإسلام مع البقاء على ملة الشرك واستدامته وعدم اجتناب الطَّاغوت وطاعته ولا البراءة من المشركين وتكفيرهم، لا يصير به المرء مسلماً فتكون بذلك دعوى لا تُصحح إسلامهم ولا يترتب عليها أحكام في دين الله عز وجل، وهو انتساب لا اعتبار له في الشرع، وأهله هم من أهل الشرك وملة الكفر سواءً بسواء، قال تعالى: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَنُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [التوبة ١١] عَنِ الرَّبِّيعِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ﴾ يَقُولُ: «تَوْبَتُهُمْ خَلْعُ الْأَوْثَانِ وَعِبَادَتُهَا»، وَعَنْ مُقَاتِلِ بْنِ حَيَّانَ قَوْلُهُ: «فَإِنْ تَابُوا مِنَ الشِّرْكِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ لَمْ تَقْتُلُهُمْ، وَكُفَّ عَنْهُمْ»، وَرُوِيَ عَنِ الضَّحَّاكِ: «فَإِنْ تَابُوا مِنَ الشِّرْكِ»^[٣].

^[١] رواه ابن أبي حاتم برقم ١٣٨٠٧

^[٢] تفسير الطبري ٦٠١/٢٢

^[٣] رواه ابن أبي حاتم في تفسيره ٩٢٧٢ و ٩٢٧٣

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى﴾ [طه: ٨٢] ، قَالَ شَمْرِ بْنِ عَطِيَّةَ: «لِمَن تَابَ مِنَ الشِّرْكِ، وَأَمَنَ بِمُحَمَّدٍ ﷺ وَأَدَّى الْفَرَائِضَ ﴿ثُمَّ اهْتَدَى﴾ قَالَ: «لِلسُّنَّةِ» [١].

وقال تعالى: ﴿مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَكِنْ كَانَ حَنِيفًا مُّسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [آل عمران ٦٧] عن عامر، قال: «قالت اليهود: إبراهيم على ديننا وقالت النصراني: هو على ديننا. فأنزل الله عز وجل: ﴿مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا﴾ الآية، فأكذبهم الله، وأدحض حجّتهم يعني: اليهود الذين ادّعوا أن إبراهيم مات يهوديًا». وعن الربيع مثله [٢].

فنسبة اليهود والنصارى وعُباد الأوثان أنفسهم إلى ملة إبراهيم لم يصحّ دينهم، ولا اعتبار له في الأسماء ولا في الأحكام، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾ [آل عمران ٨٣]، قال البغوي: "قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ﴾، وَذَلِكَ أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ اخْتَلَفُوا فَادَّعَى كُلُّ وَاحِدٍ أَنَّهُ عَلَى دِينِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَاخْتَصَمُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَضَى النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَهُمْ أَنْ: «كِلَا الْفَرِيقَيْنِ بَرِيءٌ مِنْ دِينِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَأَنْ دِينَهُ الْإِسْلَامُ»، فَغَضِبُوا وَقَالُوا: لَا نَرْضَى بِقَضَائِكَ وَلَا نَأْخُذُ بِدِينِكَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ﴾، قَرَأَ أَهْلُ الْبَصْرَةِ وَحَفْصٌ عَنْ عَاصِمٍ يَبْغُونَ بِالْيَاءِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾، وَقَرَأَ الْآخَرُونَ بِالتَّاءِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَمَّا آتَيْتُكُمْ﴾، ﴿وَلَهُ أَسْلَمَ﴾: خَضَعَ وَانْقَادَ [٣].

وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ حَاجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِ وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ أَسْلَمْتُمْ فَإِنْ أَسْلَمُوا فَقَدِ اهْتَدَوْا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلْغُ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ﴾ [آل عمران ٢٠] ، قال البغوي قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ حَاجُّوكَ﴾، أَي: خَاصَمُوكَ يَا مُحَمَّدُ فِي الدِّينِ،

[١] رواه الالكائي في شرح أصول الاعتقاد برقم ٧٣

[٢] رواه الطبري برقم ٧٢١١

[٣] تفسير البغوي ٤٦٥/١

وَذَلِكَ أَنَّ الْمُؤَدَّ وَالنَّصَارَى قَالُوا: أَلَسْنَا عَلَى مَا سَمَّيْتَنَا بِهِ يَا مُحَمَّد وَإِنَّمَا الْيَهُودِيَّةُ وَالنَّصْرَانِيَّةُ نَسَبٌ، وَالَّذِينَ هُوَ الْإِسْلَامُ وَنَحْنُ عَلَيْهِ؟ فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ﴾، أَي: انْقَدْتُ لِلَّهِ وَحْدَهُ بِقَلْبِي وَلِسَانِي وَجَمِيعِ جَوَارِحِي، وَإِنَّمَا خُصَّ الْوَجْهُ لِأَنَّهُ أَكْرَمُ الْجَوَارِحِ لِلْإِنْسَانِ، وَفِيهِ بَهَائُهُ فَإِذَا خَضَعَ وَجْهُهُ لِلشَّيْءِ فَقَدْ خَضَعَ لَهُ جَمِيعُ جَوَارِحِهِ. وَقَالَ الْفَرَّاءُ: مَعْنَاهُ أَخْلَصْتُ عَمَلِي لِلَّهِ، ﴿وَمَنْ اتَّبَعَنِي﴾ أَي: وَمَنْ اتَّبَعَنِي فَأَسْلَمَ كَمَا أَسْلَمْتُ ... وَقَوْلُهُ: ﴿وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ﴾، يَعْنِي: الْعَرَبُ أَسْلَمْتُمْ، لَفْظُهُ اسْتِفْهَامٌ وَمَعْنَاهُ أَمْرٌ، أَي: وَأَسْلَمُوا، كَمَا قَالَ: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾ [المائدة: ٩١]، أَي: انْتَهَوْا، ﴿فَإِنْ أَسْلَمُوا فَقَدْ أَهْتَدَوْا﴾، فَقَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَذِهِ الْآيَةَ فَقَالَ أَهْلُ الْكِتَابِ: أَسْلَمْنَا، فَقَالَ لليهود: أَتَشْهَدُونَ أَنَّ عَزِيزًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ؟ فَقَالُوا: مَعَاذَ اللَّهِ [أَنْ يَكُونَ عَزِيزٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَبْدًا]، وَقَالَ لِلنَّصَارَى: أَتَشْهَدُونَ أَنَّ عِيسَى كَلِمَةُ اللَّهِ وَعَبْدُهُ وَرَسُولُهُ؟ قَالُوا: مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ يَكُونَ عِيسَى عَبْدًا، فَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلْغُ﴾، أَي: تَبْلِيغُ الرِّسَالَةِ، وَلَيْسَ عَلَيْكَ الْهِدَايَةُ، ﴿وَاللَّهُ بِصِيرِ الْعِبَادِ﴾، عَالِمٌ بِمَنْ يُؤْمِنُ وَبِمَنْ لَا يُؤْمِنُ^[١].

وَمِنَ السَّنَةِ عَنْ بَهْزٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَاللَّهِ مَا أَتَيْتُكَ حَتَّى حَلَفْتُ أَكْثَرَ مِنْ عَدَدِ أَوْلَاءٍ، وَضَرَبَ إِحْدَى يَدَيْهِ عَلَى الْأُخْرَى أَنْ لَا آتِيكَ، وَلَا آتِيَ دِينِكَ، وَإِنِّي قَدْ جِئْتُ أَمْرًا لَا أَعْقِلُ شَيْئًا إِلَّا مَا عَلَّمَنِي اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَإِنِّي أَسْأَلُكَ بِوَجْهِ اللَّهِ بِمَ بَعَثَكَ رَبُّنَا إِلَيْنَا؟ قَالَ: «بِالْإِسْلَامِ» قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا آيَةُ الْإِسْلَامِ؟ قَالَ: «أَنْ تَقُولَ أَسْلَمْتُ وَجْهِي لِلَّهِ وَتَخَلَّيْتُ، وَتَقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَكُلُّ مُسْلِمٍ عَلَى مُسْلِمٍ مُحَرَّمٌ أَخَوَانِ نَصِيرَانِ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْ مُشْرِكٍ يُشْرِكُ بَعْدَمَا أَسْلَمَ عَمَلًا، أَوْ يُفَارِقُ الْمُشْرِكِينَ إِلَى الْمُسْلِمِينَ» الْحَدِيثُ^[٢]، قَالَ الطُّحَاوِيُّ تَعْلِيْقًا عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ: "وَكَانَ التَّخَلِّيُّ هُوَ تَرْكُ كُلِّ الْأَدْيَانِ إِلَى اللَّهِ ثَبَتَ بِذَلِكَ أَنَّ كُلَّ مَنْ لَمْ يَتَخَلَّ مِمَّا سِوَى الْإِسْلَامِ، لَمْ يَعْلَمْ بِذَلِكَ دُخُولَهُ فِي الْإِسْلَامِ"^[٣].

[١] تفسير البغوي ٤٢٢/١

[٢] رواه أحمد برقم ٢٠٠٣٧

[٣] شرح معاني الآثار ٣١٦/٣

المطلب الثاني: تكفير الجنس والنوع

وهم أفراد كثيرون متفقون في الحقيقة غير محصورين بعدد محدود يجمعهم وصف معين تحت حكم واحد، وهو من التكفير بالعموم كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا اللَّهَ أُنْدَادًا لِّيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِهِ ۚ قُلْ تَمَتَّعُوا فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إِلَى النَّارِ﴾ [إبراهيم ٣٠] وقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾ [البينة ١]، وقوله: ﴿وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَىٰ وَيَسْتَغْفِرُوا رَبَّهُمْ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمْ سُنَّةٌ الْأَوَّلِينَ أَوْ يَأْتِيَهُمُ الْعَذَابُ قُبُلًا﴾ [الكهف ٥٥]، وقوله تعالى: ﴿فَادْعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ [غافر ١٤]، وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا قَالُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَحَدُّهُ وَكَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِ مُشْرِكِينَ﴾ [١٤] فَلَمْ يَكْ يَنْفَعُهُمْ إِيْمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا سُنَّتَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ فِي عِبَادِهِ ۚ وَخَسِرَ هُنَالِكَ الْكَافِرُونَ﴾ [غافر ٨٥]، وغيرها من الآيات التي فيها تكفير المشركين بالعموم بقوله ﴿الْكَافِرُونَ﴾ وهو جمع محلي بآل، "والجَمْعُ الْمُعَرَّفُ تَعْرِيفَ الْجِنْسِ يُفِيدُ الْعُمُومَ وَحُكْمِي اتِّفَاقًا عِنْدَ الْأُصُولِيِّينَ" [١].

وأكثر الأدلة الواردة في تكفير المشركين هي من هذا الصنف، أي تكفير لعموم من أشرك مطلقاً بلا حصر ولا قيد، وامتنال أمر الله في قوله: ﴿قُلْ يَتَّيِّبُ الْكَافِرُونَ﴾ [الكافرون ١]. يكون بتكفير من كفره الله من عموم المشركين وأعيانهم، فمن كفر وصفاً في الذهن وتوقف في تنزيل الكفر على المعين إلا بشروط ما أنزل الله بها من سلطان، أو كفر عينا أو وصفاً وتوقف في العموم، لم يحقق تكفير المشركين الذي أمر الله به.

المطلب الثالث: تكفير القرى والأقوام والديار

وهو تكفير قوم يسكنون في قريةٍ من القرى أو دار من الدُور، وهو من التكفير بالعموم ولكنه محصور في أهل قرية بعينها، كعاد وشمود ومدین وغيرها، كما قال تعالى في ختام القصص في سورة الأعراف: ﴿تِلْكَ الْقُرَىٰ نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِهَا وَلَقَدْ جَاءَهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا مِنْ قَبْلُ ۚ كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِ

[١] انظر البحر المحيط في أصول الفقه ٤/٢٣٣

الْكَافِرِينَ ﴿١٠٢﴾ وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِمْ مِّنْ عَهْدٍ وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴿١٠٣﴾ [الأعراف ١٠٢-١٠٣]، وقال تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَنُهَا إِلَّا قَوْمٌ يُّؤُسُّ لَمَّا ءَامَنُوا كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ الْخِزْيِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَىٰ حِينٍ﴾ [يونس ٩٨]، وقال تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْقُرَىٰ ۖ أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِم مَّوْعِدًا﴾ [الكهف ٥٩]، قال أبو جعفر: "يقول تعالى ذكره: ﴿وَتِلْكَ الْقُرَىٰ﴾ من عاد وئمود وأصحاب الأيكة أهلكنها أهلها لما ظلموا، فكفروا بالله وآياته، ﴿وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِم مَّوْعِدًا﴾ يعني ميقاتاً وأجلاً حين بلغوه جاءهم عذاب فأهلكناهم به" [١].

فالسِّيَاقَاتِ الَّتِي فِيهَا إِطْلَاقُ التَّكْذِيبِ وَالتَّكْفِيرِ وَرَدَّتْ بِلَفْظِ الْعُمُومِ لِأَهْلِ الْقُرَى وَالْمَدَن "والعرب تسمي كل مدينة قرية" [٢]، كقوله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الشعراء ١٠٥] وقوله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ عَادُ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الشعراء ١٢٣] وقوله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الشعراء ١٤١]، قال ابن عطية: "أسند كَذَّبَتْ إِلَى «القوم» وفيه علامة التَّأْنِيثِ مِنْ حَيْثُ الْقَوْمُ فِي مَعْنَى الْأُمَّةِ وَالْجَمَاعَةِ" [٣]، وقال تعالى فِي قَوْمِ قَرِيشٍ ﴿وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ وَهُوَ الْحَقُّ قُل لَّسْتُ عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ﴾ [الأنعام ٦٦]، وقصَّ فِي الْفِتْيَةِ قَوْلَهُمْ ﴿هَتُوْلَا قَوْمُنَا اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ ءَالِهَةً لَّوْلَا يَأْتُونَ عَلَيْهِم بِسُلْطٰنٍ بَيِّنٍ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ [الكهف ١٥]، وقوله تعالى: ﴿إِنِّي وَجَدْتُ امْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ﴾ وَجَدْتُهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ﴾ [النمل ٢٤]، فهذا الهدهد كَفَّرَ الْمَلِكَةَ وَقَوْمَهَا لَمَّا رَأَىٰ مَشْهُدًا مِنْ مَشَاهِدِ عِبَادَةِ غَيْرِ اللَّهِ، فَكَانَ الْهَدَّهِدُ أَفْقَهُ مِنْ حَمِيرِ الْعِلْمِ فِي زَمَانِنَا، قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَنٍ: "فَحَدَّثَ الْهَدَّهِدُ سَلِيمَانَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - بِمَا رَأَاهُمْ يَفْعَلُونَهُ مِنَ السَّجُودِ لِغَيْرِ اللَّهِ، وَالسَّجُودِ نَوْعٌ مِنْ أَنْوَاعِ الْعِبَادَةِ، فَلَيْتَ أَكْثَرَ النَّاسِ عَرَفُوا مِنَ الشَّرِكِ

[١] تفسير الطبري ٥٤/١٨

[٢] تفسير الطبري ٥٤٣/٨

[٣] المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ٢٣٧/٤

ما عرفه الهدهد فأنكروه وعرفوا الإخلاص فالتزموه، وبالله التوفيق، فسبحان من غرس التوحيد في قلب من شاء من خلقه، وأضلَّ من شاء عنه بعلمه وحكمته وعدله!!^[١].

وتكفير القرى هو تكفير لعموم أهل القرية، إذ المقصود بالقرى أهلها كما في قوله: ﴿وَسَلِّ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَدِيقُونَ﴾ [يوسف: ٨٢]، قال البغوي: "أي: أهل القرية وهي مصر". قال ابن عباس: هي قرية من قرى مصر كانوا ارتحلوا منها إلى مصر^[٢]، فالسؤال موجه لأهلها كما أن الهلاك يتوجه لأهلها كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا مَا حَوْلَكُمْ مِنَ الْقُرَىٰ وَصَرَفْنَا آلَايَتٍ لَّعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الأحقاف: ٢٧]، قال الطبري: ﴿وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا﴾ أيها القوم من القرى ما حول قريتكم، كحجر ثمود وأرض سدوم ومأرب ونحوها، فأنذرنا أهلها بالمثلات، وخرَّبنا ديارها، فجعلناها خاوية على عروشها^[٣].

فالمقصود من الخطاب الشرعي هم أهل الدار وأصحاب القرى كما في قوله تعالى: ﴿وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾ [النساء: ٧٦] وقوله تعالى: ﴿سَأُورِيكُمْ دَارَ الْفَاسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٤] وقوله تعالى: ﴿وَأَضْرَبَ لَهُمْ مَثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ﴾ [يونس: ١٤]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّهَا كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ كَافِرِينَ﴾ [النمل: ٤٣]. وقال تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا وَاجْعَل لَّنَا مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا وَاجْعَل لَّنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيرًا﴾ [النساء: ٧٥] قال الأزهري: ﴿الظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾ أي: «المُشْرِك أَهْلُهَا»^[٤].

فالأسماء الشرعية كالفاسقين والظالمين والكافرين تتوجه لأهل القرى لا للشجر والحجر والبنيان، قال ابن رجب: "وَلَيْسَ الدَّمُ رَاجِعًا إِلَى مَكَانِ الدُّنْيَا الَّذِي هُوَ الْأَرْضُ الَّتِي جَعَلَهَا اللَّهُ لِبَنِي آدَمَ مِهَادًا وَسَكَنًا، وَلَا إِلَى مَا أَوْدَعَ اللَّهُ فِيهَا مِنَ الْجِبَالِ وَالْبِحَارِ وَالْأَنْهَارِ وَالْمَعَادِينِ، وَلَا إِلَى مَا أَنْبَتَهُ فِيهَا مِنَ الشَّجَرِ وَالزَّرْعِ، وَلَا إِلَى مَا بَثَّ فِيهَا مِنْ

^[١] رسائل وفتاوى عبد الرحمان بن حسن ٣١/١

^[٢] تفسير البغوي ٥٠٨/٢

^[٣] تفسير الطبري ١٣٢/٢٢

^[٤] تفسير السمعاني ٤٤٧/١

الْحَيَوَانَاتِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَإِنَّ ذَلِكَ كُلُّهُ مِنْ نِعْمَةِ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ بِمَا لَهُمْ فِيهِ مِنَ الْمَنَافِعِ، وَلَهُمْ بِهِ مِنَ الْإِعْتِبَارِ وَالِاسْتِدْلَالِ عَلَى وَحْدَانِيَّةِ صَانِعِهِ وَقُدْرَتِهِ وَعَظَمَتِهِ، وَإِنَّمَا الدَّمُّ رَاجِعٌ إِلَى أَفْعَالِ بَنِي آدَمَ الْوَاقِعَةِ فِي الدُّنْيَا؛ لِأَنَّ غَالِبَهَا وَقَعَ عَلَى غَيْرِ الْوَجْهِ الَّذِي تُحَمَّدُ عَاقِبَتُهُ، بَلْ يَقَعُ عَلَى مَا تَضُرُّ عَاقِبَتُهُ، أَوْ لَا تَنْفَعُ كَمَا قَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهُمْ زِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ﴾ [الحديد: ٢٠] [١].

وفي هذه الآيات دلالة ظاهرة على صحة إطلاق الكفر على عموم أهل قرى وديار الكفر، وهذا الإطلاق باعتبار الظاهر الذي تجري عليه الأحكام في الدنيا، وهذا الإطلاق هو منطوق القرآن كما في قوله: ﴿وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا إِنَّا مُهْلِكُوا أَهْلَ هَذِهِ الْقَرْيَةِ إِنِ أَهْلُهَا كَانُوا ظَالِمِينَ﴾ [٢] قَالَ إِبْرَاهِيمُ فِيهَا لَوْطًا قَالُوا نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَنْ فِيهَا لَنَنْجِيَنَّهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا أَمْرًا تُهْرِكُهُ كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ [العنكبوت: ٣٢]، قال أبو جعفر: "يقول تعالى ذكره: قال إبراهيم للرسول من الملائكة إذ قالوا له: ﴿إِنَّا مُهْلِكُوا أَهْلَ هَذِهِ الْقَرْيَةِ إِنِ أَهْلُهَا كَانُوا ظَالِمِينَ﴾ فلم يستثنوا منهم أحدا إذ وصفوهم بالظلم: ﴿إِنِ فِيهَا لَوْطًا﴾، وليس من الظالمين، بل هو من رسل الله وأهل الإيمان به والطاعة له، فقالت الرسل له: ﴿قَالُوا نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَنْ فِيهَا﴾ من الظالمين الكافرين بالله منك، وإن لوطا ليس منهم، بل هو كما قلت من أولياء الله" [٣].

فإطلاق الكفر على عموم القرى الكافرة وإن كان فيها خصوص الموحدين هو إطلاق صحيح بنص القرآن كما في آية العنكبوت، وفي قوله تعالى: ﴿وَأَتَّخِذَ قَوْمُ مُوسَى مِنْ بَعْدِهِ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا جَسَدًا لَهُ خُورٌ أَلْمَيَرُوا أَنَّهُ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا اتَّخَذُوهُ وَكَانُوا ظَالِمِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٨]، وليس كلهم اتخذوا العجل فقد قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ قَالَ لَهُمْ هَارُونُ مِنْ قَبْلُ يَقَوْمُ إِنَّمَا فُتِنْتُمْ بِهِ وَإِنَّ رَبَّكُمُ الرَّحْمَنُ فَاتَّبِعُونِي وَأَطِيعُوا أَمْرِيَ﴾ [٤] قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَنكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى [طه: ٩١]، قال ابن عباس: لما قال القوم ﴿قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَنكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾ أقام هارون فيمن تبعه من المسلمين ممن لم يفتن، وأقام من يعبد العجل على عبادة العجل، وتخوف هارون إن سار بمن معه من

[١] جامع العلوم والحكم ١٨٧/٢

[٢] تفسير الطبري ٣٢/٢٠

المسلمين أن يقول له موسى ﴿فَرَقْتُ بَيْنَ بَنِي إِسْرَءِيلَ وَلَمْ تَرْقُبْ قَوْلِي﴾ [طه ٩٤] وكان له هائبا مطيعا^[١].

وإطلاق الكفر على عموم القرى والديار لا يتناول القلة المستعلنة بدينها^[٢] المخالفة لما عليه القوم من كفر وشرك، لظهور أمرها كالرسل وأتباعهم الذين فاصلوا أقوامهم في الدين، فالقلة الظاهرة ناجية كما في قوله تعالى: ﴿لَنَنْجِيَنَّهٗ وَأَهْلَهُ إِلَّا أُمَّرَأَتَهُ كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ﴾ [العنكبوت ٣٢]، وغيرها من الآيات، فهي ظاهرة ناجية لا تجري عليها أحكام الكفار، وإن كان إطلاق الكفر يشمل ظاهراً القلة المستخفية بدينها في دور الكفر، فهذه يتناولها الأحكام في الدنيا، ومنها العذاب الدنيوي الذي قد يجري على الكثرة الكافرة، أي: تجري عليها أحكام الكثرة حكماً ويحاسبون في الآخرة على نيّاتهم، وقد بيّنت السنة هذا غاية البيان ونصّت على أن عموم العذاب لمن كفر وعصى ولمن سكت وأظهر الموافقة ولم يُظهر المخالفة، فهو شامل للبر والفاجر والكافر والمؤمن بلا استثناء، ومن ذلك حديث عائشة رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله ﷺ: ﴿يَغْزُو جَيْشُ الْكُفَّةِ فَإِذَا كَانُوا بِبَيْدَاءٍ مِنَ الْأَرْضِ يُخَسَفُ بِأَوَّلِهِمْ وَآخِرِهِمْ﴾ قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ يُخَسَفُ بِأَوَّلِهِمْ وَآخِرِهِمْ وَفِيهِمْ أَسْوَاقُهُمْ وَمَنْ لَيْسَ مِنْهُمْ؟! قَالَ: «يُخَسَفُ بِأَوَّلِهِمْ وَآخِرِهِمْ ثُمَّ يُبْعَثُونَ عَلَى نِيَّاتِهِمْ»^[٣]، وفي رواية مسلم «فقلنا: إن الطريق قد يجمع الناس، قال: نعم فهم المستبصر والمجبور وابن السبيل» وقوله: «ومن ليس منهم» أي في الكفر والقصد بتخريب الكعبة عطف على أسواقهم، قال الطيبي: أي من لا يقصد تخريب الكعبة بل هم الضعفاء والأسارى، وقوله: «يبعثون على نيّاتهم»، يَعْنِي: مَنْ كَانَ

[١] تفسير الطبري ٣٥٩/١٨

[٢] الفرق بين القلة المستعلنة بدينها والقلة المستخفية بدينها

ونقول أن بينهما فروق في الأسماء والأحكام باعتبار الظاهر:

❖ فالقلة الظاهرة بدينها في ديار الكفر: هي طائفة مسلمة ظاهراً لا تجري عليها أحكام الكفار في الدنيا للتمييز بينها وبين المشركين وهي في الآخرة ناجية من العذاب السرمد.

❖ أما القلة المستخفية في ديار الكفر: هي طائفة تجري عليها أحكام الكفار وتلحق بالكثرة الكافرة في الأسماء والأحكام في الدنيا باعتبار الظاهر لعدم التمييز بينها وبين عموم المشركين وهي في الآخرة ناجية من العذاب السرمد.

❖ ويجتمعان في النجاة في الآخرة باعتبار حقيقة الأمر، ويفترقان في الدنيا في الأسماء والأحكام باعتبار الظاهر.

[٣] رواه البخاري برقم ٢١١٨ ورواه مسلم برقم ٢٨٨٤

مِنْهُمْ مُخْتَارًا تَقَعُ الْمُؤَاخَذَةُ عَلَيْهِ، وَمَنْ كَانَ مَكْرَهَا يَنْجُو. وفي رواية مسلم «يهلكون مهلكًا واحدًا ويصدرون مصادر شتى»^[١].

فيكون العذاب في الدنيا عامًّا على ظاهرهم، ويكون الحساب في الآخرة على الباطن والنيات وحقيقة أمرهم.

وعن ابن عمر: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿إِذَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِقَوْمٍ عَذَابًا أَصَابَ الْعَذَابُ مَنْ كَانَ فِيهِمْ ثُمَّ بُعِثُوا عَلَى أَعْمَالِهِمْ﴾^[٢]، "وَمَنْ مِنْ صِغِ الْعُمُومِ، فَاَلْمَعْنَى أَنَّ الْعَذَابَ يُصِيبُ حَتَّى الصَّالِحِينَ مِنْهُمْ، وَعِنْدَ الْإِسْمَاعِيلِيِّ مِنْ طَرِيقِ أَبِي النِّعْمَانِ عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ: «أَصَابَ بِهِ مِنْ بَيْنِ أَظْهَرِهِمْ» فَلَا يَلْزَمُ مِنَ الْإِشْتِرَاكِ فِي الْمَوْتِ الْإِشْتِرَاكِ فِي الثَّوَابِ أَوْ الْعِقَابِ بَلْ يَجَازِي كُلُّ أَحَدٍ بِعَمَلِهِ عَلَى حَسَبِ نِيَّتِهِ وَهَذَا مِنَ الْحُكْمِ الْعَدْلِ لِأَنَّ أَعْمَالَهُمُ الصَّالِحَةَ إِنَّمَا يَجَازُونَ بِهَا فِي الْآخِرَةِ وَأَمَّا فِي الدُّنْيَا فَمِنْهُمْ أَصَابَهُمْ مِنْ بَلَاءٍ كَانَ تَكْفِيرًا لِمَا قَدَمُوهُ مِنْ عَمَلٍ سَيِّئٍ كَتَرَكَ الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ ... وَجَنَحَ بَنُ أَبِي جَمْرَةَ إِلَى أَنَّ الَّذِينَ يَقَعُ لَهُمْ ذَلِكَ إِنَّمَا يَقَعُ بِسَبَبِ سُكُوتِهِمْ عَنِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأَمَّا مَنْ أَمَرَوْنَهُمْ فَهُمْ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَا يُرْسِلُ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْعَذَابَ بَلْ يَدْفَعُ بِهِمُ الْعَذَابَ وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَىٰ إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَالِمُونَ﴾ [النقص ص ٥٩] وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ

اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ [الأنفال ٣٣]، وَيَدُلُّ عَلَى تَغْمِيمِ الْعَذَابِ لِمَنْ لَمْ يَنْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَإِنْ لَمْ يَتَعَاطَاهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى تَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾ [النساء ١٤٠] " [٣]

قال ابن قتيبة: "فَأَمَّا عِقَابُ اللَّهِ تَعَالَى إِذَا هُوَ أَتَى، فَيَعُومُ وَيَنَالُ الْمُسِيءَ وَالْمُحْسِنَ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال ٢٥] يُرِيدُ: أَمَّا تَعْمُّ، فَتُصِيبُ الظَّالِمَ وَغَيْرَهُ، وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الروم ٤١]، وَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَمَّا هَؤُلَاءِ الصَّالِحُونَ؟ فَقَالَ: "نَعَمْ، إِذَا كَثُرَ الْخَبَثُ" وَقَدْ تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى غَرَّقَ أُمَّةَ نُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامَ كُلَّهَا، وَفِيهِمُ الْأَطْفَالُ وَالْهَائِمُ، بِذُنُوبِ الْبَالِغِينَ ثُمَّ قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَقَدْ رَأَيْنَا بَعْضَ بَعْضِنَا، مَا أَغْنَى عَنِ الْأَخْبَارِ، فَكَمْ مِنْ بَلَدٍ فِيهِ الصَّالِحُونَ وَالْأَبْرَارُ

[١] مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ٤٨٥/٩

[٢] رواه البخاري برقم ٧١٠٨ ومسلم برقم ٢٨٧٩

[٣] فتح الباري ٦٣/١٣

وَالْأَطْفَالُ وَالصِّغَارُ، أَصَابَتْهُ الرَّجْفَةُ، فَهَلَكَ بِهِ الْبَرُّ وَالْفَاجِرُ، وَالْمُسِيءُ وَالْمُحْسِنُ، وَالطِّفْلُ وَالْكَبِيرُ كـ "قومس" و "مهرجان" و "قدق" و "الري"، وَمُدُنٍ كَثِيرَةٍ مِنْ مُدُنِ الشَّامِ وَالْيَمَنِ؛ وَهَذَا شَيْءٌ يَعْرِفُهُ، كُلُّ مَنْ عَرَفَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ، مِنْ أَهْلِ الدِّيَانَاتِ، وَإِنْ اخْتَلَفُوا^[١].

وقد رد في السنة كذلك إطلاق الكفر بالعموم على دور الكفر ومنها حديث ابن عباس، عَنِ الصَّعْبِ بْنِ جَثَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، قَالَ: مَرَّ بِي النَّبِيُّ ﷺ بِالْأَبْوَاءِ، أَوْ بِوَدَّانَ، وَسُئِلَ عَنْ أَهْلِ الدَّارِ يُبَيِّتُونَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَيَصَابُ مِنْ نِسَائِهِمْ وَذَرَارِيِّهِمْ قَالَ: «هُمْ مِنْهُمْ»^[٢]، وقال الأحنف بن قيس: «إنما كان السبي والغنيمة على الكفار الذين دارهم دار كفر والكفر لهم جامع ولذرائعهم»^[٣].

وقال إسحاق: "فلو ترك النبي ﷺ الناس ولم يبين لهم حكم الأطفال لم يعرفوا المؤمنين منهم من الكافرين، لأنهم لا يدرون ما جبل كل واحد منهم عليه حين أخرج من ظهر آدم، فبين النبي ﷺ حكم الطفل في الدنيا بأن "فَأَبْوَاهُ يُهَوِّدَانِيهِ وَيُنَصِّرَانِيهِ وَيُمَجِّسَانِيهِ" يقول: أنتم لا تعرفون ما طبع عليه في الفطرة الأولى، ولكن حكم الطفل في الدنيا حكم أبويه، فاعرفوا ذلك بالأبوين، فمن كان صغيراً بين أبوين كافرين ألحق بحكمهما، ومن كان صغيراً بين أبوين مسلمين ألحق بحكمهما، وأما إيمان ذلك وكفره مما يصير إليه فعلم ذلك إلى الله، وبعلم ذلك فضّل الخضر على موسى، إذ أطلعه الله عليه في ذلك الغلام وخصه بذلك العلم.

قال: ولقد سئل ابن عباس عن ولدان المسلمين والمشركين فقال: حسبك ما اختصم فيه موسى والخضر، واحتج إسحاق أيضاً بحديث عائشة - حين مات صبي من الأنصار بين أبوين مسلمين - فقالت عائشة: طوبى له، عصفور من عصافير الجنة فرد عليها النبي ﷺ فقال: "مَهْ يَا عَائِشَةُ! وما يُدْرِيكِ؟ إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ الْجَنَّةَ وَخَلَقَ لَهَا أَهْلًا، وَخَلَقَ النَّارَ وَخَلَقَ لَهَا أَهْلًا"^[٤]، قال إسحاق: هذا الأصل الذي يعتمد عليه أهل العلم^[٥].

وقال ابن قتيبة قالوا: حَدِيثَانِ مُخْتَلِفَانِ "فِي ذَرَارِيِّ الْمُشْرِكِينَ"، قَالُوا: رُويَتْ أَنَّ الصَّعْبَ بْنَ جَثَامَةَ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ذَرَارِيُّ الْمُشْرِكِينَ تَطُؤُهُمْ خَيْلُنَا فِي ظُلَمِ اللَّيْلِ عِنْدَ الْعَارَةِ،

[١] تأويل مختلف الحديث ٣٦٣/١

[٢] رواه البخاري برقم ٣٠١٢

[٣] تاريخ دمشق ٣١٩/٢٤

[٤] رواه الإمام أحمد ٤١/٦، ومسلم (٢٦٦٢).

[٥] "التمهيد" ١٨/٨٤ - ٨٨.

قَالَ: "هُم مِّنْ آبَائِهِمْ"؛ قَالُوا: ثُمَّ رُويْتُمْ أَنَّهُ بَعَثَ سَرِيَّةً فَقَتَلُوا النِّسَاءَ وَالصِّبْيَانَ، فَأَنْكَرَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنْكَارًا شَدِيدًا؛ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُمْ ذَرَارِيُّ الْمُشْرِكِينَ؛ قَالَ: "أَوْ لَيْسَ خِيَارُكُمْ، ذَرَارِي الْمُشْرِكِينَ؟" قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَنَحْنُ نَقُولُ: إِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ اخْتِلَافٌ؛ لِأَنَّ الصَّعْبَ بْنَ جَنَامَةَ، أَعْلَمَهُ أَنَّ خَيْلَ الْمُسْلِمِينَ تَطَوُّهُمْ فِي ظُلَمِ اللَّيْلِ عِنْدَ الْغَارَةِ، فَقَالَ: "هُم مِّنْ آبَائِهِمْ".

يُرِيدُ: أَنَّ حُكْمَهُمْ فِي الدُّنْيَا، حُكْمُ آبَائِهِمْ، فَإِذَا كَانَ اللَّيْلُ، وَكَانَتِ الْغَارَةُ، وَوَقَعَتِ الْفُرْصَةُ فِي الْمُشْرِكِينَ، فَلَا تَكْفُوا مِنْ أَجْلِ الْأَطْفَالِ؛ لِأَنَّ حُكْمَهُمْ حُكْمُ آبَائِهِمْ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَتَعَمَّدُوا قَتْلَهُمْ.

ثُمَّ أَنْكَرَ فِي الْحَدِيثِ الثَّانِي عَلَى السَّرِيَّةِ، قَتْلَهُمُ النِّسَاءَ وَالصِّبْيَانَ، لِأَنَّهُمْ تَعَمَّدُوا ذَلِكَ لِشُرِكِ آبَائِهِمْ، فَقَالَ: "أَوَلَيْسَ خِيَارُكُمْ ذَرَارِيُّ الْمُشْرِكِينَ؟" يُرِيدُ: فَلَعَلَّ فِيهِمْ مَنْ يُسْلِمُ إِذَا بَلَغَ وَيَحْسَنُ إِسْلَامَهُ"^[١].

وهذا التقرير تبين أن الله كَفَّرَ أعيان المشركين وأجناسهم وأقوامهم وقراهم فخصَّ وقيَّد وأطلق وعمَّ وكلَّها واردة في القرآن، وإطلاق الكفر على عموم ديار الكفر مع العلم بوجود أعيان مسلمة مستخفية لا تخلوا منهم الديار إطلاق صحيح بنص القرآن خلافاً لأصحاب الورع البارد الذين يؤسلمون ديار الكفر بحجة الورع عن لحوق اسم الكفر بالقلة الموحدة المستخفية لعدم التمييز.

وهذا يتبين أن المسلم يحقق البراءة من المشركين بتكفيرهم وعداوتهم وبغضهم، ويتحقق امتثال أمر الله عزَّ وجلَّ بتكفير من كفرهم الله من أعيان الكفار وأجناسهم وأقوامهم سواء، فإن توقف في تكفير أحد هذه المتعلقات مع وجودها في الخارج تخلف هذا الأصل العظيم وكان الخلل في التوحيد، فمن أسلم أعيان المشركين أو أقوامهم أو صحح دينهم أو توقف فيهم فهذا لم يحقق البراءة منهم.



^[١] تأويل مختلف الحديث ٣٨٤/١

الفصل الثالث

بيان الأصل في الدور

لم يُنقل خلافٌ بين السلف أن الدار داران: دار كفر وإسلام، وضابط الفرق بينهما هو علو الأحكام، فإن كان السلطان لله فالدار دار إسلام وإن كان السلطان للطواغيت فالدار دار كفر، ولا خلاف بين الفقهاء في ماهية دار الكفر، قال الإمام مالك: «كانت مكة دار كفر لأن أحكام الجاهلية ظاهرة يومئذ»^[١]، وعند الحنابلة هي: «الدار التي تغلب فيها أحكام الكفر»^[٢]، «وكان يقول أحمد: الدار إذا ظهر فيها القول بخلق القرآن والقدر وما يجري مجرى ذلك فهي دار كفر»^[٣]، وقال عبد الله أبو بطين: «قال الأصحاب: الدار داران، دار إسلام ودار كفر، فدار الإسلام: هي التي تجري أحكام الإسلام فيها، وإن لم يكن أهلها مسلمين، وغيرها دار كفر»^[٤].

وقال الماوردي الشافعي في دار الكفر هي: «الدار التي لا يثبت للمسلمين عليها يد»^[٥]، وقال الكاساني الحنفي: «تصير الدار دار كفر بظهور أحكام الكفر فيها»^[٦]، وقال عبد القاهر البغدادي: «كل دار ظهرت فيه دعوة الإسلام من أهلها بلا خفير ولا مجير ولا بذل جزية ونفذ فيها حكم المسلمين على أهل الذمة إن كان فيهم ذمي ولم يقهر أهل البدعة فيها أهل السنة فهي دار الإسلام - إلى أن قال - وإذا كان الأمر على ضد ما ذكرناه في الدار فهي دار الكفر»^[٧].

والمطّرد في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وواقع الديار في القرون الثلاثة ومن بعدهم أن دار الكفر أهلها كفار سواء أكانوا محاربين أو معاهدين، قال ابن عباس: «كان المشركون على منزلتين من النبي ﷺ والمؤمنين: كانوا مشركي أهل حرب، يُقاتلهم

[١] المدونة الكبرى ٢٣/٣

[٢] المبدع ٣١٣/٣، والانصاف ١٢١/٤

[٣] العقيدة رواية أبي بكر خلال ١٣٤/١

[٤] مجموعة الرسائل والمسائل النجدية، القسم الثالث من الجزء الأول: (ص ٦٥٥).

[٥] الأحكام السلطانية للماوردي ص ١٩١.

[٦] بدائع الصنائع ١٣٠/٧.

[٧] أصول الدين لأبي منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي البغدادي ص ٢٧٠.

وَيُقَاتِلُونَهُ، وَمُشْرِكِي أَهْلِ عَمَدٍ، لَا يُقَاتِلُهُمْ وَلَا يُقَاتِلُونَهُ»^[١]، وقال ابن قدامة: "فَأَمَّا دَارُ الْحَرْبِ، فَلَا نَحْكُمُ بِإِسْلَامِ وَلَدِ الْكَافِرَيْنِ فِيهَا بِمَوْتِهِمَا، وَلَا مَوْتِ أَحَدِهِمَا؛ لِأَنَّ الدَّارَ لَا يُحْكَمُ بِإِسْلَامِ أَهْلِهَا، وَكَذَلِكَ لَمْ نَحْكَمْ بِإِسْلَامِ لَقِيطِهَا"^[٢]، وفي المقابل دار الإسلام أهلها مسلمين قال ابن رجب: "إِذَا الْأَصْلُ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ الْإِسْلَامُ"^[٣].

ودار الممتنعين عن شريعة من الشرائع هي دار حرب بإجماع الفقهاء قال في شرح "الإقناع": أجمع العلماء على أن كل طائفة ممتنعة عن شريعة من شرائع الإسلام، فإنه يجب قتالها حتى يكون الدين كله لله، كالمحاربين وأولى^[٤].

وتكون الدار دار كفر ولو كان فيها طائفة من المسلمين مستخفين بالإسلام وهذا باتفاق الفقهاء قال ابن سحمان: "بل الَّذِي اتَّفَقَ عَلَيْهِ الْعُلَمَاءُ أَنَّهَا - مَكَّةُ - بِلَادُ كُفْرٍ وَحَرْبٍ وَلَوْ كَانَ فِيهَا أَنْاسٌ مُسْلِمُونَ مُسْتَخْفُونَ أَوْ ظَالِمُونَ لَأَنْفُسِهِمْ بِالْإِقَامَةِ فِي دَارِ الْكُفْرِ غَيْرِ مُظْهِرِينَ لِدِينِهِمْ كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ مَشْهُورٌ"^[٥].

وقال: أبو إسحاق الصفار البخاري: "وكل دار كانت الغلبة فيها لأهل الاعتزال كعسكر مكرم، أو بقعة غلب عليها الخوارج كجبال عمان ورساتيق سجستان، أو غلب عليها مذهب القرامطة مثل هجر والقاهرة في باب مصر؛ فإن كان أهل السنة فيها مستضعفين لا يمكنهم المقام فيها إلا بإخفاء مذهبهم أو على ذمة أو جزية فتلك الدار دار كفر ويجب قتال أهلها، وكل من يوجد في تلك الدار فهو كافر إلا من ظهر الإسلام منه بيقين"^[٦].

المطلب الأول: الأدلة على أن دار الكفر أهلها كفار

ومن النصوص التي ورد فيها الإشارة إلى أن الأصل في دار الحرب كفر أهلها إلا من أظهر من الإيمان ظاهراً معتبراً، وتحقق بصفته ما يلي:

﴿قَالَ تَمَّ إِلَهُي﴾: ﴿يَتَأَيُّمُ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ مَغَانِمُ كَثِيرَةٌ كَذَلِكَ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلُ فَمَنْ أَلَّهِ عَلَيْكُمْ فَتَبَيَّنُوا إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [النساء: ٩٤]،

^[١] صحيح البخاري برقم ٥٢٨٦

^[٢] المغني ١٩/٩

^[٣] القواعد لابن رجب ٣٤٥/١

^[٤] الدرر السنية في الأجوبة النجدية ٣٠٩/١٠

^[٥] كشف الأوهام والالتباس عن تشبيه بعض الأغبياء من الناس ٩٤/١

^[٦] تلخيص الأدلة لقواعد التوحيد ج ٢ ص ٧٣٥ و ٧٣٦

قال ابن عباس: «لَقِيَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا مَعَهُ غَنِيمَةٌ لَهُ، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، فَقَتَلُوهُ وَأَخَذُوا غَنِيمَةً، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْفَى إِلَيْكُمْ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾»^[١].

فالأية نزلت في الصحابة الذين خرجوا في سرية وقتلوا الرجل الذي ألقى عليهم الإسلام وساقوا غنمه لغلبة الظن أنه قال كلمة يتقي بها سيوف المسلمين فعاتبهم الله على العمل بالأصل - في أن دار الكفر هي دار إباحة للدم والمال - وترك العمل بالظاهر - إلقاء السلام الذي هو ظاهر معتبر في هذه الدار - الذي يرفع هذا الأصل، وأمرهم بالتبين حين ظهور علامة الإسلام، وفي هذه الصورة تعارض الأصل والظاهر فيُقدّم الظاهر لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْفَى إِلَيْكُمْ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾ أي لست مؤمنًا لإلحاقه بدار الحرب واستصحاب الأصل في كفر أهلها وعدم اعتبار الظاهر.

﴿وَقَالَ تَمَّ الْإِسْلَامُ﴾ فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوِّكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ﴿[النساء ٩٢]، وهذا النص يُقرر أن الأصل لا دية ولا كفارة إذا كان القتل من قوم عدو لكم أي: في دار حرب، ولذلك استثنى المؤمن بقوله: ﴿وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾ ليختص بالكفارة دون غيره من قومه، وفي هذه دلالة واضحة على أن دار الحرب وهي في قوله ﴿قَوْمٍ عَدُوِّكُمْ﴾ كفارٌ تباح دماؤهم وأموالهم لا دية ولا كفارة في قتلهم إلا من ثبتت له صفة الإيمان، وكما يقول أهل الأصول: الاستثناء معيار العموم.

قال سعيد بن جبير في قوله: ﴿فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوِّكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾ يَغْنِي مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ يَغْنِي الْمَقْتُولَ قَالَ: نَزَلَتْ فِي مِرْدَاسِ بْنِ عَمْرِو وَكَانَ أَسْلَمَ، وَقَوْمُهُ كُفَّارٌ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ فَقَتَلَهُ أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ خَطَأً، فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَلَا دِيَّةَ لَهُمْ، لِأَنَّهُمْ أَهْلُ الْحَرْبِ، وَرُويَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ، وَعِكْرِمَةَ، وَالشَّعْبِيِّ، وَقَتَادَةَ، وَالسُّدِّيِّ، وَابْنِ عَبَّاسٍ نَحْوُ ذَلِكَ^[٢]، "وَرُويَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَقَالَ قَتَادَةُ: هُوَ الْمُسْلِمُ يَكُونُ فِي الْمُشْرِكِينَ فَيَقْتُلُهُ الْمُؤْمِنُ وَلَا يَدْرِي فَبِهِ عَتَقَ رَقَبَةً وَلَيْسَ فِيهِ دِيَّةٌ وَهَذَا عَلَى أَنَّهُ يُقْتَلُ قَبْلَ الْهِجْرَةِ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ - إِلَى أَنْ قَالَ - وَقَالَ الْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ: مَنْ أَقَامَ فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ وَإِنْ انْتَحَلَ الْإِسْلَامَ وَهُوَ يَقْدِرُ عَلَى التَّحْوِيلِ إِلَى الْمُسْلِمِينَ فَأَحْكَامُهُ أَحْكَامُ الْمُشْرِكِينَ"^[٣].

^[١] تفسير ابن أبي حاتم برقم ٥٨٢٥

^[٢] رواه ابن أبي حاتم في تفسيره برقم ٥٧٩٨

^[٣] أحكام القرآن للجصاص ٢١٧/٣

﴿قَالَ تَمَّ إِلَهُي﴾ وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ ﴿[غافر ٢٨] ، فَقِيدَهُ بصفة الإيمان لأنه لو نُسب إلى قوم آل فرعون بلا قيد لكان منهم كقوله: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ [غافر ٤٦].

﴿قَالَ تَمَّ إِلَهُي﴾ هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَآهْدَىٰ مَعَكُوفًا أَنْ يَبْلُغَ حِجْلَهُ ۖ وَلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُّؤْمِنَاتٌ لَّمْ تَعْلَمُوهُنَّ أَنْ تَطْئُوهُنَّ فِتْصِيبُكُمْ مِنْهُنَّ مَعْرَةٌ بَغَيْرِ عِلْمٍ لِّيَدْخُلَ اللَّهُ فِي رَحْمَتِهِ مَن يَشَاءُ لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿[الف ٢٥] ، والشاهد في الآية أنه تعالى قيّد الرجال والنساء بصفة الإيمان ليخرجوا من عموم قوله ﴿هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ ثم قال ﴿لَمْ تَعْلَمُوهُنَّ﴾ ، "لاختلاطهم بالمشركين وهم يكتُمون الإيمان فيجري عليهم حكم الكفار من القتل ﴿أَنْ تَطْئُوهُنَّ﴾ تبعاً لقومهم، وروى الطبري بسنده عن ابن إسحاق: ﴿فِتْصِيبُكُمْ مِنْهُنَّ مَعْرَةٌ بَغَيْرِ عِلْمٍ﴾ فتخرجوا ديّته، فأما إثم فلم يحسبه عليهم، والصواب أنها الكفّارة واختاره الطبري فقال: "وإنما المعنى: فتصيبكم من قبلهم معرة تُعزّون بها، يلزمكم من أجلها كفّارة قتل الخطأ" [١]. وقوله: ﴿بَغَيْرِ عِلْمٍ﴾ ينفي علم المكلف بالإيمان الباطن الذي يدرأ القتل لظاهر الكفر كما سبق في آية النساء، ومن رحمة الله بهؤلاء المؤمنين أن كفّ الله عنهم القتال وقال: ﴿لِّيَدْخُلَ اللَّهُ فِي رَحْمَتِهِ مَن يَشَاءُ﴾ فكفّ القتال لعدم التمييز بين الكفار والمسلمين ﴿لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ أي لو تميّزوا لسلطناكم عليهم فقتلتموهم قتلاً ذريعاً.

وفي هذه الآية أعظم دلالة على أن المؤمن الذي يكتُم إيمانه بين القوم الكافرين يجري عليه حكم القوم في علم المكلف، لأنه لا يستطيع أن يميز بينه وبين قومه المشركين لكونه يستخفي بإيمانه، فهو تبع لقومه في علم المكلف وهو الذي يتعلق به التكليف إذ لم يؤمر بالتنقيب عن البواطن.

ويؤيد هذا ما رواه مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ حِينَ انْتَهَى بِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ: ﴿يَا عَبَّاسُ أَفِدِ نَفْسَكَ وَابْنِ أَخِيكَ عَقِيلَ بْنَ أَبِي طَالِبٍ وَنَوْفَلَ بْنَ الْحَارِثِ وَحَلِيفَكَ عُتْبَةَ بْنَ عَمْرِو بْنِ جَحْدَمٍ أَحَا بَنِي الْحَارِثِ بْنِ فِيْهِرٍ فَإِنَّكَ ذُو مَالٍ.

[١] تفسير الطبري ٢٣٩/٢٢

قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي كُنْتُ مُسْلِمًا وَلَكِنَّ الْقَوْمَ اسْتَكْرَهُونِي. قَالَ: اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِسْلَامِكَ. إِنَّ يَكُ مَا تَذْكُرُ حَقًّا فَاللَّهُ يُجْزِيكَ بِهِ. فَأَمَّا ظَاهِرُ أَمْرِكَ فَقَدْ كَانَ عَلَيْنَا. فَأُفِدِ نَفْسَكَ^[١] وهنا استصحب فيه النبي ﷺ الأصل وهو حكم قومه الذين خرج معهم، ولم يعتبر قوله: "إني كنت مسلماً" ودعواه للاستكراه، إذ هو ظاهرٌ غير معتبر في هذه الصورة.

﴿قَالَ تَمَّ اللَّهُ﴾ ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَتُ مَهْجِرَاتٍ فَاَمْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ وَءَاتُوهُنَّ مَّا أَنْفَقُوا وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ إِذَا ءَاتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكَوَافِرِ وَسْئَلُوا مَّا أَنْفَقْتُمْ وَلَيْسَ لَكُمْ ذَلِكُمْ حُكْمُ اللَّهِ بَيْنَكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ

﴿[المتحنة ١٠]﴾، قال الطبري وقوله: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ﴾ يقول: الله أعلم بإيمان من جاء من النساء مهاجرات إليكم، وقوله: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَتٍ﴾ يقول: فإن أقررن عند المحنة بما يصح به عقد الإيمان لهنّ، والدخول في الإسلام، فلا تردوهنّ عند ذلك إلى الكفار^[٢].

وقال السمعاني: "فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ التَّوْفِيقُ بَيْنَ قَوْلِهِ: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَتٍ﴾ وَبَيْنَ قَوْلِهِ: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ﴾؟ وَالْجَوَابُ عَنْهُ: أَنْ مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَتٍ﴾ أَي: إِيمَانُ الْإِقْرَارِ وَالْامْتِحَانِ، كَأَنَّهُنَّ أَقْرَرْنَ بِالْإِيمَانِ، وَحَلَفْنَ عِنْدَ الْامْتِحَانِ^[٣].

فالأمر بالامتحان للتحقق من الإيمان الظاهر لقدمهن من دار الكفر والانتقال من الأصل في الدار القادمين منها إلى الظاهر المُنَاط به الحكم: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَتٍ﴾ أي ما يتعلق به علم المكلف، بإظهارها مخالفة القوم الكافرين، أما الباطن فأمره إلى الله كما في قوله: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ﴾ ولا يتعلق به التكليف، وعليه فالنص فيه استصحاب لحكم القوم لمن خرج منهم يريد الإسلام إلى دار الإسلام، وفيه أن الظاهر المعتبر في هذه الصورة هو ما يحصل به الامتحان، وهو إظهار المخالفة للقوم

[١] الطبقات الكبرى ١٠/٤

[٢] تفسير الطبري ٣٢٨/٢٣

[٣] تفسير السمعاني ٤١٨/٥

الكافرين، قال ابن عباس رضي الله عنهما في قوله: ﴿إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ﴾ أَنَّهُ سُئِلَ بِمَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَمْتَحِنُ النِّسَاءَ؟ قَالَ: «كَانَتِ الْمَرْأَةُ إِذَا جَاءَتْ النَّبِيَّ ﷺ حَلَفَهَا عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِاللَّهِ مَا خَرَجَتْ رَغْبَةً بِأَرْضٍ عَنْ أَرْضٍ، وَبِاللَّهِ مَا خَرَجَتْ مِنْ بَغْضٍ زَوْجٍ، وَبِاللَّهِ مَا خَرَجَتْ التَّمَاسَ دُنْيَا، وَبِاللَّهِ مَا خَرَجَتْ إِلَّا حُبًّا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ»^[١].

وفي هذه الأدلة كفاية لمن أنار الله قلبه بنور الوحي، أما من ألقى السمع لطواغيت العلم في هذا الزمان أظلم قلبه فصار مستودعاً للشبهات والاعتذارات فضلل ضللاً مبيناً، وأما الدار المركبة التي ابتدئها المتأخرون فهي محدثة وليست قسيمة للدارين ولم يعرفها السلف بل استقرّ وفاقهم على الدارين، وعن عائشة رضي الله عنها، قالت: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَخَذَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ فِيهِ، فَهُوَ رَدٌّ»^[٢].

ونقول أَنَّ دار الإسلام إذا ظهر عليها الكفار فإما مآلها إلى الكفر بسكون أهلها وعدم المناجزة والدفع واستحبابهم الحياة الدنيا وإيثارهم المسكن والمتاع والخلود إلى الأرض، وبالتالي يدخلون في طاعة الطواغيت واتباع شرائع الكافرين فتجري عليهم أحكام الكفرة ظاهراً، وإما يُقاتلون الكفار حتى يفتح الله بينهم وبين عدوهم بالحق فإن ظهروا أعادوا السلطان لله وإن دُحروا خرجوا وانحازوا إلى المسلمين، قال ابن عيّنة: «أَتَدْرُونَ مَا مَثَلُ الْعِلْمِ؟ مَثَلُ الْعِلْمِ مِثْلُ دَارِ الْكُفْرِ، وَدَارِ الْإِسْلَامِ، فَإِنْ تَرَكَ أَهْلُ الْإِسْلَامِ الْجِهَادَ جَاءَ أَهْلُ الْكُفْرِ فَأَخَذُوا الْإِسْلَامَ، وَإِنْ تَرَكَ النَّاسُ الْعِلْمَ صَارَ النَّاسُ جُهَالاً»^[٣]، وَقَالَ الْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ: "مَنْ أَقَامَ فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ وَإِنْ انْتَحَلَ الْإِسْلَامَ وَهُوَ يَقْدِرُ عَلَى التَّحْوِيلِ إِلَى الْمُسْلِمِينَ فَأَحْكَامُهُ أَحْكَامُ الْمُشْرِكِينَ وَإِذَا أَسْلَمَ الْحَرْبِيُّ فَأَقَامَ بِبِلَادِهِمْ وَهُوَ يَقْدِرُ عَلَى الْخُرُوجِ فَلَيْسَ بِمُسْلِمٍ يُحْكَمُ فِيهِ بِمَا يُحْكَمُ عَلَى أَهْلِ الْحَرْبِ فِي مَالِهِ وَنَفْسِهِ" ^[٤].

وقال ابن حزم: "وَلَوْ أَنَّ كَافِرًا مُجَاهِدًا غَلَبَ عَلَى دَارٍ مِنْ دُورِ الْإِسْلَامِ، وَأَقَرَّ الْمُسْلِمِينَ بِهَا عَلَى حَالِهِمْ، إِلَّا أَنَّهُ هُوَ الْمَالِكُ لَهَا، الْمُتَفَرِّدُ بِنَفْسِهِ فِي ضَبْطِهَا، وَهُوَ مُعَلَّنٌ بِدِينٍ غَيْرِ

^[١] تفسير ابن أبي حاتم برقم ١٨٨٦٧

^[٢] رواه البخاري برقم ٢٦٩٧ ومسلم ١٧١٨

^[٣] حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ٢٨١/٧

^[٤] أحكام القرآن للجصاص ٢١٦/٣

الإِسْلَامَ لِكُفْرٍ بِالْبَقَاءِ مَعَهُ كُلُّ مَنْ عَاوَنَهُ، وَأَقَامَ مَعَهُ - وَإِنْ ادَّعَى أَنَّهُ مُسْلِمٌ - لِمَا ذَكَرْنَا"^[١].

والديار اليوم قد مرَّ عليها عقود متوالية منذ أن غزاها الكفار وعلاها قانون الغرب، والجيل الذي حصل فيه التركيب كما زعم جماعة الترقيع والتركيب قد اندثر من غابر الزمان، فمتى تنتهي صلاحية التركيب وتنقضي مدة "الكفر الطارئ" عندهم؟، قال ابن قدامة: "وَأَمَّا مَنْ حَدَّثَ بَعْدَ الرِّدَّةِ، فَهُوَ مَحْكُومٌ بِكُفْرِهِ، لِأَنَّهُ وُلِدَ بَيْنَ أَبَوَيْنِ كَافِرَيْنِ، وَيَجُوزُ اسْتِرْقَاقُهُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُرْتَدٍّ. نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ"^[٢].

فالناس اليوم في انسلاخ من الدين وانصهار في الكفر المبين، حتى أنك لا تفرق بين شوارع سوسة وباريس، وشوارع الرباط ومديرد، ولا يزال طواغيت العلم يُصححون إسلام هذه الأقوام ويسمونهم المسلمين فحسبنا الله ونعم الوكيل.



^[١] المحلى ١٢/١٢٦

^[٢] المغني ٩/١٧

الفَصْلُ الرَّابِعُ

الظاهر المعتبر في الدور

بعد تأصيل الإسلام في دار الإسلام والكفر في دار الكفر بالأدلة، وتقرير أن هذا الأصل لا يُرفع إلا بظاهرٍ مُعتبرٍ يُصار إليه، فالأصل يُستصحب في الدور والظاهر المعتبر يرفع هذا الأصل عند التعارض، لأنه أقوى منه في الدلالة في هذا الباب، والمراد بالأصل هو القاعدة المستمرة والاستصحاب، وهنا هو حكم الدار إسلاماً وكفراً، قال ابن قدامة: "لأنَّ الأصلَ أَنَّ مَنْ كَانَ فِي دَارٍ، فَهُوَ مِنْ أَهْلِهَا، يُثَبِّتُ لَهُ حُكْمَهُمْ مَا لَمْ يَقُمْ عَلَى خِلَافِهِ دَلِيلٌ"^[١]، وأما الظاهر فهو ما يحصل بالمشاهدة أو السماع، وقد تكلم الفقهاء في تعارض الأصل والظاهر في مسائل عدة في الفروع قال ابن رجب: "القاعدة التاسعة والخمسون بعد المائة: إِذَا تَعَارَضَ الْأَصْلُ وَالظَّاهِرُ فَإِنْ كَانَ الظَّاهِرُ حُجَّةً يَجِبُ قَبُولُهَا شَرْعًا كَالشَّهَادَةِ وَالرَّوَايَةِ وَالْإِخْبَارِ فَهُوَ مُقَدَّمٌ عَلَى الْأَصْلِ بِغَيْرِ خِلَافٍ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ بَلْ كَانَ مُسْتَنَدُهُ الْعُرْفُ أَوْ الْعَادَةُ الْغَالِبَةُ أَوْ الْقَرَأَتُ أَوْ غَلَبَةُ الظَّنِّ وَنَحْوُ ذَلِكَ، فَتَارَةً يُعْمَلُ بِالْأَصْلِ وَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى الظَّاهِرِ، وَتَارَةً يُعْمَلُ بِالظَّاهِرِ وَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى الْأَصْلِ، وَتَارَةً يُخْرَجُ فِي الْمَسْأَلَةِ خِلَافٌ، فَهَذِهِ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ"^[٢].

ثم ذكر فروعاً للقاعدة منها مجهول الحال فقال: "وَمِنْهَا: لَوْ وُجِدَ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ مَيِّتٌ مَجْهُولُ الدِّينِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ عَلَامَةُ السَّلَامِ وَلَا الْكُفْرِ أَوْ تَعَارَضَ فِيهِ عَلَامَةُ السَّلَامِ وَالْكَفْرِ صَلَّى عَلَيْهِ. نَصَّ عَلَيْهِ فَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ الْكُفْرُ خَاصَّةً فَمِنْ الْأَصْحَابِ مَنْ قَالَ يُصَلَّى عَلَيْهِ وَالْمَنْصُوصُ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ لَا يُصَلَّى عَلَيْهِ وَيُدْفَنُ وَهَذَا يَرْجِعُ إِلَى تَعَارُضِ الْأَصْلِ وَالظَّاهِرِ إِذَا الْأَصْلُ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ الْإِسْلَامُ وَالظَّاهِرُ فِي هَذَا الْكُفْرُ، وَلَوْ كَانَ الْمَيِّتُ فِي دَارِ الْكُفْرِ فَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ عَلَامَاتُ الْإِسْلَامِ صَلَّى عَلَيْهِ وَإِلَّا فَلَا نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةٍ عَلِيَّ بْنِ سَعِيدٍ وَهَذَا تَرْجِيحٌ لِلظَّاهِرِ عَلَى الْأَصْلِ هَاهُنَا كَمَا رَجَحَهُ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى وَلَمْ يُرَجَّحْ الْأَصْحَابُ هُنَا الْأَصْلَ كَمَا رَجَّحُوهُ ثُمَّ ؛ لِأَنَّ هَذَا الْأَصْلَ قَدْ عَارَضَهُ أَصْلٌ آخَرُ وَهُوَ أَنَّ الْأَصْلَ فِي كُلِّ مَوْلُودٍ أَنَّهُ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ"^[٣].

[١] المغني ٤٠٠/٢

[٢] القواعد لابن رجب ٣٣٨/١

[٣] القواعد لابن رجب ٣٤٥/١

والذي نروم تحقيقه في هذا الفصل: ما هو حدُّ الظاهر المعتبر الذي يصار إليه عند تعارض الأصل والظاهر:

إن من السَّدَاد في هذه المسائل الدقيقة لمن تَعَنَّ بالتحقيق فيها: أن يُدقق النظر في فقه الواقع الذي نزلت فيه النصوص، والعمل الذي كان عليه الصحابة، فإن قطع النصوص عن واقعها لهُوَ مَدْعَاةٌ إِلَى الْجِدَّةِ بِهَا إِلَى غير تنزيلها، وهو نظرٌ في المسألة كَكُلِّ من زاوية ضيقة ومن نصوص بعينها في وقائع خاصة مُجردة عن ما ورد من النصوص في الباب عموماً، فيؤدي حتماً إلى ضَرْبِ النصوص بعضها ببعض ممن قَصُرَ نَظَرُهُ عن الإحاطة بجملة الأدلة وحُرِّمَ الفهم الصحيح فضاق صدره بما ضاق به علمه فَحَبِطَ خِبْطَةً عَشْوَاءَ ونَسَبَ إلى الشرع ما ليس منه، فنسأل الله الهداية والرشاد والفقه والسداد، قال الشاطبي: "فَكَثِيرًا مَا تَرَى الْجُهَّالَ يَحْتَجُّونَ لَأَنفُسِهِمْ بِأَدْلَةٍ فَاسِدَةٍ، وبأدلة صَحِيحَةٍ اقْتِصَارًا بِالنَّظَرِ عَلَى دَلِيلٍ مَا، وَاطِّرَاحًا لِلنَّظَرِ فِي غَيْرِهِ مِنَ الأدلة الْأُصُولِيَّةِ، أَوِ الْفُرُوعِيَّةِ الْعَاضِدَةِ لِنَظَرِهِ، أَوِ الْمُعَارَضَةِ لَهُ، وَكَثِيرٌ مِمَّنْ يَدَّعِي الْعِلْمَ يَتَّخِذُ هَذَا الطَّرِيقَ مَسْلَكًا، وَزَبْمًا أَفْتَى بِمُقْتَضَاهُ، وَعَمِلَ عَلَى وَفْقِهِ إِذَا كَانَ لَهُ فِيهِ غَرَضٌ"^[١].

لقد كان الصحابة في مكة قبل الهجرة قلةً بين كثرةٍ مُشْرِكَةٍ، في دار كفر يُفْتَنُ فيها عن دينه من لا عُصْبَةَ لَهُ وَلَا جِوَار... كان الإسلام غريباً وحامله طريداً، وقريشٌ قد استعلت بعدائها للإسلام وأهله... وفي مثل هذه الدار وبين هؤلاء القوم لا يحكم بإسلام العين إلا من تكلم بالإسلام وأظهره وفارق دين قومه المشركين، وهذا الظاهر يتميز به المسلم عن المشرك وتحصل به المفاصلة للجاهلية، وهو خلافُ ما أظهره القوم من الشرك واتباع دين الأباء وإنكار النبوة، وهو الظاهر المعتبر الذي يرفع الأصل المتقرر في مثل هذه الدار - مكة - ... فعن هشام بن عروة، عن أبيه: أن عبد الملك بن مروان كتب إليه يسأله عن أشياء، فكتب إليه عروة: «سلام عليك، فإني أحمد إليك الله الذي لا إله إلا هو. أما بعد، فإنك كتبت إليّ تسألني عن مخرج رسول الله ﷺ من مكة، وسأخبرك به، ولا حول ولا قوة إلا بالله. كان من شأن خروج رسول الله ﷺ من مكة، أن الله أعطاه النبوة، فنعم النبي! ونعم السيد! ونعم العشيرة! فجزاه الله خيراً، وعرفنا وجهه في الجنة، وأحيانا على ملته، وأماننا عليها، وبعثنا عليها، وإنه لما دعا قومه لما بعثه الله له من الهدى والنور الذي أنزل عليه، لم يئعدوا منه أوّل ما دعاهم إليه، وكادوا يسمعون له، حتى ذكر طواغيتهم، وقدم ناس من الطائف من قريش لهم أموال، أنكر ذلك ناسٌ

^[١] الاعتصام ٨/٢

واشتدوا عليه، وكرهوا ما قال، وأغروا به من أطاعهم، فانصفق عنه عامة الناس فتركوه، إلا من حفظه الله منهم، وهم قليل. فمكث بذلك ما قدر الله أن يمكث، ثم ائتمرت رؤوسهم بأن يفتنوا من اتبعه عن دين الله من أبنائهم وإخوانهم وقبائلهم، فكانت فتنة شديدة الزلزال، فافتتن من افتتن، وعصم الله من شاء منهم»^[١].

ولقد كان العرب في ذلك الحين يعرفون معنى لا إله إلا الله ويعلمون مدلولها، وهو إفراد الله بخصائصه في الألوهية والربوبية والحاكمية والاتباع، وأنها تقتضي خلع الأرباب والأنداد ومفارقة دين الآباء والأجداد كما روى ابن إسحاق قال: "ثم إن أبا بكر لقي رسول الله ﷺ فقال: أحق ما تقول قريش يا محمد من تركك آلهتنا، وتسفيك عقولنا وتكفيرك آباءنا؟"^[٢].

إن هذه كلمة التوحيد بين هؤلاء القوم في تلك الدار كان قائلها يخرج من دينه ويفاصل قومه ويستسلم لله بالتوحيد والانقياد والطاعة والاتباع ... فكان المسلم يقولها معتقداً لمعناها الذي يعرفه من لغة العرب وواقع الحال فيصير بها مؤمناً، والمشرک يجحد لفظها لما يجحده من معناها الذي يعرفه من لغة العرب وواقع الحال فيصير به جاحداً مكذبا ... فتمايز الصفان وبانت السبيلان بكلمة التوحيد، فكان الظاهر المعتبر في التمييز بين المسلمين والمشرکين - في دار كفر أهلها وثنيين لا يتكلمون بالإسلام - هو النطق بالشهادتين مع العلم بمعناها وما تتضمنه من البراءة من الشرك وأهله، قال البغوي في قول النبي ﷺ: ﴿أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا قَالُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا، وَحَسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ﴾^[٣]، وَقَوْلُهُ: "حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ"، أَرَادَ بِهِ عَبْدَ الْأَوْثَانِ دُونَ أَهْلِ الْكِتَابِ، لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، ثُمَّ لَا يُرْفَعُ عَنْهُمْ السَّيْفُ حَتَّى يَقْرَأُوا بِبُيُوتِهِ مُحَمَّدٍ ﷺ، أَوْ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ"^[٤].

أما الشعائر المشتركة فهي غير معتبرة في هذه الدار فقد كان المشركون يطوفون بالبيت ويحججون ويتصدقون ويصومون وينذرون ويعمرون المسجد الحرام ويفكون العاني وهي من بقايا ملّة إبراهيم التي ينتسبون إليها، وهو ظاهر غير معتبر لعدم اختصاصه بطائفة معينة، فعن ابن عباس في قوله: ﴿أَجْعَلْتُمْ سَقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾، قال العباس بن عبد المطلب حين أسر

^[١] رواه ابن أبي حاتم ١٦٠٨٣

^[٢] سيرة بن اسحاق ١٣٩/١

^[٣] رواه البخاري برقم ٢٥ ورواه مسلم برقم ٢٢

^[٤] شرح السنة للبغوي ٦٦/١ .

يوم بدر: «لئن كنتم سبقتمونا بالإسلام والهجرة والجهاد، لقد كنا نعمار المسجد الحرام، ونسقي الحاج، ونفك العاني! قال الله: ﴿أَجْعَلُكُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ﴾، إلى قوله: ﴿الظَّالِمِينَ﴾، يعني أن ذلك كان في الشرك، ولا أقبل ما كان في الشرك»^[١]. وهذه الشعائر التي تفاخر بها العباس غير معتبرة شرعاً مع ظهور الشرك بالله تعالى، وهي كذلك غير معتبرة في التمييز بين المؤمن والكافر لكونها مشتركة بينهما وبذلك تصير مفرغة عن الدلالة.

وعَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، قَالَ: دَخَلَ أَبُو بَكْرٍ عَلَى امْرَأَةٍ مِنْ أَحْمَسَ يُقَالُ لَهَا زَيْنَبُ، فَرَأَاهَا لَا تَكَلِّمُ، فَقَالَ: «مَا لَهَا لَا تَكَلِّمُ؟» قَالُوا: حَجَّتْ مُصِمَّةً، قَالَ لَهَا: «تَكَلِّمِي، فَإِنَّ هَذَا لَا يَجِلُّ، هَذَا مِنْ عَمَلِ الْجَاهِلِيَّةِ»^[٢]، وعن عائشة رضي الله عنها، قالت: «كَانَ يَوْمٌ عَاشُورَاءَ تَصُومُهُ قُرَيْشٌ فِي الْجَاهِلِيَّةِ»^[٣] والحديث^[٤] وعن ابن عمر رضي الله عنهما، أَنَّ عُمَرَ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: «كُنْتُ نَذَرْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ أَعْتَكِفَ لَيْلَةً فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، قَالَ: فَأَوْفِ بِنَذْرِكَ»^[٥] وغير ذلك من الشعائر^[٦]، وقال حمد بن عتيق: "فإن يكن قد غرکم أنهم يصلّون أو يحجّون أو يصومون ويتصدّقون، فتأملوا الأمر من أوله، وهو أنّ التّوحيد قد تقرر في مكّة بدعوة إسماعيل بن إبراهيم الخليل - عليهما السّلام - ومكث أهل مكّة عليه مدّة من الزّمان، ثمّ إنّه فشا فيهم الشّرك بسبب عمرو بن لُحي، وصاروا مشركين، وصارت البلاد بلاد شرك، مع أنّه قد بقي معهم أشياء من الدّين، وكما كانوا يحجّون ويتصدّقون على الحاج وغير الحاج"^[٧].

وكذلك من كان في دار قوم أهل كتاب فالظاهر المعتبر في الحكم على الأعيان بالإسلام هو النطق بالشهادتين وأن عيسى عبد الله ورسوله وأن محمد ﷺ بُعث للناس كافة، واعتقاد ما تضمنته الشهادة من أفراد الله بالطاعة والتشريع وعدم اتخاذ الأرباب في الحاكمية والاتباع كما يفعله أهل الكتاب بالأخبار والرهبان، وهذا المعنى يجب أن ينطق به لتحقيق المفاصلة لأنه ليس بعربي يفهم من الشهادة هذه المعاني التي يفهما أهل القرن الأول والتي لا تصح ولا تنعقد الشهادة إلا بها، قال الشافعي: "فعلى كل

^[١] رواه الطبري في تفسيره برقم ١٦٥٥٨

^[٢] رواه البخاري برقم ٣٨٣٤

^[٣] رواه البخاري برقم ٢٠٠٢

^[٤] رواه البخاري برقم ٢٠٣٢

^[٥] وكانوا يذكرون الله وقال صَيْفِي بْنُ عَامِرٍ، وَهُوَ أَبُو قَيْسٍ بْنُ الْأَسْلَتِ الْخَزَرَجِيُّ - وَهُوَ جَاهِلِيٌّ - يَعْني قُرَيْشًا:

فُؤِمُوا فَصَلُّوا رَبَّكُمْ وَتَعَوَّدُوا ... بِأَرْكَانِ هَذَا الْبَيْتِ يَنْ الْأَخَاشِبِ " أخبار مكة للأزرقي ١٤٩/١

^[٦] مجموعة الرسائل والمسائل النجدية ٧٤٤/١

مسلم أن يتعلم من لسان العرب ما بلغه جهده، حتى يشهد به أن لا إله إلا الله، وأن محمداً عبده ورسوله، ويتلو به كتاب الله، وينطق بالذكر فيما افترض عليه من التكبير، وأمر به من التسبيح، والتشهد، وغير ذلك^[١].

وعن ابن إسحاق، في قصة ورود خالد بن الوليد من جهة أبي بكر الصديق رضي الله عنه الحيرة ومحاوره هاني بن قبيصة إياه فقال خالد: أَدْعُوكُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ وَإِلَى أَنْ تَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ وَتَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَتُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَتَقْرَأُوا بِأَحْكَامِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى أَنْ لَكُمْ مِثْلُ مَا لَهُمْ وَعَلَيْكُمْ مِثْلُ مَا عَلَيْهِمْ. فَقَالَ هَانِي: وَإِنْ لَمْ أَشَأْ ذَلِكَ فَمَه؟ قَالَ: فَإِنْ أَبَيْتُمْ ذَلِكَ أَدَيْتُمْ الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ. قَالَ: فَإِنْ أَبَيْتُمْ ذَلِكَ؟ قَالَ: فَإِنْ أَبَيْتُمْ ذَلِكَ وَطِئْتُمْ بِقَوْمِ الْمَوْتِ أَحَبَّ إِلَيْهِمْ مِنَ الْحَيَاةِ إِلَيْكُمْ. فَقَالَ هَانِي: أَجَلْنَا لَيْلَتَنَا هَذِهِ فَتَنْظُرُ فِي أَمْرِنَا، قَالَ: قَدْ فَعَلْتُ. فَلَمَّا أَصْبَحَ الْقَوْمُ غَدَا هَانِي فَقَالَ: إِنَّهُ قَدْ أَجْمَعَ أَمْرُنَا عَلَى أَنْ نُؤَدِّيَ الْجِزْيَةَ فَهَلُمْ فَلْأَصَالِحْكَ. فَقَالَ لَهُ خَالِدٌ: فَكَيْفَ وَأَنْتُمْ قَوْمٌ عَرَبٌ تَكُونُ الْجِزْيَةُ وَالذُّلُّ أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ الْقِتَالِ وَالْعِرِّ؟ فَقَالَ: نَنْظُرْنَا فِيمَا يُقْتَلُ مِنَّا فَإِذَا هُمْ لَا يَرْجِعُونَ، وَنَنْظُرْنَا إِلَى مَا يُؤْخَذُ مِنَّا مِنَ الْمَالِ فَقَلَمَّا نَلَبْثُ حَتَّى يُخْلِفَهُ اللَّهُ لَنَا، قَالَ: فَصَالَحَهُمْ خَالِدٌ عَلَى تِسْعِينَ أَلْفًا^[٢].

وقال السرخسي: "ذَكَرَ عَنِ الْحَسَنِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. فَإِذَا قَالُواهَا فَقَدْ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا، وَحَسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ»، قَالَ: فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُقَاتِلُ عَبْدَةَ الْأَوْثَانِ، وَهُمْ قَوْمٌ لَا يُوحِدُونَ اللَّهَ، فَمَنْ قَالَ مِنْهُمْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، كَانَ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى إِسْلَامِهِ، وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ يُحْكَمُ بِإِسْلَامِهِ إِذَا أَقَرَّ بِخِلَافِ مَا كَانَ مَعْلُومًا مِنْ اعْتِقَادِهِ، لِأَنَّهُ لَا طَرِيقَ إِلَى الْوُقُوفِ عَلَى حَقِيقَةِ الْإِعْتِقَادِ لَنَا، فَتَسْتَدِلُّ بِمَا نَسْمَعُ مِنْ إِقْرَارِهِ عَلَى اعْتِقَادِهِ. فَإِذَا أَقَرَّ بِخِلَافِ مَا هُوَ مَعْلُومٌ مِنْ اعْتِقَادِهِ اسْتَدَلَّلْنَا بِهِ عَلَى أَنَّهُ بَدَّلَ اعْتِقَادَهُ. وَعَبْدَةُ الْأَوْثَانِ كَانُوا يُقِرُّونَ بِاللَّهِ تَعَالَى. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ وَلَكِنْ كَانُوا لَا يَقْرَءُونَ بِالْوَحْدَانِيَّةِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾ وَقَالَ فِيمَا أَخْبَرَ عَنْهُمْ: ﴿أَجْعَلِ آلَ اللَّهِ إِلَهًا وَاحِدًا﴾، مَنْ قَالَ مِنْهُمْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَقَدْ أَقَرَّ بِمَا هُوَ مُخَالِفٌ

[١] الرسالة ٤٧/١

[٢] رواه البيهقي في السنن الكبرى برقم ١٨٦٤٧، قال ابن دقيق العيد: "فَإِنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ أَهْلَ عِلْمٍ، وَمُخَاطَبَتُهُمْ لَا تَكُونُ كَمُخَاطَبَةِ جُهَالِ الْمُشْرِكِينَ، وَعَبْدَةُ الْأَوْثَانِ فِي الْعِتَابَةِ بِهَا وَالْبِدْءُ فِي الْمُطَالَبَةِ بِالشَّهَادَتَيْنِ: لِأَنَّ ذَلِكَ أَصْلُ الدِّينِ الَّذِي لَا يَصِحُّ شَيْءٌ مِنْ فُرُوعِهِ إِلَّا بِهِ، فَمَنْ كَانَ مِنْهُمْ غَيْرُ مُوَحِّدٍ عَلَى التَّحْقِيقِ. كَالنَّصَارَى. فَالْمُطَالَبَةُ مُتَوَجِّهَةٌ إِلَيْهِ بِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الشَّهَادَتَيْنِ عَيْنًا، وَمِنْ كَانَ مُوَحِّدًا. كَالْيَهُودِ. فَالْمُطَالَبَةُ لَهُ: بِالْجَمْعِ بَيْنَ مَا أَقَرَّ بِهِ مِنَ التَّوْحِيدِ، وَبَيْنَ الْإِقْرَارِ بِالرِّسَالَةِ. وَإِنْ كَانَ هَؤُلَاءِ الْيَهُودَ. الَّذِينَ كَانُوا بِالْيَمَنِ. عَنْدهُمْ مَا يَفْتَضِي الْإِشْرَاقَ، وَلَوْ بِالزُّرْمِ يَكُونُ مُطَالَبَتُهُمْ بِالتَّوْحِيدِ لِنَفْيِ مَا يَلْزَمُ مِنْ عَقَائِدِهِمْ. وَقَدْ ذَكَرَ الْفُقَهَاءُ: أَنَّ مَنْ كَانَ كَافِرًا بِشَيْءٍ، مُؤْمِنًا بِغَيْرِهِ: لَمْ يَدْخُلْ فِي الْإِسْلَامِ إِلَّا بِالْإِيمَانِ بِمَا كَفَرَ بِهِ

لَا عِتْقَ لَهُ فَلِهَذَا جُعِلَ ذَلِكَ دَلِيلَ إِيْمَانِهِ فَقَالَ: «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»..

وَعَلَى هَذَا الْمَانَوِيَّةُ وَكُلُّ مَنْ يَدَّعِي إِلَهَيْنِ، إِذَا قَالَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَذَلِكَ دَلِيلُ إِسْلَامِهِ.

فَأَمَّا الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى هُمْ يَقُولُونَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَلَا تَكُونُ هَذِهِ الْكَلِمَةُ دَلِيلَ إِسْلَامِهِمْ. وَهُمْ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانُوا لَا يَقْرَءُونَ بِرِسَالَتِهِ. فَكَانَ دَلِيلُ الْإِسْلَامِ فِي حَقِّهِمُ الْإِفْرَارَ بِأَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ. عَلَى مَا رَوَى عَنْهُ «أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى جَارِهِ الْيَهُودِيِّ يَعُودُهُ فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، فَنَظَرَ الرَّجُلُ إِلَى أَبِيهِ فَقَالَ لَهُ: أَجِبْ أَبَا الْقَاسِمِ. فَشَهِدَ بِذَلِكَ وَمَاتَ، فَقَالَ ﷺ: - الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَعْتَقَ بِي نَسَمَةً مِنَ النَّارِ: ثُمَّ قَالَ لِأَصْحَابِهِ: لَوْ أَخَاكُمْ».

قَالَ: فَأَمَّا الْيَوْمَ بِبِلَادِ الْعِرَاقِ فَإِنَّهُمْ يَشْهَدُونَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَلَكِنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّهُ رَسُولٌ إِلَى الْعَرَبِ، لَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ وَيَتَمَسَّكُونَ بِظَاهِرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمَمِينَ رَسُولًا مِنْهُمْ﴾ فَمَنْ يَقْرَأُ مِنْهُمْ بِأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ لَا يَكُونُ مُسْلِمًا حَتَّى يَتَبَرَّأَ مِنْ دِينِهِ مَعَ ذَلِكَ، أَوْ يَقْرَأَ بِأَنَّهُ دَخَلَ فِي الْإِسْلَامِ. حَتَّى إِذَا قَالَ الْيَهُودِيُّ أَوْ النَّصْرَانِيُّ: أَنَا مُسْلِمٌ أَوْ أَسْلَمْتُ لَا يُحْكَمُ بِإِسْلَامِهِ. لِأَنَّهُمْ لَا يَدَّعُونَ ذَلِكَ. فَإِنَّ الْمُسْلِمَ هُوَ الْمُسْتَسْلِمُ لِلْحَقِّ الْمُنْقَادُ لَهُ، وَهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّ الْحَقَّ مَا هُمْ عَلَيْهِ. فَلَا يَكُونُ مُطْلَقًا هَذَا اللَّفْظُ فِي حَقِّهِمْ دَلِيلَ الْإِسْلَامِ حَتَّى يَتَبَرَّأَ مِنْ دِينِهِ مَعَ ذَلِكَ.

كَذَلِكَ لَوْ قَالَ: بَرِئْتُ مِنَ الْيَهُودِيَّةِ وَلَمْ يَقُلْ مَعَ ذَلِكَ: دَخَلْتُ فِي الْإِسْلَامِ، فَإِنَّهُ لَا يُحْكَمُ بِإِسْلَامِهِ، لِأَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ تَبَرُّأً مِنَ الْيَهُودِيَّةِ وَدَخَلَ فِي النَّصْرَانِيَّةِ. فَإِنْ قَالَ مَعَ ذَلِكَ: وَدَخَلْتُ فِي الْإِسْلَامِ فَحِينَئِذٍ يَزُولُ هَذَا الْإِحْتِمَالُ. وَقَالَ بَعْضُ مَشَايخِنَا: إِذَا قَالَ: دَخَلْتُ فِي الْإِسْلَامِ، يُحْكَمُ بِإِسْلَامِهِ وَإِنْ لَمْ يَتَبَرَّأَ مِمَّا كَانَ عَلَيْهِ. لِأَنَّ فِي لَفْظِهِ مَا يَدُلُّ عَلَى دُخُولِ حَادِثٍ مِنْهُ فِي السَّلَامِ، وَذَلِكَ غَيْرُ مَا كَانَ عَلَيْهِ. فَتَضَمَّنُ هَذَا اللَّفْظُ التَّبَرُّيَّ مِمَّا كَانَ عَلَيْهِ.

وَلَوْ قَالَ الْمَجُوسِيُّ: أَسْلَمْتُ، أَوْ أَنَا مُسْلِمٌ، يُحْكَمُ بِإِسْلَامِهِ. لِأَنَّهُمْ لَا يَدَّعُونَ هَذَا الْوَصْفَ لِأَنفُسِهِمْ وَيَعُدُّونَهُ شَتِيمَةً بَيْنَهُمْ يَشْتُمُ الْوَاحِدُ مِنْهُمْ بِهِ وَلَدُهُ فَيَكُونُ ذَلِكَ دَلِيلَ الْإِسْلَامِ فِي حَقِّهِ^[١].

ننتقل إلى واقع آخر: وهو بعد هجرة النبي ﷺ إلى المدينة وقيام دولة الإسلام التي آوى إليها المهاجرون المستضعفون، واستعلنت فيها شعائر الإسلام وقامت فيها شرائعه،

[١] شرح السيرة الكبير ١٥٢/١

فالأصل في هذه الدار الإسلام كما قال ابن رجب: "إِذَا الْأَصْلُ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ الْإِسْلَامُ"^[١]، ولا يُنْتَقَلُ عن هذا الأصل إلا بظهور الكفر بالله كقوله تعالى: ﴿لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾، ولقوله ﷺ: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ»^[٢]، والحكم على الأعيان في دار الإسلام بالإسلام لأن دار الإسلام لا تُقَرُّ مُرتدّاً على رده، وأما شعائر المسلمين فقد كانت خاصة بهم في ذلك الحين فمن فعلها من وثني أو كتابي قد يُحكم عليه بالإسلام على قول بعض الفقهاء^[٣] واستدلوا بما ورد عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: كَتَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى أَهْلِ الْيَمَنِ:

[١] القواعد لابن رجب ٣٤٥/١

[٢] رواه البخاري برقم ٦٩٢٢

[٣] اعتبار الشعائر عند بعض الفقهاء بقيد الاختصاص:

اعتبر بعض الفقهاء كالحنابلة وغيرهم شعيرة الصلاة للحكم بالإسلام بقيد الاختصاص دون الاشتراك بين طوائف الكفر؛ قال السرخسي: "وَعَنْ سَلَمَةَ قَالَ: سَأَلْتُ الْمُشْعَبِيَّ عَنِ الصَّبِيِّ مَتَى يُصَلِّي عَلَيْهِ؟ قَالَ: إِذَا صَلَّى فَصَلُّوا عَلَيْهِ. وَتَأْوِيلُ هَذَا فِيْمَا إِذَا لَمْ يُسْمَعْ مِنْهُ الْإِقْرَارُ بِالْإِسْلَامِ، وَلَكِنَّهُ صَلَّى مَعَ الْمُسْلِمِينَ بِالْجَمَاعَةِ، فَإِنَّ ذَلِكَ يُوجِبُ الْحُكْمَ بِإِسْلَامِهِ عِنْدَنَا، لِأَنَّ الْمُشْرِكِينَ لَا يُصَلُّونَ بِالْجَمَاعَةِ عَلَى هَيْئَةِ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ. وَإِظْهَارُ مَا يَخْتَصُّ بِهِ الْمُسْلِمُونَ فِعْلاً يَكُونُ بِمِثْلِهِ إِظْهَارُ مَا يَخْتَصُّ بِهِ الْمُسْلِمُونَ قَوْلًا، فَيَصِيرُ بِهِ مُسْلِمًا، حَتَّى إِذَا رَجَعَ عَنِ الْإِسْلَامِ ضَرِبَتْ عَنْقُهُ إِنْ كَانَ رَجُلًا. وَأَمَّا إِذَا صَلَّى وَحْدَهُ لَمْ يُحْكَمْ بِإِسْلَامِهِ إِلَّا فِي رِوَايَةِ رَوَاهَا دَاوُدُ بْنُ رَشِيدٍ عَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ إِذَا صَلَّى إِلَى قِبْلَةِ الْمُسْلِمِينَ يُحْكَمُ بِإِسْلَامِهِ، لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ اسْتَقْبَلَ قِبْلَتَنَا وَأَكَلَ ذَبِيحَتَنَا فَلَهُ مَا لَنَا وَعَلَيْهِ مَا عَلَيْنَا». فَأَمَّا إِذَا صَامَ أَوْ أَدَّى الزَّكَاةَ أَوْ حَجَّ لَمْ يُحْكَمْ بِإِسْلَامِهِ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ. وَفِي رِوَايَةِ دَاوُدَ بْنِ رَشِيدٍ عَنْ مُحَمَّدٍ قَالَ: إِذَا حَجَّ الْيَتِيمَ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَفْعَلُهُ الْمُسْلِمُونَ يُحْكَمُ بِإِسْلَامِهِ؛ لِأَنَّهُ ظَهَرَ مِنْهُ فِعْلٌ مَا يَخْتَصُّ بِهِ الْمُسْلِمُونَ، فَيُجْعَلُ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى إِسْلَامِهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ" شرح السير الكبير ١٥٥/١.

فترى أن تعليل الحكم بالإسلام لمن تلبس بالشعائر مداره على الاختصاص وبه حكم الحنابلة كذلك، قال ابن قدامة: "فَصَلِّ: وَإِذَا صَلَّى الْكَافِرُ، حُكِمَ بِإِسْلَامِهِ، سَوَاءٌ كَانَ فِي دَارِ الْحَرْبِ أَوْ دَارِ الْإِسْلَامِ أَوْ صَلَّى جَمَاعَةً أَوْ فُرَادَى، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنْ صَلَّى فِي دَارِ الْحَرْبِ، حُكِمَ بِإِسْلَامِهِ، وَإِنْ صَلَّى فِي دَارِ الْإِسْلَامِ، لَمْ يُحْكَمْ بِإِسْلَامِهِ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ صَلَّى رِئَاءَ وَتَقِيَّةً. وَلَنَا أَنْ مَا كَانَ إِسْلَامًا فِي دَارِ الْحَرْبِ كَانَ إِسْلَامًا فِي دَارِ الْإِسْلَامِ، كَالشَّهَادَتَيْنِ، وَلِأَنَّ الصَّلَاةَ رَكْنٌ يَخْتَصُّ بِهِ الْإِسْلَامُ، فَحُكِمَ بِإِسْلَامِهِ بِهِ كَالشَّهَادَتَيْنِ. وَاحْتِمَالُ النَّقِيَّةِ وَالرِّئَاءِ، يَنْبُطُ بِالشَّهَادَتَيْنِ. وَسَوَاءٌ كَانَ أَصْلِيًّا أَوْ مُرْتَدًّا. وَأَمَّا سَائِرُ الْأَرْكَانِ، مِنَ الزَّكَاةِ وَالصَّيَامِ وَالْحَجِّ، فَلَا يُحْكَمُ بِإِسْلَامِهِ بِهِ، فَإِنَّ الْمُشْرِكِينَ كَانُوا يَحْجُّونَ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى مَنَعَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «لَا يَحُجُّ بَعْدَ الْعَامِ مُشْرِكٌ». وَالزَّكَاةُ صَدَقَةٌ، وَهُمْ يَتَصَدَّقُونَ.

وَقَدْ قَرَضَ عَلَى نَصَارَى بَنِي تَغْلِبَ مِنَ الزَّكَاةِ مِثْلِي مَا يُؤْخَذُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَلَمْ يَصِيرُوا بِذَلِكَ مُسْلِمِينَ، وَأَمَّا الصَّيَامُ فَلِكُلِّ أَهْلِ دِينٍ صِيَامٌ، وَلِأَنَّ الصَّيَامَ لَيْسَ بِفِعْلٍ، إِنَّمَا هُوَ إِمْسَاكٌ عَنْ أَفْعَالٍ مَخْصُوصَةٍ فِي وَقْتٍ مَخْصُوصٍ، وَقَدْ يَتَّفِقُ هَذَا مِنَ الْكَافِرِ، كَاتِفَاقِهِ مِنَ الْمُسْلِمِ، وَلَا عِبْرَةَ بِنَيْتِ الصَّيَامِ؛ لِأَنَّهُا أَمْرٌ بَاطِلٌ لَا عِلْمَ لَنَا بِهِ، بِخِلَافِ الصَّلَاةِ، فَإِنَّهَا أَفْعَالٌ تَتَمَيَّزُ عَنْ أَفْعَالِ الْكُفَّارِ، وَيَخْتَصُّ بِهَا أَهْلُ الْإِسْلَامِ، وَلَا يَتَّبَعُ الْإِسْلَامُ حَتَّى يَأْتِيَ بِصَّلَاةٍ يَتَمَيَّزُ بِهَا عَنْ صَلَاةِ الْكُفَّارِ، مِنْ اسْتِقْبَالِ قِبْلَتِنَا، وَالرُّكُوعِ، وَالسُّجُودِ، وَلَا يَخْصُلُ بِمَجَرَّدِ الْقِيَامِ؛ لِأَنَّهُمْ يَقُومُونَ فِي صَلَاتِهِمْ" المغني ٢٣/٩

فاعتبروا الصلاة في الحكم بالإسلام لكونها من خصائص المسلمين ولم يعتبروا الحج والصيام مع كونها من الشعائر لاشتراكها وعدم اختصاصها.

"وَأَخَالَفَ الْمَالِكِيَّةُ وَبَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ فَقَالُوا: لَا يُحْكَمُ بِإِسْلَامِ الْكَافِرِ بِمَجَرَّدِ صَلَاتِهِ، لِأَنَّ الصَّلَاةَ مِنْ فُرُوعِ الْإِسْلَامِ، فَلَمْ يَصِرْ مُسْلِمًا بِفِعْلِهَا، كَالْحَجِّ وَالصَّيَامِ، وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، فَإِذَا قَالُواهَا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا" الدسوقي على الشرح الكبير ٣٢٥/١.

«مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا وَاسْتَقْبَلَ قِبْلَتَنَا وَأَكَلَ ذَبِيحَتَنَا فَذَلِكُمْ الْمُسْلِمُ، لَهُ ذِمَّةُ اللَّهِ وَذِمَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَمَنْ أَبَى فَعَلَيْهِ الْجَزِيَّةُ»^[١]، وغيرها من الأحاديث في هذا الباب.

ومما يؤيد هذا الأصل ويستدل به في الباب: الشروط العمرية على أهل الذمة في دار الإسلام للتمييز بينهم وبين المسلمين لئلا تجري عليهم أحكام المسلمين، لأنهم إذا تركوا اختلطوا بالمسلمين ووقع الاشتباه فالزموا بالغيار، وجاء في الشروط: "وَأَنْ نُلْزِمَ زَيْنًا حَيْثُمَا كُنَّا وَلَا نَنْشَبَهُ بِالْمُسْلِمِينَ فِي لُبْسٍ قَلَنْسُوءٍ وَلَا عِمَامَةٍ وَلَا فَرْقٍ شَعْرٍ وَلَا فِي مَرَائِيهِمْ" قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ الطَّبْرِيُّ فِي سِيَاقِ مَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى وَجُوبِ اسْتِعْمَالِ الْغِيَارِ لِأَهْلِ الْمِلَلِ الَّذِينَ خَالَفُوا شَرِيعَتَهُ صَغَارًا وَكِبَارًا وَشُهْرَةً وَعِلْمًا عَلَيْهِمْ؛ لِيَعْرِفُوا مِنَ الْمُسْلِمِينَ فِي زِيَّهِمْ وَلِبَاسِهِمْ وَلَا يَتَشَبَّهُوا بِهِمْ: "وَكُتِبَ عُمَرُ إِلَى الْأُمِّصَارِ أَنْ تَجَزَّ نَوَاصِيهِمْ، وَلَا يَلْبَسُوا لِبْسَةَ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى يَعْرِفُوا"^[٢].

"وَقَدْ قَالَ مَالِكٌ فِي الْكَافِرِ يُوجَدُ عِنْدَ الدَّرَبِ فَيَقُولُ: جِئْتُ مُسْتَأْمِنًا أَطْلُبُ الْأَمَانَ: هَذِهِ أُمُورٌ مُشْكِلَةٌ، وَرَأَى أَنْ يُرَدَّ إِلَى مَأْمَنِهِ، وَلَا يُحْكَمَ لَهُ بِحُكْمِ الْإِسْلَامِ، لِأَنَّ الْكُفْرَ قَدْ ثَبَتَ لَهُ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَظْهَرَ مِنْهُ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِعْتِقَادَ الْفَاسِدَ الَّذِي كَانَ يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ الْفَاسِدُ قَدْ تَبَدَّلَ بِإِعْتِقَادٍ صَحِيحٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ الصَّحِيحُ، وَلَا يَكْفِي فِيهِ أَنْ يَقُولَ: أَنَا مُسْلِمٌ، وَلَا أَنَا مُؤْمِنٌ، وَلَا أَنْ يُصَلِّيَ حَتَّى يَتَكَلَّمَ بِالْكَلِمَةِ الْعَاصِمَةِ الَّتِي عَلَّقَ النَّبِيُّ ﷺ الْحُكْمَ بِهَا عَلَيْهِ فِي قَوْلِهِ: «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا قَالُوا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا، وَجَسَائِهِمْ عَلَى اللَّهِ». فَإِنْ صَلَّى أَوْ فَعَلَ فِعْلًا مِنْ خَصَائِصِ الْإِسْلَامِ وَهِيَ: الْمَسْأَلَةُ الثَّلَاثَةُ: فَقَدْ اخْتَلَفَ فِيهِ عُلَمَاؤُنَا، وَتَبَايَنَتْ الْفِرْقُ فِي إِسْلَامِهِ، وَقَدْ خَرَّجَتْهَا فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ. وَنَرَى أَنَّهُ لَا يَكُونُ مُسْلِمًا بِذَلِكَ، - إِنْ قَالَ - وَهِيَ: وَكَذَلِكَ هَذَا الَّذِي قَالَ: سَلَامٌ عَلَيْكُمْ يُكَلِّفُ الْكَلِمَةَ، فَإِنْ قَالَهَا تَحَقَّقَ رِشَادُهُ، وَإِنْ أَبَى تَبَيَّنَ عِنَادُهُ وَقَبْلُ. وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: {فَتَبَيَّنُوا} [النساء: ٩٤] أَيْ الْأَمْرُ الْمُشْكِلُ، أَوْ تَبَيَّنُوا وَلَا تَعْجَلُوا، الْمَعْنَيَانِ سَوَاءٌ؟ فَإِنْ قَتَلَهُ أَحَدٌ فَقَدْ أَتَى مِنْهَا عَنْهُ، لَا يَبْلُغُ فِدْيَةً وَلَا كَفَّارَةً وَلَا قِصَاصًا" أحكام القرآن لابن عربي ٦٠٧/١.

وورد في الآثار أن في آخر الزمان يصلي أقوام لا خلاق لهم فعن عبد الله بن الدُّيَلِيِّ، قَالَ: «تَذْهَبُ السُّنَّةُ سُنَّةً سُنَّةً كَمَا يَذْهَبُ الْخَبْلُ قُوَّةً قُوَّةً وَآخِرُ الدِّينِ الصَّلَاةُ وَلْيُصَلِّينَ قَوْمٌ وَلَا خَلَقَ لَهُمْ» البدع والنهي عنها ١٢٨/٢

وعن عبد الله بن عمرو، قَالَ: «يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ لَا يَبْقَى مُؤْمِنٌ إِلَّا لِحَقِّ الشَّامِ، وَيَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَجْتَمِعُونَ فِي الْمَسَاجِدِ لَيْسَ فِيهِمْ مُؤْمِنٌ» السنة للخلال برقم ١٣٠٨، ويستأنس بها على أن الصلاة تصير في آخر الزمان شعيرة مشتركة.

والدلالة إذا اشتركت تفرغت عن الاختصاص والتمييز فلا اعتبار لها وهذا متقرر عند الفقهاء قَالَ ابْنُ نُجَيْمٍ: "الأصل أَنَّ الْكَافِرَ مَتَى فَعَلَ عِبَادَةً فَإِنْ كَانَتْ مَوْجُودَةً فِي سَائِرِ الْأَدْيَانِ لَا يَكُونُ بِهَا مُسْلِمًا، كَالصَّلَاةِ مُنْفَرِدًا، وَالصَّوْمِ، وَالْحَجِّ الَّذِي لَيْسَ بِكَامِلٍ، وَالصَّدَقَةِ، وَمَتَى فَعَلَ مَا اخْتَصَّ بِشَرْعِنَا، وَلَوْ مِنْ الْوَسَائِلِ كَالْتَّيْمُمِ. وَكَذَلِكَ مَا كَانَ مِنَ الْمَقَاصِدِ أَوْ مِنَ الشَّعَائِرِ، كَالصَّلَاةِ بِجَمَاعَةٍ وَالْحَجِّ الْكَامِلِ وَالْأَذَانِ فِي الْمَسْجِدِ وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ، يَكُونُ بِهِ مُسْلِمًا، وَإِلَيْهِ أَشَارَ فِي الْمُحِيطِ وَغَيْرِهِ" الدر المختار ١/٧٣٦٤، ٣/٣٩٠، والمغني ٢/٢٠١.

^[١] رواه ابن أبي شيبة برقم ٣٢٦٣٤ واللفظ له وأصله في البخاري برقم ٣٩١ وقوله: (أكل ذبيحتنا) تنويه باليهود الذين لا يأكلون ذبيحة المسلمين.

^[٢] أحكام أهل الذمة ١٢٣٦/٣

ووجه إيراد المسألة هنا هو بيان أن الأصل في دار الإسلام هو الإسلام، لذلك احتاج عمر رضي الله عنه إلى التمييز بين أهل الذمة والمسلمين، وكذلك فيها بيان أن الظاهر المعتبر لأهل الذمة في دار الإسلام هو المغايرة في اللباس والمركب والزامهم بذلك ونهيمهم عن الاشتراك مع المسلمين في زي أو مركب أو خصيصة لئلا تجري عليهم أحكام المسلمين خطأ لعدم التمييز، فدلّ على أن الظاهر المعتبر للقلة المخالفة لدين القوم هو ما تظهر به المخالفة ولا يكون فيه اشتراك، وهذا كأصل في الباب أن: الظاهر المعتبر في قوم هو ما تتحقق به المغايرة لهم.

ننتقل إلى واقع آخر: بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم وارتداد العرب، ففي مثل هذا الواقع ما هو الظاهر الذي اعتبره الصحابة للحكم بإسلام العين في هذه الدور الممتنعة؟ وبصيغة أخرى: ما هو الظاهر المعتبر للحكم بالإسلام على القلة المستخفية بإيمانها في دار الحرب؟ هل هو إظهار الشعائر كالأذان والصلاة والحجاب وغيرها، أو إظهار خلاف ما أظهره القوم من كفر وشرك والبراءة مما أحدثوه من ذلك كما أظهرت القلة المؤمنة من الرسل وأتباعهم خلاف ما أظهره الأقوام الكافرة من الشرك والكفر وكان ذلك قبل نزول الشرائع؟ وهذا هو محل النزاع:

فنقول أنه إذا تعارض إظهار الشعائر مع ظهور الشرك وعلو أحكامه ومشاهده، والامتناع عن بعض الشرائع فضلاً عن تبديل الشريعة وإماتها، يقدم الأخير الذي هو الظاهر الأقوى ولا اعتبار للشعائر المشتركة في هذه الصورة لعدم الاختصاص، ويدل عليه الكتاب والسنة والإجماع.

المطلب الأول: الأدلة على أن الظاهر المعتبر في دور الكفر هو إظهار مخالفة ما

عليه القوم من كفر وشرك

والدليل القطعي من كتاب الله على أن الظاهر المعتبر في دور الكفر هو إظهار مخالفة ما عليه القوم من كفر وشرك: هو الظاهر الذي أتت به القلة المؤمنة من الرسل وأتباعهم، كقوله تعالى: ﴿وَأَتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأُ نُوحٍ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ يَنْقُومُ إِن كَانَ كُبرَ عَلَيْكُمْ

مَقَامِي وَتَذَكِّرِي بِمَا يَتِ اللَّهُ فَعَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْتُ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءُكُمْ ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ثُمَّ اقْضُوا إِلَيَّ وَلَا تَنْظُرُونِ ﴿٦٧﴾ فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجِرِيَ إِلَّا عَلَى اللَّهِ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴿٦٨﴾ فَكَذَّبُوهُ فَنَجَّيْنَاهُ وَمَنْ مَعَهُ فِي الْفُلْكِ وَجَعَلْنَاهُمْ خَلْفَةً وَأَعْرَفْنَا

الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُنْذَرِينَ ﴿٧٣﴾ [يونس ٧٣]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَالَ إِنِّي أَشْهَدُ
 اللَّهُ وَأَشْهَدُوا أَنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴿٧٤﴾ مِنْ دُونِهِ فَكِدُونِي جَمِيعًا ثُمَّ لَا تُنْظِرُونَ ﴿٧٥﴾ إِنِّي تَوَكَّلْتُ
 عَلَى اللَّهِ رَبِّي وَرَبِّكُمْ مَا مِنْ دَابَّةٍ إِلَّا هُوَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا إِنَّ رَبِّي عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿٧٦﴾ فَإِنْ تَوَلَّوْا
 فَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ مَا أُرْسِلْتُ بِهِ إِلَيْكُمْ وَيَسْتَخْلِفُ رَبِّي قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّونَهُ شَيْئًا إِنَّ رَبِّي عَلَى كُلِّ
 شَيْءٍ حَفِيطٌ ﴿٧٧﴾ وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا هُودًا وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِنَّا وَنَجَّيْنَاهُمْ مِنْ عَذَابٍ
 غَلِيظٍ ﴿٧٨﴾ [هود ٥٨]، وقال تعالى: ﴿قُلْ يَتَىٰهَا النَّاسُ إِن كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِنْ دِينِي فَلَا أَعْبُدُ الَّذِينَ تَعْبُدُونَ
 مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ أَعْبُدُ اللَّهَ الَّذِي يَتَوَفَّنَكُمْ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿٧٩﴾ وَأَنْ أَقِمَّ وَجْهَكَ
 لِلدِّينِ حَنِيفًا وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿٨٠﴾ وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِنْ
 فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذَا مِنَ الظَّالِمِينَ ﴿٨١﴾ [يونس ١٠٦]، وقال تعالى: ﴿وَرَبَطْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ إِذْ قَامُوا فَقَالُوا رَبُّنَا
 رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَنْ نَدْعُوهُ مِنْ دُونِهِ إِلَهًا لَقَدْ قُلْنَا إِذَا شَطَطًا ﴿٨٢﴾﴾ [الكهف ١٤]، وغير ذلك
 من الآيات في قصص الأنبياء وعباده الصالحين.

فمن أظهر المخالفة لدين قومه في مثل هذه الديار وبين هؤلاء الأقوام يُحكم له
 بالإسلام، أما من كان مستخفياً بدينه فيجري عليه ما يجري على الكثرة لعدم إظهاره
 للظاهر الذي يتعلق به الحكم.

والدليل من السنة: حديث معاوية بن الحكم السلمي قال: ﴿قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُ
 كَانَتْ لِي جَارِيَةٌ تَزْعَى قَبْلَ أُحُدٍ وَالْجَوَانِيَّةِ وَإِنِّي أَطْلَعُهَا يَوْمًا إِطْلَاعَةً فَوَجَدْتُ الذَّنْبَ قَدْ
 ذَهَبَ مِنْهَا بِشَاةٍ وَأَنَا مِنْ بَنِي آدَمَ أَسَفُ لِمَا يَأْسِفُونَ فَصَكَّكْتُهَا صَكًّا فَعَظَّمْ ذَلِكَ عَلَى النَّبِيِّ
 قَالَ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَعْتَقْتُهَا قَالَ: ادْعُهَا إِلَيَّ فَقَالَ لَهَا أَيْنَ اللَّهُ؟ قَالَتْ: فِي السَّمَاءِ قَالَ:
 وَمَنْ أَنَا، قَالَتْ: رَسُولُ اللَّهِ قَالَ: اعْتَقْتُهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ ﴿١﴾.

وفي وجه الدلالة نقول أَنَّ الأصل في الرقيق الكفر حتى يثبت خلاف ذلك بأمارات
 الإيمان ومخالفة الكفر الذي اشتهر به قومهم وكان سبباً في رقيهم، قال الشنقيطي: "و
 وسبب الملك بالرق: هو الكفر، ومحاربة الله ورسوله ﷺ" [٢].

[١] رواه مسلم برقم: ١١٩٩

[٢] أضواء البيان (٣/٣٨٧)

وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ الدارمي: "أَلَا تَرَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَعَلَ أَمَارَةَ إِيْمَانِهَا مَعْرِفَتَهَا أَنَّ اللَّهَ فِي السَّمَاءِ؟"^[١]، والامتحان دليل على أن الأصل في من امتحن على الإيمان أنه فاقد له كما سبق معنا في المهاجرات من دار الكفر إلى دار الإسلام في قوله: ﴿إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيْمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾ [الممتحنة: ١٠]، والنبي ﷺ امتحن الجارية بمسائل من أصل الإيمان وجعل أمارَةَ إِيْمَانِهَا معرفتها أن الله في السماء، ولم يمتحنها بما يُبنى عليه الدين من الشرائع، فلم يقل لها هل تشهدين الصلاة ونحو ذلك، لأن الأصل في الرقيق الشرك والكفر والمخالفة لأصل الدين، وعليه فالحكم بإسلام من استفاض عنهم الكفر قوماً كانوا أو طائفة أو فرداً لا يكون إلا بالإتيان بأصل الإيمان الذي علم أن كفرهم مُتَفَرِّعٌ عنه والتصريح به، وفي هذا تفنيد للذين جعلوا الشعائر دليلاً على صحّة أصل الإيمان أو احتمال صحّته في قوم علم منهم يقينا على وجه الإستفاضة جهلهم به ونقضهم للشهادتين، قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: "فَفِي حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ فِي السَّمَاءِ دُونَ الْأَرْضِ فَلَيْسَ بِمُؤْمِنٍ وَلَوْ كَانَ عَبْدًا فَأُعْتِقَ لَمْ يَجُزْ فِي رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ، إِذْ لَا يَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ فِي السَّمَاءِ. أَلَا تَرَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَعَلَ أَمَارَةَ إِيْمَانِهَا مَعْرِفَتَهَا أَنَّ اللَّهَ فِي السَّمَاءِ؟"^[٢]، وقال: "فَاللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فَوْقَ عَرْشِهِ، فَوْقَ سَمَوَاتِهِ، بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ، فَمَنْ لَمْ يَعْرِفْهُ بِذَلِكَ لَمْ يَعْرِفْ إِلَهَهُ الَّذِي يَعْبُدُ"^[٣].

والدليل من الإجماع: هو إجماع الصحابة في دور الردة بعد وفاة النبي ﷺ حيث أنهم لم يعتبروا شهادة أن لا إله إلا الله والصلاة والصيام والأذان وغيرها من الشعائر في هذه الدور، ونفس الدليل الذي يَسْتَدِلُّ به من يحكم بالشعائر استدلال به أبي بكر على عدم اعتبار الشعائر في مثل هذه الدور وأجرى عليهم أحكام الكفار، فعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، فَإِذَا شَهِدُوا وَاسْتَقْبَلُوا قِبَلَتَنَا، وَأَكَلُوا ذَبِيحَتَنَا، وَصَلُّوا صَلَاتَنَا، فَقَدْ حَرُمَتْ عَلَيْنَا دِمَاؤُهُمْ وَأَمْوَالُهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا لَهُمْ مَا لِلْمُسْلِمِينَ، وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَيْهِمْ»^[٤].

^[١] الرد على الجهمية للدارمي، صفحة ٤٦

^[٢] الرد على الجهمية للدارمي، صفحة ٤٦

^[٣] الرد على الجهمية للدارمي، صفحة ٤٦

^[٤] رواه أحمد برقم ١٣٠٥٦ وإسناده صحيح.

فقد استدل أبو بكر بقوله "إِلَّا بِحَقِّهَا" فقال: «وَاللَّهِ لَأُقَاتِلَنَّ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ فَإِنَّ الزَّكَاةَ حَقُّ الْمَالِ وَاللَّهُ إِنْ مَنَعُونِي عَقَالًا كَانُوا يُؤْذُونَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِقَاتِلُهُمْ عَلَى مَنَعِهِ فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فَوَاللَّهِ مَا هُوَ إِلَّا أَنْ رَأَيْتُ اللَّهَ قَدْ شَرَحَ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ لِلْقِتَالِ فَعَرَفْتُ أَنَّهُ الْحَقُّ»^[١].

ومن يقول أن قومنا أهل قبله ولا يصح تكفيرهم، فنقول أن أهل القبلة ليس فيهم مشركين ولا طواغيت، وكيف يكون قومنا أهل قبله وهم غارقين في الشرك والكفر، فعن وَهْبٍ يَعْنِي ابْنَ مُنَبِّهٍ قَالَ: «سَأَلْتُ جَابِرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هَلْ فِي الْمُصَلِّينَ مِنْ طَوَاغِيتَ؟ قَالَ: لَا، وَسَأَلْتُهُ هَلْ فِيهِمْ مُشْرِكٌ؟ قَالَ: لَا»^[٢].

والذي استقر عليه إجماع الصحابة: التكفير والقتال وعدم اعتبار ظاهر الشهادة والشعائر في مثل هذه الدور، وحكى الإجماع أبو عبيد القاسم بن سلام في سياق استدلاله أن العمل ركن في الإيمان فقال: "وَالْمُصَدِّقُ لِهَذَا جِهَادُ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ بِالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ عَلَى مَنَعِ الْعَرَبِ الزَّكَاةَ كَجِهَادِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَهْلَ الشِّرْكِ سَوَاءً، لَا فَرَقَ بَيْنَهُمَا فِي سَفْكِ الدِّمَاءِ، وَسَبْيِ الدَّرِيَّةِ، وَاعْتِنَامِ الْمَالِ، فَإِنَّمَا كَانُوا مَانِعِينَ لَهَا غَيْرَ جَاهِدِينَ بِهَا"^[٣].

وقال الجصاص: "وَفِي هَذِهِ الْآيَةِ - ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ - دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ مَنْ رَدَّ شَيْئًا مِنْ أَوَامِرِ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ أَوَامِرِ رَسُولِهِ ﷺ فَهُوَ خَارِجٌ مِنَ الْإِسْلَامِ سَوَاءً رَدَّهُ مِنْ جِهَةِ الشَّكِّ فِيهِ أَوْ مِنْ جِهَةِ تَرْكِ الْقَبُولِ وَالْإِمْتِنَاعِ مِنَ التَّسْلِيمِ وَذَلِكَ يُوجِبُ صِحَّةَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الصَّحَابَةُ فِي حُكْمِهِمْ بِارْتِدَادِ مَنْ امْتَنَعَ مِنْ آدَاءِ الزَّكَاةِ وَقَتْلِهِمْ وَسَبْيِ ذُرَارِهِمْ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَكَمَ بِأَنَّ مَنْ لَمْ يُسَلِّمْ لِلنَّبِيِّ ﷺ قَضَاءَهُ وَحُكْمَهُ فَلَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْإِيمَانِ"^[٤].

فقد كان مانعي الزكاة مظهرين للشعائر ممتنعين من إقامة الشرائع فقال أبو بكر رضي الله عنه: «وَأَمَّا مَنْ ارْتَدَّتْ مِنْ هَؤُلَاءِ الْعَرَبِ، فَمِنْهُمْ مَنْ لَا يُصَلِّي وَقَدْ كَفَرَ بِالصَّلَاةِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُصَلِّي وَقَدْ مَنَعَ الزَّكَاةَ، وَلَا وَاللَّهِ يَا أَبَا حَفْصٍ مَا أَفَرِّقُ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ

[١] رواه البخاري برقم ١٤٠٠ ومسلم برقم ٢٠

[٢] المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية برقم ٢٩٩٧

[٣] الإيمان ١٧/١

[٤] أحكام القرآن للجصاص ١٨١/١

لَأَنَّهُمَا مَقْرُونَتَانِ»^[١]، فأجرى عليهم الصحابة أحكام الكفر ولم يعتبروا بالشعائر وجاهدتهم أبو بكر بالمهاجرين والأنصار أي بجمعهم، قال في مختصر السيرة: "ولم يبق أحد من المهاجرين والأنصار إلا خرج"^[٢]. فكان إجماعاً على عدم اعتبار الشعائر الظاهرة في هذه الدور عند استعلان الكفر والشرك والامتناع عن أداء الشرائع، فالشعائر في مثل هذه الدور لا تقوى على إثبات الإسلام لتخلف الأصل الذي تُصحح به الأعمال، كحال دار بني حنيفة التي آمنت بمسيلمة الكذاب رسولاً بعد محمد ﷺ فأسقط عنهم الزكاة، ولكنهم ما زالوا يصلون ويصومون، فهل الشعائر صححت لهم إسلاماً؟ .. قطعاً لا.

وممن حكى الإجماع من المتأخرين ابن تيمية حيث قال: "وَقَدْ اتَّفَقَ الصَّحَابَةُ وَالْأَئِمَّةُ بَعْدَهُمْ عَلَى قِتَالِ مَا نَعِيَ الزَّكَاةَ وَإِنْ كَانُوا يُصَلُّونَ الْخَمْسَ وَيَصُومُونَ شَهْرَ رَمَضَانَ وَهَؤُلَاءِ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُكَّةٌ سَائِغَةً، فَلِهَذَا كَانُوا مُرْتَدِّينَ وَهُمْ يُقَاتِلُونَ عَلَى مَنْعِهَا، وَإِنْ أَقْرَأُوا بِالْوُجُوبِ كَمَا أَمَرَ اللَّهُ"^[٣].

وقال محمد بن عبد الوهاب: "ومن أعظم ما يحل الإشكال في مسألة التكفير والقتال عمن قصد اتباع الحق، إجماع الصحابة على قتال مانعي الزكاة، وإدخالهم في أهل الردة، وسي ذراريهم، وفعلهم فيهم ما صح عنهم، وهو أول قتال وقع في الإسلام على من ادعى أنه من المسلمين. فهذه أول وقعة وقعت في الإسلام على هذا النوع، أعني المدعين للإسلام، وهي أوضح الوقعات التي وقعت من العلماء عليهم من عصر الصحابة رضي الله عنهم إلى وقتنا هذا"^[٤].

وقال: "الدليل السادس: قصة بني عبيد القداح فإنهم ظهرُوا على رأس المائة الثالثة. فادعى عبيد الله أنه من آل علي بن أبي طالب من ذرية فاطمة، وتزياً بزي أهل الطاعة والجهاد في سبيل الله، فتبعه أقوام من البربر من أهل المغرب، وصار له دولة كبيرة في المغرب ولأولاده من بعده، ثم ملكوا مصر والشام، وأظهروا شرائع الإسلام وإقامة الجمعة والجماعة. ونصبوا القضاة والمفتين. لكن أظهروا الشرك ومخالفة الشريعة، وظهر منهم ما يدل على نفاقهم وشدة كفرهم. فأجمع أهل العلم: أنهم كفار، وأن دارهم دار حرب، مع إظهارهم شعائر الإسلام، وفي مصر من العلماء والعباد أناس كثير، وأكثر أهل مصر لم يدخل معهم فيما أحدثوا من الكفر، ومع ذلك أجمع العلماء

^[١] الردة مع نبذة من فتوح العراق وذكر المثنى بن حارثة الشيباني ٥١/١

^[٢] مختصر السيرة ١/ ٢٥٧

^[٣] الفتاوى الكبرى ٣/ ٥٤١

^[٤] مفيد المستفيد في كفر تارك التوحيد ٣٠٣

على ما ذكرناه، حتى إن بعض أكابر أهل العلم المعروفين بالصلاح قال لو أن معي عشرة أسهم لرميت بواحد منها النصارى المحاربين. ورميت بالتسعة بني عبید" [١].

وقال: "وأجمع العلماء كلهم على كفر المختار - مع إقامته شعائر الإسلام - لما جنى على النبوة" [٢].

وقال أبو محمد عبد الله بن إسحاق المعروف بابن التبان: "وكان أبو محمد شديد التنقيص لهم والتنفير عنهم - بني عبید - قال بعض أصحابه: كنت معه يوماً بالمنستير، وكان يوم عاشوراء، فلما رأى بكى، فقليل له ما يبكيك؟ فقال والله ما أخشى عليهم من الذنوب، لأن مولاهم كريم، وإنما أخشى أن يشكّوا في كفر بني عبید، فيدخلوا النار" [٣].

وحكى الإجماع حمد بن عتيق في جوابه لمن ناظره في حكم أهل مكة وما يقال في البلد نفسه فقال:

"وأما إذا كان الشّرك فاشياً، مثل: دعاء الكعبة والمقام والحطيم، ودعاء الأنبياء والصّالحين، وإفشاء توابع الشّرك، مثل: الرّزا والرّبا وأنواع الظّلم، ونبذ السنن وراء الظّهر، وفشو البدع والضّلالات، وصار التّحاكم إلى الأئمة الظّلمة ونواب المشركين، وصارت الدّعوة إلى غير القرآن والسّنة، وصار هذا معلوماً في أيّ بلد كان، فلا يشكّ من له أدنى علم أنّ هذه البلاد محكوم عليها بأنّها بلاد كفر وشرك، لا سيّما إذا كانوا معادين أهل التّوحيد، وساعين في إزالة دينهم، وفي تخريب بلاد الإسلام، وإذا أردت إقامة الدّليل على ذلك وجدت القرآن كلّّه فيه، وقد أجمع عليه العلماء، فهو معلوم بالضرّورة عند كلّ عالم" [٤].

الآثار وفيهم الصحابة الأخيار:

ومما يستأنس به في الاستدلال في أن الظاهر المعتبر في الدور التي طرأت عليها الردة والكفر هو خلاف ما أظهره القوم وصاروا إليه من كفر سواء من الشرك في الألوهية أو الحاكمية أو النبوة أو غيرها ما يلي:

❁ عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، قَالَ: «ارْتَدَّ عَلْقَمَةُ بْنُ عُلَاقَةَ، فَبَعَثَ أَبُو بَكْرٍ إِلَى امْرَأَتِهِ وَوَلَدِهِ فَقَالَتْ: إِنْ كَانَ عَلْقَمَةُ كَفَرَ، فَإِنِّي لَمْ أَكْفُرْ أَنَا وَلَا وَلَدِي، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلشَّعْبِيِّ فَقَالَ: هَكَذَا فَعَلَ

[١] مختصر سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم ٥١/١

[٢] نفس المصدر

[٣] ترتيب المدارك وتقريب المسالك ٢٥٢/٦

[٤] الدرر السنية في الأجوبة النجدية ٢٦١/٩

بِهِمْ، يَعْنِي بِأَهْلِ الرِّدَّةِ^[١]، فظاهر الرواية أن أبو بكر ألحق الذراري بأهل الردة إلا من ثبت إسلامه بالبراءة مما وقع فيه أهل الردة من كفر.

❀ ومثله ما روي عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، قَالَ: «أَخَذَ بِالْكُوفَةِ رَجَالٌ يُفْشُونَ حَدِيثَ مُسَيْلِمَةَ الْكَذَّابِ، فَكَتَبَ فِيهِمْ إِلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ فَكَتَبَ عُثْمَانُ أَنْ اغْرَضَ عَلَيْهِمْ دِينَ الْحَقِّ وَشَهَادَةَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ فَمَنْ قَبِلَهَا وَتَبَرَّأَ مِنْ مُسَيْلِمَةَ فَلَا تَقْتُلُهُ وَمَنْ لَزِمَ دِينَ مُسَيْلِمَةَ فَاقْتُلُهُ، فَقَبِلَهَا رَجَالٌ مِنْهُمْ فَتَرَكُوا وَلَزِمَ دِينَ مُسَيْلِمَةَ رَجَالٌ فَقُتِلُوا»^[٢]، قال محمد ابن عبد الوهاب: "واذكر إجماع الصحابة على قتل أهل مسجد الكوفة، وكفرهم وردتهم، لما قالوا كلمة في تقرير نبوة مسيلمة، ولكن الصحابة اختلفوا في قبول توبتهم لما تابوا، والمسألة في صحيح البخاري وشرحه، في الكفالة."^[٣]

❀ ومنها قصة خالد مع مالك بن نويرة قال محمد بن سلام: «وَتَقُولُ بَنُو تَمِيمٍ إِنَّهُ لَمَّا هَجَمَ عَلَيْهِمْ خَالِدٌ قَالَ مَنْ أَنْتُمْ قَالُوا الْمُسْلِمُونَ قَالَ وَنَحْنُ الْمُسْلِمُونَ فَمَا بَالُ السِّلَاحِ قَالُوا ذَعَرْتُمُونَا قَالَ فَضَعُوا السِّلَاحَ، وَالْمَجْتَمِعَ عَلَيْهِ أَنْ خَالِدًا حَاوَرَهُ وَرَادَهُ وَأَنَّ مَالِكًا سَمِعَ بِالصَّلَاةِ وَالتَّوَيَّ بِالزَّكَاةِ.

فَقَالَ خَالِدٌ: أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ الصَّلَاةَ وَالزَّكَاةَ مَعًا لَا تَقْبَلُ وَاحِدَةً دُونَ الْأُخْرَى؟ قَالَ قَدْ كَانَ يَقُولُ ذَلِكَ صَاحِبُكُمْ، قَالَ: وَمَا تَرَاهُ لَكَ صَاحِبًا وَاللَّهِ لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَضْرِبَ عُنُقَكَ، ثُمَّ تَحَاوَلَا فَقَالَ لَهُ خَالِدٌ إِنِّي قَاتِلُكَ، قَالَ: وَبِذَا أَمْرِكَ صَاحِبُكَ قَالَ وَهَذِهِ بَعْدَ وَاللَّهِ لَا أَقِيلُكَ"^[٤].

وقال الواقدي: "قَالَ: ثُمَّ قَدَّمَ خَالِدٌ مَالِكَ بْنَ نُؤَيْرَةَ لِيَضْرِبَ عُنُقَهُ، فَقَالَ مَالِكُ: أَتَقْتُلُنِي وَأَنَا مُسْلِمٌ أَصْلَى الْقِبْلَةِ، فَقَالَ لَهُ خَالِدٌ: لَوْ كُنْتُ مُسْلِمًا لَمَا مَنَعْتَ الزَّكَاةَ وَلَا أَمَرْتَ قَوْمَكَ بِمَنْعِهَا، وَاللَّهِ لَمَا قُلْتَ بِمَا فِي مَنَامِكَ حَتَّى أَقْتُلَكَ"^[٥].

❀ ومنها قصة مجاعة مع خالد ابن الوليد: قال الواقدي: "وَسَارَ خَالِدٌ بِمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، حَتَّى إِذَا تَقَارَبَ مِنْ أَرْضِ الْيَمَامَةِ نَزَلَ إِلَى جَنْبِ وَادٍ مِنْ أَوْدِيَّتِهَا، ثُمَّ

^[١] مصنف بن أبي شيبة برقم ٣٢٧٣٢

^[٢] شرح معاني الآثار برقم ٥١٠٦

^[٣] الدرر السنية ٦٨/١٠

^[٤] طبقات فحول الشعراء ٢٠٧/١

^[٥] كتاب الردة ١٠٧/١

بَعَثَ بِجَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ يَزِيدُونَ عَلَى مِائَتَيْ فَارِسٍ، وَقَالَ لَهُمْ: سِيرُوا فِي هَذِهِ الْبِلَادِ فَاتُونِي بِكُلِّ مَنْ قَدَرْتُمْ عَلَيْهِ، فَسَارُوا فَإِذَا هُمْ بِرَجُلٍ مِنْ أَشْرَافِ بَنِي حَنِيفَةَ يُقَالُ لَهُ مُجَاعَةُ بْنُ مُرَارَةَ وَمَعَهُ ثَلَاثَةُ وَعِشْرُونَ رَجُلًا مِنْ بَنِي حَنِيفَةَ. قَالَ: قَدَنَا مِنْهُمْ الْمُسْلِمُونَ، قَالُوا: "مَنْ أَنْتُمْ"، قَالُوا: "نَحْنُ قَوْمٌ مِنْ بَنِي حَنِيفَةَ"، فَقَالَ الْمُسْلِمُونَ: "فَلَا أَنْعَمَ اللَّهُ بِكُمْ عَيْنًا يَا أَعْدَاءَ اللَّهِ"، ثُمَّ أَحَاطُوا بِهِمْ فَأَخَذُوهُمْ، وَجَاءُوا بِهِمْ إِلَى خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ، حَتَّى أَوْقَفُوهُمْ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَقَالَ لَهُمْ خَالِدٌ: "يَا بَنِي حَنِيفَةَ، مَا تَقُولُونَ فِي صَاحِبِكُمْ مُسَيْلِمَةَ"، فَقَالُوا: "نَقُولُ إِنَّهُ شَرِيكُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ فِي بُيُوتِهِ"، فَقَالَ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ سَارِيَةُ بْنُ عَامِرٍ: "يَا أَبَا سُلَيْمَانَ، وَلَكِنِّي لَا أَقُولُ ذَلِكَ"، قَالَ خَالِدٌ: "يَا مُجَاعَةُ، مَا تَقُولُ فِيمَا يَقُولُ أَصْحَابُكَ هَؤُلَاءِ"، فَقَالَ مُجَاعَةُ: "أَقُولُ إِنِّي قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ وَبِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَمَنْتُ بِهِ وَصَدَّقْتُهُ أَنَا وَصَاحِبِي هَذَا سَارِيَةُ بْنُ عَامِرٍ، وَلَا وَاللَّهِ مَا غَيَّرْنَا وَلَا بَدَّلْنَا، غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَنَا بُدٌّ مِنْ مُدَارَاةِ مُسَيْلِمَةَ خَوْفًا عَلَى أَنْفُسِنَا وَأَمْوَالِنَا وَأَوْلَادِنَا". قَالَ: فَقَالَ لَهُ خَالِدٌ: "فَاعْتَزِلْ أَنْتَ وَصَاحِبُكَ هَذَا نَاحِيَةً مِنْ هَؤُلَاءِ الْكُفَّارِ"، ثُمَّ قَدِمَ خَالِدٌ بِبَقِيَةِ الْقَوْمِ فَضَرَبَ أَعْنَاقَهُمْ صَبْرًا، ثُمَّ عَمِدَ إِلَى مُجَاعَةَ، فَقَالَ مُجَاعَةُ: "أَيُّهَا الْأَمِيرُ، إِنِّي لَمْ أَزَلْ مُسْلِمًا، وَأَنَا الْيَوْمَ عَلَى مَا كُنْتُ عَلَيْهِ أَمْسٍ، وَقَدْ رَأَيْتُكَ عَجَلْتَ عَلَى هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ بِالْقَتْلِ، وَأَنَا وَاللَّهِ خَائِفٌ عَلَى نَفْسِي مِنْكَ، وَلَكِنْ أَيُّهَا الْأَمِيرُ إِنْ كَانَ رَجُلٌ كَذَّابٌ خَرَجَ بَيْنَ أَظْهُرِنَا فَادَّعَى مَا ادَّعَى، فَلَيْسَ يَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَأْخُذَ الْبُرْيَاءَ بِأَمْرِ السَّقِيمِ، فَإِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ [الإسراء: ١٥] أُخْرَى قَالَ خَالِدٌ: فَإِنِّي قَدْ عَفَوْتُ عَنْكُمْ، وَلَكِنْ أَقِيمَا فِي عَسْكَرِي وَلَا تَبْرَحَا حَتَّى أَنْظُرَ عَلَى مَا يَنْصَرِمُ أَمْرِي وَأَمْرُ بَنِي حَنِيفَةَ" [١].

وفي الاكتفاء: "فقال خالد: يا مجاعة، تركت اليوم ما كنت عليه أمس، وكان رضاك بأمر هذا الكذاب، وسكوتك عنه وأنت أعز أهل اليمامة، وقد بلغك مسيري، إقراراً له، ورضى بما جاء به، فهلا أبليت عذراً، فتكلمت فيمن تكلم، فقد تكلم ثمامة بن أثال فرد وأنكر، وقد تكلم اليشكري، فإن قلت أخاف قومي، فهلا عمدت إلى تريد لقائي، أو كتبت إلى كتاباً أو بعثت إلى رسولاً، وأنت تعلم أني قد أوقعت بأهل بزاخة، وزحفت بالجيوش إليك. فقال مجاعة: إن رأيت يا ابن المغيرة أن تعفو عن هذا كله فعلت. فقال خالد: قد عفوت عن دمك، ولكن في نفسي من تركك حوجاً بعد، فقال مجاعة: أما إذا عفوت عن دمي فلا أبالي" [٢].

[١] الردة مع نبذة من فتوح العراق وذكر المثنى بن حارثة الشيباني ١١٩/١

[٢] الاكتفاء بما تضمنه من مغازي رسول الله ﷺ والثلاثة الخلفاء ١٢٠/٢

قال حمد بن عتيق: "وليس المراد بإظهار الدين: أن يُترك الإنسان يصلي ولا يقال له اعبد الأوثان! فإن اليهود والنصارى لا يهون من صلى في بلدانهم ولا يكرهون الناس على أن يعبدون الأوثان؟! بل المقصود: أن إظهار الدين هو: التصريح للكفار بالعداوة كما احتج خالد بن الوليد على مجاعة بأنه سكت ولم يظهر البراءة كما أظهرها ثمامة واليشكري، والقصة معروفة في السير، فما لم يحصل التصريح للمشركين بالبراءة منهم ومن دينهم لم يكن إظهار الدين حاصلًا"^[١].

ومما يُستأنس به من الآثار في واقعة الردة ما روي في تاريخ الإسلام: "عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ قَالَ: لَمَّا قَدِمَ وَفَدُ بُرَاحَةُ أَسَدٍ وَغَطَفَانَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ يَسْأَلُونَهُ الصُّلْحَ، خَيْرُهُمْ أَبُو بَكْرٍ بَيْنَ حَرْبٍ مُجَلِّيَةٍ أَوْ حِطَّةٍ مُخْزِيَةٍ، فَقَالُوا: يَا خَلِيفَةَ رَسُولِ اللَّهِ أَمَّا الْحَرْبُ فَقَدْ عَرَفْنَاها، فَمَّا الْحِطَّةُ الْمُخْزِيَةُ؟ قَالَ: تُوْخِذُ مِنْكُمْ الْحَلَقَةُ وَالْكَرَاعُ وَتُتْرَكُونَ أَقْوَامًا تَتَّبِعُونَ أَذْنَابَ الْإِبِلِ حَتَّى يُرِيَ اللَّهُ خَلِيفَةَ نَبِيِّهِ وَالْمُؤْمِنِينَ أَمْرًا يَعْذِرُونَكُمْ بِهِ، وَتُؤْذُونَ مَا أَصَبْتُمْ مِنَّا وَلَا نُؤَدِّي مَا أَصَبْنَا مِنْكُمْ، وَتَشْهَدُونَ أَنَّ قَتَلْنَا فِي الْجَنَّةِ وَأَنْ قَتَلَكُمْ فِي النَّارِ، وَتَدُونَ قَتَلْنَا وَلَا نَدِي قَتَلْنَاكُمْ، فَقَالَ عُمَرُ: أَمَّا قَوْلُكَ «تَدُونَ قَتَلْنَا» فَإِنَّ قَتَلْنَا قُتِلُوا عَلَى أَمْرِ اللَّهِ لَا دِيَاتَ لَهُمْ. فَاتَّبَعَ عُمَرُ، وَقَالَ عُمَرُ فِي الْبَاقِي: نَعَمْ مَا رَأَيْتَ"^[٢].

وأخرج الطحاوي في مشكل الآثار بسنده إلى سلمة بن نعيم قال: شهدت مع خالد بن الوليد يوم اليمامة، فلما شددنا على القوم جرحت رجلاً منهم، فلما وقع قال: اللهم على ملتيك، وملة رسولك، وإني بريء مما عليه مسيلمة، فعقدت في رجله خيطاً، ومضيت مع القوم، فلما رجعت ناديت: مَنْ يَعْرِفُ هَذَا الرَّجُلَ؟ فَمَرَّ بِي أَنَسٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ، فَقَالُوا: هَذَا رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَرَجَعْتُ إِلَى الْمَدِينَةِ زَمَنَ عُمَرَ، فَحَدَّثْتُهُ هَذَا الْحَدِيثَ فَقَالَ: قَدْ أَحْسَنْتَ، أَذْهَبَ فَإِنَّ عَلَيْكَ وَعَلَى قَوْمِكَ الدِّينَ، وَعَلَيْكَ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ"^[٣].

ومن الآثار ما نقله ابن كثير قال: "وَقَدْ قُتِلَ فِي هَذِهِ الْمَعْرَكَةِ -الْمُضِيحِ- رَجُلَانِ كَانَا قَدْ أَسْلَمَا وَمَعَهُمَا كِتَابٌ مِنَ الصِّدِّيقِ بِالْأَمَانِ وَلَمْ يَعْلَمْ بِذَلِكَ الْمُسْلِمُونَ، وَهُمَا عَبْدُ الْعُرَى بْنُ أَبِي رَهْمٍ بْنُ قِرْوَاشٍ، قَتَلَهُ جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيُّ، وَالْآخَرُ لَبِيدُ بْنُ جَرِيرٍ، قَتَلَهُ بَعْضُ الْمُسْلِمِينَ، فَلَمَّا بَلَغَ خَبْرُهُمَا الصِّدِّيقَ وَدَاهُمَا، وَبَعَثَ بِالْوَصَاةِ بِأَوْلَادِهِمَا، وَتَكَلَّمَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فِي خَالِدٍ بِسَبَبِهِمَا، كَمَا تَكَلَّمَ فِيهِ بِسَبَبِ مَالِكِ بْنِ نُؤَيْرَةَ، فَقَالَ لَهُ الصِّدِّيقُ: كَذَلِكَ يَلْقَى مَنْ يَسَاكُنُ أَهْلَ الْحَرْبِ فِي دِيَارِهِمْ، أَيِ الدَّنْبِ لَهُمَا فِي مُجَاوَزَتِهِمَا

[١] الدفاع (ص ١٦)

[٢] تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ٣٢/٣

[٣] تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ٣٢/٣

المُشْرِكِينَ، وَهَذَا كَمَا فِي الْحَدِيثِ «أَنَا بَرِيءٌ مِنْ كُلِّ مَنْ سَاكَنَ الْمُشْرِكَ فِي دَارِهِ» وَفِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ «لَا تَرَى نَارَهُمَا» أَيْ لَا يَجْتَمِعُ الْمُسْلِمُونَ وَالْمُشْرِكُونَ فِي مَحَلَّةٍ وَاحِدَةٍ^[١].

❦ "ووقع في كتاب المتفق والمختلف: أن مذهب الإمام مالك أن أمارات الكفر إذا ظهرت في بلاد يصير حكمها حكم دار الحرب، وقد سبق أن هؤلاء الكفرة جعلوا أمارات الكفر شعاراً فيما بينهم، ونحن تنزلنا إلى أنهم في دراهم كالكفرة الأصلية حكماً بلا خلاف، ومن خرج من بلادهم إلى بلادنا فلا بد من بيان حاله، فإن صدر عنه ما يكفر به أجريناً مقتضى كفره، أو لا فلا.

فإن قلت يحتمل أن يكون بينهم من المسلمين رجالاً أو يكون في أيديهم من أموالهم شيئاً؟ قلت: لا فرق بينهم وبين سائر الحربيين في ذلك الاحتمال.

فإن قلت: يتلفظون بالشهادتين، قلت: لا بد مع ذلك من استبرائهم عما كفروا به كما قرره جمهور الفقهاء. والحال أنهم لا يستبرؤون عما كفروا به ولو قطعوا إرباً إرباً، على أنهم بمثابة الزنادقة كما سبق نقلاً عن أبي زرعة الرازي^[٢].

وخلاصة القول أن من ينزل حديث: "مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا"^[٣] على هذا واقع الناس اليوم فقد أعظم الفرية على الله عز وجل، وخالف إجماع الصحابة وحاد عن فهم السلف واتباع غير سبيل المؤمنين، قال تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ ۖ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

المطلب الثاني: سنة التبيين

المتقرر عند السلف أن من انتسب إلى الإسلام ثم أظهر الكفر بالله تعالى، لا يقبل منه إلا الرجوع من الباب الذي خرج منه سواء كان فرداً أو قومياً، وإن كنا عند ظهور بعض العلامات والأمارات - وإن لم ترتق إلى كونها دلالة ظاهرة تُدافع الأصل - في بعض الأحوال كالضرب في الأرض بالجهاد في سبيل الله نستصحب حكم الكفر ونتبين منه عملاً بقوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْفَىٰ إِلَيْكُمْ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ مَغَانِمُ كَثِيرَةٌ كَذَلِكَ

^[١] البداية والنهاية ٣٥١/٦

^[٢] مختصر اليمانيات المسلوقة على الراضية المخدولة ٢٠/١

^[٣] رواه ابن أبي شيبة برقم ٣٢٦٣٤ واللفظ له وأصله في البخاري برقم ٣٩١ وقوله: (أكل ذبيحتنا) تنويه باليهود الذين لا يأكلون ذبيحة المسلمين. (ذمة) هي الأمن والعهد وذمة الله أمانه وضمانه وقد يراد بها الذمام وهو الحرمة. (تحقروا الله) تغدروا به وتنقضوا عهده

كُنْتُمْ مِنْ قَبْلُ فَمَنْ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَتَبَيَّنُوا إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴿النساء: ٩٤﴾،
وعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْمُقَدَّادِ: «إِذَا كَانَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ يُخْفِي إِيمَانَهُ مَعَ
قَوْمٍ كُفَّارٍ، فَأَظْهَرَ إِيمَانَهُ فَقَتَلْتَهُ، فَكَذَلِكَ كُنْتَ أَنْتَ تُخْفِي إِيمَانَكَ بِمَكَّةَ مِنْ قَبْلُ»^[١].

وهذه الصورة - صورة آية النساء - يكفي فيها النطق بالشهادتين أو القول أنا مسلم أو
إلقاء السلام كما جاء في الروايات، فهي من شعار الإسلام ومن خصائص المسلمين بين
الوثنيين حينذاك، حيث أَنَّ عُبَاد الأصنام لم يكونوا قد تكلموا بالإسلام كما ما سبق
بيانه، وهو فهم السلف كما ورد عَنْ قَتَادَةَ، فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ
لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾ [النساء: ٩٤] قَالَ: «لِأَنَّ تَحِيَّةَ الْمُسْلِمِينَ السَّلَامُ، بِهَا يَتَعَارَفُونَ، وَيَلْقَى
بَعْضُهُمْ بَعْضًا»^[٢].

وتُحْمَلُ النصوص الواردة في الكفِّ عن الإغارة عند سماع شعار الإسلام كالأذان على
سنة التبئُّن كما روى المروزي بسنده عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي
بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ مِنْ عَهْدِهِ إِلَى جُيُوشِهِ فِي
الرِّدَّةِ: «إِذَا عَشَيْتُمْ دَارًا مِنْ دُورِ الْعَرَبِ فَسَمِعْتُمْ أَذَانًا لِلصَّلَاةِ فَأَمْسِكُوا عَنْ أَهْلِهَا حَتَّى
تَسْأَلُوهُمْ مَا الَّذِي نَقَمُوا، وَإِنْ لَمْ تَسْمَعُوا أَذَانًا لِلصَّلَاةِ فَشُنُوا الْغَارَةَ وَحَرِّقُوا وَاقْتُلُوا»^[٣]،
ولا تعارض بين التبئُّن واستصحاب حكم الدار، لأن الصحابة حكموا بالردة حكماً عاماً
ولم يتوقفوا في الدور كما قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ: "ارتدت الْعَرَبُ عِنْدَ وَقَاةِ رَسُولِ اللَّهِ
ﷺ مَا خَلَا أَهْلَ الْمَسْجِدَيْنِ، مَكَّةَ، وَالْمَدِينَةَ وَقَالَ الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ: اجْتَمَعَتْ أَسَدُ
وَعَطْفَانُ وَطَيِّئٌ عَلَى طَلْحَةَ الْأَسَدِيِّ، وَبَعَثُوا وَفُودًا إِلَى الْمَدِينَةِ، فَزَلُّوا عَلَى وُجُوهِ النَّاسِ
فَأَنْزَلُوهُمْ إِلَّا الْعَبَّاسَ، فَحَمَلُوا بِهِمْ إِلَى أَبِي بَكْرٍ، عَلَى أَنْ يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَلَا يُؤْتُوا الزَّكَاةَ،
فَعَزَمَ اللَّهُ لِأَبِي بَكْرٍ عَلَى الْحَقِّ وَقَالَ: لَوْ مَنَعُونِي عَقَالًا لَجَاهَدْتُهُمْ، فَرَدَّهُمْ فَرَجَعُوا إِلَى
عَشَائِرِهِمْ، فَأَخْبَرُوهُمْ بِقِلَّةِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَطَمَعُوهُمْ فِيهَا، فَجَعَلَ أَبُو بَكْرٍ الْحَرَسَ عَلَى
أَنْقَابِ الْمَدِينَةِ، وَأَلْزَمَ أَهْلَ الْمَدِينَةِ بِحُضُورِ الْمَسْجِدِ وَقَالَ: إِنَّ الْأَرْضَ كَافِرَةٌ، وَقَدْ رَأَى
وَفْدَهُمْ مِنْكُمْ قِلَّةً، وَإِنَّكُمْ لَا تَدْرُونَ لَيْلًا يَأْتُونَ أَمْ نَهَارًا، وَأَذْنَاهُمْ مِنْكُمْ عَلَى بَرِيدٍ، وَقَدْ كَانَ

^[١] صحيح البخاري برقم (٦٨٦٦).

^[٢] تاريخ المدينة لابن شبة ٤٥٠/٢

^[٣] تعظيم قدر الصلاة ٩٢٣/٢

الْقَوْمُ يُؤْمَلُونَ أَنْ نَقْبَلَ مِنْهُمْ وَنُوَادِعَهُمْ وَقَدْ أَبَيْنَا عَلَيْهِمْ، فَاسْتَعِدُّوا وَأَعِدُّوا فَمَا لَبِثُوا إِلَّا ثَلَاثًا حَتَّى طَرَفُوا الْمَدِينَةَ غَارَةً"^[١].

وأوصى أبو بكر الجيوش بالكفِّ عن القتال إذا سمعوا الأذان، وأن لا يُغيروا حتى يتبينوا من أهلها ما نعموا على الإسلام والمسلمين ولأي شيء منعوا الزكاة وارتدوا عن دين الله لعلهم يرجعون إذا رأوا جيوش الإسلام، فيكفهم الله مؤنة قتالهم برجوعهم إلى الإسلام من الباب الذي خرجوا منه، وهذه من سياسة أبي بكر الحكيمة في قتاله لأهل الردة، وليس الأذان يُصحِّحُ لهم إسلامهم!! فلم يكن يرضى منهم أبو بكر والمسلمون إلا الرجوع من الباب الذي خرجوا منه، ولم يرضوا منهم إلا أداء شرائع الله كاملة كما روى المروزي بسنده إلى حَنْظَلَةَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْأَسْقَعِ الْأَسْلَمِيِّ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَعَثَ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَمَرَهُ أَنْ يُقَاتِلَ النَّاسَ عَلَى خَمْسٍ قَالَ: «وَمَنْ تَرَكَ وَاحِدَةً مِنَ الْخَمْسِ فَقَاتِلْهُ كَمَا تُقَاتِلُ مَنْ تَرَكَ الْخَمْسَ: شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَصَوْمُ رَمَضَانَ»^[٢]، وعن عبد الله بن الأَهِم أَنَّهُ قَالَ لِعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ: «إِنْ أَبَا بَكْرٍ قَامَ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَدَعَا إِلَى سُنَّتِهِ وَمَضَى عَلَى سَبِيلِهِ فَارْتَدَّتِ الْعَرَبُ، أَوْ مِنْ ارْتَدَّ مِنْهُمْ فَعَرَضُوا أَنْ يَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَلَا يُؤْتُوا الزَّكَاةَ فَأَبَى أَنْ يَقْبَلَ مِنْهُمْ إِلَّا مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَابِلًا فِي حَيَاتِهِ فَانْتَرَعَ السِّیُوفُ مِنْ أَغْمَادِهَا وَأَوْقَدَ النِّيرَانُ فِي شَعْلِهَا وَرَكِبَ بِأَهْلِ حَقِّ اللَّهِ أَكْتَا فِ أَهْلِ الْبَاطِلِ حَتَّى قَرَّرَهُم بِالَّذِي نَفَرُوا مِنْهُ وَأَدْخَلَهُم مِنَ الْبَابِ الَّذِي خَرَجُوا مِنْهُ حَتَّى قَبَضَهُ اللَّهُ»^[٣].

وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: "ارْتَدَّ سِتَّةُ نَفَرٍ مِنْ بَكْرِ بْنِ وَاثِلٍ يَوْمَ تُسْتَرٍ، فَقَدِمْتُ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَسَأَلَنِي، فَقَالَ: «مَا فَعَلَ النَّفَرُ؟ فَأَخَذْتُ فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ، ثُمَّ قَالَ: مَا فَعَلَ النَّفَرُ؟ قُلْتُ: قُتِلُوا، قَالَ: لَأَنْ أَكُونَ أَذْرَكْتُهُمْ كَانَ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا طَلَعْتَ عَلَيْهِ الشَّمْسُ، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: وَمَا سَبِيلُهُمْ إِلَّا الْقَتْلُ؟ قَالَ: كُنْتُ أَعْرِضُ عَلَيْهِمُ الدُّخُولَ مِنَ الْبَابِ الَّذِي خَرَجُوا مِنْهُ، فَإِنْ فَعَلُوا وَإِلَّا اسْتَوْدَعْتُهُمُ السِّجْنَ»^[٤].

وقال المروزي: "لَأَنَّ الرَّجُلَ إِذَا كَفَرَ بِتَرْكِ الصَّلَاةِ فَإِنَّمَا يُسْتَتَابُ مِنْ كُفْرِهِ بِأَنْ يُدْعَى إِلَى الصَّلَاةِ فَإِذَا رَجَعَ إِلَى الصَّلَاةِ فَصَلَّى كَانَ رَاجِعًا إِلَى الْإِسْلَامِ لِأَنَّ كُفْرَهُ كَانَ بِتَرْكِهَا فَإِسْلَامُهُ

^[١] البداية والنهاية ٣٤٤/٦

^[٢] تعظيم قدر الصلاة ٩٢٣/٢

^[٣] الاعتقاد ص/١٧٤.

^[٤] سنن سعيد بن منصور برقم ٢٥٨٧

يَكُونُ بِإِقَامَتِهَا، وَكَذَلِكَ كُلُّ مَنْ كَانَ مَعْرُوفًا بِالْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ بِمَا جَاءَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ تَعَالَى مِنَ الْفَرَائِضِ وَالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ ثُمَّ كَفَرَ بِشَرِيعَةٍ مِنَ الشَّرَائِعِ أَوْ اسْتَحْلَالَ بَعْضَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى فَإِنَّمَا يُسْتَتَابُ مِنَ الْكُفْرِ بِالشَّرِيعَةِ الَّتِي كَفَرَهَا، فَإِذَا أَقَرَّ بِهَا عَادَ إِلَى الْإِسْلَامِ، وَلَا يُمْتَحَنُ بِغَيْرِ ذَلِكَ، وَلَا يُسْأَلُ عَنْ سِوَاهُ وَكَذَلِكَ إِنْ قَالَ: الْخَمْرُ حَلَالٌ أَوْ لَحْمُ الْخَنَزِيرِ وَهُوَ مُقَرَّرٌ بِجَمِيعِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ تَعَالَى وَحَرَّمَ سِوَى الْخَمْرِ أَوْ الْخَنَزِيرِ فَإِنَّمَا يُسْتَتَابُ مِنَ الْبَابِ الَّذِي كَفَرَ مِنْهُ مِنْ إِحْلَالِهِ الْخَمْرَ وَالْخَنَزِيرَ فَقَطُّ لِأَنَّهُ مُؤْمِنٌ بِمَا سِوَى ذَلِكَ^[١].

وليس هناك توقف في الأسماء أو الأحكام فهذه بدعة محدثة فالناس إما مؤمن أو كافر وليس هناك منزلة بين المنزلتين، أما التبئُّن فهي سنة مقررة عند الاستشكال، ويكون التبئُّن مع استصحاب حكم الكفر لا عن توقف كما سبق في صورة قتال أهل الردة.

وقد يكون التبئُّن مع استصحاب حكم الإسلام كما في قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ [الحجرات: ٦]، قال الْحَارِثُ بْنُ ضَرَارٍ الْخَزَاعِيُّ: ﴿قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَدَعَانِي إِلَى الْإِسْلَامِ فَدَخَلْتُ فِيهِ وَأَقَرَرْتُ بِهِ، وَدَعَانِي إِلَى الزَّكَاةِ فَأَقَرَرْتُ بِهَا وَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرْجِعْ إِلَيْهِمْ فَأَدْعُوهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ وَأَدَاءِ الزَّكَاةِ مِمَّنِ اسْتَجَابَ لِي جَمَعْتُ زَكَاتَهُ وَيُرْسَلُ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَسُولًا لِإِبَّانٍ كَذَا وَكَذَا لِيَأْتِيَكِ مَا جَمَعْتُ مِنَ الزَّكَاةِ؛ فَلَمَّا جَمَعَ الْحَارِثُ الزَّكَاةَ مِمَّنِ اسْتَجَابَ لَهُ وَبَلَغَ الْإِبَّانَ الَّذِي أَرَادَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُبْعَثَ إِلَيْهِ، احْتَبَسَ عَلَيْهِ الرَّسُولُ فَلَمْ يَأْتِهِ فَظَنَّ الْحَارِثُ أَنَّهُ قَدْ حَدَثَ فِيهِ سُخْطَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَدَعَا بِسَرَوَاتِ قَوْمِهِ فَقَالَ لَهُمْ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ وَقَّتَ لِي وَفَّتًا يُرْسَلُ إِلَيَّ رَسُولُهُ لِيَقْبِضَ مَا كَانَ عِنْدِي مِنَ الزَّكَاةِ، وَلَيْسَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْخُلْفُ وَلَا أَرَى حَبَسَ رَسُولُهُ إِلَّا مِنْ سُخْطَةٍ كَانَتْ، فَانْطَلِقُوا فَنَاتِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَبَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْوَلِيدَ بْنَ عُقْبَةَ إِلَى الْحَارِثِ لِيَقْبِضَ مَا كَانَ عِنْدَهُ مِمَّا جَمَعَ مِنَ الزَّكَاةِ، فَلَمَّا أَنْ سَارَ الْوَلِيدُ حَتَّى بَلَغَ بَعْضَ الطَّرِيقِ فَرَّقَ أَيُّ خَافَ فَرَجَعَ فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ الْحَارِثَ مَنَعَنِي الزَّكَاةَ وَأَرَادَ قَتْلِي، فَضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْبَعْثَ إِلَى الْحَارِثِ وَأَقْبَلَ الْحَارِثُ بِأَصْحَابِهِ حَتَّى إِذَا اسْتَقْبَلَ الْبَعْثَ، وَفُصِّلَ عَنِ الْمَدِينَةِ، لَقِيَهُمُ الْحَارِثُ فَقَالُوا: هَذَا الْحَارِثُ فَلَمَّا غَشِيَهُمْ قَالَ لَهُمْ: إِلَى مَنْ بُعِثْتُمْ؟ قَالُوا إِلَيْكَ قَالَ: وَلِمَ؟ قَالُوا إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ بَعَثَ إِلَيْكَ الْوَلِيدَ بْنَ عُقْبَةَ فَزَعَمَ أَنَّكَ مَنَعْتَهُ الزَّكَاةَ وَأَرَدْتَ قَتْلَهُ قَالَ: لَا وَالَّذِي بَعَثَ مُحَمَّدًا بِالْحَقِّ مَا رَأَيْتُهُ

[١] تعظيم قدر الصلاة ٩٦٢/٢

بَنَّةً، وَلَا أَتَانِي فَلَمَّا دَخَلَ الْحَارِثُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْعَتِ الرِّكَاءَ وَأَرَدْتَ قَتْلَ رَسُولِي؟» قَالَ: لَا وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا رَأَيْتُهُ وَلَا أَتَانِي وَمَا أَقْبَلْتُ إِلَّا حِينَ احْتَبَسَ عَلَيَّ رَسُولِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَشِيتُ أَنْ يَكُونَ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ سُخْطَةً قَالَ: فَزَلَّتِ الْحُجْرَاتُ ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهْلَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ [١].

المطلب الثالث: منهج القرآن والسنة في نسبة العين إلى قومها

ومنهج القرآن والسنة هو نسبة العين إلى القوم إلا من أظهرت المخالفة لقومها، فإله تعالى كَفَّرَ الْأَقْوَامَ الظَّالِمَةَ الْمَكْذِبَةَ وَاسْتَنْثَى أَتْبَاعَ الرِّسَالِ لِمُخَالَفَتِهِمْ مَا عَلَيْهِ قَوْمُهُمْ كَقَوْلِهِ: ﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ أَتَعْلَمُونَ أَنْ صَلَاحًا مَرْسَلًا مِنْ رَبِّهِ قَالُوا إِنَّا بِمَا أُرْسِلَ بِهِ مُؤْمِنُونَ﴾ [الاعراف: ٨٥]، وفيه إظهار المخالفة للقوم المشركين وكذلك قوله: ﴿وَجَاءَ مِنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَىٰ قَالَ يَنْقُومُ أَتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ﴾ [٢] أَتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْئَلُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ [يس: ٢١] وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ كَافِرِينَ﴾ [النمل: ٤٣]. وقال تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [المائدة: ٥١].

وجاء في السنة نسبة العين إلى القوم في مواضع:

﴿عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَقِيَ رَكْبًا بِالرُّوحَاءِ، فَقَالَ: «مَنِ الْقَوْمُ؟» قَالُوا: الْمُسْلِمُونَ، فَقَالُوا: مَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: «رَسُولُ اللَّهِ»، فَرَفَعَتْ إِلَيْهِ امْرَأَةٌ صَبِيًّا، فَقَالَتْ: أَلَيْذَا حَجَّ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَلَكِ أَجْرٌ» [٣]، ووجه الدلالة أن النبي ﷺ لقي ركبا فسألهم من القوم؟ فلما انتسبوا إلى القوم المسلمين أحقهم بهم.

﴿وَعَنِ الصَّعْبِ بْنِ جَثَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: مَرَّ بِي النَّبِيُّ ﷺ بِالْأَبْوَاءِ، أَوْ بِوَدَّانَ، وَسُئِلَ عَنْ أَهْلِ الدَّارِ يُبَيِّنُونَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَيُصَابُ مِنْ نِسَائِهِمْ وَذُرَارِيِّهِمْ قَالَ: «هُمْ مِنْهُمْ» [٣].

[١] تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم ٣٣٠٤/١٠

[٢] رواه مسلم برقم ٤٠٩

[٣] رواه البخاري برقم ٣٠١٢ ورواه مسلم ١٧٤٥

﴿وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ جَامَعَ الْمُشْرِكَ وَسَكَنَ مَعَهُ فَإِنَّهُ مِثْلُهُ»﴾^[١].

﴿وَذَكَرَ الْحَمِيدِيُّ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ: قَالَ: حَدَّثَنِي سُفْيَانُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مِسْعَرٍ: «أَنَّ مَلَكًا أَمَرَ أَنْ يَخْسِفَ بِقَرْيَةٍ، فَقَالَ: يَا رَبِّ، إِنَّ فِيهَا فَلَانًا الْعَابِدَ، فَأَوْحَى إِلَيْهِ: أَنْ بِهِ فَايْدَأْ، فَإِنَّهُ لَمْ يَتَمَعَّرْ وَجْهَهُ فِي سَاعَةٍ قَطُّ»﴾^[٢].

﴿وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ مَرْفُوعًا: «مَنْ كَثُرَ سَوَادُ قَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ وَمَنْ رَضِيَ عَمَلَ قَوْمٍ كَانَ شَرِيكَ مِنْ عَمَلِ بِهِ»﴾^[٣].

فيُنسب من كان بين قوم كفار إلى قومه ظاهراً ولو كان مُستخفٍ بالإيمان إلا من أظهر المخالفة، وفي المقابل يُنسب من كان بين قوم مسلمين في دار اسلام إليهم ظاهراً ولو كان من المنافقين المستخفين بالكفر المظهرين للإيمان جُنةً إلا من أظهر مخالفة دين قومه، قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ: «ارْتَدَّ أَهْلُ الْيَمَامَةِ عَنِ الْإِسْلَامِ غَيْرَ ثَمَامَةَ بْنِ أَثَالٍ، وَمَنْ اتَّبَعَهُ مِنْ قَوْمِهِ، فَكَانَ مُقِيمًا بِالْيَمَامَةِ يَنْهَاهُمْ عَنِ اتِّبَاعِ مُسَيْلَمَةَ وَتَصْدِيقِهِ، وَيَقُولُ: إِيَّاكُمْ وَأَمْرًا مُظْلِمًا لَا نُورَ فِيهِ، وَإِنَّهُ لَشَقَاءٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى مَنْ أَخَذَ بِهِ مِنْكُمْ، وَبَلَاءٌ عَلَى مَنْ لَمْ يَأْخُذْ بِهِ مِنْكُمْ يَا بَنِي حَنِيفَةَ، فَلَمَّا عَصَوْهُ وَرَأَى أَنَّهُمْ قَدْ أَصْفَقُوا عَلَى اتِّبَاعِ مُسَيْلَمَةَ عَزَمَ عَلَى مُفَارَقَتِهِمْ، وَمَرَّ الْعَلَاءُ بْنُ الْحَضْرَمِيِّ وَمَنْ تَبِعَهُ عَلَى جَانِبِ الْيَمَامَةِ، فَلَمَّا بَلَغَهُ ذَلِكَ قَالَ لِأَصْحَابِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ: إِنِّي وَاللَّهِ مَا أَرَى أَنْ أُقِيمَ مَعَ هَؤُلَاءِ مَعَ مَا قَدْ أَحْدَثُوا، وَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَضَارٍ لَهُمْ بِبَلِيَّةٍ لَا يَقُومُونَ بِهَا وَلَا يَقْعُدُونَ، وَمَا نَرَى أَنْ نَتَخَلَّفَ عَنْ هَؤُلَاءِ وَهُمْ مُسْلِمُونَ، وَقَدْ عَرَفْنَا الَّذِي يُرِيدُونَ، وَقَدْ مَرُّوا قَرِيبًا، وَلَا أَرَى إِلَّا الْخُرُوجَ إِلَيْهِمْ، فَمَنْ أَرَادَ الْخُرُوجَ مِنْكُمْ فَلْيَخْرُجْ. فَخَرَجَ مُمِدًّا لِلْعَلَاءِ بْنِ الْحَضْرَمِيِّ، وَمَعَهُ أَصْحَابُهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَكَانَ ذَلِكَ قَدْ فَتَّ فِي أَعْضَادِ عَدُوِّهِمْ حِينَ بَلَغَهُمْ مَدَدُ بَنِي حَنِيفَةَ»^[٤].

وإن كان تكفير الناس بالعموم لا يشمل جميع الأعيان باطنياً وهذا لا سبيل للوصول إليه إلا بالاستقراء التام وهو متعذر، ولسنا نقول أن جميع الناس بأعيانهم كفاراً ظاهراً وباطناً مع القطع بوجود قلة مسلمة مستخفية بين هذه الأقوام، لحديث ثوبان قال:

^[١] رواه أبو داود ٢٧٨٧

^[٢] أخرجه: ابن أبي الدنيا في «العقوبات» (ص ٢٨) (١٦)، وفي «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» (ص ١٠٨) (٧٤)

^[٣] فتح الباري، ج ١٣

^[٤] الاستيعاب في معرفة الأصحاب ٢١٦/١

قال رسول الله ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق، لا يضرهم من خذلهم، حتى يأتي أمر الله وهم كذلك»^[١]، والقلة هي موجودة في الدارين وبين القومين، ففي دار الإسلام موجود قلة مستخفية بالكفر تجري عليها أحكام الإسلام في الظاهر كحال المنافقين، وفي دار الكفر موجود قلة مستخفية بالإيمان تجري عليها أحكام الكفر كمن أسلم في دار الحرب وعجز عن الهجرة، ومنشأ الاشتباه في المسألة اشتباه أحكام الكفر في الدنيا بأحكام الكفر في الآخرة^[٢].

قال حمد بن عتيق: "ومن له مشاركة فيما قرره المحققون، قد اطلع على أن البلد، إذا ظهر فيها الشرك، وأعلنت فيها المحرمات، وعطلت فيها معالم الدين، أنها تكون بلاد كفر، تغنم أموال أهلها، وتستباح دماؤهم، وقد زاد أهل هذه البلد، بإظهار المسبة لله ولدينه، ووضعوا قوانين ينفذونها في الرعية، مخالفة لكتاب الله وسنة نبيه ﷺ وقد علمت أن هذه كافية وحدها، في إخراج من أتى بها من الإسلام.

هذا ونحن نقول: قد يوجد فيها من لا يحكم بكفره في الباطن، من مستضعف ونحوه، وأما في الظاهر فالأمر - ولله الحمد - واضح، وكيفيك ما فعله النبي ﷺ في أهل مكة، مع أن فيهم مستضعفين، وكذلك ما فعله أصحابه بكثير ممن ارتد عن الإسلام، من استباحة الدم والمال والعرض، وكل عاقل وعالم يعلم أن ما أتى به هؤلاء من الكفر والردة، أقبح وأفحش وأكثر مما فعله أولئك"^[٣].

^[١] رواه مسلم برقم ١٧٠

^[٢] قال ابن القيم: "ومنشأ الاشتباه في هذه المسألة اشتباه أحكام الكفر في الدنيا بأحكام الكفر في الآخرة فإن أولاد الكفار لما كان تجري عليهم أحكام الكفر في الدنيا مثل ثبوت الولاية عليهم لأبائهم وحضانتهم لهم وتمكنهم من تعليمهم وتأديبهم والموازنة بينهم وبين نبيهم واسترقاقهم وغير ذلك صار يظن من يظن أنهم كفار في نفس الأمر كالذي تكلم بالكفر وعمل به ومن ها هنا قال محمد بن الحسن: "أن هذا الحديث وهو قوله كل مولود يولد على الفطرة كان قبل أن تنزل الأحكام" فإذا عرف أن كونهم ولدوا على الفطرة لا ينافي أن يكونوا تبعاً لأبائهم في أحكام الدنيا وقد زالت الشبهة وقد يكون في بلاد الكفر من هو مؤمن يكتنم إيمانه ولا يعلم المسلمون حاله فلا يغسل ولا يصلى عليه ويدفن مع المشركين وهو في الآخرة من أهل الجنة كما أن المنافقين في الدنيا تجري عليهم أحكام المسلمين وهم في الدرك الأسفل من النار فحكم الدار الآخرة غير حكم الدار الدنيا وقوله "كل مولود يولد على الفطرة" إنما أراد به الإخبار بالحقيقة التي خلقوا عليها وعلى الثواب والعقاب في الآخرة إذا عملوا بموجها وسلمت عن المعارض ولم يرد به الإخبار بأحكام الدنيا" شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل ٢٩٨/١.

وقال ابن تيمية: "وقد يكون في بلاد الكفر من هو مؤمن في الباطن يكتنم إيمانه من لا يعلم المسلمون حاله إذا قاتلوا الكفار فيقتلون ولا يغسل ولا يصلى عليه ويدفن مع المشركين وهو في الآخرة من المؤمنين أهل الجنة كما أن المنافقين تجري عليهم في الدنيا أحكام المسلمين وهم في الآخرة في الدرك الأسفل من النار فحكم الدار الآخرة غير حكم الدار الدنيا" درء تعارض العقل والنقل ٤٣٣/٨.

^[٣] الدرر السنية في الأجوبة النجدية ٤٠٢/٦

وعليه فمنهج القرآن والسنة هو استصحاب الأصل في القوم حكماً على عموم الدار أما الأعيان فيجري عليهم هذا الحكم المستصحب إلا من خالف دين قومه بإظهار خلاف ما أظهره القوم من إيمان وكفر، فصواب النظر ابتداءً هو في ظاهر القوم ثم الحكم عليهم، والعين تُلحق بالقوم إلا من أظهر مخالفة القوم، ومن استخفى فإنه يجري عليه حكم القوم لعدم التمييز في علم المكلف لكونه مخاطب بالظاهر.

وهذا هو النظر الصحيح خلافاً للمجادلين عن المشركين الذين يبغونها عوجاً، حيث يجعلون أهل ديار الكفر مسلمين بالتوارث ثم يطلبون اليقين في كفر العين منهم!! أو من يحكمون بالشعائر على المشركين وأهل دار الكافرين، وهذه في ميزان العلم أعوج وأشنع لا تتخرج على أصل صحيح، إذ كيف بالشعيرة تصحح إسلام من لا أصل له، أو تثبت إسلام قوم مشركين في العبادة والحاكمية والاتباع!! قال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ

بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ۚ﴾ الَّذِينَ ضَلَّ سَعِيَّهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ۚ﴾

أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِعَاثِرِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِ فَحَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَلَا تُقِيمُ هُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَزَنَّا

﴿[الكهف ١٠] وقال تعالى: ﴿وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا﴾﴾ [الفرقان ٢٣].

وبالتالي الذين يؤسلمون مجهول الحال في ديار الكفر قد ضلوا ضلالاً مبيناً، حيث أنهم يوسعون دائرة الجهالة، ويحملون مجهول الحال ما لا يتحمل هذا الاصطلاح عند الفقهاء^[١] ويدخلون فيه الكثرة المشتركة في هذا الزمان ثم يختلفون عليها وغالباً ما تؤدبهم أصولهم إلى أسلمتها، فهؤلاء قد حادوا عن الجادة وانحرفوا عن الأصول الصحيحة، فإن الشرع لا يأتي بمثل هذه الجهالة الواسعة في الكثرة الكثيرة الموجودة في الديار، فأسماء الناس وأحكامهم من أظهر مسائل الدين، وفي حقيقة الأمر أن هذا المجهول لا وجود له إلا في أذهان هؤلاء التائبين وهم أهل الجهل به، وهو من المخلفات والرواسب التي خلفها التأصيل الفاسد للديار، حيث أنهم نظروا نظراً مجرداً في الأعيان

[١] كلام الفقهاء في مجهول الحال مأخذه الإلحاق والتبعية في صور معينة كالصبي والمجنون واللقيط، وهي دلالة ظنية لذلك يُبالغون في الاحتياط وتغليب حكم الإسلام، والمسألة كلها مبناها القياس لعدم وجود دلالة ظاهرة أو نصية، قال ابن قدامة: فَصْل: وَإِنْ وَجِدَ مَيِّتٌ، فَلَمْ يُعْلَمْ أَمْسَلِمٌ هُوَ أَمْ كَافِرٌ، نَظَرُ إِلَى الْعَلَامَاتِ، مِنْ الْخِتَانِ، وَالْتِيَابِ، وَالْخَضَابِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ عِلَامَةٌ، وَكَانَ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ، غُسِّلَ، وَصُلِّيَ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ فِي دَارِ الْكُفْرِ، لَمْ يُغَسَّلْ، وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ. نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ أَنَّ مَنْ كَانَ فِي دَارٍ، فَهُوَ مِنْ أَهْلِهَا، يَثْبُتُ لَهُ حُكْمُهُمْ مَا لَمْ يَقُمْ عَلَى خِلَافِهِ دَلِيلٌ. المغني ٢/٤٠٠، فالأصل المستصحب عند الفقهاء أن من كان في دار فهو من أهلها إلا أن يثبت خلاف هذا الأصل بدلالة ظاهرة أو نصية معتبرة، فإن ثبتت الدلالة عمل بها ولا يلتفت لغيرها ولا تغليب لأحد الطرفين ولا تقوى الأصول: كاستصحاب حكم الدار أو حديث عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: «الْإِسْلَامُ يُغْلَوُ وَلَا يُعْلَى»، أو الْأَصْلُ فِي كُلِّ مَوْلُودٍ أَنَّهُ يُؤَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ وَغَيْرِهَا عَلَى مَدَافِعَةِ الدَّلَالَتِ الْمَعْتَبَرَةِ.

دون الأقوام فهم بين معلوم حاله تبين لهم حكمه وبين مجهول حال اختلفوا فيه، وبالضرورة. على هذا النظر. يكون الانحراف أكبر مما يبدو أول وهلة.

وأما من نظر إلى القوم ابتداءً فيؤصِّل حكمهم لا يرد عليه مجهول الحال، إذ حاله من حال قومه فهو معلوم الحال في الصورتين، - أي من وافق القوم ظاهراً فهو معلوم الحال ومن خالف القوم ظاهراً فهو معلوم الحال - وأما من عكس القضية ونظر في الأعيان ابتداءً نظراً مجرداً فهذا سوف يَرُدُّ على أصله مسائل لا يجد لها جواباً في الشرع لعدم وقوعها في صحيح النظر، فحينئذ تنحرف به المقدمات إلى أحكام باطلة فيحكم فيها بالأهواء ويخبط فيها خبط عشواء والله المستعان.

ومن حيث التنزيل على واقع الناس اليوم فنقول أنَّ الظاهر المعتبر في إسلام من يعيش بين هذه الأقوام المشركة هو البراءة من هذه الأقوام ومن دينهم الباطل الذي هو دين الديمقراطية، قال: حمد بن علي بن عتيق في ضابط إظهار الدين: "إنَّ كثيراً من الناس، قد ظنَّ أنَّه إذا قدر على أن يتلقَّظ بالشهادتين، وأن يصلي الصلوات، ولا يُردُّ عن المساجد، فقد أظهر دينه وإن كان مع ذلك بين المشركين، أو في أماكن المرتدين. وقد غلطوا في ذلك أقبح الغلط.

فاعلم أنَّ الكفر له أنواع وأقسامٌ تتعدَّدُ بتعدُّد المكفرات، وقد تقدم بعض ذلك، وكلُّ طائفة من طوائف الكفر فلا بد أن يشتهر عندها نوعٌ منه، ولا يكون المسلم مظهرًا لدينه، حتى يخالف كل طائفة بما اشتهر عندها، ويُصَحِّح لها بعداوتها، والبراءة منه، فمن كان كفره بالشرك، فإظهار الدين عنده التصريح بالتوحيد، أو النهي عن الشرك والتحذير منه، ومن كان كفره بجحد الرسالة، فإظهار الدين عنده التصريح بأن محمداً رسول الله ﷺ، والدعوة إلى اتباعه. ومن كان كفره بترك الصلاة، فإظهار الدين عنده فعل الصلاة، والأمر بها، ومن كان كفره بموالاتة المشركين والدخول في طاعتهم، فإظهار الدين عنده التصريح بعداوتها، والبراءة منه ومن المشركين.

وبالجملة فلا يكون مظهرًا لدينه، إلا من صرَّح لمن ساكنه من كل كافر ببراءته منه، وأظهر له عداوته لهذا الشيء الذي صار به كافراً، وبراءته منه، ولهذا قال المشركون للنبي ﷺ: عاب ديننا وسفّه أعلامنا، وشتّم آلهتنا. قال الله تعالى: ﴿قُلْ يَتَائِبُ النَّاسُ إِنْ

كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِنْ دِينِي فَلَا أَعْبُدُ الَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ أَعْبُدُ اللَّهَ الَّذِي يَتَوَفَّنَكُمْ وَأُمِرْتُ

أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿١٤﴾ وَأَنْ أَقِمَّ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا وَلَا تَكُونَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿١٥﴾ وَلَا

تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِنْ فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذَا مِنْ الظَّالِمِينَ ﴿١٠٦﴾ [يونس ١٠٦].. فأمر الله تعالى نبيه ﷺ أن يقول لهم: ﴿قُلْ يَتَأَيُّهَا النَّاسُ﴾، إلى آخره، أي: إذا شككتكم في الدين الذي أنا عليه، فدينكم الذي أنتم عليه أنا بريء منه، وقد أمرني ربي أن أكون من المؤمنين الذين هم أعداؤكم، ونهاني أن أكون من المشركين الذين هم أولياؤكم.

وقال تعالى: ﴿قُلْ يَتَأَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ ﴿لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾ ﴿وَلَا أَتَّبِعُ عِبِيدُونَ﴾ مَا أَعْبُدُ ﴿إِلَى آخِرِ السُّورَةِ﴾.

فأمر الله رسوله ﷺ أن يقول للكفار: دينكم الذي أنتم عليه، أنا بريء منه، وديني الذي أنا عليه أنتم برآء منه. والمراد: التصريح لهم بأنهم على الكفر، وأنه بريء منهم ومن دينهم، فمن كان متبعاً للنبي ﷺ فعليه أن يقول ذلك، ولا يكون مظهراً لدينه إلا بذلك، ولهذا لما عمل الصحابة بذلك، وأذاهم المشركون، أمرهم النبي ﷺ بالهجرة إلى الحبشة، ولو وجد لهم رخصة في السكوت عن المشركين، لما أمرهم بذلك إلى بلد الغربة".... إلى أن قال: "والمقصود منه: أن الرجل لا يكون مظهراً لدينه حتى يتبرأ من أهل الكفر الذي هو بين أظهرهم، ويصرح لهم: بأنهم كفار، وأنه عدو لهم، فإن لم يحصل ذلك لم يكن إظهار الدين حاصلاً" [١].

وقال إسحاق بن عبد الرحمن بن حسن: "فالحاصل هو ما قدمناه من أن إظهار الدين الذي تبرأ به الذمة، هو الامتياز عن عباد الأوثان بإظهار المعتقد، والتصريح بما هو عليه، والبعد عن الشرك، ووسائله، فمن كان بهذه المثابة إن عرف الدين بدليله، وأمن الفتنة، جاز له الإقامة، والله أعلم" [٢].

وقال عبد اللطيف: "والحاصل أن المسلم لا يكون مظهراً لدينه، سواء كان مسافراً ومقيماً، حتى يخالف كل طائفة بما اشتهر عنها، وهو الذي يفهم من كلام السلف" [٣].

وقال سليمان بن سحمان [٤]:

إظهار هذا الدين تصريح لهم بالكفر إذ هم معشر كفار

[١] سبيل النجاة والفكاك ٩٢، ٩٥.

[٢] الأجوبة السمعيات ص ٧٧.

[٣] الأجوبة السمعيات ص ١٤٠.

[٤] ديوان عقود الجواهر المنضدة الحسان" ص ٧٦، ٧٧.

الهداية

وعداوة تبدو وبغض ظاهر يا للعقول أmaalكم أفكار
هذا وليس القلب كاف بغضه والحب منه وما هو المعيار
لكنما المعيار أن تأتي به جهراً وتصريحاً لهم وجهار



البَابُ الْخَامِسُ

التنزيل على واقع الناس اليوم

إِفْضِلْ الْإِقْلَ

حقيقة النظام الحاكم في العالم

انقضى نظام الإمبراطوريات وسار العالم نحو نظام جديد فأصبح عبارة عن دويلات تجتمع تحت مظلة منظمة الأمم المتحدة التي تضم في عضويتها جميع الدول الملتزمة بميثاق الأمم المتحدة الذي انعقد في ٢٦ حزيران/ يونيو ١٩٤٥ في سان فرانسيسكو في ختام مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بنظام الهيئة الدولية، والذي أصبح نافذاً في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٥، المنظمة التي تشكلت على أنقاض عصبة الأمم، وما أفرزته الحرب العالمية الثانية من قرارات ومواثيق ومعاهدات لنشر السلم والديمقراطية وحقوق الإنسان، كميثاق الأمم المتحدة وحقوق الإنسان والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية وغيرها، كل ذلك برعاية الدول المنتصرة في الحرب — أمريكا وبريطانيا وروسيا وانضم إليهم بعد ذلك فرنسا والصين — الذين صاغوا قوانينها لمصالحهم ومصالح حلفائهم في تقسيم العالم إلى مناطق نفوذ، فوضعت ما سمته بميثاق الأمم المتحدة لتكون له المرجعية الأولى في كل قضية من قضايا العالم، حيث تستمد "الشرعية الدولية"^١ منه الأحكام والقرارات وتستند إليه في الخلافات والنزاعات والإجراءات، ومن أهم

^١ وسميت "شرعية" مضاهاة بالشرع الإلهي ولتعتب صبغة القداسة التي لا يجوز انتهاكها، فالشرعة أو الشريعة هي الطريقة والمنهاج والدين المعظم الذي لا يجوز أن يخالف أو يُعارض أو تُنتهك حدوده وأوامره ... وكذلك يريد هؤلاء المشرّعون للشرعية الدولية أن تكون ... ولذلك تراهم يصفون القرارات التي تخرج من تحت مظلتها بأنها شرعية، وكل ما يخالفها أو يعارضها فليس بشري عندهم.

وكذلك يتعامل معها سائمة الأنعام الذين ينادون باحترامها وتطبيقها، وكذلك يفعلون مع شريعاتهم الدستورية المحلية فالقوانين والقرارات والمعاهدات والحكومات المنبثقة من دساتيرهم شرعية لا مطعن فيها في دينهم الجديد هذا!! أما شرع الله المنزل فليس له في حكوماتهم ومحاكمهم وعلاقاتهم وسياساتهم وديناهم مكان .. ﴿أَرْبَابٌ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾!

أجهزة هذه المنظمة الجمعية العامة^١ ومجلس الأمن الدولي الذي أصبحت الدول المنتصرة في الحرب أعضاء دائمين فيه وهو المسؤول عن حفظ السلام والأمن الدوليين وله سلطة قانونية على حكومات دول الأعضاء لذلك تعدّ قراراته ملزمة على الدول الأعضاء، ومنها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومنها الهيئة القضائية الرئيسية لمنظمة الأمم المتحدة والتي هي محكمة العدل الدولية التي تفصل طبقاً لأحكام القانون الدولي في النزاعات القانونية التي تنشأ بين الدول، ومما جاء في ميثاق الأمم المتحدة في المادة ٩٢: يعتبر جميع أعضاء "الأمم المتحدة" بحكم عضويتهم أطرافاً في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية".

النظام العالمي الجديد الذي فرض هيمنته على العالم بزعامة أمريكا القطب الأحادي بعد تفكك المعسكر الاشتراكي وانحيار الاتحاد السوفياتي في مطلع التسعينات، وأعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش سنة ١٩٩١ عن تأسيس نظام عالمي جديد ونهاية نظام القطبية الثنائية والحرب الباردة وبداية عهد جديد تشرف عليه وتقوده الولايات المتحدة الأمريكية في إطار نظام القطبية الوحيدة، حيث ظهر هذا الاصطلاح بشكل رسمي لأول مرة عند إعلان الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الأب من على منصة قاعة اجتماع الهيئة التشريعية لمجلس النواب الأمريكي في ١٧ يناير ١٩٩١ بداية النظام العالمي الجديد New World ويلاحظ استخدام كلمة Order ولم يستخدم كلمة System مثلاً وذلك لأن في كلمة Order من القسر والتوجيه والأمر ما ليس في غيره، وتتجلى أسس النظام العالمي الجديد حسب قرارات مؤتمر قمة أعضاء مجلس الأمن في ٣١ يناير ١٩٩٢ فيما يلي:

^١ الجمعية العامة: هي جهاز التداول ووضع السياسات والتمثيل في الأمم المتحدة. ولجميع الدول الأعضاء الـ 203 في الأمم المتحدة تمثيل في الجمعية العامة، مما يجعل هذا الجهاز جهازاً ذي تمثيل عالمي بامتياز. وفي كل سنة، ابتداءً في أيلول/سبتمبر، تجتمع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في قاعة الجمعية العامة بنيويورك للدورة السنوية للجمعية العامة والمناقشة العامة التي يحضرها كثير من الزعماء ويلقون فيها كلماتهم. ويتطلب استصدار مقرر من الأمم المتحدة — في ما يتصل بالمسائل المهمة مثل السلم والأمن وقبول عضوية دول جديدة ومسائل الميزانية — بموافقة أغلبية ثلثي الأعضاء في الجمعية العامة. بينما تصدر المقررات بشأن القضايا الأخرى بتصويت الأغلبية البسيطة. وتنتخب الجمعية العامة سنوياً رئيساً لدورتها، يشغل ذلك المنصب لفترة سنة واحدة. "انظر موقع الأمم المتحدة

١ — اعتماد الديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية ونزاهة الانتخابات أساساً للعلاقات بين الدول.

٢. تقوية دور مجلس الأمن وصلاحيات الأمين العام للأمم المتحدة من أجل الحفاظ على الأمن والاستقرار الدوليين.

٣ — احتواء النزاعات الدولية بالطرق السلمية والدبلوماسية من خلال تحركات الأمين العام أو عن طريق الجهات التي يكلفها.

٤ — بذل تنسيق الجهود والقرارات لردع الدول الخارجة عن توجهات والتزامات المجتمع الدولي. وجملة الأهداف المعلنة هي إيجاد عالم خال من النزاعات الإيديولوجية وتسوده الديانة الديمقراطية وتُحترم فيه حقوق الإنسان والشرعية الدولية.

وسلطان الأمم المتحدة قد تم بسطه على جميع شعوب العالم عبر الحكومات الأعضاء ويظهر هذا جلياً في مواد ميثاق حقوق الإنسان^[١] التي حظرت الرق وشرعت الشخصية القانونية

^[١] ميثاق حقوق الإنسان

ومن الموائيق الأساسية التي يتبين من خلالها ماهية النظام العالمي الجديد هو ميثاق حقوق الإنسان الصادر في باريس بتاريخ ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨ والذي من بنوده:

المادة ٤: لا يجوز استرقاق أحد أو استعباده، ويُحظر الرق والاتجار بالرقيق بجميع صورهما

المادة ٦: لكل إنسان، في كل مكان، الحق بأن يُعترف له بالشخصية القانونية.

المادة ٧: الناس جميعاً سواء أمام القانون، وهم يتساوون في حق التمتع بحماية القانون دونما تمييز، كما يتساوون في حق التمتع بالحماية من أي تمييز ينتهك هذا الإعلان ومن أي تحريض على مثل هذا التمييز.

المادة ٨: لكل شخص حق اللجوء إلى المحاكم الوطنية المختصة لإنصافه الفعلي من أية أعمال تنتهك الحقوق الأساسية التي يمنحها إياه الدستور أو القانون.

المادة ١٥:

١. لكل فرد حق التمتع بجنسية ما.

٢. لا يجوز، تعسفاً، حرمان أي شخص من جنسيته ولا من حقه في تغيير جنسيته.

المادة ١٨: لكل شخص حق في حرية الفكر والوجدان والدين، ويشمل هذا الحق حريته في تغيير دينه أو معتقده، وحرية في إظهار دينه أو معتقده بالتعبّد وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم، بمفرده أو مع جماعة، وأمام الملأ أو على حدة.

لكل الأفراد التي هي الجنسية، وحقّ التمتع بحماية القانون دونما تمييز، وحقّ حرية الفكر والوجدان والدين والاعتقاد، وحقّ المشاركة في إدارة الشؤون العامة للبلاد أي: الحاكمية والتشريع، والإلزام بالتعليم للجميع لترسيخ هذه المفاهيم والحريات والمبادئ، فهذا النظام العالمي قد امتد سلطانه على جميع شعوب العالم عبر هذه المؤسسات التي غرست فيها مبادئ حقوق الإنسان بسلطان القوة منذ عشرات السنين، المبادئ التي تضمنت تنشأت أجيال منسلخة عن ملة إبراهيم كما ورد ذلك في المواد المقررة في ميثاق الأمم المتحدة وميثاق حقوق الإنسان

المادة ١٩: لكلّ شخص حقّ التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحقّ حرّيته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقّيها ونقلها إلى الآخرين، بأيّة وسيلة ودونما اعتبار للحدود.

المادة ٢١:

١. لكلّ شخص حقّ المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده، إمّا مباشرةً وإمّا بواسطة ممثّلين يُختارون في حرية.
٢. لكلّ شخص، بالتساوي مع الآخرين، حقّ تقلّد الوظائف العامّة في بلده.
٣. إرادة الشعب هي مناطُ سلطة الحكم، ويجب أن تتجلّى هذه الإرادة من خلال انتخابات نزيهة تجري دوريًا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري أو بإجراء مكافئ من حيث ضمان حرية التصويت.

المادة ٢٢: لكلّ شخص، بوصفه عضوًا في المجتمع، حقّ في الضمان الاجتماعي، ومن حقّه أن تُوفّر له، من خلال المجهود القومي والتعاون الدولي، وبما يتفق مع هيكل كلّ دولة ومواردها، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لا غنى عنها لكرامته ولتنامي شخصيته في حرّية.

المادة ٢٦:

- ١- لكلّ شخص حقّ في التعليم. ويجب أن يُوفّر التعليم مجّانًا، على الأقل في مرحلتيه الابتدائية والأساسية. ويكون التعليم الابتدائي إلزاميًا. ويكون التعليم الفني والمهني متاحًا للعموم. ويكون التعليم العالي متاحًا للجميع تبعًا لكفاءتهم.

- ٢- يجب أن يستهدف التعليم التنمية الكاملة لشخصية الإنسان وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. كما يجب أن يعزّز التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم وجميع الفئات العنصرية أو الدينية، وأن يؤيّد الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة لحفظ السلام.

المادة ٢٨: لكلّ فرد حقّ التمتع بنظام اجتماعي ودولي يمكن أن تتحقّق في ظلّه الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الإعلان تحقّقًا تامًا.

والجمعية العامة للأمم المتحدة تنادي بهذا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه المستوى المشترك الذي ينبغي أن تستهدفه كافة الشعوب والأمم حتى يسعى كل فرد وهيئة في المجتمع، واضعين على الدوام هذا الإعلان نصب أعينهم، إلى توطيد احترام هذه الحقوق والحريات عن طريق التعليم والتربية واتخاذ إجراءات مطردة، قومية وعالمية، لضمان الاعتراف بها ومراعاتها بصورة عالمية فعالة بين الدول الأعضاء ذاتها وشعوب البقاع الخاضعة لسلطانها.

المت ترجمة إلى مناهج دراسية ومقررات منهجية في وسائل الإعلام ومنابر التوعية والثقافة بهذه المفاهيم الجديدة.

إن ميثاق "الأمم المتحدة"^[١]: طاغوت ليس كأي طاغوت قُطري بل هو طاغوت عالمي فرض سلطانه على جميع الدول والشعوب والأفراد، وليس هو مجرد وثيقة تأسيسية لمنظمة من المنظمات، بل قد أراد واضعوه أن يكون ميلادا لدين جديد يسود العالم بأسره، إن خبراء القانون الدولي وفلاسفته يعلنون بوضوح وصراحة أن

^[١] ومما جاء في الأمم المتحدة:

١. حفظ السلم والأمن الدولي، وتحقيقاً لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم وإزالتها، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم، وتتدّرع بالوسائل السلمية، وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي، لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم أو لتسويتها.
٢. إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها، وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام.
٣. تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك إطلاقاً بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء.
٤. جعل هذه الهيئة مرجعاً لتنسيق أعمال الأمم وتوجيهها نحو إدراك هذه الغايات المشتركة.
٥. يقدم جميع الأعضاء كل ما في وسعهم من عون إلى "الأمم المتحدة" في أي عمل تتخذه وفق هذا الميثاق، كما يمتنعون عن مساعدة أية دولة تتخذ الأمم المتحدة إزاءها عملاً من أعمال المنع أو القمع.
٦. وتفصل محكمة العدل الدولية في المنازعات التي ترفع إليها وفقاً لأحكام القانون الدولي واستناداً إلى المصادر التالية:

١. الاتفاقات الدولية العامة الخاصة التي تضع قواعد تقر بها الدول المتنازعة صراحة.

٢. العرف الدولي المقبول بمثابة قانون كما دل عليه التواتر.

٣. مبادئ القانون العام التي أقرتها الأمم المتحدة.

٤. أحكام ومذاهب كبار المؤلفين في القانون العام في مختلف الأمم.

٥. مبادئ العدل والإنصاف متى وافق الأطراف على ذلك.

هذا الميثاق هو أسمى المعاهدات الدولية وهو المهيمن والحاكم عليها، وقوانينه هي قواعد القانون الدولي وأعلاها مكانة وأقواها نفوذاً، وقد التزم به وخضع له جميع الأمم، ولذلك نصت المادة (١٠٣) من هذا الميثاق نفسه على أنه: "إذا تعارضت الالتزامات التي يرتبط بها أعضاء الأمم المتحدة وفقاً لأحكام هذا الميثاق مع أي التزام دولي يرتبطون به، فالعبرة بالتزاماتهم المترتبة على هذا الميثاق"، ومعنى ذلك؛ أنه لا يسوغ لأي دولة ملتزمة بهذا الميثاق أن تبرم أي اتفاق دولي أو تختار وتلتزم بقانون بينها وبين دولة أخرى أو بينها وبين أفرادها تتعارض أحكامه مع القواعد والأحكام الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، ولو كان شرع الله العزيز الجبار!

ومتقرر أنه لا يمكن لأي دولة الانتساب لعضوية الأمم المتحدة حتى تعلن الدولة حكومة وشعباً التزامها واحترامها لهذا الميثاق وتسلم له تسليماً... إذ أن إجراءات الانضمام للأمم المتحدة تتلخص في أن تقدم الدولة التي ترغب في الانضمام للأمم المتحدة طلباً بذلك إلى الأمين العام للمنظمة الدولية ويكون ذلك الطلب مصحوباً بإعلان قبول الالتزام بميثاق الأمم المتحدة، وكذلك الأمر بالنسبة للطرد من الأمم المتحدة، فإن "المادة السادسة" من الميثاق تنص على: أنه يجوز للجمعية العامة أن تفصل عضواً من الأعضاء إذا أمعن في انتهاك مبادئ الميثاق.

هذا هو الدين الجديد الذي تم فرضه على البشرية إثر الهيمنة العسكرية والسياسية بعد الحرب العالمية الثانية، وهكذا توضع الأديان ويمكّن لها في الأرض في تاريخ البشرية فإنها تعلوا بعد أن تُروى لها الأرض بالدماء وتخضع لها العباد بسلطان القوة والحديد وينقاد لها المغلوبون والضعفاء بعد القهر والتعبيد.

المطلب الأول: بين دين الله ودين ملوك الأرض

قال تعالى: ﴿لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ الْمَلِكِ﴾ [يوسف: ٧٦] قال الضحاك وابن عباس في قوله: ﴿دِينِ الْمَلِكِ﴾: «في سلطان الملك»^[١]، وعن قتادة: ﴿فِي دِينِ الْمَلِكِ﴾، قال: «لم يكن ذلك في دين الملك قال: حكمه»^[٢].

^[١] رواه الطبري برقم ١٩٥٧٠ ورقم ١٩٥٧١

^[٢] رواه الطبري برقم ١٩٥٧٣

قال في جمهرة اللغة: "والدين: الطاعة والملك، قال الله تعالى: ﴿ مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ الْمَلِكِ ﴾ ، أي في طاعته^[١] ، قال الشاعر

لئن حللت بجؤ في بني أسد
في دين عمرٍ وحالت دوننا فدك
وقال تعالى: ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ ﴾ [النور] ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ فِي قَوْلِ اللَّهِ: ﴿ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ ﴾ «يَعْنِي فِي حُكْمِ اللَّهِ الَّذِي حَكَمَ عَلَى الزَّانِي»^[٢] ، وقال الطبري: "يقول تعالى ذكره: لا تأخذكم بالزاني والزانية أيها المؤمنون رافة، وهي رقة الرحمة في دين الله، يعني في طاعة الله فيما أمركم به من إقامة الحد عليهما على ما ألزمكم به"^[٣].

ومن السنة جاء في صفة الخوارج: «إِنَّهُ يَخْرُجُ مِنْ ضَنْضِي هَذَا قَوْمٌ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ رَطْبًا، لَا يَجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرِّمَّةِ»^[٤] ، قال البغوي: "وَقَوْلُهُ: «يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ» أَي: يَخْرُجُونَ مِنَ الدِّينِ، أَي مِنْ طَاعَةِ الْأَيْمَّةِ، وَالْدِّينُ: الطَّاعَةُ، وَهَذَا نَعْتُ الْخَوَارِجِ الَّذِينَ لَا يَدِينُونَ لِلْأَيْمَّةِ، وَيَسْتَعْرِضُونَ النَّاسَ بِالسَّيْفِ"^[٥].

فسمى الله حكم الملك ديناً وهو نظام الملك وشريعته، وسمى حكم الله ديناً وهي حدود الله وشرائعه، وهذه النصوص تحدّد مدلول كلمة الدين تحديداً دقيقاً، فدين الإسلام هو: شريعة الله ومنهاجه ونظامه وسلطانه ومن كان تابعاً له داخلاً في طاعته منقاداً لأحكامه متحاكماً إلى شريعته فهو في دين الله، وفي المقابل دين الملك هو: نظام الحكم الذي وضعه ملوك الأرض، فمن كان تابعاً له داخلاً في طاعته منقاداً لأحكامه متحاكماً لشرعته فهو في دين الملك، والذي نروم تحقيقه في هذا الفصل هو تقرير حقيقة الدين الذي فيه الناس اليوم.

إنَّ الناس اليوم قد دخلوا في دين ملوك الأرض أفواجا وخرجوا من دين الله أفواجا، كما أخبر بذلك النبي ﷺ ، فعن أبي هريرة قال: ﴿ تلا رسول الله ﷺ: ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ

[١] جمهرة اللغة ٦٣٣/٢ ، والزاهر في معاني كلمات الناس ٢٧٨/١ ، والبيت قاله زهير في ديوانه ١٨٣ ، وجو: واد، وفدك: قرية

بالحجاز، وعمر هو عمرو بن هند بن المنذر.

[٢] رواه ابن أبي حاتم في تفسيره برقم ١٤١٠٣

[٣] تفسير الطبري ٩١/١٩

[٤] رواه البخاري برقم ٤٣٥١ ومسلم برقم ١٠٦٤

[٥] رواه البخاري برقم ٤٣٥١ ومسلم برقم ١٠٦٤

وَالْفَتْحُ ﴿٢٠﴾ وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا ﴿٢١﴾ [النصر: ٢٠]، فقال رسول الله ﷺ: ﴿ليخرجن منه أفواجًا كما دخلوا فيه أفواجًا﴾^[١].

إنَّ نظامَ المُلكِ اليوم مُستعلنٌ به في هذه الديار، يدرسون أوضاعه في مدارسهم وقانونه في جامعاتهم مُطلعين على أوضاعه في إعلامهم، متلبسين به في حياتهم يتحاكمون إليها في محاكمهم منتسبين إليه في وثائقهم وهو: دين الديمقراطية^[٢] ونهج العلمانية^[٣] الذي هو حكم الشعب للشعب، وهو نظامٌ سياسي يقتسم فيه المواطنون السلطة، ويختارون حكامهم بحرية، ويحتفظون لأنفسهم بالرقابة الدائمة على الحكومة، فالشعب هو مصدر السلطات^[٤]، فهو المشرع ويتم ذلك بإنابة أعضاء

^[١] رواه الحاكم في "مستدرکه"، وقال: "صحيح الإسناد ولم يخرجاه"، ووافقه الذهبي في "تلخيصه".

^[٢] الديمقراطية: هي اصطلاح يوناني قديم مركب من كلمتين (Demos - ديموس) ومعناها: الشعب، و (Kratrs - كراتوس) ومعناها: السلطة، فيكون معنى الكلمة مركبا: "سلطة الشعب" وفي الاصطلاح قيل: إنها حكومة الشعب بواسطة الشعب لمصلحة الشعب، وقيل: إنها حكومة من كل الشعب وبكل الشعب ولكل الشعب، وقيل هي حكومة الشعب بواسطة الشعب، وقيل: إنها نظام سياسي يقتسم فيه المواطنون السلطة، ويختارون حكامهم بحرية، ويحتفظون لأنفسهم بالرقابة الدائمة على حكومتهم، وقيل: هي ما كانت فيها الجماعة هي مصدر السلطة وهي التي تمارسها بنفسها، أو تنتخب من ينوب عنها في ممارستها" انظر: مدخل إلى الديمقراطية تأليف: ديفيد بيتهام ، وكيفن بولي. من ترجمة: أحمد رمو. ص / ٩

فالديمقراطية هي شكل من أشكال الحكم يشارك فيها جميع المواطنين المؤهلين على قدم المساواة - إما مباشرة أو من خلال ممثلين عنهم منتخبين. في اقتراح وتطوير واستحداث القوانين، وهي تشمل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تمكن المواطنين من الممارسة الحرة والمتساوية لتقرير المصير السياسي، ومن أهم أسس الديمقراطية الالتزام بالمسؤولية واحترام النظام وترجيح كفة المعرفة على القوة والعنف، ويطلق مصطلح الديمقراطية أحيانا على المعنى الضيق لوصف نظام الحكم في دولة ديمقراطية، أو بمعنى أوسع لوصف ثقافة مجتمع، والديمقراطية بهذا المعنى الأوسع هي نظام اجتماعي يؤمن به ويسير عليه المجتمع ويشير إلى ثقافة سياسية وأخلاقية معينة تتجلى فيها مفاهيم تتعلق بضرورة تداول السلطة سلمياً وبصورة دورية، يعود منشأ ومهد الديمقراطية إلى اليونان القديم حيث كانت الديمقراطية الأثينية أول ديمقراطية نشأت في التاريخ البشري،

^[٣] جاء في القاموس الإنجليزي أن كلمة "علماني" معناها: دنيوي، أو مادي، أو ليس بديني، فالمقصود من الكلمة هو إقامة الحياة بعيداً عن الدين، أو الفصل الكامل بين الحياة والدين " ينظر: معجم أكسفورد (ص ١٣٧١). والعلمانية في اصطلاح القوم: تأتي لمعان منها: العالمية، ومنها اللادينية، ومنها فصل الدين عن الدولة وعن الحياة، وكلمة العلمانية اصطلاح جاهلي غربي يشير إلى انتصار العلم على الكنيسة التي حاربت التطور باسم الدين.

^[٤] وهو متقرر في دستور الأنظمة الديمقراطية حيث أن الدستور قد أسند حق التشريع للشعب ولمجلس النواب: جاء في الفصل الثالث من الدستور التونسي: " الشعب التونسي هو صاحب السيادة يباشرها على الوجه الذي يضبطه هذا الدستور".

وفي الفصل الثامن عشر: يمارس الشعب السلطة التشريعية بواسطة مجلس النواب ومجلس المستشارين أو عن طريق الاستفتاء

يُنْتخَب عليهم من طرف الشعب وظيفتها التشريع وَسَنَ القوانين في مجلس الشعب، والشعب هو الحاكم أي: الذي يُنْصَب الحاكم الذي يرتضيه عن طريق الانتخابات بشكل دوري لإتاحة التداول على السلطة... وإلى هنا قد غَصَبَ هذا الشعب الربوبية وما اختصَّ الله به من الحاكمية والتشريع وأدَّعَاها لنفسه وعَبَّدَ لها الشعب وحمى سلطانه بجيوش هي من الشعب: - الجيش الشعبي الوطني - وقد نفذت أحكامه وقوانينه وشرائعه في هذا الشعب، وهذا النظام الوضعي والدين الوثني يُتَّيح لجميع طبقات الشعب حقوق المواطنة ومن أبرزها إنشاء الأحزاب - لا على أساس الدين - وأحقية الترشيح للمناصب الحكومية والتشريعية ليتم التداول على الربوبية من طرف جميع طبقات الشعب فمن كان في هذه الفترة حاكماً قد يكون في المرحلة القادمة محكوماً، فهم بين رب ومربوب وعبد ومعبود من دون الله، ويفرض النظام على المواطنين واجبات منها نصره الوطن والدفاع عنه وهو الواجب مقدس ومنها احترام القوانين وتنفيذها ودفع الضرائب والمكوس.

وهذه نبذة مختصرة عن دين الديمقراطية^[1] الذي هو دين الشعب، والذي استنار قلبه بالتوحيد حينما ينظر في هذه الجاهلية العصرية التي الحاكمية فيها للشعب والتي

وفي الفصل الثامن والعشرون: يمارس مجلس النواب ومجلس المستشارين السلطة التشريعية طبقاً لأحكام الدستور، ولرئيس الجمهورية وأعضاء مجلس النواب على السواء حق عرض مشاريع القوانين، ولمشاريع رئيس الجمهورية أولوية النظر.

وفي الفصل أربع وستون: تصدر الأحكام باسم الشعب وتنفذ باسم رئيس الجمهورية.

^[1] الديمقراطية على اختلاف تشعباتها وتفسيراتها تقوم على مبادئ وأسسٍ نوجز أهمها في النقاط التالية:

أولاً: تقوم الديمقراطية على مبدأ أن الحاكمية والتشريع والتنفيذ للشعب الذي هو مصدر السلطات بما في ذلك السلطة التشريعية والسلطة القضائية والتنفيذية، ويتم ذلك عن طريق اختيار ممثلين عن الشعب ينوبون عنه في مهمة التشريع وسن القوانين واختيار الحاكمين بها، وبعبارة أخرى فإن المشرع المطاع في الديمقراطية هو العبيد وليس رب العبيد، كما نصت عليه المادة ٢١ من ميثاق حقوق الإنسان: إرادة الشعب هي مناطُ سلطة الحكم، ويجب أن تتجلى هذه الإرادة من خلال انتخابات نزيهة تجرى دورياً بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري أو بإجراء مكافئ من حيث ضمان حرية التصويت.

ثانياً: تقوم الديمقراطية على مبدأ حرية التدين والاعتقاد، فللمرء أن يعتقد ما يشاء، ويتدين بالدين الذي يشاء، فالنظام قائم على حماية حرية التدين وهي الحرية التي نص عليها ميثاق حقوق الإنسان المادة ١٨: لكلِّ شخص حقٌّ في حُرِّية الفكر والوجدان والدين، ويشمل هذا الحقُّ حُرِّيته في تغيير دينه أو معتقده، وحُرِّيته في إظهار دينه أو معتقده بالتعبُّد وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم، بمفرده أو مع جماعة، وأمام الملأ أو على حدة.

رابعاً: تقوم الديمقراطية على مبدأ حرية التعبير والإفصاح عن الرأي أيّاً كان هذا التعبير مناقض للثوابت والأصول الدينية، كما جاء في ميثاق حقوق الإنسان المادة ١٩: لكلِّ شخص حقُّ التمتع بحُرِّية الرأي والتعبير، ويشمل هذا

قد رضي فيها الشعب بحكم نفسه والخضوع لأحكامه وشرعه، ثم ينظر في كتاب ربه فيجد أن من أظهر القضايا التي تناولها هي قضية الحاكمية والاتباع والانقياد لله الواحد الديان وحده لا شريك له، وهي مدلول لا إله إلا الله ومعنى إفراد الله بالعبودية والبراءة من الطاغوت واجتنابه، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطُّغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا وَأَنَابُوا إِلَى اللَّهِ لَهُمُ الْبُشْرَىٰ فَبَشِّرْ عِبَادِ﴾ [الزمر: ١٧].

الحق حريته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأبناء والأفكار وتلقّيها ونقلها إلى الآخرين، بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود

خامساً: تقوم الديمقراطية على مبدأ فصل الدين عن الدولة والنظام العام، وعن السياسة والحياة، فالدين محصور في الضمائر والصوامع والزوايا والمساجد، وما سوى ذلك من مرافق الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها فهي من خصوصيات النظام الحاكم يتصرف فيها كيف يشاء، ويتجلى هذا في الفلسفة العلمانية: الدين لله والوطن للجميع.

سادساً: تقوم الديمقراطية على مبدأ حرية تشكيل التجمعات والأحزاب السياسية والجمعيات الخيرية والعلمية والثقافية وغيرها، لا على أساس الدين بل على حرية الرأي والفكر والثقافة أياً كانت عقيدة وأفكار وأخلاقيات هذه الأحزاب والجماعات.

سابعاً: تقوم الديمقراطية على مبدأ اعتبار موقف الأكرية، ويسمى بالنظام الجمهوري الذي يتبني ما تجتمع عليه الأكرية، وهي لا تجتمع إلا على الباطل والضلال والكفر، كما ورد في النصوص الكثيرة في ذم الكثرة قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ٨]، وقوله ﴿لَقَدْ جِئْتَكُمْ بِالْحَقِّ وَلَكِنَّ أَكْثَرَكُمْ لِلْحَقِّ كَرِهُونَ﴾ [الزخرف: ١٧٨]، وقوله تعالى ﴿وَإِنْ تُطِيعُوا أَكْثَرَ مَنْ فِي الْأَرْضِ يَضْلُوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام: ١١٦]، وغيرها من الآيات.

ثامناً: تقوم الديمقراطية على مبدأ المساواة - في الحقوق والواجبات - بين جميع شرائح وأفراد المجتمع، بغض النظر عن انتماءاتهم العقديّة والدينية، كما جاء في ميثاق حقوق الإنسان المادة ٧: "الناس جميعاً سواء أمام القانون، وهم يتساوون في حق التمتع بحماية القانون دونما تمييز، كما يتساوون في حق التمتع بالحماية من أي تمييز ينتهك هذا الإعلان ومن أي تحريض على مثل هذا التمييز.

فالدستور لا يقر بوجود كفار أو مسلمين في البلاد يكون على أساسه التمايز بين الحقوق والواجبات، بل يقر بحرية الأديان والاعتقاد والراي والأفكار، فسواء أكنت نصراني أو يهودي أو مجوسي أو منتسب للإسلام فأنت مواطن لك حقوق وعليك واجبات كاملة، ولا فرق في القانون بين المسلم أو المشرك أو المرتد أو الذمي، ولا فرق بين الذكر والأنثى، وفي هذه الحيثية تغيير وتبديل لشرع الله وأحكامه، فالله تعالى فرق بين المسلم والكافر في أسماء وأحكام ولم يساو بينهما لا في أحكام الدنيا ولا في أحكام الآخرة، وفرق بين الذكر والأنثى في الكثير من الأحكام، أما في دين الأمم المتحدة فهما سواء، قال تعالى: ﴿أَمْ يَجْعَلُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ يَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ﴾ [ص: ٢٨]، وقال تعالى: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى﴾ [آل عمران: ٢٦].

إِنَّ القُضِيَّةَ عند صاحب الفطرة السليمة في غاية الصفاء والوضوح: قومُ اجتمعوا في أرضٍ لها حدود فهي الوطن، لها دستور فهو الحَكَم لها شعار فهو العلم، يُعقد له الولاء وعليه البراء يعظَّم بالقنوت ويقا تل تحته في صمود، وكل ذلك تحت قانون: الدين لله والوطن للجميع، وقد جعلوا سَنَّ القوانين والحاكمية في أنفسهم على جهة المداولة على السلطان، فمن اختارته الأغلبية فهو الحكم دانوا له بالطَّاعة والاتباع لأجل محدود، ونصَّبوا القضاة والحاكمين يحكمون بما يَسُنُّه المشرعين الذين يُمَثِّلُون القوم، وقد سَنُّو حُرِّيَّة الأديان بل وحدتها وحرية الاعتقاد - إلا التوحيد - ونصَّبت للناس قباباً ومشاهداً وقبوراً ومعابداً وزَيَّنت لهم عبادتها وحمتها بسيف القوم، وأشاعت الرذيلة وطمست الفضيلة وأنكرت المعروف وأمرت بالمنكر، ونشرت الشرك والتنديد وفتنت أهل الحق والتوحيد، فما تركوا من أمر الجاهلية الأولى شيئاً إلا كان لهم منه أوفر حظٍ وأكمل نصيب، بل تجاوزوا حد الطغيان والتنديد فكانوا كما قال الله في الأقوام الطَّاغِيَّة: ﴿ أَتَوَاصَوْا بِهِ ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ ﴾ [الذاريات: ٥٣] وقال تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ لَنَا عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بَلْ كُنْتُمْ قَوْمًا طَٰغِينَ ﴾ [الصافات: ٢٠] وقال تعالى: ﴿ وَقَوْمَ نُوحٍ مِّن قَبْلُ إِنَّهُمْ كَانُوا هُمْ أَظْلَمَ وَأَطْغَى ﴾ [النجم: ٥٢]

فإن لم يكن هذا هو الكفر والشرك والطغيان فما هو إذا؟ وإن لم يكن هؤلاء هم المشركون والكفار والطواغيت فمن هم إذا؟! ﴿ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴾ [القلم: ٣٦] .



الفصل الثاني

في حد المسلمين

بعد تفصيل حد الإسلام الذي يُفارق به الجاهلي دين قومه المشركين، ناسب في هذا المقام ذكر: من هم المسلمون؟، وما هو حد الأقوام المسلمة المباينة للأقوام المشركة؟، بحيث أن الناظر في الأقوام يُميّز به بين المسلمين والمشركين حتى يكون على بينة من أمره حينما يتلقى رسمهم من كتاب ربه:

﴿قَالَ تَمَّ الْإِلَهُ: ﴿قُلْ يَأْهَلُ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا

مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٦٤]، قال أبو العالية: «كلمة السواء لا إله إلا الله»^[١]، وقال أبو جعفر: "وأما قوله: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ ، فإنه يعني: فإن تولّى الذين تدعونهم إلى الكلمة السواء عنها وكفروا، فقولوا أنتم أيها المؤمنون لهم: اشهدوا علينا بأننا بما تولّيتم عنه من توحيد الله وإخلاص العبودية له، وأنه الإله الذي لا شريك له مسلمون، يعني: خاضعون لله به، متذلّلون له بالإقرار بذلك بقلوبنا وألسنتنا"^[٢].

وفي هذا النص دعوة أهل الكتاب إلى الإسلام، فأمر الله نبيه أن يدعوهم إلى الكلمة السواء وهي لا إله إلا الله، وذكر مدلولها الذي يصح به إسلامهم، فإن حققوه كانوا مسلمين، ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ "أي: فإن تولّوا عن هذا النصف وهذه الدعوة فأشهدوهم أنتم على استمراركم على الإسلام الذي شرعه الله لكم"^[٣].

وجاء في الآية تفسير الكلمة السواء: ﴿أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّنْ دُونِ اللَّهِ﴾ أي البراءة من الشرك وإفراد الله بالعبودية وعدم اتخاذ الأرباب في الحاكمية والتشريع ، ونصّ الله على عدم اتخاذ الأرباب في الحكم والتشريع

^[١] رواه الطبري في تفيره برقم ٧١٩٩

^[٢] تفسير الطبري ٤٨٩/٦

^[٣] تفسير بن كثير ٥٦/٢

وإن كان داخلاً في إفراد الله بالعبودية وعدم الإشراك به تعالى، والتَّنْصِصُ جاء للتأكيد عليه وذلك لاتخاذ أهل الكتاب الأحرار والرهبان: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَنَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣١].

وهذه الآية من أوضح الآيات في كتاب الله التي أوضحت حد المسلمين ونصت على شرطهم في عدم اتخاذ الأرباب في الحاكمية والتشريع.

﴿قَالَ تَمَلَّكُوا﴾ ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكَفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٨٠] "أي: وَلَا يَأْمُرُكُمْ بِعِبَادَةِ أَحَدٍ غَيْرِ اللَّهِ، لَا نَبِيٍّ مُّرْسَلٍ وَلَا مَلَكٍ مُّقَرَّبٍ ﴿أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكَفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ أي: لَا يَفْعَلْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَنْ دَعَا إِلَى عِبَادَةِ غَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ دَعَا إِلَى الْكُفْرِ، وَالْأَنْبِيَاءُ إِنَّمَا يَأْمُرُونَ بِالْإِيمَانِ، وَهُوَ عِبَادَةُ اللَّهِ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ"^[١]، وقال البخاري: بَابُ دُعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ النَّاسَ إِلَى الْإِسْلَامِ وَالنُّبُوَّةِ، وَأَنْ لَا يَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِّي مِن دُونِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٧٩] إِلَى آخِرِ الْآيَةِ"^[٢].

وفيهما أنَّ اتخاذ الأرباب كفر يرفع اسم الإسلام من القوم، فالمسلمون لا يتخذون الأرباب في العبادة والطاعة والاتباع.

﴿قَالَ تَمَلَّكُوا﴾ ﴿وَأَنْ أَحْكُمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمُوا أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ دُنُوْبِهِمْ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٩].

قال البغوي: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا﴾ ﴿أَي: أَعْرَضُوا عَنِ الْإِيمَانِ وَالْحُكْمِ بِالْقُرْآنِ، فَاعْلَمُوا أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ دُنُوْبِهِمْ، أَي: فَاعْلَمُوا أَنَّ إِعْرَاضَهُمْ مِنْ أَجْلِ أَنَّ اللَّهَ يُرِيدُ أَنْ

[١] تفسير بن كثير ٦٧/٣

[٢] صحيح البخاري ٤٥/٤

يُعَجِّلَ لَهُمُ الْعُقُوبَةَ فِي الدُّنْيَا بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ، ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ﴾، يَغْنِي:
الْيَهُودَ ﴿لَفَسِقُونَ﴾ [١].

﴿وَقَالَ تَمَّا إِلَهُي﴾ ﴿قُلْ يَتَاهَلْ أَلِكْتَبِ لَسْتُمْ عَلَى شَيْءٍ حَتَّى تُقِيمُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا
أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِّن رَّبِّكُمْ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُمْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ طُغْيَانًا وَكُفْرًا فَلَا تَأْسَ عَلَى
الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ [المائدة: ٦٨]، قال ابن زيد في قوله: ﴿قُلْ يَتَاهَلْ أَلِكْتَبِ لَسْتُمْ عَلَى شَيْءٍ حَتَّى
تُقِيمُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِّن رَّبِّكُمْ﴾، قال: «فقد صرنا من أهل الكتاب
"التوراة"، لليهود، و"الإنجيل"، للنصارى ﴿وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِّن رَّبِّكُمْ﴾، وما أنزل إلينا من
ربنا أي: ﴿لَسْتُمْ عَلَى شَيْءٍ حَتَّى تُقِيمُوا﴾ ﴿حتى تعملوا بما فيه﴾ [٢].

وقال السمعاني: ﴿حَتَّى تُقِيمُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ أي: تعملوا
بِالْكُلِّ [٣].

وقال البغوي: "قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿قُلْ يَتَاهَلْ أَلِكْتَبِ لَسْتُمْ عَلَى شَيْءٍ حَتَّى تُقِيمُوا التَّوْرَةَ
وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِّن رَّبِّكُمْ﴾، أي: تُقِيمُوا أَحْكَامَهُمَا وَمَا يَجِبُ عَلَيْكُمْ فِيهِمَا، ﴿
وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُمْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ طُغْيَانًا وَكُفْرًا﴾ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُمْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ
مِنْ رَبِّكَ طُغْيَانًا وَكُفْرًا ﴿فَلَا تَأْسَ﴾، فَلَا تَحْزَنْ، ﴿عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ [٤].

وإن كان هذا الوصف: ﴿لَسْتُمْ عَلَى شَيْءٍ﴾ خطاب لأهل الكتاب فهو يعم هذه الأمة
كما في أثر ابن زيد، فكل أمة أنزل إليها كتاب الله فلم يعملوا بما أنزل إليهم من ربه
ليسوا على شيء من الدين حتى يقيموا ما أنزل إليهم من ربه وإلا: ﴿فَلَا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ
الْكَافِرِينَ﴾، إذا فصفه القوم المسلمين إقامة شريعة ربه والحكم بما أنزل إليهم من

[١] تفسير البغوي ٥٨/٢

[٢] رواه الطبري في تفسيره برقم ١٢٢٨٥

[٣] تفسير السمعاني ٥٣/٢

[٤] تفسير البغوي ٧٠/٢

رَبِّهِمْ وَعَدَمُ اتِّخَاذِ الْأَرْبَابِ، وَصِفَةُ الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ عَدَمُ إِقَامَةِ مَا أَنْزَلَ إِلَهُهُمْ مِنْ رَبِّهِمْ وَتَلْقَى الشَّرِيعَةُ مِنَ الْأَرْبَابِ وَالِدِينَ مِنَ الْأَنْدَادِ.

﴿قَالَ تَمَّ إِلَهُي﴾: ﴿وَيَقُولُونَ ءَأَمَّنَّا بِاللَّهِ وَبِالرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِنْهُمْ مِّنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُولَتْكَ بِالْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٤٧]، قال أبو جعفر ﴿وَمَا أُولَتْكَ بِالْمُؤْمِنِينَ﴾ يقول: وليس قائلو هذه المقالة، يعني قوله: ﴿ءَأَمَّنَّا بِاللَّهِ وَبِالرَّسُولِ وَأَطَعْنَا﴾ بالمؤمنين، لتركهم الاحتكام إلى رسول الله ﷺ وإعراضهم عنه إذا دعوا إليه.^[١] ولا شك أن هؤلاء الأقوام والشعوب دُعوا إلى الحكم بالقرآن، ولكنهم أعرضوا بل قاتلوا بجميعهم من دعاهم إلى ذلك وساموهم سوء العذاب.

ومثله قوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]، قال أبو جعفر: يعني جل ثناؤه بقوله: ﴿فَلَا﴾ فليس الأمر كما يزعمون: أنهم يؤمنون بما أنزل إليك، وهم يتحاكمون إلى الطاغوت، ويصدون عنك إذا دعوا إليك يا محمد^[٢].

وعن الضحاك في قوله: ﴿ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ﴾، قال: إنما، ﴿وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ يقول: ويسلموا لقضائك وحكمك، إذعائاً منهم بالطاعة، وإقراراً لك بالنبوة تسليماً^[٣]، وقال البغوي: ﴿وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ أي: ينقادوا لأمرك انقياداً^[٤].

وقال تعالى: ﴿ذَلِكُمْ حُكْمُ اللَّهِ تَحَكُّمٌ بَيْنَكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [المتحنة: ١٠] قَالَ الرَّهْزِيُّ: «لَوْلَا الْهُدْنَةُ وَالْعَهْدُ الَّذِي كَانَ بَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبَيْنَ قُرَيْشٍ يَوْمَ الْحُدَيْبِيَّةِ لَأَمْسَكَ النِّسَاءُ وَلَمْ يَرُدَّ الصِّدَاقُ، وَكَذَلِكَ كَانَ يَصْنَعُ بِمَنْ جَاءَهُ مِنَ الْمُسْلِمَاتِ قَبْلَ الْعَهْدِ، فَلَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ آيَةُ أَقْرَ الْمُؤْمِنُونَ بِحُكْمِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ وَأَدَّوْا مَا أُمِرُوا بِهِ مِنْ نَفَقَاتِ

[١] تفسير الطبري ٢٠٥/١٩

[٢] تفسير الطبري ٥١٨/٨

[٣] رواه الطبري في تفسيره برقم ٩٩١١

[٤] تفسير البغوي ٦٥٧/١

[المُشْرِكِينَ عَلَى نِسَائِهِمْ، وَأَبَى الْمُشْرِكُونَ أَنْ يُقَرُّوا بِحُكْمِ اللَّهِ فِيمَا أَمَرُوا مِنْ أَذَاءِ نَفَقَاتِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى نِسَائِهِمْ]^[١].

فدلت الآيات أن المسلمين هم الذين يجيبون داعي الله ويتحاكمون إلى شرع الله ﴿ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ [النور: ٥١]، والكافرون والمنافقون هم الذين يصدون عن دين الله ويتحاكمون إلى الطواغيت كما قال تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ يَرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا ﴾ [١] وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا ﴾ [النساء: ٥٩] .

❖ **وقال تعالى:** ﴿ فَلَمَّا أَحَسَّ عِيسَى مِنْهُمُ الْكُفْرَ قَالَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ قَالَ الْخَوَارِيُّونَ حُنُ أَنْصَارُ اللَّهِ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَأَشْهَدُ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴾ [٢] رَبَّنَا ءَامَنَّا بِمَا أَنْزَلْتَ وَاتَّبَعْنَا الرَّسُولَ فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ ﴾ [آل عمران: ٥٣]، عن محمد بن جعفر بن الزبير: ﴿ رَبَّنَا ءَامَنَّا بِمَا أَنْزَلْتَ وَاتَّبَعْنَا الرَّسُولَ فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ ﴾ ، أي: هكذا كان قولهم وإيمانهم^[٣]، أي الإيمان هو الاتباع، وعن مجاهد، في قول الله: ﴿ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴾، قال: «من يتبعني إلى الله؟»^[٣].

فالمسلمون هم المؤمنون بما أنزل الله المتبعون لشرع الله، فوصفهم في الآية هو: الإيمان والاتباع لما أنزل الله، ولا يكونوا مسلمين إلا بالقول والعمل جميعاً، والعمل هنا هو الاتباع والانقياد، كما قال تعالى: ﴿ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَحْدُثُ لَهُمْ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَهُمْ أَلْطَبَتِ وَنُحِرْمُ عَلَيْهِمُ الْخَبِيثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَالَّذِينَ ءَامَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ [الأعراف: ١٥٧].

^[١] تفسير البغوي ٧٢/٥

^[٢] راوه الطبري في تفسيره برقم ٧١٣٠

^[٣] تفسير الطبري ٣٦٦/٣٢

﴿قَالَ تَمَلَّكُوا﴾ ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِّنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [آل عمران: ١١٠]، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، فِي قَوْلِهِ: ﴿تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ﴾ قَالَ: «بِالتَّوْحِيدِ» وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ قَالَ: «عَنِ الشِّرْكِ»^[١]، وَعَنْ مُجَاهِدٍ فِي قَوْلِهِ: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾: «كُنْتُمْ خَيْرَ النَّاسِ لِلنَّاسِ عَلَى هَذَا الشَّرْطِ: أَنْ تَأْمُرُوا بِالْمَعْرُوفِ، وَتَنْهَوُا عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ، يَقُولُ: لِمَنْ بَيْنَ ظَهْرِيهِ، كَقَوْلِهِ: ﴿وَلَقَدْ أَحْضَرْنَاهُمْ عَلَىٰ عِلْمٍ عَلَىٰ الْعَالَمِينَ﴾ [سورة الدخان: ٣٢]»^[٢]، وَعَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ قَالَ: «كُلُّ مَا ذَكَرَهُ اللَّهُ فِي الْقُرْآنِ مِنَ "الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ"، فَ"الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ"، دَعَاءٌ مِنَ الشِّرْكِ إِلَى الْإِسْلَامِ وَ"النَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ"، النَّهْيُ عَنِ عِبَادَةِ الْأَوْثَانِ وَالشَّيَاطِينِ»^[٣]، وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، يَعْني قَوْلَهُ: ﴿تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ﴾ يَقُولُ: تَأْمُرُونَهُمْ أَنْ يَشْهَدُوا أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَالْإِقْرَارُ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَيُقَاتِلُونَهُمْ عَلَيْهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا لِلَّهِ أَكْثَرُ الْمُعْرُوفِ»^[٤].

وفي هذا النص وصف المسلمين كأمة - التي هي خير أمة - وشرطها الأمر بالتوحيد والنهي عن الشرك ويدخل فيه الشرك بالله في العبادة والطاعة، فالأمة المسلمة هي التي تقيم الحاكمية لله في الأرض وبذلك تكون العبادة والطاعة لله وحده، وبها يقوم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ويكون الدين كله لله.

وبمجموع هذه الأدلة نصل إلى ضبط صفة المسلمين: وهم الذين لا يعبدون إلا الله ولا يشركون به شيئاً ولا يتخذون الأرباب في الحكم والتشريع، ويتبعون رُسل الله وما أنزل الله وشرعة الله، ويأْمُرُونَ بالمعروف وعلى رأسه التوحيد، وينهون عن المنكر وعلى رأسه الشرك والكفر، ويؤمنون بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره كما أمر الله، هذه هي صفة المسلمين في كتاب الله، والأقوام اليوم لم يحققوا هذه الأوصاف، فهل لهم اسم الإسلام وهل يكونوا بذلك مسلمين؟! ﴿مَا لَكُمْ

كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [القلم: ٣٦].

^[١] تفسير مجاهد ٢٥٧/١

^[٢] رواه الطبري في تفسيره برقم ٧٦١٥

^[٣] رواه الطبري برقم ١٦٩٣٨

^[٤] رواه ابن أبي حاتم برقم ١٠٤٠٨

الفصل الثالث

قول جامع

قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ١٤]، إِنَّهُ أَمَرَ اللَّهَ لِلْمُرْسَلِينَ أَنْ يَكُونُوا أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ، مَعَ الْأَمْرِ لَهُم بِالْبِرَاءَةِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ: ﴿وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ وهذا صحيح الإسلام بالاستسلام والانقياد والبراءة، وذكر الله تعالى إجابة أنبيائه في كتابه، فقال عن إبراهيم الخليل عليه السلام: ﴿إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ أَسْلِمَ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [البقرة: ١٣١]، وعن نوح عليه السلام: ﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [يونس: ٧٢]، وعن نبينا محمد ﷺ: ﴿قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ﴾ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ ﴿[الزمر: ١٢].

وإن كان الأمر بالإسلام لعموم المخاطبين وليس لخصوص الأنبياء، كما قال تعالى: ﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ مِنْ رَبِّكُمْ فَكُفُّوا عَنْكُمْ وَإِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٧٠]، فأجاب داعي الله أهل السبق والصدق وصفوة الخلق فقال أتباع صالح عليه السلام: ﴿قَالَ أَلَمْ أَلْذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتَضَعُّوا لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ أَتَعْلَمُونَ أَنْ صَلَاحًا مَّرْسَلٌ مِنْ رَبِّهِ قَالُوا إِنَّا بِمَا أُرْسِلَ بِهِ مُؤْمِنُونَ﴾ [الشعراء: ٧٥]، وقال الحواريون أتباع عيسى عليه السلام: ﴿قَالَ الْحَوَارِيُّونَ خُذْ أَنْصَارُ اللَّهِ ءَامِنًا بِاللَّهِ وَاشْهَدْ بِأَنَا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٥٣]، وفي الصحابة رضوان الله عليهم: ﴿وَالسَّيِّقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَنِ رِضَى اللَّهِ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

وأمر الله أنبيائه وعباده المسلمين بالاستقامة على دينه والثبات عليه حتى الممات: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢]، وهي

وصية الخليل عليه السلام لعقبه، قال تعالى: ﴿وَوَصَّي بِهَا إِبْرَاهِيمَ بَيْنَهُ وَيَعْقُوبَ يَنْبَىٰ إِنَّ اللَّهَ آصْطَفَىٰ لَكُمْ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة ١٣٢]، ودعوة الصالحين من عباده: ﴿رَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَتَوَفَّنَا مُسْلِمِينَ﴾ [الاعراف ٢٦].

المطلب الأول: سبيل النجاة

إنَّ من أعزِّ الأحوال اليوم أن تحيا مسلماً وتموت مسلماً، فالمستمسك بدينه المراعي لحرمت ربه المستقيم على أمره المفاصل للجاهلية قابضٌ على الجمر يُدافع الفتنة بالصبر، في جهاد عظيم مع نفسه والشيطان والجاهلية في حمأة الشرك والكفر، فعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ الصَّابِرُ فِيهِمْ عَلَى دِينِهِ كَالْقَابِضِ عَلَى الْجَمْرِ»^[١].

إن فتنة مساكنة المشركين تحت هذه الأنظمة الجاهلية التي تجرف الناس في سيلها النجس العرم - إلا من رحم الله - فتنة عظيمة على دين المسلم وأخلاقه وأهله وذرائه، والنجاة منها أمر عزيز يُبذل فيه الغالي والنفيس، ومفتاح ذلك بالفرار بالدين من الفتن، كما ورد عن أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُوشِكُ أَنْ يَكُونَ خَيْرَ مَالِ الْمُسْلِمِ غَنَمٌ يَتَّبِعُ بِهَا شَعَفَ الْجِبَالِ وَمَوَاقِعَ الْقَطْرِ، يَفِرُّ بِدِينِهِ مِنَ الْفِتَنِ»^[٢]، وقال الْفَضِيلُ بْنُ عِيَّاضٍ: «الزُّمُومَةُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ الصَّوَامِعُ، يَعْنِي الْبُيُوتُ، فَإِنَّهُ لَيْسَ يَنْجُو مِنْ شَرِّ ذَلِكَ الزَّمَانِ إِلَّا صَفَوْتُهُ مِنْ خَلْقِهِ»^[٣] وقال:

حَتَّى مَتَى لَا نَرَى عَدْلًا نُسَرُّ بِهِ وَلَا نَرَى لِدُعَاةِ الْحَقِّ أَعْوَانًا

إنها العزلة: مقام عظيم من مقامات العبودية، تقتضي الانسلاخ من هذه الأقوام المشركة بالله تعالى ومفاصلتها، قال تعالى: ﴿وَأَعِزُّكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَأَدْعُوا رَبِّي عَسَىٰ أَلَّا أَكُونَ بِدُعَاءِ رَبِّي شَقِيًّا﴾ [مريم ٤٨]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَرْكُؤُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ﴾ [هود ١١٣]، وفي الآية دلالة على وجوب هجران أهل المعاصي والكفر، فإن صحبتهم معصية أو كفر، فإن الصحبة

^[١] رواه الترمذي في سننه برقم ٢٢٦٠ وقال هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَعُمَرُ بْنُ شَاكِرٍ شَيْخٌ بَصْرِيُّ قَدْ رَوَى عَنْهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ.

^[٢] رواه البخاري برقم ١٩

^[٣] رواه ابن بطة في الابانة برقم ٧٦١

غالباً لا تكون إلا عن مودة، كما قال تعالى: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ﴾ [المجادلة ٢٢]، وقال تعالى: ﴿يَتَأَيُّمُ الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء ١٤٤]، "يَنْهَى تَعَالَى عِبَادَهُ الْمُؤْمِنِينَ عَنْ اتِّخَاذِ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ، يَعْنِي مُصَاحِبَتَهُمْ وَمُصَادَقَتَهُمْ وَمُنَاصَحَتَهُمْ وَإِسْرَارَ الْمَوَدَّةِ إِلَيْهِمْ، وَإِفْشَاءَ أَحْوَالِ الْمُؤْمِنِينَ الْبَاطِنَةِ إِلَيْهِمْ"^[١] فليحذر المسلم على دينه أن يزول وهو لا يشعر فإن كثرة المساس تमित الإحساس.

ومن المقامات العظيمة والمنازل الرفيعة بل هو الواجب المتحتم على جميع المسلمين في هذا الزمان: الجهاد لإقامة دين الواحد الديان في الأرض، قال تعالى: ﴿أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ اللَّهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ يُنِيبُ﴾ [الشورى ١٣]، والجهاد في سبيل الله أعلى مراتب البراءة من المشركين، قال تعالى: ﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مَلَّةً أَيْكُمْ إِبْرَاهِيمَ﴾ [الحج ٧٨]، إنه طريق جماعة المسلمين: الدعوة والجهاد، وهو طريق السابقين الأولين، وهو ذات الطريق الذي يجب على الصفوة في هذا الزمان سلوكه وإلا لتبدد جهدهم في ضياع، إنه الطريق الأوحى الذي لا مناص من مسارعة الخطى عليه ولا مجال للوقوف أو التردد بين جنبه فإن السكون دحض المزلّة ومزاد المذلّة إنه طريق مليء بالأنشواك والعثرات يحتاج إلى قلوب ثابتة وخطوات راسخة تتجاوز العقبات، وسواعد فتية تُزيل الحواجز المتراكمت، وأقدام تُعبد سبيلاً مهجوراً قد خيم على جنباته دامس الظلمات إنه الطريق إلى بناء حياض الجماعة المسلمة في غابة الجاهلية التي أطبقت على الأرض اليوم فلم يُعد للمسلمين فيها شبرٌ ولا نصيب ... إنه طريق الهدى الذي لا يستوحشه أهل البصيرة لقلّة السالكين ولا تغرنهم سُبُل الغواية مع كثرة الهالكين، إنه طريق الصفوة: دعوة الناس إلى الإسلام والجهاد لإقامة دين الله في الأرض.

[١] تفسير بن كثير ٤٤١/٢

الطُّرُقُ شَتَّى وَطُرُقُ الْحَقِّ مُفْرَدَةٌ
لَا يُطْلَبُونَ وَلَا تُبْغَى مَا آثَرُهُمْ
وَالنَّاسُ فِي غَفْلَةٍ عَمَّا يُرَادُ بِهِمْ
وَالسَّالِكُونَ طَرِيقَ الْحَقِّ أَحَادُ
فَهُمْ عَلَى مَهَلٍ يَمْشُونَ قَصَادُ
فَكَلُّهُمْ عَنْ طَرِيقِ الْحَقِّ حَوَادُ

المطلب الثاني: النهي عن الجدال والمرء والخصومات في الدين

واعلم وفقك الله لسلوك سبيل المؤمنين: أن الله نهى عن الجدال والمرء في الدين بقوله: ﴿ مَا صَرَّبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ ﴾ [الزخرف ٥٨]، وَعَنْ أَبِي أَمَامَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿ مَا ضَلَّ قَوْمٌ بَعْدَ هُدًى كَانُوا عَلَيْهِ إِلَّا أُوتُوا الْجَدَلَ، ثُمَّ تَلَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿ مَا صَرَّبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ ﴾ [١]، وَعَنْ قَتَادَةَ فِي قَوْلِهِ ﴿ وَهُوَ أَلَدُ الْخِصَامِ ﴾ [البقرة ٢٠٤] قَالَ: « جَدَلٌ بَاطِلٌ » [٢]، وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: « إِنَّ أَبْغَضَ الرِّجَالِ إِلَى اللَّهِ الْأَلَدُ الْخَصِمُ » [٣]، وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « مَنْ تَرَكَ الْكَذِبَ وَهُوَ بَاطِلٌ بُنِيَ لَهُ فِي رِبْضِ الْجَنَّةِ، وَمَنْ تَرَكَ الْمِرَاءَ وَهُوَ مُحِقٌّ بُنِيَ لَهُ فِي وَسْطِهَا، وَمَنْ حَسَنَ خُلُقَهُ بُنِيَ لَهُ فِي أَعْلَاهَا » [٤]، وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، فِي قَوْلِهِ: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ ﴾ [الأنعام ١٥٩]، قَالَ: « أَمَرَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ بِالْجَمَاعَةِ، وَنَهَاهُمْ عَنِ الْاِخْتِلَافِ وَالْفِرْقَةِ، وَأَخْبَرَهُمْ إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَهُمْ بِالْمِرَاءِ وَالْخُصُومَاتِ فِي دِينِ اللَّهِ » [٥]، وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ وَاسِعٍ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: إِنَّهُ كَانَ يَقُولُ: « إِيَّاكُمْ وَالْمِرَاءَ، فَإِنَّهَا سَاعَةٌ جَهْلٍ الْعَالِمِ، وَبِهَا يَبْتَغِي الشَّيْطَانُ زَلَّتَهُ » [٦]، وَعَنْ عَمْرِو بْنِ قَيْسٍ قَالَ قُلْتُ لِلْحَكَمِ: مَا اضْطَرَّ الْمُرْجِئَةَ إِلَى رَأْيِهِمْ قَالَ « الْخُصُومَاتُ » [٧].

[١] رواه الترمذي برقم ٣٢٥٣ وقال هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

[٢] رواه الهروي في ذم الكلام برقم ٨٣٥

[٣] رواه البخاري برقم ٢٤٥٧ ومسلم برقم ٢٦٦٨

[٤] رواه الترمذي برقم ١٩٩٣ وقال وَهَذَا الْحَدِيثُ حَدِيثٌ حَسَنٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ سَلَمَةَ بْنِ وَرْدَانَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ.

[٥] رواه ابن أبي حاتم برقم ٨١٥٨

[٦] أخرجه الأجرى في الشريعة برقم ١١٣

[٧] رواه الهروي في ذم الكلام برقم ٨٤٩

وقال البرهاري: "واعلم - رحمك الله - أنها ما كانت زندقة قط، ولا كفر ولا شك ولا بدعة ولا ضلالة ولا حيرة في الدين إلا من الكلام وأصحاب الكلام والجدل والمرء والخصومة، والعجب وكيف يجترئ الرجل على المرء والخصومة والجدال، والله تعالى يقول: ﴿ مَا تَجِدَلُ فِيْهِ أَيْنْتِ اللَّهُ إِلَّا الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [غافر ٣] فعليك بالتسليم والرضى بالآثار وأهل الآثار، والكف والسكوت"^[١].

وكان مسعر يقول^[٢]

إِنِّي مَنَحْتُكَ يَا كِدَامُ نَصِيحَتِي فَاسْمَعْ لِقَوْلِ أَبِي عَلِيٍّ شَفِيقِ
أَمَّا الْمَزَاحَةُ وَالْمِرَاءُ فَدَعُهُمَا خُلُقَانِ لَا أَرْضَاهُمَا لِصَدِيقِ
إِنِّي بَلَوْتُهُمَا فَلَمْ أَحْمَدُهُمَا لِمَجَاورٍ جَارًا وَلَا لِرَفِيقِ

وبَوَّب ابن بطة في كتابه الإبانة الكبرى: "بَابُ تَرْكِ السُّؤَالِ عَمَّا لَا يُغْنِي وَالبَحْثِ وَالتَّنْقِيرِ عَمَّا لَا يَضُرُّ جَهْلُهُ وَالتَّحْذِيرِ مِنْ قَوْمٍ يَتَعَمَّقُونَ فِي الْمَسَائِلِ وَيَتَعَمَّدُونَ إِدْخَالَ الشُّكُوكِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ قَالَ الشَّيْخُ: "اعْلَمُوا إِخْوَانِي أَنِّي فَكَّرْتُ فِي السَّبَبِ الَّذِي أَخْرَجَ أَقْوَامًا مِنَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَاضْطَرَّهُمْ إِلَى الْبِدْعَةِ وَالشَّنَاعَةِ، وَفَتَحَ بَابَ الْبَلِيَّةِ عَلَى أَفْسَدَتِهِمْ وَحَجَبَ نُورَ الْحَقِّ عَنْ بَصِيرَتِهِمْ، فَوَجَدْتُ ذَلِكَ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: الْبَحْثُ وَالتَّنْقِيرُ، وَكَثْرَةُ السُّؤَالِ عَمَّا لَا يُغْنِي، وَلَا يَضُرُّ الْعَاقِلَ جَهْلُهُ، وَلَا يَنْفَعُ الْمُؤْمِنَ فَهْمُهُ. وَالْآخَرُ: مُجَالَسَةُ مَنْ لَا تُؤْمَنُ فِتْنَتُهُ، وَتُفْسِدُ الْقُلُوبَ صُحْبَتُهُ، وَسَاءَ ذِكْرُ فِي هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ مَا يَكُونُ فِيهِ بَلَاغٌ لِمَنْ قَبِلَ النَّصِيحَةَ، وَكَانَ بِقَلْبِهِ أَدْنَى حَيَاءٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ" وقال: "اللَّهُ اللَّهُ إِخْوَانِي يَا أَهْلَ الْقُرْآنِ، يَا حَمَلَةَ الْحَدِيثِ لَا تَنْظُرُوا فِيْمَا لَا سَبِيلَ لِعُقُولِكُمْ إِلَيْهِ، وَلَا تَسْأَلُوا عَمَّا لَمْ يَتَقَدَّمْكُمْ السَّلَفُ الصَّالِحُ مِنْ عُلَمَائِكُمْ إِلَيْهِ، وَلَا تُكَلِّفُوا أَنْفُسَكُمْ مَا لَا قُوَّةَ بِأَبْدَانِكُمُ الضَّعِيفَةِ، وَلَا تُنْقِرُوا، وَلَا تَبْحَثُوا عَنْ مَصُونِ الْعَيْبِ، وَمَكْنُونِ الْعُلُومِ، فَإِنَّ اللَّهَ جَعَلَ لِلْعُقُولِ غَايَةً تَنْتَهِي إِلَيْهَا، وَنَهَايَةً تُقْصِرُ عِنْدَهَا، فَمَا نَطَقَ بِهِ الْكِتَابُ، وَجَاءَ بِهِ الْأَثَرُ فَقُولُوهُ، وَمَا أَشْكَلَ عَلَيْكُمْ فَكَلِّمُوهُ إِلَى عَالِمِهِ"^[٣].

^[١] شرح السنة للبرهاري ٨٧

^[٢] رواه الهروي في ذم الكلام برقم ٩٤٩

^[٣] الابانة الكبرى ٤٢٣/١

المطلب الثالث: قطاع الطرق

إِنَّ مِمَّا عَمَتْ بِهِ الْبُلُوى فِي هَذَا الزَّمَانِ: تَصَدَّرُ عِلْمَاءُ السُّلَاطِينِ طَوَاعِيَتِ الْعِلْمِ أَوْلِيَاءَ الشَّيْطَانِ، - الَّذِينَ سَبَقَ الْحَدِيثُ عَنْهُمْ فِي مَقْدَمَةِ الْكِتَابِ - فَأَفْسَدُوا الدِّينَ وَأَقَامُوا سُلْطَانَ الْبَاطِلِ الْمُهِينِ وَشَدُّوا بَنِيَانَهُ حَتَّى أَقَامُوا صَرْحَهُ الْمَتِينِ، وَمِثْلَهُمْ كَمَا رَوَى عَنْ سُفْيَانَ بْنِ سَعِيدٍ الثَّوْرِيِّ أَنَّهُ قِيلَ لِسُفْيَانَ: إِنَّ ابْنَ بَنِيهِ يَقُولُ: «سَيَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَجْلِسُ فِي مَسَاجِدِهِمْ شَيَاطِينٌ يُعَلِّمُونَهُمْ أَمْرَ دِينِهِمْ، قَالَ سُفْيَانُ: قَدْ بَلَّغْنَا ذَلِكَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّهُ قَالَ: «سَيَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَجْلِسُ فِي مَسَاجِدِهِمْ شَيَاطِينٌ كَانَ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ قَدْ أَوْثَقَهُمْ فِي الْبَحْرِ يَخْرُجُونَ يُعَلِّمُونَ النَّاسَ أَمْرَ دِينِهِمْ»، قَالَ سُفْيَانُ: بَقِيَتْ أُمُورٌ عِظَامٌ، قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ وَضَّاحٍ: قَالَ زُهَيْرُ بْنُ عَبَّادٍ: يَعْنِي سُفْيَانُ: يُعَلِّمُونَ النَّاسَ فَيُدْخِلُونَ فِي خِلَالِ ذَلِكَ الْأَهْوَاءَ الْمُحَدَّثَةَ، فَيُحْلُونَ لَهُمُ الْحَرَامَ وَيُشَكِّكُونَهُمْ فِي الْفَضْلِ وَالصَّبْرِ وَالسُّنَّةِ وَيُبْطِلُونَ فَضْلَ الزُّهْدِ فِي الدُّنْيَا وَيَأْمُرُونَهُمْ بِالْإِقْبَالِ عَلَى طَلَبِ الدُّنْيَا وَهِيَ رَأْسُ كُلِّ خَطِيئَةٍ^[١]، وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ مَكْحُولًا يَقُولُ: «إِنَّهُ لَا يَأْتِي عَلَى النَّاسِ مَا يُوعَدُونَ حَتَّى يَكُونَ عَالِمُهُمْ فِيهِمْ أَنْتَنَ مِنْ جِيفَةِ حِمَارٍ»^[٢]، وَكَذَلِكَ عِلْمَاءُ هَذَا الزَّمَانِ إِلَّا مِنْ رَحِمَ اللَّهُ.

وَفِي الْمَقَابِلِ قَدْ تَكَلَّمَ فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ هَبٍ وَدَجٍ - مَعَ تَيْسَرِ سُبُلِ التَّوَاصُلِ وَكَثْرَتِ الْمَنَابِرِ فِي هَذَا الزَّمَانِ - فَتَصَدَّرَ النُّكَرَاتُ الْأَغْمَارُ فَأَخَذَ الْعِلْمَ عَنِ الشَّرَارِ الصَّغَارِ، فَاجْتَهَدُوا فِي تَوَلِيدِ الْمَسَائِلِ وَتَفْرِيعِهَا وَالْخَوْضِ فِي الْمَغَالِيطِ وَشَرَارِهَا، فَاخْتَلَفُوا وَسَاءَتْ أَخْلَاقُهُمْ حَتَّى خَفَتْ صَوْتُهُمْ وَانْفَضَّ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ وَانْدَثَرُوا وَذَهَبَ رِيحُهُمْ، بَعْدَ أَنْ تَشَوَّهَتْ عَلَى أَيْدِيهِمْ صُورَةُ الدَّعْوَةِ الصَّحِيحَةِ بِقَبِيحِ جَهْلِهِمْ وَسُوءِ أَخْلَاقِهِمْ، وَاتَّبَعُوا سَبِيلَ مَنْ قَبْلَهُمْ فَبَحْثُوا وَنَقَّروا حَتَّى تَاهُوا وَتَحَيَّرُوا، قَالَ سَالِمُ بْنُ أَبِي حَفْصَةَ: «إِنَّ مَنْ قَبْلَكُمْ بَحْثُوا، وَنَقَّروا حَتَّى تَاهُوا»^[٣]، وَحَالَهُمْ كَمَا قَالَ يَحْيَى بْنُ مَعَاذٍ الرَّازِي: «وَالطَّبَقَةُ الرَّابِعَةُ: فَهُمْ الْمُتَعَمِّقُونَ فِي الدِّينِ الَّذِينَ يَتَكَلَّمُونَ فِي الْعُقُولِ، وَيَحْمِلُونَ النَّاسَ عَلَى قِيَاسِ أَفْهَامِهِمْ، قَدْ بَلَغَ مِنْ فِتْنَةِ أَحَدِهِمْ، وَتَمَكَّنِ الشَّكُّ مِنْ قَلْبِهِ، أَنَّكَ تَرَاهُ يَحْتَجُّ عَلَى خَصْمِهِ بِحُجَّةٍ قَدْ خَصَمَهُ بِهَا، وَهُوَ نَفْسُهُ مِنْ تِلْكَ الْحُجَّةِ فِي شَكٍّ، لَيْسَ يَعْتَقِدُهَا، وَلَا

[١] البدع لابن الوضاح برقم ٢٣٥

[٢] أخلاق العلماء لأجري ٨٨/١

[٣] الابانة الكبرى برقم ٣٠٩

يَجْهَلُ ضَعْفَهَا، وَلَا دِيَانَةَ لَهُ فِيهَا، إِنْ عُرِضَتْ لَهُ مِنْ غَيْرِهِ حُجَّةٌ هِيَ أَلْطَفُ مِنْهَا انْتَقَلَ إِلَيْهَا فَدَيْنُهُ مَحْمُولٌ عَلَى سَفِينَةِ الْفِتَنِ يَسِيرُ بِهَا فِي بُحُورِ الْمَهَالِكِ يَسُوقُهَا الْخَطَرُ، وَيُسَوِّسُهَا الْحِرَّةُ..... فَكَفَى بِهِمْ خِزْيًا سَقُوطُهُمْ مِنْ عُيُونِ الصَّالِحِينَ، يُقْتَصَرُ فِيهِمْ عَلَى مَا قَدْ لَزِمَهُمْ فِي الْأُمَّةِ مِنْ قَالَةِ السُّوءِ، وَاللِّسْوَاءِ مِنَ أَثْوَابِ التُّهْمَةِ، وَاسْتَوْحَشَ مِنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ، وَنَهَى عَنْ مُجَالَسَتِهِمُ الْعُلَمَاءُ، وَكَرِهَتْهُمُ الْحُكَمَاءُ، وَاسْتَنْكَرَتْهُمُ الْأَدَبَاءُ، وَقَامَتْ مِنْهُمْ فِرَاسَةُ الْبُصَرَاءِ، شَكَاكُونُ جَاهِلُونَ، وَوَسَوَاسُونَ مُتَحَيِّرُونَ، فَإِذَا رَأَيْتَ الْمُرِيدَ يُطِيفُ بِنَاحِيَّتِهِمْ فَاعْسِلْ يَدَكَ مِنْهُ، وَلَا تُجَالِسْهُ»^[١].

وليس كل من تكلم في مسألة أو أثار معضلة يلتفت إليه ويُنظر في قوله أو يُناظر عليه، بل السنة في أمثالهم أن يُعلَى بجريد النخل والنعال على رأسه حتى يذهب الذي فيه من شبهات ووساوس وأهواء، سنة عمر رضي الله عنه في صبيغ بن عسل^[٢]، قال الخلال: "وَلَيْسَ يَنْبَغِي لِأَهْلِ الْعِلْمِ وَالْمَعْرِفَةِ بِاللَّهِ أَنْ يَكُونُوا كُلَّمَا تَكَلَّمَ جَاهِلٌ بِجَهْلِهِ أَنْ يُجِيبُوهُ، وَيَحَاجُّوهُ، وَيَنَظُرُوهُ، فَيُشْرِكُوهُ فِي مَائِمِهِ، وَيَخُوضُوا مَعَهُ فِي بَحْرِ خَطَايَاهُ، وَلَوْ شَاءَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَنْ يَنَظَرَ صَبِغًا، وَيَجْمَعَ لَهُ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى يَنَظُرُوهُ، وَيَحَاجُّوهُ، وَيَبِينُوا عَلَيْهِ لَفَعَلَ، وَلَكِنَّهُ قَمَعَ جَهْلَهُ، وَأَوْجَعَ ضَرْبَهُ، وَنَفَاهُ فِي جِلْدِهِ، وَتَرَكَهُ يَتَغَصَّصُ بِرَبْقِهِ، وَيَنْقَطِعُ قَلْبُهُ حَسْرَةً بَيْنَ ظَهْرَانِي النَّاسِ مَطْرُودًا، مَنْفِيًّا، مُشْرَدًّا، لَا يُكَلِّمُ وَلَا يُجَالِسُ، وَلَا يُشْفَى بِالْحُجَّةِ وَالنَّظَرِ، بَلْ تَرَكَهُ يَخْتَنِقُ عَلَى حِرَّتِهِ، وَلَمْ يُبَلِّغْهُ رِبْقَهُ، وَمَنَعَ النَّاسَ مِنْ كَلَامِهِ وَمُجَالَسَتِهِ، فَهَكَذَا حُكْمُ كُلِّ مَنْ شَرَعَ فِي دِينِ اللَّهِ بِمَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ، أَنْ يُخْبِرَ أَنَّهُ عَلَى بِدْعَةٍ وَضَلَالَةٍ، فَيَحْذَرُ مِنْهُ وَيَنْهَى عَنْ كَلَامِهِ وَمُجَالَسَتِهِ"^[٣].

^[١] الابانة الكبرى برقم ٣٠٩

^[٢] عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ: أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي تَمِيمٍ يُقَالُ لَهُ: صَبِغُ بْنُ عَسَلٍ، قَدِمَ الْمَدِينَةَ، وَكَانَتْ عِنْدَهُ كُتُبٌ، فَجَعَلَ يَسْأَلُ عَنْ مُتَشَابِهِ الْقُرْآنِ، فَبَلَغَ ذَلِكَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَبَعَثَ إِلَيْهِ وَقَدْ أَعَدَّ لَهُ عَرَاجِينَ النَّخْلِ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ جَلَسَ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: مَنْ أَنْتَ؟ فَقَالَ: أَنَا عَبْدُ اللَّهِ صَبِغٌ فَقَالَ عُمَرُ: وَأَنَا عَبْدُ اللَّهِ عُمَرُ: ثُمَّ أَهْوَى إِلَيْهِ فَجَعَلَ يَضْرِبُهُ بِتِلْكَ الْعَرَاجِينَ، فَمَا زَالَ يَضْرِبُهُ حَتَّى شَجَّهَ، فَجَعَلَ الدَّمُ يَسِيلُ عَلَى وَجْهِهِ، فَقَالَ: حَسْبُكَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، فَقَدْ وَاللَّهِ ذَهَبَ الَّذِي كُنْتُ أَجِدُ فِي رَأْسِي قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ: فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَمَنْ يَسْأَلُ عَنْ تَفْسِيرِ ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ﴾ فَالْحَمْلُ وَقَرَأَ ﴿[الذاريات: ٢] اسْتَحَقَّ الضَّرْبَ، وَالتَّنْكِيلَ بِهِ وَالْهَجْرَةَ قِيلَ لَهُ: لَمْ يَكُنْ ضَرْبُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَهُ بِسَبَبٍ عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَلَكِنْ لَمَّا تَأَدَّى إِلَى عُمَرَ مَا كَانَ يَسْأَلُ عَنْهُ مِنْ مُتَشَابِهِ الْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَرَاهُ عِلْمٌ أَنَّهُ مُفْتَوٍّ، قَدْ شَغَلَ نَفْسَهُ بِمَا لَا يَعُودُ عَلَيْهِ نَفْعُهُ، وَعِلْمٌ أَنَّ اشْتِغَالَهُ بِطَلَبِ عِلْمِ الْوَاجِبَاتِ مِنْ عِلْمِ الْخَلَالِ وَالْحَرَامِ أَوَّلَى بِهِ، وَتَطَلُّبُ عِلْمِ سُنَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَوَّلَى بِهِ، فَلَمَّا عِلْمٌ أَنَّهُ مُقْبِلٌ عَلَى مَا لَا يَنْفَعُهُ، سَأَلَ عُمَرَ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يُمْكِّنَهُ مِنْهُ، حَتَّى يُنْكَلَ بِهِ، وَحَتَّى يُحْذَرُ غَيْرُهُ؛ لِأَنَّهُ رَاعَى حُجُبَ رِعْيَتِهِ فِي هَذَا وَفِي غَيْرِهِ، فَأَمَكَّنَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْهُ وَقَدْ قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: سَيَكُونُ أَقْوَامٌ يُجَادِلُونَكُمْ بِمُتَشَابِهِ الْقُرْآنِ فَخُذُوهُمْ بِالسُّنَنِ، فَإِنَّ أَصْحَابَ السُّنَنِ أَعْلَمُ بِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى"

الشرعية للأجري برقم ١٥٣

^[٣] السنة للخلال ٢٢٣/١

وروى الخلال قال: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ الْمَرْوُذِيُّ، فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، لَمَّا أَنْكَرَ عَلَى الَّذِي قَالَ: لَمْ يُجِبْ، وَعَلَى مَنْ رَدَّ عَلَيْهِ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: كُلَّمَا ابْتَدَعَ رَجُلٌ بِدْعَةً اتَّسَعُوا فِي جَوَابِهَا، وَقَالَ: يَسْتَغْفِرُ رَبُّهُ الَّذِي رَدَّ عَلَيْهِمْ بِمُحَدَّثَةٍ، وَأَنْكَرَ عَلَى مَنْ رَدَّ بِشَيْءٍ مِنْ جِنْسِ الْكَلَامِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ فِيهَا إِمَامٌ تَقَدَّمَ. قَالَ أَبُو بَكْرِ الْمَرْوُذِيُّ: فَمَا كَانَ بِأَسْرَعَ مِنْ أَنْ قَدِمَ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ مِنْ عُكَبَرَاءَ، وَمَعَهُ شَيْخَةٌ، وَكِتَابٌ مِنْ أَهْلِ عُكَبَرَاءَ، فَأَذْخَلْتُ أَحْمَدَ بْنَ عَلِيٍّ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، فَقَالَ لَهُ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، هُوَذَا الْكِتَابُ، ادْفَعْهُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ حَتَّى يَقْطِعَهُ، وَأَنَا أَقُومُ عَلَى مِنْبَرِ عُكَبَرَاءَ وَاسْتَغْفَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ لِي: يَنْبَغِي أَنْ تَقْبَلُوا وَتَرْجِعُوا لَهُ^[١].

وقد انحرف كثير من المنتسبين إلى هذه الدعوة عن هذا المنهج القويم وزلت بهم القدم إلى الريب والشكوك وكثرة التنقل، ومن أسباب ذلك اتخاذ رؤوس الجهالة ومنايع الضلالة كما ورد عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنَ الْعِبَادِ، وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ، حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ عَالِمٌ اتَّخَذَ النَّاسُ رُءُوسًا جُهَالًا، فَسُئِلُوا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا^[٢]﴾، وفي الحديث دلالة على أَنَّ النَّاسَ يَوْتُونَ مِنْ قَبْلِ الْجَهَالِ إِذَا أَفْتَوْهُمْ وَلَبَّسُوا عَلَيْهِمْ، وَلَا يَوْتُونَ مِنْ قَبْلِ الْعُلَمَاءِ الْعَامِلِينَ، وَسُئِلَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: «هَلْ لِلْعُلَمَاءِ عِلَامَةٌ يُعْرِفُونَ بِهَا؟» قَالَ: «عِلَامَةُ الْعَالِمِ مَنْ عَمِلَ بِعِلْمِهِ وَاسْتَقَلَّ كَثِيرَ الْعَمَلِ مِنْ نَفْسِهِ وَرَغِبَ فِي عِلْمٍ غَيْرِهِ وَقِيلَ الْحَقُّ مِنْ كُلِّ مَنْ أَتَاهُ بِهِ وَأَخَذَ الْعِلْمَ حَيْثُ وَجَدَهُ فَهَذِهِ عِلَامَةُ الْعَالِمِ وَصِفَتُهُ^[٣]»، فتفرقوا شذر منذر كل حزب بما لديهم فرحون كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ^ج﴾ [الأنعام ١٥٩]، وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، فِي قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ^ج﴾، قَالَ: «هُمْ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ، أَوْ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ^[٤]»، وَعَنْ عَمْرٍو أَنَّهُ سَمِعَ عَلِيًّا قَرَأَ عِنْدَهُ رَجُلٌ الْتَمِي فِي الْأَنْعَامِ: ﴿فَرَّقُوا دِينَهُمْ^ج﴾، فَقَالَ عَلِيٌّ: «لَا مَا فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَلَكِنَّهُمْ

[١] رواه الخلال في السنة برقم ٩٢٦

[٢] رواه البخاري برقم ١٠٠ ومسلم برقم ٢٦٧٣

[٣] طبقات الحنابلة ٢/ ١٥٠

[٤] رواه ابن أبي حاتم برقم ٥١٨١

فارقوا دينهم»^[١]، وَعَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رِيَّاحٍ فِي قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ﴾ قَالَ: «هُمْ أَصْحَابُ الْخُصُومَاتِ وَالْمِرَاءِ فِي دِينِ اللَّهِ»^[٢].

والمقرر أن جميع ما يحتاجه المسلمون في دينهم قد بينه الله في كتابه ورسوله ﷺ في سنته، قال تعالى: ﴿مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام ٣٨]، وفي الحديث عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «مَا نَهَيْتُكُمْ عَنْهُ فَاجْتَنِبُوهُ وَمَا أَمَرْتُكُمْ بِهِ فَافْعَلُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ، فَإِنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ كَثْرَةُ مَسَائِلِهِمْ وَاخْتِلَافُهُمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ»^[٣].

والذي يتعين على المسلم الاعتناء به هو ما جاء عن الله ورسوله ﷺ والاجتهاد في فهم ذلك والوقوف على معانيه والعلم والعمل به، وأما توليد المسائل الكلامية وإثارها بين الحديثي عهد بإسلام، باب شرٍ عظيم لما فيه من كثرة الخصومات وافتراق القلوب والتحزبات، وما يترتب على ذلك من الشحناء والبغضاء وتبادل التكفير على طريقة أهل البدع والضلالة، وما يقتدرن بذلك من نية المغالبة وطلب الغلو ولفت الوجوه وكثرة المتابعة على منابر الضلالة، وكلها قوادح في النيات والله المستعان، قَالَ الْحَسَنُ: «شِرَارُ عِبَادِ اللَّهِ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ شِرَارَ الْمَسَائِلِ يُعْمُونَ بِهَا عِبَادَ اللَّهِ»^[٤]. "وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: «إِنَّ اللَّهَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُحَرِّمَ عَبْدَهُ بَرَكَةَ الْعِلْمِ، أَلْقَى عَلَى لِسَانِهِ الْمَغَالِيطَ، فَلَقَدْ رَأَيْتُهُمْ أَقَلَّ النَّاسِ عِلْمًا»، وَقَالَ ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ مَالِكٍ: «أَذْرَكْتُ هَذِهِ الْبَلْدَةَ، وَإِنَّهُمْ لَيَكْرَهُونَ الْإِكْتِسَارَ الَّذِي فِيهِ النَّاسُ الْيَوْمَ. يُرِيدُ الْمَسَائِلَ. وَقَالَ أَيْضًا: سَمِعْتُ مَالِكًا وَهُوَ يَعِيبُ كَثْرَةَ الْكَلَامِ وَكَثْرَةَ الْفُتْيَا، ثُمَّ قَالَ: «يَتَكَلَّمُ كَأَنَّهُ جَمَلٌ مُغْتَلِمٌ يَقُولُ: هُوَ كَذَا، هُوَ كَذَا يَهْدِرُ فِي كَلَامِهِ»^[٥].

ويزداد الأمر شناعةً والخائضون فيه انحرافاً عن منهج السلف إذا كانت المسائل تُطرح على طريقة أهل الكلام وأصولهم وتُحَكَّمُ فيها العقول ويُحَادُّ فيها عن المنقول، كما هو حال الكثير من المعارف النكرات التي تصرف همم الناس وأنظارهم إلى مسائل عقلية كلامية، فيُنَقَّرُونَ عن هذه الدعوة ويصرفون الناس عنها بما أحدثوه وتنازعوا فيه، فكان كلامهم نصرَةً لمقاليهم وعزَّةً لأنفسهم وطلباً للرياسة على غيرهم،

^[١] رواه ابن أبي حاتم برقم ٥١٨٢

^[٢] رواه الهروي في ذم الكلام برقم ٧٦٧

^[٣] رواه مسلم في صحيحه برقم ١٣٠

^[٤] الابانة الكبرى برقم ٣٠٤

^[٥] جامع العلوم والحكم ٢٤٧/١

فعن عبد الله بن مبارك قال: قيل لحمدون بن أحمد: «ما بال كلام السلف أنفع من كلامنا، قال: لأنهم تكلموا لعز الإسلام ونجاة النفوس ورضا الرحمن، ونحن نتكلم لعز النفوس وطلب الدنيا ورضا الخلق»^[١].

والنجاة من ذلك كله ما قاله ابن بطة: "وَعَلَامَةٌ مَنْ أَرَادَ اللَّهَ بِهِ خَيْرًا، وَكَانَ مِمَّنْ سَبَقَتْ لَهُ مِنْ مَوْلَاهُ الْكَرِيمِ عَنَايَةٌ أَنْ يُفْتَحَ لَهُ بَابُ الدُّعَاءِ بِاللَّجَاءِ وَالْإِفْتِقَارِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ بِالسَّلَامَةِ وَالنَّجَا، وَيَهَبُ لَهُ الصَّمْتُ إِلَّا بِمَا لِلَّهِ فِيهِ رِضَى وَلِدِينِهِ فِيهِ صَلَاحٌ، وَأَنْ يَكُونَ حَافِظًا لِلْسَانَةِ عَارِفًا بِأَهْلِ زَمَانِهِ مُقْبِلًا عَلَى شَأْنِهِ قَدْ تَرَكَ الْخَوْضَ وَالْكَلامَ فِيمَا لَا يَغْنِيهِ، وَالْمَسْأَلَةَ وَالْإِخْبَارَ بِمَا لَعَلَّهُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ هَلَاكُهُ، لَا يُحِبُّ إِلَّا لِلَّهِ وَلَا يُبْغِضُ إِلَّا لِلَّهِ، فَإِنَّ هَذِهِ الْفِتَنَ وَالْأَهْوَاءَ قَدْ فَضَحَتْ خَلْقًا كَثِيرًا وَكَشَفَتْ أَسْتَارَهُمْ عَنْ أَحْوَالِ قَبِيحَةٍ، فَإِنَّ أَصْوَنَ النَّاسِ لِنَفْسِهِ أَحَقَّظُهُمْ لِلْسَانَةِ وَأَشْغَلُهُمْ بِدِينِهِ وَأَتْرَكُهُمْ لِمَا لَا يَغْنِيهِ"^[٢].

والسلامة لدين المرء المسلم عدم النظر فيما يهرفون والإعراض عما فيه يخوضون، وهجر منابريهم ومجالسهم والتحذير من بدعهم وأعيانهم، قال تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرَى مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنعام ٦٨] ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ قَالَ: «كَانَ مُحَمَّدٌ يَرَى أَنَّ أَسْرَعَ النَّاسِ رِدَّةً أَهْلُ الْأَهْوَاءِ، وَكَانَ يَرَى أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ أُنْزِلَتْ فِيهِمْ: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾»^[٣]، وَعَنْ أَبِي قِلَابَةَ قَالَ: «لَا تُجَالِسُوا أَصْحَابَ الْأَهْوَاءِ، فَإِنِّي لَا أَمْنُ أَنْ يَغْمِسُوكُمْ فِي ضَلَالَتِهِمْ أَوْ يَلْبِسُوا عَلَيْكُمْ بَعْضَ مَا تَعْرِفُونَ»^[٤].

المطلب الرابع: لزوم غرز الصحابة والتابعين لهم بإحسان

واعلم هداك الله لما يحبه ويرضاه: أن النجاة في لزوم غرز الصحابة الكرام، الرعيل الأول الذين شقوا طريق الحق والهداية والخيرية، فكان لهم فضل السبق الذي لا يداينه فضل ونالوا شرف صحبتهم رسول الله ﷺ فلا يدانيه شرف، وبذلوا نفوسهم

^[١] صفة الصفوة ٢/٣١٤

^[٢] الابانة الكبرى ٢/٥٩٦

^[٣] روا ابن بطة في الابانة الكبرى برقم ٣٥٣ وعند الهروي بسنده: "قال «كَانَ رَأْيُ مُحَمَّدٍ يَغْنِي ابْنَ سِيرِينَ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْأَهْوَاءِ»

ذم الكلام برقم ٧٥٩

^[٤] رواه ابن بطة في الابانة الكبرى برقم ٣٦٤

وأرواحهم رخيصة دفاعاً عن رسول الله ﷺ ونصرةً لدينه ورغبة فيما عند الله من فسح جنانه، قال تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَرَّعٍ أَخْرَجَ شَطْطَهُ فَفَزَزَهُ فَأَسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيُغَيِّظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الفتح ٢٩]، وقد خصَّ الله تعالى الصحابة رضي الله عنهم بتوقيد الأذهان وفصاحة اللسان، فالعربية طبعتهم وسليقتهم، والمعاني الصحيحة مركوزة في فطريهم وعقولهم، شهدوا التنزيل وعرفوا التأويل ووقفوا من أحوال النبي ﷺ ومراده من كلامه على ما لم يقف عليه غيرهم، فكانوا أبرر الأمة قلوباً وأعمقهم علماً وأقلهم تكلفاً، وقد أثنى الله عليهم بقوله سبحانه: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ ءَامَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [آل عمران ١١٠]، ومن النصوص الواردة في فضل الصحابة ووجوب اتباع سبيلهم:

❁ قال تعالى: ﴿وَالسَّبِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التوبة ١٠٠] عَنْ أَبِي مُوسَى أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالسَّبِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ﴾ قَالَ: «هُمْ الَّذِينَ صَلُّوا الْقِبْلَتَيْنِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»^[١]، وَعَنْ عَامِرٍ: «مَنْ أَدْرَكَ بَيْعَةَ الرِّضْوَانِ - وَرَوِيَ عَنِ ابْنِ سِيرِينَ: مِثْلُ ذَلِكَ»^[٢]، وَعَنِ الْأَوْزَاعِيِّ قَالَ: «وَمَا رَأَى امْرَأً فِي أَمْرِ بَلَّغَهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا اتَّبَاعَهُ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ فِيهِ أَصْحَابُهُ مِنْ بَعْدِهِ كَانُوا أَوْلَىٰ فِيهِ بِالْحَقِّ مِنَّا لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَىٰ أَثْنَىٰ عَلَىٰ مَنْ بَعْدَهُمْ بِاتِّبَاعِهِمْ إِيَّاهُمْ فَقَالَ ﴿وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ﴾ وَقُلْتُمْ أَنْتُمْ لَا بَلْ نَعْرِضُهَا عَلَىٰ رَأْيِنَا فِي الْكِتَابِ فَمَا وَافَقَهُ مِنْهَا صَدَقْنَا وَفَمَا خَالَفَهُ تَرَكْنَاهُ وَتِلْكَ غَايَةُ كُلِّ مُحَدِّثٍ فِي الْإِسْلَامِ رَدُّ مَا خَالَفَ رَأْيَهُ مِنَ السُّنَّةِ»^[٣].

^[١] رواه ابن أبي حاتم برقم ١٠٣٠٠

^[٢] رواه ابن أبي حاتم برقم ١٠٣٠٢

^[٣] رواه الهروي في ذم الكلام برقم ٩١١

واحتج الإمام مالك بهذه الآية على وجوب اتباع الصحابة رضوان الله عليهم^[١]، فرضي الله عمن اتبع السابقين الأولين إلى يوم القيامة فدل على أن متابعيهم عامل بما يرضى الله والله لا يرضى لعباده إلا بالحق، ولا يرضى لعباده اتباع بالباطل، قال تعالى: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ ۚ وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ [الزمر ٧].

وقال البغوي: "قوله عز وجل: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ﴾، الَّذِينَ هَاجَرُوا قَوْمَهُمْ وَعَشِيرَتَهُمْ وَفَارَقُوا أوطانَهُمْ، ﴿وَالْأَنْصَارِ﴾ أي: وَمِنَ الْأَنْصَارِ، وَهُمْ الَّذِينَ نَصَرُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَعْدَائِهِ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَأَوْوَأَ أَصْحَابَهُ، ﴿وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ﴾، قيل: بَقِيَّةُ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ سِوَى السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ.

وقيل: هُمُ الَّذِينَ سَلَكَوا سَبِيلَهُمْ فِي الْإِيمَانِ وَالْهَجْرَةِ أَوْ النُّصْرَةِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ. وَقَالَ عطاء: هُمُ الَّذِينَ يَذْكُرُونَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارَ بِالترحم والدعاء. وَقَالَ أَبُو صَخْرٍ حَمِيدُ بْنُ زِيَادٍ: «أَتَيْتُ مُحَمَّدَ بْنَ كَعْبٍ الْقُرَظِيَّ فَقُلْتُ لَهُ: مَا قَوْلُكَ فِي أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: جَمِيعُ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْجَنَّةِ مُحْسِنُهُمْ وَمُسِيئُهُمْ، فَقُلْتُ: مَنْ أَيْنَ تَقُولُ هَذَا؟ فَقَالَ: أَقْرَأُ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، إِلَى أَنْ قَالَ: رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ، وَقَالَ: وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ، شَرَطَ فِي التَّابِعِينَ شَرِيطَةً وَهِيَ أَنْ يَتَّبِعُوهُمْ فِي أَعْمَالِهِمُ الْحَسَنَةَ دُونَ السَّيِّئَةِ. قَالَ أَبُو صَخْرٍ: فَكَأَنِّي لَمْ أَقْرَأْ هَذِهِ الْآيَةَ قَطَّ»^[٢].

وقال تعالى: ﴿فَإِنْ ءَامَنُوا بِمِثْلِ مَا ءَامَنَ بِهِ فَقَدْ أَهْتَدُوا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ ۚ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [البقرة ١٣٧]، قَالَ الرَّجَاجُ: "مَعْنَاهُ فَإِنْ أَتَوْا بِإِيمَانٍ كإيمانكم، وتصديق كتصديقكم، وتوحيد كتوحيدكم، وَقَالَ أَبُو مَعَاذٍ النَّحْوِيُّ: مَعْنَاهُ فَإِنْ آمَنُوا بِكِتَابِكُمْ كَمَا آمَنَ بِكِتَابِهِمْ"^[٣].

وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَنَّهُدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ ءَاوَأُوا وَنَصَرُوا أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ۚ هُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ [الأنفال ٧٤]، وقال تعالى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَبَهُمْ فَتْحًا

[١] انظر إعلام الموقعين ١٢٣/٤

[٢] تفسير البغوي ٣٨٢/٢

[٣] تفسير السمعاني ١٤٦/١

﴿قَرِيبًا﴾ [الفتح ١٨]، وقال تعالى: ﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُ بِهِمْ

رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة ١١٧]، ونحو هذه الآيات التي فيها تسطير الرضا وأنهم كانوا على الهدى وفيها أعظم المدح والثناء، وهذا كله تنبيه للأمة على صحة مسلكهم ووضوح منهجهم والأمر باتباع آثارهم، وأن فهمهم هو الفهم الصحيح، وما سواه مما عارضه من أقوال المتأخرين هو فهم سقيم عاطل ورأي باطل، ولأن هذا المدح والثناء دليل على أن ما كانوا عليه من العقيدة والعمل هو الحق وماذا بعد الحق إلا الضلال، فمن كان على مثل ما كانوا عليه من العلم والهدى ودين الحق فقد فاز وأفلح ودخل في هذا الثناء العاطر ومن خالف فهو الشقي الخاسر.

﴿وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]، عَنِ الصَّحَّاحِ قَوْلُهُ: ﴿وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ قَالَ: «هُمْ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، هُمُ الدُّعَاةُ الرَّوَاةُ»^[١].

﴿وقال تعالى: ﴿قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى﴾ [النمل ٥٩]، قال ابن عباس: «هم أصحاب محمد ﷺ»^[٢].

﴿وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبة ١١٩]، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ نَافِعِ ابْنِ عُمَرَ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ قَالَ: «مَعَ مُحَمَّدٍ ﷺ وَأَصْحَابِهِ»^[٣].

﴿وقوله تعالى: ﴿وَاتَّبَعَ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَيَّ﴾ [نعمان ١٥]، والصحابه منيبون إلى الله تعالى فيجب اتباع سبيلهم، وأقوالهم واعتقاداتهم هو سبيلهم، والدليل على أنهم منيبون إلى الله تعالى قوله تعالى: ﴿وَهَدَىٰ إِلَيْهِ مَنْ يُنِيبُ﴾ [الشورى ١٣]، والصحابه أكمل الأمة هداية فلا كان ولا يكون بعدهم أحد مثلهم.

^[١] رواه ابن أبي حاتم برقم ٥٥٣٩

^[٢] تفسير ابن كثير ٣/٣٨١، فتح القدير ٤/١٤٨

^[٣] رواه ابن أبي حاتم برقم ١٠٠٩٧

ومن محاسن الاتباع: الوقوف فيما وقف فيه الصحابة والتابعين لهم بإحسان، والامساك عما نهو عن الخوض فيه: كالقدر وأطفال المشركين وما شجر بين أصحاب النبي ﷺ كما جاءت به الآثار ومنها:

❖ عن أبي هريرة رضي الله عنه، يقول: سئل النبي ﷺ عن ذراري المشركين، فقال: «اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ»^[١].

❖ وعن أبي رجاء العطاردي، يقول: سمعت ابن عباس رضي الله عنهما، يقول: قال رسول الله ﷺ: «لَا يَزَالُ أَمْرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ مُؤَامِرًا - أَوْ قَالَ مُقَارِبًا - مَا لَمْ يَتَكَلَّمُوا فِي الْوُلْدَانِ وَالْقَدَرِ»^[٢] قال أبو حاتم: «الْوُلْدَانُ أَرَادَ بِهِ أَطْفَالَ الْمُشْرِكِينَ»^[٣].

❖ وقال يحيى بن آدم: «قَدْ ذَكَرْتُهُ لِابْنِ الْمُبَارَكِ فَقَالَ أَفَيْسَكُنَّ الْإِنْسَانُ عَلَى الْجَهْلِ قُلْتُ فَتَأْمُرُ بِالْكَلامِ فَسَكَتَ»^[٤].

❖ وذكر المروزي قال حدثنا عمرو بن زرة قال أخبرنا إسماعيل بن عوف قال كنت عند القاسم بن محمد إذ جاءه رجل فقال ماذا كان بين فتادة وبين حفص بن غمير في أولاد المشركين قال: أو تكلم ربيعة الرأي في ذلك فقال القاسم: «إِذَا اللَّهُ انْتَهَى عِنْدَ شَيْءٍ فَانْتَهَوْا وَقِفُوا عِنْدَهُ قَالَ فَكَأَنَّمَا كَانَتْ نَارًا فَأُطْفِئَتْ»^[٥].

❖ وعن ميمون بن مهران قال: «ثَلَاثُ أَرْفُضُوهُنَّ: مَا شَجَرَ بَيْنَ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالنُّجُومِ وَالنَّظَرُ فِي الْقَدَرِ»^[٦].

وقال الإمام أحمد رحمه الله: "ومن السنة ذكر محاسن أصحاب رسول الله ﷺ كلهم أجمعين، والكف عن الذي جرى بينهم، فمن سب أصحاب رسول الله ﷺ أو واحداً

^[١] رواه البخاري برقم ١٣٨٤ ومسلم برقم ٢٦٥٩

^[٢] رواه الحاكم في المستدرک برقم ٩٣ «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَا نَعْلَمُ لَهُ عِلَّةً وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ» قال الذهبي على شرطهما ولا علة له

^[٣] صحيح ابن حبان ١١٩/١٥

^[٤] التمهيد ١٣١/١٨

^[٥] التمهيد ١٣٢/١٨

^[٦] رواه ابن بطة في الابانة الكبرى برقم ١٢٨١

منهم فهو مبتدعٌ رافضيٌّ، حُبُّهم سنَّةٌ والدعاءُ لهم قرينةٌ والاقتداءُ بهم وسيلةٌ والأخذُ بآثارهم فضيلةٌ"^[١].

وقال ابن أبي زيد القيرواني: "وَأَنَّ خَيْرَ القرونِ القرنُ الذين رأوا رسولَ الله ﷺ وآمنوا به، ثُمَّ الذين يَلونهم، ثُمَّ الذين يَلونهم، وأفضلُ الصحابةِ الخلفاءُ الراشدون المَهديّون: أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم عليّ رضي الله عنهم أجمعين، وأن لا يُذكر أحدٌ من صحابةِ الرسول ﷺ إلاّ بأحسنِ ذكرٍ، والإمساكُ عمّا شجرَ بينهم، وأنَّهم أحقُّ الناس أن يُلمسَ لهم أحسنُ المَخارج، ويُظنَّ بهم أحسنُ المَذهب"^[٢].

وقال أبو زرعة الرازي: "إذا رأيتَ الرجلَ ينتقصُ أحدًا من أصحابِ رسولِ الله ﷺ فاعلم أنه زنديق، وذلك أن الرسول ﷺ حق، والقرآن الكريم حق، وما جاء به حق، وإنما أدى إلينا ذلك كله الصحابة، وهؤلاء يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنة، والجرحُ بهم أولى وهم زنادقة"^[٣].

واعلم أن من الطوائف الضالة: طائفة شذت عن منهج الصحابة رضوان الله عليهم، وحملت معول هدم الدين بالطعن في فهم نقلة هدي النبي الأمين ﷺ، فخرجت على أقوالهم وهدمهم وطعنت في وفاقهم وإجماعهم، ونصّبت الجهلة أئمة دونهم، قال أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى: "أصول السنة عندنا التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ والاقتداء بهم"^[٤].

والطعن في إجماع الصحابة والخروج على قولهم أو عملهم هو سبيل أهل البدع من الخوارج والنظامية والمعتزلة والرافضة والجهمية الذين خرجوا على فهمهم وجماعتهم وأحدثوا في دين الله مقالات وأعمال فارقوا بها جماعة المسلمين، قال ابن عباس للخوارج حين ناظرهم: «جئتمكم من عند أصحاب رسول الله ﷺ وليس فيكم منهم أحد، ومن عند ابن عم رسول الله ﷺ وعليهم نزل القرآن وهم أعلم بتأويله»^[٥]، وقال السمعاني: "واجتمعت الأمة على تكفير الإمامية لأنهم يعتقدون تضليل الصحابة

^[١] السنة للإمام أحمد ص/١٧، الصارم المسلول ص/٥٦٨، طبقات الحنابلة ٣٠/١.

^[٢] الرسالة ٩/١.

^[٣] الكفاية في علم الرواية، ص ٩٧، وانظر: الإصابة، ١٠ / ١.

^[٤] أصول السنة ص ١٤.

^[٥] جامع بيان العلم وفضله ١٢٧/٢.

وينكرون إجماعهم وينسبونهم إلى ما يليق بهم"^[١]، وقال أبو محمد ابن أبي زيد القيرواني: "ومن قول أهل السنة: أنه لا يعذر من أداه اجتهاده إلى بدعة، لأن الخوارج اجتهدوا في التأويل فلم يعذروا إذ خرجوا بتأويلهم عن الصحابة فسماهم عليه الصلاة والسلام مارقين من الدين، وجعل المجتهد في الأحكام مأجورا وإن أخطأ"^[٢]. وقال الشافعي في رسالته البغدادية التي رواها عنه الحسن بن محمد الزعفراني: "وقد أثنى الله تبارك وتعالى على أصحاب رسول الله ﷺ في القرآن والتوراة والإنجيل، وسبق لهم على لسان رسول الله ﷺ من الفضل ما ليس لأحد بعدهم، فرحمهم الله وهنأهم بما آتاهم من ذلك ببلوغ أعلى منازل الصديقين والشهداء والصالحين، أدوا إلينا سنن رسول الله ﷺ، وشاهدوه والوحي ينزل عليه فعملوا ما أراد رسول الله ﷺ عاما وخاصا وعزما وإرشادا، وعرفوا من سنته ما عرفنا وجهلنا، وهم فوقنا في كل علم واجتهاد وورع وعقل، وأمر استدرك به علم واستنبط به، وأراؤهم لنا أحمد، وأولى بنا من رأينا عند أنفسنا، ومن أدركنا ممن يرضى أو حكي لنا عنه ببلدنا صاروا فيما لم يعلموا لرسول الله ﷺ فيه سنة إلى قولهم إن اجتمعوا، أو قول بعضهم إن تفرقوا، وهكذا نقول، ولم نخرج عن أقاويلهم، وإن قال أحدهم ولم يخالفه غيره أخذنا بقوله"^[٣]، وهذا قول جامع من الشافعي رحمه الله تعالى.

وقال ابن بطّة: "وَلْيَعْلَمِ الْمُؤْمِنُونَ مِنْ أَهْلِ الْعَقْلِ وَالْعِلْمِ أَنَّ قَوْمًا يُرِيدُونَ إِبْطَالَ الشَّرِيعَةِ وَدُرُوسَ آثَارِ الْعِلْمِ وَالسُّنَّةِ، فَهُمْ يُمَوِّهُونَ عَلَى مَنْ قَلَّ عِلْمُهُ وَضَعُفَ قَلْبُهُ بِأَنَّهُمْ يَدْعُونَ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ وَيَعْمَلُونَ بِهِ، وَهُمْ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ يَهْرُبُونَ وَعَنْهُ يُدْبِرُونَ، وَلَهُ يُخَالِفُونَ وَذَلِكَ أَنَّهُمْ إِذَا سَمِعُوا سُنَّةَ رُؤَيْتَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَوَاهَا الْأَكَابِرُ عَنِ الْأَكَابِرِ وَنَقَلَهَا أَهْلُ الْعَدَالَةِ وَالْأَمَانَةِ، وَمَنْ كَانَ مَوْضِعَ الْقُدُورَةِ وَالْأَمَانَةِ وَأَجْمَعَ أَيْمَةُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى صِحَّتِهَا أَوْ حَكَمَ فَقَهَاؤُهُمْ بِهَا، عَارَضُوا تِلْكَ السُّنَّةَ بِالْخِلَافِ عَلَيْهَا وَتَلَقَّوْهَا بِالرَّدِّ لَهَا، وَقَالُوا لِمَنْ رَوَاهَا عَنْهُمْ: تَجِدْ هَذَا فِي كِتَابِ اللَّهِ؟ وَهَلْ نَزَلَ هَذَا فِي الْقُرْآنِ؟ وَآتُونِي بِآيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ حَتَّى أَصَدِّقَ بِهَذَا، فَاعْلَمُوا رَحِمَكُمُ اللَّهُ أَنَّ قَائِلَ هَذِهِ الْمَقَالَةِ إِنَّمَا تَرَقَّقَ عَنْ صَبُوحٍ وَيُسْرِ خَبِيئًا فِي إِرْبَغَاءٍ يَتَحَلَّى بِجَلِيَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَيُضْمِرُ عَلَى طَوِيَّةِ الْمُلْجِدِينَ، يُظْهِرُ الْإِسْلَامَ بِدَعْوَاهُ وَيَجْحَدُهُ بِسِرِّهِ وَهَوَاهُ، فَسَبِيلُ الْعَاقِلِ الْعَالِمِ إِذَا سَمِعَ قَائِلَ هَذِهِ

[١] الأنساب ٣٦٥/٦

[٢] الجامع في السنن والآداب والمغازي والتاريخ ص ١٢١

[٣] إعلام الموقعين ٦٣/١

الهداية

الْمَقَالَةُ أَنْ يَقُولَ لَهُ: يَا جَاهِلًا فِي الْحَقِّ، خَبِيثًا فِي الْبَاطِنِ، يَا مَنْ خُطِيَ بِهِ طَرِيقُ الرَّشَادِ
وَسَبِيلُ أَهْلِ السَّدَادِ"^[١].



^[١] الابانة الكبرى ١م ٢٢٤

الخاتمة

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، قال تعالى: ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا تَجْمَعُونَ﴾ [يونس ٥٨]، قال هلال بن يساف: «الإسلام الذي هداكم، وبالقرآن الذي علمكم»^[١]، وكان سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ يَأْتِي إِبْرَاهِيمَ بْنَ أَذْهِمٍ فَيَقُولُ: «يَا إِبْرَاهِيمُ ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَقْبِضَنَا عَلَى التَّوْحِيدِ»^[٢]، وعن أحمد بن الحواري قال: «سمعت شعيب بن حرب يقول لرجل: إن دخلت القبر ومعك الإسلام فأبشر»^[٣] ... إنها البشرية العظيمة، إنها النجاة من سُبُل الشيطان وسبيل المجرمين وطرق الغواية، النجاة من نار حرها شديد وقعرها بعيد، إنها النجاة لمن تحقق بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ أَجْتَنَبُوا الطُّغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا وَأَنَابُوا إِلَى اللَّهِ لَهُمُ الْبُشْرَىٰ فَبَشِّرْ عِبَادِ﴾ [الزمر ١٧]، وحقيق أن يقال للناجي اليوم: ويحه كيف نجا!!!

لقد عاد الإسلام غريبا كما بدأ، وإنه اليوم لأشد غربة في هذه الجاهلية التي طمست على الناس بصائرهم وختمت على قلوبهم فهم لا يفقهون ولا يعقلون ولا يسمعون كما قال تعالى: ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الفرقان ٤٤]، وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْعَتِ الْعِرَاقُ دِرْهَمَهَا وَقَفِيرَهَا، وَمَنْعَتِ الشَّامُ مُدِّيَهَا وَدِينَارَهَا، وَمَنْعَتِ مِصْرُ إِرْدَنِيَهَا وَدِينَارَهَا، وَعُدْتُمْ مِنْ حَيْثُ بَدَأْتُمْ، وَعُدْتُمْ مِنْ حَيْثُ بَدَأْتُمْ، شَهِدَ عَلَى ذَلِكَ لَحْمُ أَبِي هُرَيْرَةَ وَدَمُهُ»^[٤]، وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، قَالَ: «يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ لَا يَبْقَى مِنَ الْإِسْلَامِ إِلَّا اسْمُهُ، وَلَا مِنَ الْقُرْآنِ إِلَّا رِسْمُهُ»^[٥]، وتالله إنه لهذا الزمان.

إن من شرح الله صدره بالتوحيد واستنار قلبه بالإيمان ثم نظر من علو الإسلام إلى الظلام البهيم والجاهلية النكراء، علم قدر النعمة التي أنعم الله عليه بها، ومن تقررت

^[١] رواه الطبري في تفسيره برقم ١٧٦٦٩

^[٢] الثبات عند الممات لابن الجوزي ٨٠/١

^[٣] صفة الصفوة ٥/٢

^[٤] رواه مسلم برقم ٢٨٩٦

^[٥] خلق أفعال العباد ٦٧/١

عنده المسائل على أصولها الصحيحة من الكتاب والسنة وفهم كلام الله على مراد الله واستنار بفهم صحابة رسول الله ﷺ ومن تبعهم بإحسان، وفتح الله عليه في هذا الباب العظيم الذي زلت فيه أقدام وزاغت عنه أفهام وحادت عنه أقوام... من استمسك بالنصوص المحكمات والآيات البينات تساقطت حوله الشبهات وبان له عوارها وانكشف عنه زيفها، فمن عرف الإسلام وحدّه والجاهلية ووصفها عرف أهلها، ومن عرف منهج القرآن والسنة في هذه القضية العظيمة المتعلقة بأسماء الدين وأحكامه، أيقن أن الدور التي أظهرت واستعلنت بالكفر وصروح الشرك ومشاهد المحادّة لله عز وجل في الحكم والطاعة والعبادة، هي دور كفر أهلها كفار والعين منهم تُلحق بدين قومها إلا من أظهر المخالفة فيما أظهره من الكفر والشرك وهو الظاهر المعتبر في هذه الدور... عرف كل ذلك بالأدلة تساقطت عنده الشبهات وظهرت له المسائل واضحة في صفاء لا يقوم غبش الشبهة في دفع اليقين ولا تعكير صفو الحق المبين، ثم نظر في واقع الناس اليوم فيتعجب في استغراب كيف لأقوام يصححون دين هذه الدور الممتنعة بهذه الشعوب عن دين الله، هذه الشعوب الغارقة في صنوف الكفر والشرك والجهل بلا إله إلا الله والإعراض عن تعلم الإسلام بحده الصحيح، الشعوب التي هي طوائف ممتنعة عن دين الله بموجب قانون النصر والخدمة الوطنية: الواجب المقدس عندهم، فرجالهم جنود احتياط لنصرة الطاغوت، الشعوب التي في زهوها تُنكّبت بالاستهزاء بآيات الله وفي غضبها تنتفض بسبب ذات الله، هؤلاء العبيد للعبيد المتجنسين بدين الديمقراطية الخاضعين لملة العلمانية المنقادين لشرعية الطاغوت، هذه الشعوب التي أعلنت الكفر البواح: كالاستحلال والتشريع والتحاكم والانتخاب والولاء والنصرة للطواغيت، والاستهزاء بشعائر الإسلام كالجهاد والسبي ووصفها بالإرهاب والتخلف والرجعية، الشعوب التي فشا فيها التجهم وتعطيل الصفات وحصر الكفر بالمعرفة والاعتقاد ونفي العلو لله الواحد القهار، وتعطيل البراءة والتكفير، وانتشار الشرك بأنواعه وصوره، وتعظيم الطواغيت والأوثان ونصب التماثيل والأصنام وتحية العلم وتعظيمه والقتال دونه، وكفر المجالس كشهود أماكن الشرك في المظاهرات والأخبار والقنوات والإذاعات والمدارس والجامعات والأعياد الكُفريّة والأندية والملاعب والرياضات، وما هذا إلا غيضٌ من فيضٍ وحبّةٌ من فلاةٍ... حسبنا الله ونعم الوكيل.

ويزداد العجب حين تُدفع النصوص المحكمات والآيات البينات وتحكم عليها المتشابهات، فكيف تصحح الشعائر إسلام المشركين في العبادة والحاكمية والطاعة والاتباع؟! ولكنها الضلالة والعماية كما قال تعالى: ﴿فَإِنَّمَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَرُ وَلَكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ ، فكيف السبيل إلى قلوب تجادل في المسلمات، وتدفع الحق دفعا ليصفوا لها العيش صفواً وتهنأ بفئات موائد المومسات، وتجهّد في ترقيع الخرق الذي أفنى الثوب البالي وأنهاه، كالذي يستعير ثوب زور ليستر به سوء العاهرات ... قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾ [الأنعام ٣٦] ، إنهم المجادلون عن المشركين، المصححون لدين الكافرين، الطاعنون في أولياء الله الموحدين، قال تعالى ﴿قُلْ كُلُّ مُتَرَبِّصٍ فَتَرَبِّصُوا فَسَتَعْلَمُونَ مَنْ أَصْحَابُ الصِّرَاطِ السَّوِيِّ وَمَنِ اهْتَدَى﴾ [طه ١٣٥]، وعن علي رضي الله عنه قال: «لَوْ أَنَّ رَجُلًا صَامَ الدَّهْرَ كُلَّهُ، وَقَامَ الدَّهْرَ كُلَّهُ، ثُمَّ قُتِلَ بَيْنَ الرُّكْنِ وَالْمَقَامِ، لَحَشَرَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَعَ مَنْ يُرَى أَنَّهُ كَانَ عَلَى هُدًى»

[١]

قال ابن بطه: "فَلَوْ أَنَّ رَجُلًا عَاقِلًا أَمَعَنَ النَّظَرَ الْيَوْمَ فِي الْإِسْلَامِ وَأَهْلِهِ لَعَلِمَ أَنَّ أُمُورَ النَّاسِ تَمْضِي كُلُّهَا عَلَى سُنَنِ أَهْلِ الْكِتَابَيْنِ وَطَرِيقَتِهِمْ وَعَلَى سُنَّةِ كِسْرَى وَقِيَصَرٍ، وَعَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ الْجَاهِلِيَّةُ، فَمَا طَبَقَهُ مِنَ النَّاسِ وَمَا صَنَفُ مِنْهُمْ إِلَّا وَهُمْ فِي سَائِرِ أُمُورِهِمْ مُخَالِفُونَ لِشَرَائِعِ الْإِسْلَامِ، وَسُنَّةِ الرَّسُولِ ﷺ مُضَاهُونَ فِيمَا يَفْعَلُ أَهْلُ الْكِتَابَيْنِ وَالْجَاهِلِيَّةِ قَبْلَهُمْ" [٢]، وقال البرهاري: "واحد ثم احذر أهل زمانك خاصة، وانظر من تجالس، وممن تسمع، ومن تصحب، فإن الخلق كأنتهم في ردة، إلا من عصمه الله منهم" [٣]، فهذا وصف أهل زمانهم، فكيف بما حدث بعده من العظائم والدواهي التي لم تخطر ببالهم، ولم تدّر في خيالهم؟! فالناس اليوم قد دخلوا في دين الديمقراطية عن بكرة أبيهم - إلا من رحم الله - وأظهروا الموافقة والاتباع لأوضاعه والانقياد لقوانينه وأحكامه والتحقيق بمدارسه وجامعاته وتوظفوا في مؤسساته وقطاعاته واعتنقوا دين الوطن فلهم حقوق المواطنة وعليهم واجباتها، ومنها الدفاع عن الوطن والإعداد لذلك بالخدمة الإلزامية والمشاركة في العملية السياسية وإقامة أركان الطاغوت في الأرض ويسمون بها الوطن فهم عبيد لهذا الوثن ... ثم يأتي بعد ذلك من يقول أن هذا كفر

[١] رواه الدارمي في سننه برقم ٣١٨

[٢] الإبانة الكبرى لابن بطه ٥٧١/٢

[٣] شرح السنة ١٢٢

دون كفر!! وأن هؤلاء أهل القبلة!!، ويحتج على تصحيح مثل هذا الواقع المنسلخ ويرقع لأهل الديانة الوضعية بآثار في وقائع مباينة تماماً لما فيه الناس اليوم، كأنه لا يعلم أن ما وقع فيه الناس اليوم هو أشد وأشنع مما وقع فيه اليهود والنصارى، فحسبنا الله ونعم الوكيل في أهل الأهواء الذين يحرفون الدين على غير تنزيله، فعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَخَوْفُ مَا أَخَافُ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ الَّذِينَ يَتَأَوَّلُونَ الْقُرْآنَ عَلَى غَيْرِ تَأْوِيلِهِ»^[١].

إن تحقيق ملة إبراهيم في هذا الزمان يكون كما أمر الله تعالى في كتابه: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءُؤُا مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدُّهُ﴾ [الممتحنة ٤]، فمن حقق البراءة من قومه ومما يعبدون من دون الله وكفّرهم وعاداهم وأبغضهم، وآمن بالله واستسلم لله بتوحيده - كما بينا في هذا الكتاب -، ولم يشرك بالله شيئاً في العبادة والحكم والطاعة والمحبة، واجتنب عبادة الطاغوت، واتّبع ما أنزل الله وكان عبداً لله في التلقي والطاعة والاتباع لا عبداً للطواغيت أو ولياً للكافرين كما قال تعالى: ﴿اتَّبِعْ مَا أَوْحَىٰ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ۚ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ۖ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام ١٠٦] وقال تعالى: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ لَا انْفِصَامَ لَهَا ۗ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة ٢٥٧] فمن أتى بذلك فقد حقق ملة إبراهيم واستمسك بالعروة الوثقى والكلمة الباقية.

ولا تكن يا عبد الله ممن أصم أذانه واتبع شيوخه وخلانه، وتولى بعد ظهور الحق وبيانه، وعاند بعد قيام الحجة عليه فاستوجب عذابه، وكان ممن قال الله فيهم: ﴿الَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِي غِطَاءٍ عَنْ ذِكْرِي وَكَانُوا لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا﴾ [الكهف ١٠١]، قال قتادة «كانوا عمياً عن الحق فلا يبصرونه صمّاً عنه فلا يسمعون»^[٢]، وتب إلى الله عز وجل قبل

^[١] رواه الروي في ذم الكلام برقم ٨٤ روى نحوه التّزّار في مُسنّده ٢٨٦ / ١ ٤٠٧ في آخر أثر طَوِيل من طَرِيق غير هَذَا

^[٢] رواه ابن أبي حاتم في تفسيره برقم ١٢٩٩٤

فوات الأوان ، قال يحيى بن سلام: ﴿قُلْ يِعْبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ﴾ [الزمر ٥٣] ،
بِالشِّرْكِ ﴿لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ ﴿كَانَتْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ﴾^[١].

نسأل الله أن يقيمنا على الملة الغراء ويثبتنا على المحجة البيضاء حتى نلقاه، اللهم
أفرغ علينا صبرا وتوفنا مسلمين وألحقنا بالصالحين، اللهم أحيينا علماء عاملين ما كانت
الحياة خيرا لنا، واختم لنا بالشهادة في سبيلك دفاعاً عن دينك تحت راية لا غبش فيها
ولا كدر، فلا طابت حياة العبيد في دور الشرك والتنديد، فإن حال المسلمين فيها كما
روي جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ قال: ﴿يَأْتِي زَمَانٌ عَلَى النَّاسِ يَسْتَخْفِي الْمُؤْمِنُ فِيهِمْ
كَمَا يَسْتَخْفِي الْمُنَافِقُ فِيكُمْ الْيَوْمَ﴾^[٢]، وإن كان ابن بطه يقول في زمانه: "فَإِنَّا قَدْ
أَصْبَحْنَا فِي زَمَانٍ قَلَّ مَنْ يَسْلَمُ لَهُ فِيهِ دِينُهُ، وَالنَّجَاةُ فِيهِ مُتَعَذِّرَةٌ مُسْتَصْعَبَةٌ إِلَّا مَنْ
عَصَمَهُ اللَّهُ، وَأَحْيَاهُ بِالْعِلْمِ"^[٣]، فماذا نقول نحن وما عسانا أن نقول إلا أن نقول: ﴿رَبَّنَا لَا تَزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ﴾ [آل عمران ٨]

هذا جهد المقل ونصيحة المشفق وصيحة النذير، وقد سلكت فيها مسلك
الاختصار لضعف همم الناس عن البسط والاطناب، واجتهدت في البناء على كتاب الله
واقْتفاء الآثار عن رسول الله والاستئانة بفهوم الصحب الأخيار والأئمة الأبرار، وما
نقلت عن المتأخرين من كلامهم فهو مما وافق الحق من أقوالهم حيث لم أجد للسلف
قولاً فيما لم يعترضوا له مما أحدثه المتأخرون من مقالات، قال الدارمي: "فَإِنْ طَلَبْتُمْ
مِنَّا فِيهِ آثَارًا مَأْثُورَةً مُسْنَدَةً مَنْصُوصَةً فِيهِ عَنِ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ فَقَدْ أَخْبَرْنَاكُمْ
أَنَّهُ كُفِّرْلَمْ يَحْدُثْ فِي عَصْرِهِمْ، فَيُزَوَّى عَنْهُمْ فِيهِ"^[٤]، وما ذلك إلا ليستأنس القارئ
بالعزو ولا يُنسب للكاتب فهماً لم يُسبق إليه، فليس في قول أحد من الرجال حجة في
دين الله إلا ما كان من كتاب الله أو السنة الصحيحة عن رسول الله ﷺ أو إجماع
صحابة رسول الله ﷺ^[٥]، وإن كنا قد نقلنا في هذا الكتاب من إجماعات لغير الصحابة
على أن "أهل العلم مالوا إلى معرفة الإجماع ليعظموا خلاف من خالفه ويزجروه عن

^[١] تفسير يحيى بن سلام ٤٩٠/١

^[٢] أخرجه الطبراني في مسند الشاميين ٢٣٨ وابن عدي في الكامل في الضعفاء ١٨٩/٧ وهو غير محفوظ

^[٣] الإبانة الكبرى ٣٦٦/١

^[٤] نقض الإمام أبي سعيد ٥٤٤/١

^[٥] انظر كتاب: "الإقناع بمنزلة الآثار من المرفوع والموقوف وحجية الإجماع" لصاحب الكتاب

الهداية

خلافه فقط، وكذلك مالوا إلى معرفة اختلاف الناس لتكذيب من لا يبالي بادعاء الإجماع جرأة على الكذب حيث الاختلاف موجود فيردعونه بإيراده عن اللجاج في كذبه فقط^[١].

وَأَلِّهِمْ سُبُحَانَكَ يَا مَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ وَالصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَلِّهِمُ الْوَسِيلَةَ وَالْمُتَابِعِينَ.

مَشَتْ



^[١] الإحكام في أصول الأحكام ١٤٤/٤

ملحق

نونية الغريب

محمد بن سعيد الأندلسي

ختم الله له بالشهادة

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَظِيمِ شَأْنُهُ
وَالْأَلِ وَالصَّخْبِ الْكِرَامِ كُلِّهِمْ
وَبَعْدُ ذِي نُونِيَّةٍ حَرَزْتُهَا
أَوْ قَدْ يَزِيدُ فَوْقَ ذَا الْعَدِّ لَهَا
وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ فِي نَظْمِي لَهَا
يَا رَبِّ بَارِكْ بِذُرَّةٍ فِي أَصْلِهَا
يَا سَائِلِي عَنْ مَهْجِي وَعَقِيدَتِي
إِنَّ النِّجَاةَ الْيَوْمَ عَزَّ مَنَالُهَا
فِي هَذِهِ الْأَرْضِ الَّتِي قَدْ أَظْلَمَتْ
فَضَاقَ فِي الْأُفُقِ الْوَسِيعِ مَعَاشُهَا
قَدْ اسْتَحَالَتْ جُمْلَةً عَنْ دِينِهَا
وَتَاكَلَتْ فِي نُفُوسِهَا الْفِطْرُ الَّتِي
فَعَدَتْ إِلَى الشَّرِكِ الصَّرِيحِ أَصَالَةً
فَالْجِيلُ يَنْشِئُ فِي الْمَدَارِسِ نَشَاةً
رَضِعُوا مِنَ الثَّدي الْخَبِيثِ ثَمَالَةً
عُودٌ يَقَاتِلُ فِي سَبِيلِ وَطْنِهِ
يَذُودُ عَنْ دَارِ الْبَوَارِ شَجَاعَةً
الِدَارُ تَرْفَعُ فِي ثَرَاهَا رَايَةً
وَمَعَالِمُ الطُّغْيَانِ فِي جَنَابَاتِهَا
قَدْ قَامَهَا الشَّعْبُ الَّذِي فِي دِينِهِ
وَشَرَائِعِ الْكُفْرَانِ هُمْ مَن صَاغَهَا
فَتَنُوبُ شَعْباً كَامِلاً فِي سَنَبِهَا
وَالشَّعْبُ طَوْعاً يَنْتَخِبُ فِي مَحْفَلِ
لِيُنْصِبَ الطَّاغُوتَ فِي مُلْكٍ لَهُ
حَتَّى إِذَا حَادَ الْمُلُوكُ فِي حُكْمِهِمْ
فَتَسِيرُ جَمَهْرُهُ الشُّعُوبُ فِي ثَوْرَةٍ
فَيَنْصَبُّوا مَن يَرْضِيهِ غُثَاؤُهُمْ
فَهُمُ الَّذِينَ يَقَرُّونَ أَصَالَةً

ثُمَّ الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ الْعَدْنَانِ
وَالسَّالِكِينَ لِدَرْجِهِمْ بِيَّانِ
أَبْيَاتُهَا فِي عَقْدِنَا مِثَّتَانِ
فِي نَهْجِنَا وَالْقَوْلِ ذِي الْفُرْقَانِ
قَوْلًا يَزِيلُ اللَّبْسَ لِلْحَيْرَانِ
نَفْعاً يَفْرِضُ مِثْمَرَ الْأَفْنَانِ
تَرْجُوا النِّجَاةَ وَتُبْتَغِي الرِّضْوَانَ
وَقُلَّ مَن يَنْجُوا مِنَ الثَّقَلَانِ
مِنَ نُورِ دِينِ الْوَاحِدِ الدِّيَّانِ
بَيْنَ الْبَهَائِمِ زُمْرَةِ الشَّيْطَانِ
كَالْأَنْدُلُسِ فِي غَايِرِ الْأَزْمَانِ
فُطِرَتْ عَلَيْهَا سَائِرُ الْوِلْدَانِ
وَرِثُوهُ دِيناً فِي ثَرَى الْأَبْوَانِ
عَلَى غَيْرِ دِينِ الْمَنْهَجِ الرَّيَّانِ
يَشْتَدُّ عُودٌ فِي ثَرَى الْكُفْرَانِ
كَيَّيْ فِيهِ مُنْعَمٌ بِأَمَانِ
كَيَّيْ يَبْقَى مُلْكاً شَامِخَ الْبُنْيَانِ
وَتَنُّ يُعْظَمُ فِيهَا كَالصُّلْبَانِ
وَصُورُ شَرْكِ تَبْدُوا لِلْأَعْيَانِ
الْحُكْمُ لِلْجَمْهُورِ حُكْماً دَانِ
فِي الْبِرْلَمَانِ شُعْبَةُ الطُّغْيَانِ
حَتَّى يَكُونَ الْحُكْمُ لِلْأَوْثَانِ
فَالْقَوْلُ قَوْلُ الشَّعْبِ لَا قَوْلَانِ
يَقْضِي بِشَرْعَةِ شُعْبَةِ الْخُذْلَانِ
عَنْ نَهْجِهِمْ فَاَلْقَوْلُ قَوْلُ ثَانِ
فِي خَلْعِ حَاكِمِهَا الَّذِي هُوَ جَانِ
وَيُزِيلُوا مُلْكاً رَاسِخَ الْأَرْكَانِ
دِينَ الْمُلُوكِ وَحَاكِمِ الْأَعْيَانِ

شَعْبُ النَّدَالَةِ يَنْسَلِخُ عَنْ فِطْرَةٍ
فِي دِينٍ دِيمَقْرَاطٍ هَذَا سَبِيلُهُ
دَيْنُ النَّصَارَى قَدْ حَذُّوا فِي حَذْوِهِ
فَاتَّخَذُوا الْأَرْبَابَ فِي تَشْرِيْعِهِمْ
وَرَدَائِلُ الْخَلْقِ هُمْ حُكَّامُهَا
قَدْ بَدَّلُوا دِينَ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ
بِزُبَالَةِ الْأَرْءِ وَالْأَذْوَاقِ فِي
تَجْرِي عَلَى أَعْرَاضِهِمْ وَدِمَائِهِمْ
تَجْرِي عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَعُقُودِهِمْ
وَمَحَاكِمُ الطَّاغُوتِ عَالِي بِنَاؤُهَا
وَمِيزَانُهَا بِخُسْنٍ عَلَى رُؤَادِهَا
عَجَبًا لَهُمْ كَيْفَ رَضُوا لِحَيَاتِهِمْ
فَدَانُوا لِلْمَخْلُوقِ طَوْعًا مِنْهُمْ
قَدْ أَسْلَمُوا لِعَبِيدٍ سُوءٍ مِثْلَهُمْ
قَدْ أَدْخَلَتْ فِي دِينِهِ أَفْوَاجُهُمْ
وَطَاعَةَ لِنِظَامِ حُكْمٍ وَضَعَهُ
فَهُوَ اتِّبَاعُ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ لِمَنْ
فَمَنْ اسْتَقَامَ خُضُوعُهُ فِي دَارِهِمْ
فَهُمَا فِي دِينٍ غَيْرِ دِينِ اللَّهِ مَا
فِي ذَهْنِ جَهْمٍ قَدْ صَفَا إِسْلَامُهُمْ
فَفِي دِينِهِ لَا يَكْفُرُوا بِخُضُوعِهِمْ
طَوَاغِيَتْ عِلْمٍ يُقْتَفَى آثَارُهُمْ
قَدْ حَرَّفُوهُ جُمْلَةً وَتَرَيُّوا
خَاطُوهُ دِينًا تَرْتَضِيهِ مُلُوكُهُمْ
قَطَعُوا الطَّرِيقَ عَنْ الْهُدَاةِ جَهْرَةً
تَاهُوا وَقَدْ حَسِبُوا النَّجَاةَ فِي غَرْزِهِمْ
إِنْ قُلْتَ قَالَ شَيْخُنَا أَنْعِمَ بِهِ

يَحْظَى بِمَا قَدْ خُصَّه الرَّحْمَانُ
حُكْمُ الْغُثَاءِ فِي سَائِرِ الْأَوْطَانِ
تَقْلِيدُهُمْ فِي حُكْمِ ذَا السُّلْطَانِ
مَنْعًا وَقَرْضًا سُنَّةَ الرَّهْبَانِ
سُفَهَاءُ قَوْمِ زُمَرَةَ النَّسْوَانِ
وَحَيْرِ هَذِي الْمُصْطَفَى الْعَدْنَانِ
لَذَاتِ خَاذِقِ تَرْكَةِ الْيُونَانِ
قَدْ عُبِدُوا لِلْخَلْقِ وَالشَّيْطَانِ
أَوْضَاعُهَا تَسْرِي بِلَا نُكْرَانِ
وَوُفُودُهَا تَمْضِي بِلَا نُقْصَانِ
قَانُونُهَا حَيْفٌ عَلَى الْإِنْسَانِ
تَسْوُسُهَا أَهْوَاءُ ذِي الْخُنْدَلَانِ
وَتَنْكَرُوا مِنْ شِرْعةِ الدِّيَانِ
وَانْقَادُوا لَطَّاغُوتِ دُونَ سِنَانِ
فَالدِّينُ حُكْمُ الْمَلِكِ وَالسُّلْطَانِ
أَرْبَابُهُمْ لَا خَالِقَ الْأَكْوَانِ
دَانَتْ لَهُ بِالْقَهْرِ ذِي الْقِطْعَانِ
وَانْقَادَ مُتَّبِعًا هَمًّا مِثْلَانِ
دَخَلُوهُ أَصْلًا إِلَّا فِي الْأَذْهَانِ
أَحْبَارُ سُوءٍ نَعَلَ ذَا السُّلْطَانِ
قَدْ أَخْرَجُوا الْعَمَلَ مِنَ الْإِيمَانِ
فَتَنُّوا الْأَنَامَ فِي آخِرِ الْأَزْمَانِ
بِمَنْجَرِ الْأَقْوَالِ وَالْأَلْحَانِ
قَدْ خَانُوا عَهْدَ الْوَاحِدِ الدِّيَانِ
سَارُوا بِهِمْ فِي مَسَالِكِ الْخَيْرَانِ
طَوْعًا لِقَوْلِهِمْ، بِلَا بَرَهَانِ
قَالَ إِمَامُ الْعَصْرِ كَالْعُمَرَانِ

إِنْ قَالَ لَا تَسْأَلْ لَهُ عَنْ أَصْلِهِ
قَدْ نَصَّبُوهُ إِلَٰهَهُمْ لَوْ يَعْلَمُوا
قَدْ غَشَّاهُمْ فِي أَصْلِ دِينِ الْأَنْبِيَاءِ
لَا يُعْذِرُونَ بِجَهْلِهِمْ وَضَلَالِهِمْ
كَذَلِكَ مَنْ قَدْ أَسْلَمَ أَجْنَاسَهُمْ
فَصَرِيحُ دِينِ الْأَنْبِيَاءِ بَرَاءَةٌ
وَتَلَاوُزٌ بَيْنَ الْبَرَاءَةِ مِنْهُمْ
لَا يَسْتَقِيمُ الدِّينُ إِلَّا بِأَصْلِهَا
هَذَا الَّذِي قَدْ أَخْرَجُوهُ دُعَائُنَا
فَأَسْلَمُوا الْأَقْوَامَ فِي دَارِ الْخَنَا
إِخْوَانُهُمْ عُبَادُ مَنْ وَسَدَ الثَّرَى
الرَّقِصِينَ بِأَلْيَاتِ نِسَائِهِمْ
الْخَاشِعِينَ فِي حَضْرَةِ أَمْوَاتِهِمْ
الْوَارِثِينَ لِنَحْلَةِ أَسْلَافِهِمْ
مَنْ عَمَرُوا فَوْقَ الْقُبُورِ مَسَاجِدًا
شِرْكُ الْقُبُورِ وَالْقُصُورِ بَيْنَهُمْ
لَمْ يَتْرَكُوا بَابًا مِنَ الْكُفْرِ وَلَا
بَلَّ أَحَدُثُوا مِنْ هَذِهِ الْأَوْضَاعِ مِنْ
فَأَدْخَلُوا الْكُفْرَ فِي جُلِّ عُقُودِهِمْ
يَا وَخَشَ مَنْ قَدْ وَحَدَ الْمَوْلَى وَمَنْ
لَا يَسْلَمُ الدِّينُ لَهُ إِلَّا إِذَا
شَغَفُ الْجِبَالِ يَكُونُ ذَاكَ مِلَادُهُ
يَرْقَى لِذَلِكَ السَّفْحِ يَخْلُوا بِطَاعَةٍ
مَنْ لَمْ يُفَارِقْ قَوْمَهُ فَلْيَحْذَرِ
يَضِيغُ دِينَ فِي مَوَدَّةِ مُشْرِكٍ
طَاغُوتُ ذَا الْعَصْرِ هُوَ أَقْوَامُنَا
يُنَازِعُونَ رَبَّ فِي مَا اخْتَصَمَهُ
فَالْحُكْمُ إِلَّا لِلشُّعُوبِ مَقَالُهُمْ

تَسْلِيمُنَا مِنْ أَفْضَلِ الْقُرْبَانِ
لَكِنَّهُمْ قَدْ أَطْمَسُوا الْبَصَرَانِ
فَدَانُوا غَيْرَ مِلَّةِ الْخِلَافِ
فَالْعُذْرُ مُمْتَنِعٌ لِذِي الْأَدْيَانِ
مَا حَقَّقَ الْإِسْلَامَ وَالْإِيمَانَ
مِنْ شِرْكٍ عَابِدِهِمْ مَعَ كُفْرَانِ
وَبَرَاءَةٍ مِنْ شِرْكِهِمْ سَيِّانِ
مَا قَامَ حَتَّى قَامَتِ الْقُطْبَانِ
مِنْ أَصْلِ دِينِ فَاطِرِ الْأَكْوَانِ
وَصَحَّحُوهُ لِسَاكِنِ الْعُمَرَانِ
الْعَاكِفِينَ عَلَيْهَا طُولَ زَمَانِ
وَالطَّائِفِينَ عَلَى قَفَا الْجُدْرَانِ
الْعَائِذِينَ بِهِمْ مِنَ الْأَحْزَانِ
الْمُقْتَفِينَ آثَارَهُمْ بِبَيَانِ
شِرَارِ خَلْقٍ وَصِفَةِ الْعَدْنَانِ
أَشَدُّ مِنْ شِرْكِ بَنِي نَصْرَانِ
جَمَلًا مِنَ الْفِسْقِ وَلَا الْعِصْيَانِ
مَا لَمْ يَكُنْ فِي سَالِفِ الْأَزْمَانِ
وَأَلْزَمُوا ذَاكَ فِي كُلِّ مَكَانِ
قَدْ حَقَّقَ الْكُفْرَ بِذِي الْأَوْثَانِ
قَدْ فَاصَلَ الْأَقْوَامَ وَالْعُمَرَانِ
يَفِرُّ مِنْ سُفْهَاءِ ذِي الْبُلْدَانِ
حَتَّى يُلَاقِيَ رَبَّهُ الْمَنَّانِ
مِنْ خُلْطَةِ الْكُفَّارِ وَالْبُطْلَانِ
يَذُوبُ صَلْبٌ فِي خُطَا الشَّيْطَانِ
فَاجْتَنِبُوهُ إِخْوَةَ الْإِيمَانِ
وَتَفَرَّدُوا بِالْحُكْمِ وَالسُّلْطَانِ
يُضَاهِئُونَ بِهِ بَنِي نَصْرَانِ

فَالْحُكْمُ لِلَّهِ وَالِإِلَهِ كُلِّهِ
وَبِرَاءَةٌ مِنْ قَوْمِنَا تَوْحِيدُنَا
مُتَّسِدَةٌ فِي ذَاكَ أَوْ مُتَوَقِّفٌ
وَكُلُّ فَرْدٍ مِنْهُمْ يُلْحَقُ بِهِمْ
غَيْرَ الَّذِي قَدْ أَظْهَرَ إِسْلَامَهُ
فَهُوَ الْحَنِيفُ الْمُقْتَدِي بِإِمَامِهِ
أَهْلُ الْوِلَايَةِ نُصْرَةً وَمَحَبَّةً
هَذَا كِتَابُ اللَّهِ يَنْطِقُ بَيْنَنَا
فَكُلُّ مَا قَدْ قَصَّه فُرْقَانُنَا
لَا فَرْقَ بَيْنَ قَوْمِنَا أَوْ قَوْمِهِمْ
إِنَّ الدَّعَاوَى لَا تُصَحِّحُ دَعْوَةً
فَأَصْلُ دِينِ الْأَنْبِيَاءِ بَرَاءَةٌ
مَا كَانَ فِي ذَاكَ الزَّمَانِ دِينُهُمْ
يَا غَرْبَةً فِي الدِّينِ بَيْنَ قَوْمِنَا
نَدْعُوهُمْ لَصَّحِيحِ دِينِ الْأَنْبِيَاءِ
فَخَوَارِجُ لِسَانَا نَقُولُ بِقَوْلِهِمْ
أَمَّا الصَّحَابَةُ هُمْ تَيَجَانُ رُؤُوسِنَا
قَدْ كَفَّرَ الصَّحْبُ الْكِرَامُ دِيَارَ مَنْ
فَكَيْفَ مَنْ قَدْ بَدَّلَ الدِّينَ وَدَانَ
فَخَوَارِجُ مَنْ دِينَ قَوْمٍ بَدَلُوا
فَغَيَّرُ دِينَ الْمُصْطَفَى لَا نَبْتَغِي
يَا طَالِبَ الْحَقِّ مُرِيداً لِلْهُدَى
إِخْلَعُ قُبُودَ أَسْرِهِمْ وَهَوَانِهِمْ
وَتَعَلَّمِ الدِّينَ الصَّحِيحَ بِحَدِّهِ
وَارْفَعْ بِرَأْسِكَ نَاطِراً فِي قَوْمِنَا
وَاقْرَأْ كِتَاباً خَطُّهُ بِأَنَامِلِي
عَنُونْتُهُ بِهَدَايَةِ الْأَنْبِيَاءِ
فَاعْضُضْ عَلِمَاً بِالنَّوَاجِدِ مُمَسِّكاً

وَأَنْ جَحَدَ ذَلِكَ بَنِي عَلَمَانِ
فَاعْضُضْ عَلَيْهِ يَا أَخَا الْعِرْقَانِ
يُلْحَقُ بِذَلِكَ الْقَوْمِ فِي كُفْرَانِ
فَا حُكْمُ هَذَا الْحُكْمِ دُونَ تَوَانِ
وَبِرَاءَةٌ مِنْ قَوْمِهِ بَيَّانِ
الْمُهْتَدِي وَالْمُسْلِمِ الْحَقَّانِ
أَهْلُ الْإِحْيَاءِ وَشِيعَةِ الْإِحْسَانِ
بِأَفْصَحِ التَّبْيَانِ وَالْبُرْهَانِ
عَنْ مِثْلِ أَقْوَامٍ لَنَا صِنُونِ
إِلَّا بِدَعْوَى دُونَ ذَا بُرْهَانِ
إِلَّا بِعِلْمٍ جَازِمِ التَّبْيَانِ
يَتَمَازِي فِي إِثْرِهَا الْبَيِّنَانِ
فَبِهِ النَّجَاةُ فِي آخِرِ الْأَزْمَانِ
فَالْخُلْفُ فِي تَعْرِيفِ ذَا الْإِيْمَانِ
يَدْعُونَنَا حُدُثَاءُ ذَا الْأُسْتَنَانِ
أَهْلُ الْكِبَائِرِ هُمْ ذَوْرُ عِصْيَانِ
فِي إِثْرِهِمْ نَقُفُوا إِلَى الرِّضْوَانِ
الْمَانِعِينَ شَرِيعَةَ الْمَنَانِ
بِنِخَالَةٍ قَوْمِ بَنِي عَلَمَانِ
لَسْنَا بِدَاخِلِ هَذِهِ الْأَذْيَانِ
نَرْجُو النَّجَاةَ وَحُورَ ذَا الْأَعْيَانِ
اسْمَعْ بِفَهْمٍ حَاضِرٍ يَقْطُرَانِ
كُسُراً لِلَّذِي الْأَصْنَامُ وَالْأَوْثَانِ
وَاحْكُمْ بِهِ وَضِعاً عَلَى الْمِيزَانِ
هَلْ هَؤُلَاءِ عُصْبَةُ الْإِيْمَانِ؟
فِيهِ الْبَيِّنَاتُ الثَّانِي وَالْبُرْهَانِ
لِحَقِيقَةِ الْإِسْلَامِ وَالْإِيْمَانِ
وَاحْذَرْ تَزُولُ تَبُوءُ بِالْخُسْرَانِ

فهرس

تمهيد	٣
<u>الباب الأول: بين أوضاع الجاهلية ودين الإسلام</u>	٧
<u>الفصل الأول: الحكمة من إرسال الرسل</u>	٧
<u>الفصل الثاني: اسم الجاهلية</u>	١٢
المطلب الأول: جاهلية العبادة والشعائر	١٢
المطلب الثاني: جاهلية الحاكمية والشرائع	١٤
المطلب الثالث: جاهلية الولاء والبراء:	١٧
المطلب الرابع: جاهلية القيم والأخلاق	١٩
<u>الفصل الثالث: بين مجتمعات الجاهلية ودعوة الإسلام</u>	٢١
المطلب الأول: حقيقة دعوة الإسلام للمجتمعات الجاهلية	٢٢
<u>الباب الثاني: حد الإسلام</u>	٢٦
<u>الفصل الأول: الاستسلام لله بالتوحيد</u>	٢٦
المطلب الأول: تفسير التوحيد وقول الله تعالى: ﴿ قَالَ يَنْقُومِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ۖ ﴾	
.....	٢٩
<u>الفصل الثاني: تفصيل القول في أنواع التوحيد</u>	٣٥
المطلب الأول: الاستسلام لله بتوحيد الألوهية:	٣٥
المطلب الثاني: الاستسلام لله بتوحيد الربوبية والأسماء والصفات	٣٦

المطلب الثالث: الاستسلام لله بتوحيد الإتياع	٤٠
<u>الباب الثالث: الانقياد لله بالطاعة والاتباع</u>	٤٥
<u>الفصل الأول: منزلة الحاكمية في دين الله ﷻ</u>	٤٥
المطلب الأول: التلازم بين الحاكمية والعبادة	٥٠
المطلب الثاني: الحكم بغير ما أنزل الله في القضية لرشوة ونحوها	٥٥
المطلب الثالث: تبديل أحكام الله وشرائعه	٧١
المطلب الرابع: التحاكم إلى الطواغيت الحاكمين بغير ما أنزل الله	٧٥
<u>الفصل الثاني: الانقياد لله بالطاعة والاتباع وما يقابله من شرك الطاعة</u>	٨٧
المطلب الأول: الطاعة حقٌ خالص لله	٨٩
المطلب الثاني: النصوص الواردة في بيان حد شرك الطاعة	٩١
المطلب الثالث: الطاعة هي امتثال الأمر والدخول في العمل	٩٩
المطلب الرابع: طاعة أولياء أمور المسلمين	١٠١
المطلب الخامس: ضابط الفرق بين طاعة المشرّعين في معصية الله وطاعة الشيطان	١٠٣
المطلب السادس: الدخول في مؤسسات الطاغوت	١٠٩
<u>الباب الرابع: البراءة من الشرك والأقوام المشركة</u>	١١٢
<u>الفصل الأول: بيان التلازم بين البراءة من الشرك والبراءة من المشركين</u>	١١٢
المطلب الأول: الأدلة الواردة في البراءة من الشرك	١٢١
المطلب الثاني: الأدلة الواردة في البراءة من المشركين	١٢٤
<u>الفصل الثاني: أنواع الأدلة الواردة في تكفير المشركين</u>	١٢٧
المطلب الأول: تكفير المعين	١٢٨
المطلب الثاني: تكفير الجنس والنوع	١٣٢
المطلب الثالث: تكفير القرى والأقوام والديار	١٣٢
<u>الفصل الثالث: بيان الأصل في الدور</u>	١٤٠

المطلب الأول: الأدلة على أن دار الكفر أهلها كفار	١٤١
<u>الفصل الرابع: الظاهر المعتبر في الدور</u>	١٤٧
المطلب الأول: الأدلة على أن الظاهر المعتبر في دور الكفر هو إظهار مخالفة ما عليه القوم	
من كفر وشرك	١٥٥
المطلب الثاني: سنة التبيين	١٦٤
المطلب الثالث: منهج القران والسنة في نسبة العين إلى قومها	١٦٨
<u>الباب الخامس: التنزيل على واقع الناس اليوم</u>	١٧٥
<u>الفصل الأول حقيقة النظام الحاكم في العالم</u>	١٧٥
المطلب الأول: بين دين الله ودين ملوك الأرض	١٨٠
<u>الفصل الثاني: في حدّ المسلمين</u>	١٨٦
<u>الفصل الثالث: قولٌ جامع</u>	١٩٢
المطلب الأول: سبيل النجاة	١٩٣
المطلب الثاني: النهي عن الجدل والمرء والخصومات في الدين	١٩٥
المطلب الثالث: قطاع الطرق	١٩٧
المطلب الرابع: لزوم غرز الصحابة والتابعين لهم بإحسان	٢٠١
الخاتمة	٢٠٨